

بجهد عمده رسالة من ملاحظات وتوجيهات، وهذا من الاعتماد

المعلمة العربية للسقوية
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية - قسم الدراسات العليا
الفرع اللغوي

د/ محمد طراحد
د/ محمد سالم الحرم
د/ احمد مكي البصاري / احمد مكي البصاري

النحو والصرف في مناظر العلماء ومجاوراتهم

حتى نهاية القرن الخامس الهجري

عروض ونقد

١٠٠٣٩٥



رسالة
مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في
اللغة العربية



اعداد
محمد دوح الزاوي
إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد مكي البصاري
المجلد الأول
١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ
١٩٨٤ / ١٩٨٥ م



الرموز المستعملة في البحث

الرمز	مدلوله
د	دكتور .
خ	مخطوط .
ر / د	رسالة دكتوراه .
ر / م	رسالة ماجستير .
ط	طبعة .
م / م	صورة على ميكروفيلم .
م	التاريخ الميلادي .
هـ	التاريخ الهجري .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ،
ولك الشكر على وافر نعمك وجزيل إحسانك .

ولا يسمنى - بعد هذا الشكر الواجب - إلا أن أقدم شكرا
لا يتم الواجب إلا به وصدق ذلك في قوله صلى الله عليه
وسلم ((مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ)) (١) فأقدم خالص الشكر
إلى القائمين على إدارة جامعة أم درمان الإسلامية ، فقد هيئوا لى
ولزملائي من منسوبي الجامعة فرصة الإبتعاث إلى هذا البلد الأمين وحرم
الله الآمن .

كما أزجس جزيل الشكر وخالص التقدير إلى القائمين على
إدارة جامعة أم القرى بمكة المكرمة - زادها الله تكريما - مشكلة
في عماداتها المتخصصة وجنودها العاملين لخدمة العلم وطلابه وفي
مقدمتهم معالي أستاذى د / راشد الراجح ، مدير الجامعة ، وسعادة
الأستاذ د / عليان بن محمد الحازمي ، عميد كلية اللغة العربية .

فلقد كانت لهم جميعا يد بيضاء لا تنسى ، فأحسنوا استقبالنا
وأكرموا وفادتنا فجزاهم الله عنا وعن جامعتنا بالسودان وعن رسالة العلم
خيرا كثيرا .

(١) الحديث رواه الترمذى ٢٢٨/٣ في البر ، باب ما جاء في الشكر لمن
أحسن إليك من حديث أبي هريرة ، وأبو داود برقم ٤٧٩٠ في
الأدب باب شكر النعم بلفظ " من لا يشكر الله لا يشكر الناس " من
حديث أبي هريرة كذلك .

المقدمة

٨ } موضوع البحث وخطته ، دواعي اختياره ، أهدافه ومنهج
البحث فيه ، مصادره .

كما يسرني ويشرفني أن أقدم الشكر الجزيل وخالص التقدير
إلى سعادة أستاذي د / أحمد مكي الأنصاري الذي كان له كل الفضل
— بعد الله — في إنجاز هذا البحث ، فتابعه إن كان فكرة
بفكر نير ، ورعاه منذ أن كان حدثا برأى رشيد ومنهج سديد ، وحتى
شَبَّ عن طوقه واستوى على عوده ، فذلَّل بصبره ما كان عصيا ، ودنا
بدأه ما كان شرودا .

ولن يفوتني أن أسجل اعترافا لأستاذي بفضل الرعاية
فكان لخلق الكرم أطيِّب الأثر في نفسي ، فقد صحبته دهرًا طويلا
منذ أن كنت طالبا في الكلية ، وفي مرحلة الماجستير ، وفي هذه المرحلة
وأنا أعد هذا البحث ، فوجدت فيه الأستاذ المربي خلاقا وعلميا ،
والخل الوفى : برًّا ووفاء ، بارك الله في علمه وعمره ، وجزاه الله
عن العلم وطلا به خير الجزاء .

وأقدم أخيرا الشكر والتقدير لكل من قدَّم لهذا البحث يسدا
ومعونة من أساتذتي الأجلاء وأخواني الفضلاء فجزى الله
الجميع خيرا .

(ب)

واضحة . ب - نشأتها وتطورها . ج - دوافعها .
د - أثرها في النحاة والصرفيين . هـ - مكانتها في الدرس النحوي
والصرفي .

أما الباب الأول فقد كان عن : النحو في مناظرات العلماء ومحاوراتهم
وفيه فصلان ، عالج الأول : النحو في المناظرات في عدد من المباحث
وتكفل الثاني بدراسة : النحو في المحاورات ، وضم مجموعة من
المباحث كذلك .

أما الباب الثاني فهو عن : الصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم .
وفيه فصلان أيضا . تناول أولهما بالدرس : الصرف في المناظرات
والآخر كان عن : الصرف في المحاورات .

وحتوت الغاتمة تلخيصا موجزا لأهم معالم البحث ونتائجه .

دواعي اختياره :

يمكن تلخيص أهم الدواعي لاختياري لهذا الموضوع في الآتي :
أولا - أن مناظرات العلماء ومحاوراتهم ميدان فسيح من ميادين
الدرس النحوي والصرفي التي لم تجدد عناية الباحثين ، وقد خلت المكتبة
العربية - فيما أعلم - من بحث أو رسالة علمية تناولت هذا الجانب بالدراسة
والتحليل وفي كل هذه الفترة الزمنية التي حددها البحث ، ولهذه
فقد آثرت أن تكون هذه الدراسة مسهمة في سد ذلك النقص .

ثانيا : - إن الفترة التي تبدأ من القرن الأول وحتى نهاية القرن
الخامس الهجري تعد من أخصب الفترات في تاريخ علمي العربية : النحو
والصرف ، ففيها ولدا ونشأ واكمل نموها ، وظهر فيها القسم الشوامخ

من النحاة والصرفيين ، الذين وضعوا القواعد وأسسوا الأسس والمناهج ، وشهدوا صرح علم العربية بقسيه ، وتركوا من خلفهم على شرعة ومناهج وبينه من الأمر ، وحسب الباحث دافعا قويا أن يعيّن مع رواد هذه النهضة العلمية في أخصب فترات حياتهم ، وفي مجال من أوسع المجالات لاظهار الجهد في البناء والفضل في العطاء ، فإن للجدل الذي كان بينهم أثرا عظيما في التععيد وارساء القواعد والأسس وشرح القياس والعلل .

الثالث : كان لتشجيع استاذي د / الأتصاري أثر كبير في اختيار هذا الموضوع فقد كان له فضل التوجيه اليه ، اذ نبه الى ما له من أهمية ومكانة ، والى ما فيه من جدية وطرافة وعمق ، والى ما يمكن ان يتوصل اليه الباحث فيه الى جديد نافع .

أهدافه :

هدف البحث الى تحقيق أهداف متعددة في مجال النحو والصرف حسب أن أشير الى أهمها في ايجاز :

أ - إن مناظرات العلماء ومحاوراتهم النحوية والصرفية كانت مفرقة في بطون الكتب هنا وهناك ، دون رابطة أو جامعة تضم اشتاتها وتربط بينها ، ومعظمها في مصادر ليس من بينها كتب النحو والصرف ، مع ما فيها من جهد نحوي وصرفي ظاهر له آثاره ونتائجه ، فهدف هذا البحث الى ضم ما تفرق منها وجمعه وتنظيمه في رسالة يسهل الرجوع اليها والانتفاع بها ، لا سيما قد حوت المناظرات والمحاورات آراء لبعض العلماء ليست لهم مؤلفات في النحو والصرف يسهل الرجوع اليها ، كأي عمرو ابن العلاء واليزيدي والجرمي وغيرهم .

ب - عالـج النحاة والصرفيون في جدالهم ومناقشاتهم كثيرا من مسائل النحو والصرف ، وبرزت في ثنايا مناظراتهم ومحاوراتهم قضايا على قدر كبير من الأهمية ، كما ظهرت آراء علمية لها وزن وقيمة ، فهدف البحث الى رصد تلك المسائل والقضايا ، والى تقويم تلك الآراء ودراستها بما يخدم العلم ورجاله ، فإن النقد يصح المفهومات ، ويولد المعرفة ويحرك العقول ، وهو الذى أشرى المكتبة العربية بعشرات الكتب والبحوث فان ما كتبه علماء المسلمين في نقد الآراء ونقد الرجال أكثر من أن يحصى .

ج - عرض العلماء في مناظراتهم ومحاوراتهم كثيرا من قواعد النحو والصرف بأسلوب الحنوار ، وعالجوا المسائل في ضوء النصوص ، وهو منهج متميز يختلف عن أساليب الإملاء والتقرير ، وهو منهج تشدده الدراسات التعليمية الحديثة ، ولدراسة النحو وتدريبه خاصة ليجعله قريبا من الفهم وواقعا معاشا في التطبيق ، فلعل البحث يبرز ذلك يخدم هذا المنهج العلمي .

منهج البحث :

حاولت قدر الجهد والطاقة أن يؤسس هذا البحث على منهج علمي واضح يحقق الهدف الذى ابتغيه من دراسة هذا الموضوع ، ويكون أقرب الى طبيعته ، وأبادر فأقول : ان معالجة هذا الموضوع كانت مزدوجة ، لأن الموضوع نفسه كان من جانبين : جانب خاص بمعرض مادة المناظرات والمحاورات ، والآخر يتعلق بنقد ودراسة هذه المادة ، ففي الجانب الأول سلك البحث منهجا ألخص أهم معالنه في الآتي :

١ - حددتُ معنى المناظرات والمحاورات تحديداً أقرب إلى الدقة كما يأتي في مدخل البحث وعلى هذا التحديد قمت بجمع المادة من مآلها في استقصاء وتتبع بقدر ما اسعفت به المصادر التي بين يدي .

٢ - تحقيق نصوص الروايات ومقابلة بعضها ببعض ، واعتماد أوثق المصادر وأوفاهها ، وعند تعارض روايتين أو أكثر في مسألة واحدة لا يمكن التوفيق بينها ، أو جاء في إحداها مزيد توضيح أو بيان ، أثبتتها جميعاً .

٣ - تخريج الشواهد وعز كل قول لقائله : شعراً أو نثراً .

٤ - التأكد من لقاء المتناظرين أو المتحاورين وذلك بالترجمة لما فيها من الأعلام ، لأنَّ البحث - كما بينت في مدخل الدراسة - لا يعتمد إلا بالجدل الذي يكون بين العلماء مشافهة .

٥ - تصنيف تلك المادة وضم الأشباه والنظائر لبعضها في بابي البحث : النحو والصرف ، ثم سميت كل جدل بين العلماء ، إما بالمناظرة أو بالمحاورة على أساس الفرق بينهما كما أشرت إلى ذلك ثم عنونت له بالقضية المطروحة بين العلماء أو بأهم القضايا التي دارت بينهم ، وإذا جمعت المناظرة أو المحاورة مسائل نحويّة وصرفيّة أوردتها كاملة في باب النحو ثم أوردت الجزء الخاص بالتصريف في باب مع الإشارة إلى ذلك ، وهذا ليس بالشئ الكثير .

٦ - رتبت المناظرات فيما بينها والمحاورات كذلك ترتيباً زمنياً الأسبق ثم السابق معتمداً على المشهور من تاريخ وفاة المتناظرين أو المتحاورين .

ولهذا الترتيب الزمني أهمية في رصد حركة تطور الجدل العلمي كما أنه يخدم القيد في عنوان البحث حيث حدد البحث لرصد مناظرات العلماء ومحاوراتهم فترة تاريخية محددة بنهاية القرن الخامس الهجري . أما في الجانب الآخر وهو نقد المناظرات والمحاورات فإن البحث سلك منهجا أهم ملامحه :

١ - بعد عرض المناظرة أو المحاورة كما وردت يلخص أهم ما جاء في المسألة من آراء نحوية أو صرفية ومستند كل رأي وحجته ، مع بيان ما سبقه إن كان سابقا ، وتأثره بغيره إن كان لاحقا ومقابها ، ثم تحديد موضع الخلاف والنزاع في القضية أو محل الاتفاق فيها .

٢ - تتبع مسار القضية أو القاعدة عند النحاة لمعرفة مدى الموافقة أو المعارضة لهذا أو ذاك من المتناظرين أو المتحاورين وما كسبته المسألة على طول المدى من عمق ، وما ترتب عليه من آثار .

٣ - يخلص البحث بعد ذلك كله إلى بيان رأيه في المسألة وغالبها ما ينتهي إلى واحد مما يأتي :

أ - ترجيح أحد الآراء المذكورة في العرض وتقوية حجته ودليله .

ب - قد يرتضى ما ذكر في المسألة من آراء مع الميل إلى أحدها مع التعليل والبيان .

ج - قد لا يرتضيها جميعا ويستدرك عليها بما يراه أنه الأظهر والأرجح .

د - دفاع وتوجيه : وهذا واجب يؤديه البحث ، إذا بعض القراءات التي تعرضت لرد ومعارضة من بعض العلماء

في مناقشتهم ، فيدافع البحث عنها ويوجهها بما يتفق وقياس
العربية ، وقد يكون هذا أيضا واجبه تجاه بعض العلماء
الذين تعرضوا لهجوم وتجريح فيدفع عنهم ويوجه مواقفهم
بما يحمل على حسن الظن بهم .

فمن كل ما ذكرنا يتضح أن البحث لم يترك الآراء هملًا أو سوقها
سوقًا ولم يترك المسائل دون بيان وتوضيح إنما ناقش تلك وحلل هذه
وخلص إلى رأى محدد .

ويتضح منه كذلك معنى النقد الذي قصدت إليه في عنوان البحث،
فهو النقد المنهجي الذي يهدف إلى إبراز المحاسن والمساوي على
السواء في المواقف والآراء ، فليس المراد بالنقد هنا ما يشاع عنه من فهم قد
يتبادر إلى الذهن من أنه وسيلة هدم يراد به إظهار المساوي والتجنى
على أصحاب الآراء لهدم أعمالهم أو إنكار فضلهم وجهدهم . كلا إنما
قصدت إلى النقد بمعناه العلمي واللفوي كأن الصيرفي مع الدراهم ،
فهو بالنقد والصقل يميز جيدها من رديثها وأصيلها من زائفها ، فهو
كذلك هنا دراسة تسفر عن تمييز الآراء صحيحها من سقيمها قويمها
من ضعيفها ، فيقبل منها ما يحمل دواعي قبوله وبقائه ، ويرجح منها
ما قوى دليله ويرد غيرها مما ضعفت حجته ، فهو عمل بناء هادف رائده التحري
في إصدار الأحكام ، والانصاف لإعطاء كل ذي حق حقه خدمة للعلم
وانصافًا للحقيقة . وحسبي هنا أن أردد ما قاله الفيروز آبادي في تعقبه
على صاحب الصحاح ، قال في مقدمة القاموس : ((ثم إنني نبهت
على أشياء ركب فيها الجوهرى - رحمه الله - خلاف الصواب ، غير طاعن
فيه ولا قاصد بذلك تنديده له وازدراء عليه ، وغضا منه بل استيفاحا
للصواب واستبراحا للشواب)) .

مصادر البحث :

ان مصادر هذا البحث كثيرة ومتنوعة كما تبدو للمطلع على ثبت العراجع والمصادر ، ولست في حاجة الى ذكر أهمها فإن لكل واحد منها أهمية لا يسد غيره مكانه ولا يغني غناه ، ولكنني قصدت الى التنبيه الى أمر مهم ، وذلك أن مصادر مادة المناظرات والمحاورات النحويّة والصّرفيّة ليست هي كتب النحو والصّرف إلا في القليل النادر ، وإنما مراجعها الاساسيّة هي كتب المجالس والامالي والتراجم والطبقات ، فلمل القارى يحس مقدار المعاناة في استخراج مناظرة أو محاورة ، من كتاب يضم أشتاتا من الأخبار والحكايات والقصص والنوادر ؛ لأن الحوار الذي تبحث عنه قد يرد في ترجمة أمير أو وزير ، أو عند تفسير آية من القرآن الكريم ، أو بيت من الشعر العربي القديم ، وهذا يعني باختصار أن على الباحث أن يقلب صفحات المصادر والمراجع صفحة صفحة دون الاكتفاء بفهارس الكتاب وإن كان محققا أخذ نصيبا من العناية والتبويب .

غير أن الامام الزجاجة رحمه الله قد جمع في كتابه مجالس العلماء عددا من المجالس بلغت ستة وخمسين ومائة عرض فيها مسائل متنوعة : لغوية ونحوية وصرفية ومعارف في الشعر ومعانيه وغير ذلك ، وقد استطاع البحث أن يظفر من هذه المجالس بستين مجلسا تقريبا ، تدخل ضمن منهجه في اختيار مادة المناظرات والمحاورات ، واسهمت كتب ومراجع أخرى في تكوين مادة ثلاث وسبعين مناظرة ومحاورة ، لم ترد في كتاب مجالس الزجاجة ومع ذلك فإن لكتاب المجالس فضلا لا ينكر في توفير كثير من الجهد .

وقد كان كتاب الزجاجة مصدرا مهما لكثير من جاءوا بعده

كأبي حيان في تذكرته ، ، والسيوطي في الفن السابع من الأشباه والنظائر وغيرهم فما زادوا عليه إلا قليلا .

غير أن الزجاجي وسواه ممن وردت المناظرات والمحاورات في كتبهم ضمن موادها العلمية الأخرى ، أرسلوها دون تعليق أو توجيه يرشد الى موضع القضية محل النظر في كتب النحو والصرف ، واغفلوا في كثير من الأحيان الإشارة الى الباب النحوي الذي تعالج فيه فضلا عن القاعدة النحوية التي تعالج في ضوءها المسألة كما لم يذكروا لهم رأيا فيما أوردوه من قضايا وآراء . وعذرهم في هذا أنهم قصدوا الى الجمع دون الدراسة ، وإلى رصد المجالس وما دار فيها دون الشرح والتعليق .

ولهذا كم يعاني الباحث في ردّ الجدل النحوي أو الصرفي بين العلماء الى مظانّه النحويّة والصرفيّة ، لمعرفة رأي النحاة والصرفيين ، أو متابعة تطور الدرس فيها عند هؤلاء وأولئك ،

وغير خفي أن النحاة والصرفيين تختلف مناهجهم في معالجة كثير من المسائل فمثلا تجد قضية واحدة يعالجها بعضهم في باب الممنوع من الصرف ، وآخرون في الميزان الصرفي ، وغيرهم في باب الاعلال .

وهذا يعني أن على الباحث الاطلاع على مصادر كثيرة وفي مواضع مختلفة من الكتاب الواحد . وما قصدت بذكر هذا أن أمتن على البحث بجهد وعرق ولكن إظهارا للحقيقة .

مدخل

يشمل معنى المناظرات والمعاورات : لغة واصطلاحاً ، نشأتها وتطورها ، دوافعها ، أثرها في النحاة والصرفيين ، مكانتها في الدرس النحوي والصرفي .

أولاً : معنى المناظرات والمعاورات : لغة واصطلاحاً ، وبيان الفرق بينها :

تعريف المناظرة في اللغة : قال في لسان العرب (١) :
"والتناظر : التراوض في الأمر ، ونظيرك الذي يراوضك وتناظره .
ونظيره من المناظرة . والنظير : المثل وفلان نظيرك أى مثلك ؛
لأنه إذا نظر إليهما الناظر رأهما سواء ويقال : ناظرت فلاناً أى صرت
نظيراً له في المخاطبة . " و " المناظرة المجادلة ، وهو مفاعلة من النظر ،
لأن كل واحد ينظر فيما يفلح به على صاحبه ، وقيل هو من النظم وهو
المثل فمعنى المناظرة المماثلة فيما هم فيه " (٢) و " المناظرة المباحثة
والمباراة في النظر واستحضار كل ما يراه بالبصيرة " (٣) .

وتتعلق في الاصطلاح على : " تردد الكلام بين شخصين يقصد
كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه ، مع رغبة كل منهما
في ظهور الحق " (٤) . " فكأنها بالمعنى الاصطلاحي مشاركتها في
النظر الذي هو الفكر الموءى الى علم أو غلبة ظن ليظهر الصواب " (٥) .

-
- (١) اللسان : " نظر " .
 - (٢) شرح المفصل لابن يعقوب ٩/١ .
 - (٣) المفردات للراغب الأصفهاني ص ٤٩٨ .
 - (٤) مسألة الأدب في علم البحث والمناظرة للشيخ محمد محي الدين ص ٦
وآداب البحث والمناظرة للشيخ الشنقيطي ص ٣ .
 - (٥) آداب البحث والمناظرة ص ٣ .

أما المحاور فقد عرفها أهل اللغة بأنها : "مراجعة المنطق والكلام في المغالطة" (١) ، "والتحاور التجاوب ، والمحاور المراجعة في الكلام" (٢) وقيل هي : "المجاوبة : وهو مداولة الجواب ومراجعته" (٣) "والمحاور والحوار : المرودة في الكلام ومنه التحاور قال الله تعالى : (٤) "والله يسمع تحاوركما" (٥) .

على أساس هذا المدلول اللفوي والاصطلاحي يمكن أن نحدد في تقريب ما نقصده بالمناظرة والمحاور والفرق بينهما في مجال بحثنا هذا مع الاستعانة في تقريب ذلك بما جاء في الدراسة لمجالس مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، واليك البيان .

ملاح المناظرة : غالبا ما يتسم مجلس المناظرة بالسمات الآتية أو ببعضها :

- أ : يسبق مجلس اللقاء بين المناظرين إعداد وترتيب وتهيئة للمناقشة .
- ب : يعقد اللقاء بين المناظرين بأمر ذي سلطان رغبة في اختيار أحدهم ليقوم بتربية أبنائه ، أو لمعرفة قدره من العلم وانصافا له . وقد يلتقي العلماء في بلاط ذي سلطان دون دعوة سابقة ثم يدور بينهم نقاش في قضية ما ثم يتطور إلى مناظرة بقصد إظهار التفوق العلمي أو لبيان الحقائق فيما وقع فيه الخلاف

(١) اللسان : (حور) .

(٢) البيضاوي ص ٧١٩ ، والماوي على الجلالين ١٧٩/٤

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٤) من الآية رقم ١ سورة المجادلة .

(٥) المفردات للراغب الأصفهاني ص ١٢٥ .

ج : قد يترحم عالم بآخر ويترقى في فرصة اللقاء به بقصد الانتقام وأخذ الثأر لما ناله ^(١) أو لما نال من يتحيز له ^(٢) في مجلس سابق ، أو لما نقل اليه من طعن صاحبه في علمه وفضله ، أو لما سمعه منه من مخالفة في الرأي .

د : يقتضى مجلس المناظرة حكما - في بعض الأحيان - للفصل بين المتناظرين .

ملاحح السعارة : أما المحاورة فيتميز مجلسها في كثير من الأحيان بالهدوء والمفوية مع عدم الرغبة في الصاخرة وحب الخلة والتحدى وادعاء المثلية وغالبا ما يكون الحوار :
أ : بين التلاميذ وأستاذهم .

ب : بين نهاية يجمعهم اتجاه نهوى واحد .

ج : سائل يريد بسوء اله التهم والمعرفة ، فهو يستفهم خالى الذهن التبت عليه المسائل و يأخذ القضايا ، فهو يحاور غيره من العلماء لتجلية ما التبت عليه وتوضيح ما انبهم في نفسه .

وأبادر فأقول : ان الفرق الذى أشرنا اليه بين المناظرة والمحاورة سواء من حيث المدلول اللفوى والاصطلاحي أو ما اتسم به مجلس كل منهما من مظاهر وسمات وان لم يكن كبيرا ولكنه مفيد ، وذلك لأن وضع ما دار بين العلماء في مجلسهم تحت عنوان واحد كالمناظرات فقط أو المحاورات فحسب - مع هذه الفروق - ليس دقيقا ، وقد لمح الشيخ الطنطاوى - من قبل - هذا الفرق فقال ^(٣) : " هذا ويقرب من المناظرات شأنا وان غيرها اتجاها

(١) راجع مناظرة الجرمى والأصمعي من هذا البحر

(٢) مثل ما حدث عند الأخفش حين غضب لما نال سيويه من الكسائي .
انظر بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ .

(٣) نشأة النحو ص ٦٠ وما بعدها .

ما يعرف عند المؤرخين بالمجالسات ، ولقد كان يجرى فيها التساؤل فيما دق من المسائل عرضا

وكذلك فإنه نسبة لاختلاف أسلوب المناقشة في المناظرات عنه في المحاورات فقد اختلفت طبيعة المسائل العلمية موضع المدارس اختلافا ، وترتب على هذا وذاك آثار ، أشرنا الى كل ذلك في موضعه من البحث .

كل هذا يدل على أن كلمتي : المناظرات والمحاورات في عنوان البحث كلمتان مقصودتان حددتا مسار خطة البحث وليس ذلك من باب الترادف ، ولهذا سميت كل جدل بين العلماء بما يناسبه ، وفقا لتلك الأسس التي أشرت اليها ثم ميزت بين المناظرات والمحاورات .

وتجدر الإشارة الى أنني لم أدخل في المناظرات والمحاورات حديثا للعلماء يبدأ بسوء ال من أحدهما وينتهي بجواب من الآخر ، لأن مثل هذا ليس فيه مناصرة أو محاوره ، وإنما قصدت الى الحوار الذي يستمر بالتعقيب على الجواب ، وما يتبع ذلك من تشقيق القول أخذا وردا ، فهذا هو النقاش الذي يثرى القواعد النحوية والصرفية ، لما فيه من عمق وشرح وتدليل ، وتبرز من خلاله المواقف والآراء إما موافقة وقبولا ، لما قيل ، وإما معارضة وردا له .

كما أنني لم أضع ضمن المناظرات والمحاورات الا نقاشا كان بين العلماء مواجهة ، بمعنى ان كل واحد من العلماء لقي الآخر في مجلس واحد وناظره أو حاوره ، فلم اعتد بالجدل الغيبي ، فلم اعرض حوارا كان بين العلماء عن طريق الرسائل والمكتابات ، ولا مناقشة عالم لرأى آخر نقل إليه ولم يلتق به ، ولا ما نقلته كتب الخلاف من مسائل أشرف فيها

اختلاف بين مذاهب النحاة كصنيع ابن الأنباري في انصافه ، وعصل العكبري في تبينه ، فهذا كله ليس من المناظرات والمحاورات بالمعنى الذى قصدت اليه .

ثانيا - نشأتها وتطورها :

إنَّ الباحث في نشأة الحوار بين النحاة في المسائل والقضايا النحوية والصرفية لا بد له من المأمة سريعة بمعرفة أوائل النحاة الذين كان لهم أثر ظاهر في تفهيد القواعد وترتيب المسائل ووضع الأصول ، ومن ثمَّ كانت لهم مناظرات ومحاورات في سبيل تجليّة ذلك وترسيخه والدفاع عما تواضعوا عليه من أصول وقواعد .

لم تتفق كلمة المؤرخين والباحثين على من كانت له الأسبقية في وضع علم النحو واختلفوا في ذلك قال السيرافي (١) : " اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي . . وقال آخرون : نصر بن عاصم . وقال آخرون : عبد الرحمن بن هرمز . . . وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي . "

ولست في حاجة الى بسط القول في هذا الذى اختلف عليه الناس ، لأنّه مما لا شك فيه أنّ لهؤلاء جهودا في وضع اللبنة الأولى في صرح هذا العلم ، ولكن يبدو أنّها جهود محدودة بغاياتها في درأ خطر اللحن الذى بدأ يتفشى في الألسن منذ اختلاط العرب

(١) اخبار النحويين البصريين ص ١٠ .

بغيرهم من الأئم التي رغبت في الاسلام ، وتسابت للدخول فيه في وقت مبكر ، ويكفي لدرأ خطر اللحن في هذه الفترة العناية بضبط القرآن الكريم ان كان هو المقصود أولاً بالحماية من خطر اللحن ، وتكاد تتفق الروايات على أن ضبط المصحف كان في هذا الطور ، وأنه من صنع أبي الأسود الدؤلي ومعاونيه ، وهذا العمل لا شك تمثلت فيه أنظار نحوية ، وظهرت في ثناياه بعض مسائل هذا العلم وقضاياها ، ولكنها بدايات لا ترقى إلى مستوى وضع الأصول الكلية ، وتقعيد القواعد العامة ، وهذا أمر بديهي ؛ لأنه من طبيعة كل علم لا ينشأ كاملاً متكاملاً ؛ ولهذا فإنه لم يُنقل - فيما وقفت عليه - لهؤلاء أعنى أبا الأسود وتلاميذه - مناظرات^١ أو محاورات على نحو ما سنجد عند من تلاهم .

ثم تلا أولئك جليل من النحاة كانت لهم آثار في النحو و جهود فيه : منهم عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي المتوفى سنة (١١٢ هـ) والذي قيل عنه : " أول من بصر النحو ومدّ القياس وشرح العلل " (١) وقد كان له تلاميذ من أشهرهم عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة (١٤٩ هـ) والذي كان له في علم العربية جهود وآثار أهمها : كتاباه : الاكمال والجامع (٢) . وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (١٥٤ هـ) قال عنه أبو عبيدة في ما يروى السيبويطي (٣) :

- (١) طبقات الزبيدي ص ٣١ .
- (٢) المصدر السابق ص ٤٢ .
- (٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٣١ .

" كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب "، وقد عاصر هوءلاء حماد بن سلمة المتوفى سنة (١٦٧هـ) والآخر (١٧٧هـ) وغيرهم، وقد اهتم هوءلاء بوضع القواعد النحوية وطرد القياس وشرح العلل، وقد كان لهم في سبيل توطيد القواعد وبسطها وتوضيحها محاورات ومناظرات، دارت فيما بينهم تارة ومع غيرهم من الشعراء ورواة اللغة وقراء الذكر الحكيم - حين يجدون عندهم ما يخالف القواعد والضوابط - تارة أخرى. فعند هوءلاء النحاة بدأت المناظرات والمحاو^رات ولكنها كانت بداية هادئة متزنة في أغلب حالاتها، إذ كان هدف الحوار وغايته توضيح ما انبهم من القضايا وتقرير ما كان مجهولاً من القواعد والأصول، ولأن هوءلاء النحاة في هذه الفترة كانوا على اتجاه واحد تقريباً في مدارس القضايا النحوية، ولأن الكوفيين لم يكونوا بعد جبهة واحدة في مواجهة البصريين.

ثم دخلت الحوار بين العلماء مرحلة جديدة اتسمت بالشدة والعنف لتوفر دواعي ذلك كما سيأتي بيانه وقد بدأت هذه المرحلة حين نبغ الكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ) وابن الاعرابي (٢٣٠هـ) وغيرهم من الكوفيين في مواجهة سيبويه (١٨٠هـ) ويونس (١٨٢هـ) واليزيدي (٢٠٢هـ) والآخر (٢١٥هـ) وغيرهم من البصريين. وقد ظهر اتجاهان في دراسة النحو: اتجاه بصري واتجاه كوفي، ولكل مذهب رجال يدافعون عنه وينافحون دوننه ويزودون عن أصوله وقواعده.

وقد استمرت رحى الحوار بين الاتجاهين ساخنة على أيدي هوءلاء النحاة وعند من تلاهم من تلاميذهم ومعارضهم:

"ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية ، وكان حمادى عيسهم بالبصرة أبا عثمان المازنى وأبا عمر صالح الجرمى وأبا محمد التوزى وأبا على الجرمازى وأبا حاتم السجستاني والرياشى والمبرد وغيرهم ، وفي الكوفة يعقوب بن السكيت ومحمد بن محمدان وثعلبا والطوال وغيرهم" (١) .

فعمى الجدل وتعددت ميادين الحوار واستمر لهيب المناظرات وكثرت المشادة بين الفريقين ، وشاركت بيئات علمية أخرى في هذه المعارك : في مصر والاندلس - كانت معارك طاعنة ، ولكن غنم منها النحو كثيرا ، وأفاد منها التصريف كثيرا وحسبك بهذا عذرا لهؤلاء العلماء فيما كان بينهم (٢) : " ورحم الله القوم فان لهم وجوها

(١) نشأة النحو ص ٤٦ .

(٢) إن هذه المعارك العلمية لم تخلف - في كثير من حالاتها - في النفوس ضغنا ولا بغضاء كانت جدالا شريفا سلمت معه دواعى الصدر مما يورث العداوة والضغن ، فان الناظر في سيرة هؤلاء القوم يدرك أن ما كان بينهم في حلقات المناظرة لا يعد أن يكون خلافا فكريا لا يفسد للود قضية ، ولم تنقسم به عرى الاخاء . وحسبك دليلا على هذا ما كان بين الكسائي واليزيدى فانهما اختلفا في حلقات المناظرات كثيرا ، ولكن حين مات الكسائي رثاه اليزيدى بكلمة دامعة باكية تحس فيها بلوعة المصاب ، وترى فيه ما كان بين الرجلين من وفاء وود . قال اليزيدى في رثاء الكسائي ومحمد الحسن الشيباني يوم ماتا معا :

تصرفت الدنيا فليس خلمود

وما قد ترى من بهجة سينيد

من المعذرة تنظر فيها عيون المغفرة . (لأن الحسنات يذهبن السيئات
ذلك ذكرى للذاكرين) (١) .

ثم هدأت النائرة الى حد كبير حين التقى الفريقان في بغداد فنشأ
جيل من النحاة تتلمذ على المبرد كما تتلمذ على ثعلب ، وأخذ من
البصريين ، كما أخذ من الكوفيين ، فانعدمت عند هذا الجيل نزعة
التعصب أو كادت ، فعرغى ما تلقى من هو لا ومن هو لا على بساط
البحث الحر ، فأخذ من علم البصريين ومن علم الكوفيين وقارن ووازن ،
وخلط بين المذهبين ، واجتهد في الزيادة والاضافة على ما أشر
من نحاة الفريقين من القواعد والأصول ، فأنشأ مذهباً جديداً ، أهم
ما يميزه المزج والاختيار .

فعند هذا الجيل يلبي أن يهدأ الحوار ، لقلّة دواعي
التعصب ، ولذهاب الرغبة في الانتصار لمذهب أو اتجاه ،

====
واغلقنى موت الكسائي بعده
وكادت بي الأرض القضاء تصيد
فانهلني عن كل عيش ولذة
وأرق عيني والعيون هجود
هما عالمان أوديا وتحزّما
ومالهما فسر العالمين نديد
فحزنى إن تخاطر على القلب خطرة^{١٩}
بذكرهما حتى الممات جديـد

أخبار النهويين البصريين ص ٣٥ .
وكذلك ترى صوراً من الوفاء في رثاء ثعلب للمبرد ، انظر نزعة الالباء
ص ٢٢٧ .

(١) تاريخ آداب العرب للرفعي ١/٤١٤ ، وما تشل به من الآية رقم ١١٤
سورة هود .

ولهذا قلت المناظرات الساخنة ، وعاد الأمر كما بدأ مناقشات ومعاررات
بقصد الوصول الى الحقيقة المجردة .

ثالثا - دوافعها :

إِنَّ لِمَنَاظِرَاتِ الْعُلَمَاءِ وَمَحَاوِرَاتِهِمْ أَسْبَابًا عِدَّةَ نَعْرُضُ لَا هَهْهَـ
فيما يلي :

١ : الاختلاف في الاتجاه النحوي :

أشرنا آنفا لما كان بين البصريين والكوفيين من نزاع و معارك
ومناظرات بسبب الاختلاف في منهج دراسة النحو ، فتلزمنا وقفة هنا
لتوضيح ما أجملناه هناك ، وبسط القول فيه بالقدر الذي يوضح مقدار
هذا الاختلاف وأثره .

فأقول : أنه لا خلاف بين كثير من المؤرخين والباحثين في تاريخ
النحو في وجود هذين الاتجاهين ، فقد اجتمعت كلمتهم على أنَّ للبصريين
مذهبا في دراسة النحو : أصوله وقواعده ، وأنَّ للكوفيين مذهباً كذلك ،
وبين المذهبين فرق بين واختلاف واضح . ونظرة عجل على المؤلفات
في تاريخ النحو ، وطبقات النحاة قديما وحديثا تكشف عن وجود هذين
المذهبين وتمايزهما ، كما أنه قد ألفت كثير من الكتب في بيان ما بينهما
من مسائل وقضايا وقع فيها الاختلاف ، ولهذا فإنَّ قيام مذهب
أو اتجاه كوفي بجانب المذهب البصري لا أشك فيه : " والذي لا
مناص منه - فيما أرجح - أن المدرسة الكوفية حقيقة تاريخية
كانت لها شخصيتها المستقلة فترة من الزمن " (١) . ولهذا قلن أقف

(١) استاذنا د/ الأنصاري ، ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٥٨ .

عند هذه المسألة أكثر من هذا ، وسأذكر أهم ما يميز كل اتجاه عن الآخر من خلال ما رأيت في مناقراتهم ، وما ذكره المؤرخون والباحثون من خصائص كل اتجاه . وسأقصر الحديث على أمرين مهمين ، وقع فيهما الاختلاف بين الفريقين وهما : السماع ، والقياس . وهما الركنان الأصيلان في بناء علمي النحو والصرف ، ونشأ من الاختلاف فيهما الخلاف في الفروع والقضايا الجزئية ، وكان ذلك منشأ النزاع والصراع في كثير من المسائل التي جرت فيها المناظرات والمحاورات بينهم .

أ - السماع : ويراد به مأثور القول من العرب ، شعرا ونثرا

وما سمع من قرأء الذكر الحكيم من اختلاف في بعض القراءات (١) .

وقد وقف نحاة البصرة من هذا الأصل موقفا صارما ، فقد اشترطوا فصاحة الأعراب الذين يأخذون منهم ، بل قصروا ذلك على قبائل معينة سموها واعتدوا بلغتها : " والذين عنهم نقلت اللغة ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هوءلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم الخلل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة " ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم " (٢) .

وردوا لغات كثير من قبائل العرب : " فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام . . ولا من قضاعة ولا من غسان . . ولا من عبد القيس . . "



(١) انظر الاقتراح في اصول النحو ص ٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٦ وما بعدها .

بحجة مجاورتهم أو مخالطتهم لغير العرب الفصحاء : " ولم يأخذوا من حضري قط ولا من سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ... " (١) .

وقد ظهر أثر هذا التقيد والالتزام في بعض المناظرات ، ففي المسألة الزنبورية ردّ سيبويه موافقة الأعراب للكسائي في قوله : فإذا هو أياها . بهجج منها : أن الأعراب الذين يأخذ عنهم لا يقولون ذلك ، كما سيأتي (٢) ، وبالجملة فإن البصريين لا يلتفتون لكل مسموع (٣) .

أما الكوفيون فقد قبلوا كل ما نقل عن العرب ، واعتدوا به ، وجوزوا القياس عليه قال السيوطي (٤) : " إذا سمعوا لفظا في شعر أو تادر كلام جعلوه بابا " أو " إذا سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ويؤبوا عليه " (٥) ويقول الأستاذ أحمد أمين عن الكوفيين (٦) : " انهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم " . " أو أن مذهبهم كان لواؤه بيد السماع لا يُغفر له ذمّة ، ولا يُنقض له عهد ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ونسف قاعدة من قواعده ولا يهون عليه اطراح المسموع " (٧) .

-
- (١) المصدر السابق .
 (٢) راجع مبحث الزنبورية من هذا البحث .
 (٣) الاقتراح ص ٨٤ .
 (٤) همع الهوامع ٤٥/١ ط . دار المعرفة .
 (٥) الاقتراح ص ٨٤ .
 (٦) ضحى الاسلام ٣٩٥/٢ ومن تاريخ النحو ٧٢ .
 (٧) مدرسة الكوفة ص ٣٧٧ .

وقد وجدت في موقفهم من بعض المسائل في المناظرات ما يؤكّد اعتدادهم واحترامهم للسمع، فالكسائي اعتد بموافقة الاعراب له في المسألة الزنبورية وجعل من موافقتهم حجة فيما تمسك به، كما سبقنا الإشارة. وشعلب احتج بما نقله الفراء عن أعرابية قالت : ألا في السوانثين "وهي في نظر المبرد أعرابية رعناء لا يؤخذ بقولها كما سيأتى (١). كما ظهر في بعض مناظراتهم أن ما سُمع لا يُعَلَّل ولا يُفلسف قال الكسائي في إحدى مناظراته عن (أى) : هكذا خلُفْتُ (٢) ، فيعلق أحد العلماء الباحثين على إجابته بقوله (٣) : "والكسائي الكوفي بإجابته هذه ... يذكّرنا بمدرسة قومه في النحو وما تميل إليه من التتبع ، وعدم اتباع التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقي ".

ب - القياس :

والمراد به : "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهو أعظم أدلة النحو ، والمعول عليه في غالب مسائله كما قيل : "انما النحو قياس يُتبع" (٤) .

(١) راجع مبحث مثال بُرَاء من هذا البحث.

(٢) راجع مبحث أى من هذا البحث .

(٣) هو الأستاذ أمين الخولي كما في : أبو زكريا الفراء ص ٣٥٤ .

(٤) الاقتراح في أصول النحو ص ٩٤ ، وهو صدر بيت ، وتمامه :

..... وبه في كل علم ينتفع

من جملة أبيات منسوبة للكسائي راجع المطالع السعيدة في شرح الفرائد

الجديدة للسيوطي ١٧/١ .

وهذا الأصل مبنًى على سابقه ، فقد تشدد فيه البصريون ،
وتساهل فيه الكوفيون بناءً على موقف الفريقين من السماع ، ويخص السيوطي
اتجاه المذهبين وموقفهما من هذا الأصل فيقول ^(١) : " فان مذهب
الكوفيين القياس على الشاذ والناذر ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات
البعيدة التي خالفها الظاهر " .

فالبصريون بنوا قواعدهم على الكثير الشائع ، وما خالفه خطأً أو
أو تأولوه أو عدّوه ضرورة ، واعتد الكوفيون بكلّ مسموع وجعلوه باباً يؤبوا
عليه ، وقاعدة يبنون عليها ، وستأتى في المناظرات بين نحاة الفريقين
أمثلة وشواهد على هذا .

ولا يهمننا هنا أن نُفضّل اتجاهها على الآخر ، أو نحكم له أو عليه ،
ولكن الذى يهمننا هو اثبات أن هذا الاختلاف في الأصول نتج
منه اختلاف في الفروع والجزئيات ، وكان سبباً في إشغال نار النزاع
والمناظرات بين الفريقين ، فالكسائي الكوفي ناظر من البصريين :
سيبويه ويونس ، واليزيدى ، والأخفش ، والأصمعي . والفراء ناظر
سيبويه والجرمي . وشعلب ناظر المازني والمبرد والزجاج ، وقد
ظهر من مناظراتهم اتجاه كل فريق .

غير أننى لا استبعد دوافع أخرى للمصيبة بين المصريين غير
الاتجاه النحوي كما يرى بعض الباحثين ^(٢) : وكان الخلاف

(١) الاقتراح ص ٢٠٨ .

(٢) راجع مدرسة الكوفة النحوية : د / المخزومي ص ٦٦ ، ومدرسة البصرة

د / عبد الرحمن السيد ص ٥٢٦ .

محتدما من عدة نواح : من الناحية الحزبية فالكوفة علوية ،
والبصرة عثمانية ، ومن الناحية العنصرية فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين
وأكثر أهل البصرة من المضرين ... الخ .

ولكن يبقى الاختلاف في المنهج والاتجاه أهمها وأعظمها أثرا .

٢ : تشجيع الخلفاء وولاة الأمراء :

كان للخلفاء والأمراء وولاة الأمراء في الدولة العباسية التي
امتد ظلها منذ عام (٣٢ هـ) وإلى ما بعد نهاية الفترة التي نرصد
فيها مناظرات العلماء ومحاوراتهم وخاصة في القرنين : الثاني والثالث -
كان لهم أثر ظاهر في ^{أدلاء} إزكاء جذوة الحوار بين النحاة ، وكان تشجيعهم
لمساجلات العلماء ومجالسهم من أقوى الدوافع لظهورها واستمرارها
وذلك لأنه فوق اهتمام الخلفاء العباسيين بتشجيع العلم وتكريم العلماء ،
الذي عرفوا به واشتهر عنهم ، فإنه مع هذا كان من الخلفاء من يهتم
بالنحو والنحاة اهتماما خاصا ، قال الامام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة
لهارون الرشيد : شغلك هذا الكوفي - يعني الكسائي - وسعد بك .
فقال الرشيد : يا أبا يوسف النحو يستفرغني استدال به على القرآن
والشعر ^(١) . ولهذا لم يكن غريبا عليه أن يصحب الكسائي والأصمعي
حتى كانا ملازمين له يقومان بمقامه ، ويظمنان بظعنه ، ولهذا أيضا
دنا كثير من النحاة من مجالس الخلفاء ، وتسابقوا إلى القرب منهم ، وتنافسوا
الحظوة عندهم ، فشجع الأمراء هذا التنافس .

(١) راجع ص ١٠٠ من هذا البحث .

كما أن ولاية الأمر وجدوا في المناظرات والمحاوير سبيلا
لأنصاف العلماء ، وفي الحوار بينهم وسيلة لاختيار النوايح منهم ليكونوا
معلمين ومأدبين لأولادهم ، أو لمجالستهم ومسامرتهم ، فان مجالس
المناظرات والمساجلات فيها مجال فسيح لبراز المواهب والقدرة
العلمية وإظهار الفضل ، بما يكون فيها من امتحان العلماء
بعضهم لبعض ، فمن تفوق منهم نال حظوةً وعلا مكانةً وكان نصيب
غيره الحرمان .

واليك أمثلة لهذا الذي أشرنا إليه . قال الواثق للمازني^(١) :
" ان جانا قوما يختلفون الى أولادنا فامتحانهم فمن كان عالما ينتفع
به ألزمناه إياهم ، ومن كان بغير هذه الصفة قطعناه
عنهم " .

والتوكل لما أراد اختبار مؤدبين لأولاده ، جعل ذلك
لستشاره أيتاخ ، فجمع هذا جماعة من النحاة وقال لهم^(٢) : " لو
تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم فاخترنا . . . " .

واستحضر عبيد الله بن سليمان الأمير العباسي الزجاج وهارون
الحائك ، وقال لهما^(٣) : " أريد أن اصطفى أفضلكما في العلم
فتساءلا . . . " .

(١) راجع مبحث حذف التاء من بنية من هذا البحث .

(٢) راجع مبحث اعراب : ان ما نفقت مال ومعناه من هذا البحث .

(٣) راجع مبحث موضع الضمير موضع الظاهر من هذا البحث .

ولهذا فقد استعد النحاة للناظرات والمحاورات وتسليحوا لملاقاة الأنداد في حلقات البحث طمعا في نائل الخلفاء ، وابقاء على مكانتهم واشفاقا من السقوط في حمأة الحرمان ، فان زلة واحدة في مجلس الأمير كافية لضياع كل أمل ، وهدم كل مجد ، فان يعقوب بن السكيت كان مقربا لدى محمد بن عبد الملك الزيات ومو ديبا لولده ، ولكن لما أعياه الجواب عن سوء ال المازني لــــه قال له الأمير : " فأنما تأخذ كل شهر ألف درهم على أنك لا تحسن ما وزن نكتل ... " (١) .

وابن الاعرابي كان مقربا عند الأمير سعيد بن مسلم ولكنه لما لم يستطع ان يجيب على سؤال الأُصمعي . قال الأُصمعي : " لا أمير : من لم يحسن هذا فليس بأهل لأن يؤدب ولدك . فتعاهه . " (٢) .
ولما الرغم مما في هذا التنافس من كسب للعلم باجتهاد العلماء في تحصيله وجمع مسائله وقضاياها ، اظهرارا للقدرة العلمية والتفوق على الأقران ، وحبا للعلبة ، لكنه ترك في نفوس بعض العلماء آثارا غير حميدة ، لأن الأحكام كانت في بعض المواقف غير عادلة ، فما اصابة عالم - فيما أحسب - للحق في مسألة واحدة كافية لرفع شأنه ، ولا زلة في قضية تكفي لضعة أمره ، فان للمصادفات أثرا غير منكور ، كما أن لهذه المجالس رهبة وهيبة قد تُخرس الألسن أحيانا ، وقد أحسن

(١) طبقات الزبيد ص ٢٠٣ ، ويأتى في مبحث : وزن نكتل - من هذا البحث .

(٢) راجع مبحث توجيه اعراب ليله من هذا البحث .

السيرافي تصوير هيبة هذه المجالس وآثارها حين قال (١) :

" فان العلم المصون في الصدر غير العلم في هذه المجالس ، على
الأسماع المصفية ، والعيون المحدثة ، والعقول العمادة ، والألباب
الناقذة ، لأن هذا يستصحب الهيبة والهيبة مكسرة ، ويقتلِب
الحياء ، والحياء مغلبة ، وليس البراز في معركة خاصة ، كما المصارع
في بقعة عامة...".

ولكن هناك قضية لا بد من الإشارة إليها في ايجاز ، تتصل بتشجيع
الخلفاء وولاة الأمر للفتاة ، وهي : ان بعض المؤرخين والباحثين يرى
أن نصيب الكوفيين من هذا التشجيع وتلك العناية كان كبيرا ، حتى
ذهب بعضهم إلى أنه كان السبب الرئيسي - ان لم يكن الوحيد - في انتصار
الكوفيين على البصريين يقول (٢) : " ان احتضان العباسيين للكوفيين
- خصوصا بعض اتصال الكسائي واصحابه - هو الذي رفع شأنهم
عند أنفسهم واستخفهم إلى مناصبة البصريين لحبهم إياهم وإيثارهم
على البصريين لما قدموا من مؤازرتهم في تكوين دولتهم... " ويقول
أبو الطيب اللغوي (٣) : " وغلب أهل الكوفة على بغداد وخدموا
الملوك فقبوهم... " وينقل عن أبي حاتم : " لولا أن الكسائي دنا من
الخلفاء فرقموا ذكره لم يكن شيئا وعلمه مختلط بلا حجب ولا علل...".

(١) راجع ص ٢٤٥ من هذا البحث.

(٢) نشأة النحو ص ١٦٧.

(٣) مراتب النحويين ص ١٤٧.

واتخذ بعضهم من انتصار الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية دليلا على تشجيع ولاية الأمر الكوفيين الى حد بعيد قال في نشأة النحو^(١) : " وفي حادثة سيبويه الماضية التي كان فيها القضاء عليه ما يشهد بتآمرهم ومناصرة العباسيين ويطانتهم لهم ".

تلك هي القضية ، والذي أراه فيها هو غير ما رأى أولئك العلماء . لا شك أن الكوفيين كانوا أسرع اتصالا بالبلاط في بغداد من البصريين وكان لهذا الاتصال المبكر أثر في دنوهم من ولاية الأمر ، إذ وكل إلى كثير منهم تأديب أولاد الخلفاء وتعليم الأمراء ، ولكنني أقول من واقع ما نقل في مجالس المناظرات التي دارت بين نخاة الفريقين بحضرة الخلفاء وذوى السلطان أقول : ما رأيت أثرا لمصيبة أو تحيزا من ولاية الأمر الكوفيين ضد البصريين على فلك النحو أو على هذا الذى تصوره مقالة أحد العلماء الباحثين في قوله^(٢) : " والحق أن السياسة هي التي عارضت الكوفيين وأوجدت منهم رجالا كوّنوا مذهبنا ناضل المذهب البصرى ، ولولا هالما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم ، ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلما وعدوانا ، والدنيا منذ الخليقة مملوءة بالأغراض والشهوات . . . " والأمر ليس كما قال في ظني .

والدليل على ما قلت هو أنك سترى من الخلفاء العباسيين وولاية الأمر تشجيعا لنخاة الفريقين ، وقد كان نصيب البصريين من هذا التشجيع ليس بالقليل ان لم يكن مناصفة بينهم وبين رصفائهم من الكوفيين ،

(١) نشأة النحو ١٦٨ .

(٢) المصدر السابق ١٦٩ .

واليك طرفا ما وجد البصريون من تشجيع ومناصرة قبل أن يأتيك ذلك مفصلا في مواضعه .

فالمهدي انتصر لليزيدي على الكسائي - وهو رئيس القوم - في أكثر من موضع بل في كل المواضع التي ستمر بنا في المناظرات في حضرته بين الرجلين كان المهدي في جانب اليزيدي ، فحين أجاز الكسائي أن يقال : مرت حجاما برجل . أنكرها اليزيدي ، ووافقه المهدي . ورد حجة الكسائي " ، وأعجب بما أورده اليزيدي حتى قال اليزيدي : " فاشتهاها المهدي واستفزني وضحك " (١) . وفي مجلس ثان مال المهدي الى اليزيدي وقال للكسائي " ما مريب ^{مكأضابك} اليوم " (٢) .

بل ان اليزيدي وجد من رعاية المهدي وتشجيعه ما يجعله من المقربين في حضرته ، فحين انتصر اليزيدي على الكسائي في مجلس ثالث قال اليزيدي : " فاستفزني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض وقت : أنا أبو محمد . فقال شيبة بن الوليد : يتكنى باسمك أيها الأمير . قال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروها ، ولكنه فعل ما فعل بالظفر - وقد لعمرى - ظفر " (٣) .

أما الأسمى فقد نال من حفاوة الرشيد كثيرا وشاطر الكسائي ما كان فيه . فقد روى الرواة : انهما كانا ملازمين له يقيمان

-
- (١) راجع صفحة ٦٠ من هذا البحث .
(٢) راجع صفحة ٥٢ من هذا البحث .
(٣) راجع صفحة ٥٤ من هذا البحث .

باقامته ويضعان بهُلعنه (١) وكان الرشيد يقول للكسائي (٢) :
" اذا جاء الشعر اياك والاُصمى " . وما يدل على ما وجد الاُصمى
من رعاية واهتمام في بلاط المباسيين ، انه باشارة منه نحى الاُميرُ
سميدُ بن مسلم ابن الأعرابي ما كان عليه من مكانة عنده ، وحرمه
من تأديب أولاده كل ذلك باشارة عن الأُصمى ، كما مرت الاشارة
الى هذا وتأتى مفصلة .

أما المازني ، امام البصريين في زمانه ، فقد كان له شأن عند
الواثق وأى شأن ، وكانت له مكانة لا تقل عن مكانة من حوله من
الكوفيين ان لم تفقها وتزد عليها . فحين أُشخص المازني ، وكان
ذلك بأمر الواثق ، أحسن اليه وأكرم وفادته ، وقرب مجلسه ،
بل كلفه أن يتحن من حوله من النحاة - ومعظمهم كوفيون -
ثقة يعلمه كما سبقت الاشارة . ولما أراد المازني الانصراف تعلق به
الواثق وتمنى اقامته وقال له : " لله درك كيف لي بك ؟ فقال
المازني : يا أميرالمؤمنين ان الفهم لفي قربك ، والنظر اليك ،
والأمن والفوز لديك ، ولكنني الفت الوحيدة ... ولي أهل يوحشني
البعد عنهم ... فقال الواثق : فلا تقطعنا وان لم نطلبك ... وأمر
له بألف دينار ، وأجرى عليه في كل شهر مائة دينار . قال المازني :
فانصرفت الى البصرة وكتب الى عاملها أن يدر علي مائة

(١) انظر ص ١١٦ من هذا البحث.

(٢) نزهة الالباء ص ١٥٢ .

دينار في كل شهر" (١) فهل فوق ذلك ما يطمع اليه المازني ، وحسبك بقوله - الذي سقناه آنفا - دليلا وبرهانا على ما لقي من حفاوة ورعاية .
أما المبرد فقد حثلى عند الخلفاء والأئمة العباسيين بحظ من التكريم طاب له به المقام في بغداد . ونازع ثعلبا المكانة وشاطره الحظوة ، واستطاع أن يجمع حوله كثيرا من تلاميذ ثعلب النابهيين . وانتصر له ولاية الأمر في مرات كثيرة ، وحسبنا هنا أن نذكر مقالة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر فهي قوية الدلالة فيما نحن بصدده ، فحين انتصر المبرد على ثعلب في بعض مجالسه قال الأمير للمبرد : " نعم العلم علمكم ، كيف قرنتم الى هؤلاء ؟
- يريد ثعلبا والكوفيين - قال المبرد : كما قرن معاوية الى عليّ ... " (٢) !

هذه نماذج توضح ما نال البصريون من ولاية الأمر من رعاية وتشجيع ، تنفي في وضوح ما نسب للسياسة والساسة من تعصب للكوفيين عند البصريين .

ولا أرى فيما حدث في مناظرة سيبويه والكسائي تحيزا ممن ولاية الأمر على نحو ما يعد تأمرا على سيبويه أو غمطا لحقه ، وليس فيها تعصب للكسائي يعطيه ما ليس له ، وسيأتي لهذا فضل بيان .

(١) طبقات الزبيدي ص ٩١ .

(٢) راجع مبحث مثال براء من هذا البحث .

والذي بدا لي أن مواقف الخلفاء والأُمراء من المناظريين
- في كثير من الأحيان - معتدلة بجانب للحيث والظلم ، فإن أيّدوا
هذا أو ذاك ، فالغالب أن يكون تأييدهم مبنيًا على رأي رأوه - في
المسائل ، كما يأتي تفصيله .

والحق أن للكوفيين في بعض المناظرات والمحاورات آراء جديرة
بالتأييد من وجهة النظر العلمية المجردة ، كما نراه
في حينه .

٣ - تأثير النحلة بنزعة الجدل :

تأثير النحلة في حياتهم العلمية بعامة وفي مناظراتهم ومحاوراتهم
بخاصة بنزعة الجدل التي ظهرت منذ عهد مبكر ، وخاصة نحلة
البصرة ، لأنه : " قد ظهر جمهور من فلاحل وروء ساء المتكلمين ،
توغلوا في البحث في أصول الدين والمقائد ، وعكفوا في البحث عقولهم
فانتج لهم ذلك اعتقادات تخالف ما عليه عامة المسلمين ، وجمهور
علمائهم المعروفين بأهل الحديث ، وهم الذين يستمدون آراءهم
من النصوص السمعية : كتاب وسنة أو أثر من آثار السلف ، وكان أول
ما نشأ ذلك الخلاف في مدينة البصرة ، وامتد منها إلى بغداد ،
وحيد بالبصرة وأصل بن عطاء ثم عمرو بن عبيد ثم أبو الهذيل العلاف ،
وابراهيم بن سيمار النظام ، وبشر بن غياث المريسى . . . وشامة
(١) ابن أشرس وغيرهم من رؤوس الاعتزال وأصحاب الآراء والأقوال . . . "

(١) معانيات تاريخ الأمم الإسلامية ٢٠٦/٢ وما بعدها .

وقد ساعد على ظهور هذه النزعة عند علماء المسلمين الانفتاح على حضارات الأمم، والالتقاء بالشعوب الوافدة الى ديار الاسلام، وقد كان بعض هؤلاء أرباب ديانات، وأصحاب أهواء، مما حمل علماء الاسلام على مجادلاتهم ومناظراتهم محتكمين للعقل مستخدمين المنطق والنظر، تسليحا يمثل ما تسليح به أعداء الاسلام وخصومه .

" وقد أخذ هذا المذهب يطفئ على الدراسات المختلفة منذ ظهور المعتزلة واحتاجوا الى الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني للتسلح ضد خصومهم، من أصحاب النحل والمقائد من غير المسلمين، وكان هؤلاء قد استكملوا أدوات التسليح بالمنطق، ووقفوا على فلسفات اليونان، وكان الصراع بين هؤلاء والمعتزلة شديدا، والجدال بين الفريقين محتدما، فأثر ذلك كله في البيئات الدراسية تأثيرا واضحا، تمثل في ظهور مدرسة الفقه القياسية، ومدرسة النحو القياسية" (١) .

فليس بغريب على النحو والنحاة هذا التأثير، فان النحو نشأ في ظل الدين ووضع لخدمة نصوصه : قرآن وسنة، والنحاة منهم الفقهاء والمتكلمون كما ان أهل المنطق قد ناظروا النحاة في صناعتهم، على نحو ما سيليقنا عند النظام وضرار في مناظرتهم للكسائي (٢)، وعند حتى في مناظرته للسمرقاني (٣) .

(١) مدرسة الكوفة ص ٤٨ .

(٢) راجع مبحث : حول الفاعل والمفعول من هذا البحث .

(٣) راجع مبحث : عدد من المسائل النحوية لتوضيح مكانة النحو وأثر الاغراب

من هذا البحث .

وقد روي ان ثمامة بن أشرس أحد أئمة المعتزلة كان بينه وبينه وبين الفراء جدال . قال ثمامة : جئت يوما الى الفراء ، فرأيت له أبهة فجلست اليه ، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرا ، وعن النحــو فشاهدته نسيج وحده وعن الفقه فوجدته عارفا باختلاف القوم ، وفي النجوم ماهرا وبالطب خبيرا ، وبأيام العرب وأشعارهم حاذقا . . . (١)

والنحاة وهم يحاورون أهل المنطق فلا يد من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهمهم من حيث يفهمون (٢) .

فمن ذلك يمكن القول ان النحاة تأثروا بهذا النهج الجدلي وأخذوا منه بحظ وافر ، حتى كان الجرمي يدعى بالنجاح لكثرة جداله ، ويونس بن حبيب البصري روى عنه انه كان يقول : ثلاثة اشتهدني أن امكن من مناظرتهم يوم القيامة : آدم عليه السلام ، فأقول له : قد مكك الله تعالى من الجنة ، وحرّم عليك الشجرة فقصدتها حتى طرحتنا في هذا المكروه ، ويوسف عليه السلام ، فأقول له : كنت بمصر وأبوك يعقوب بكنعان ، وبينك وبينه عشر مراحل يبكي عليك حتى ابيضت عيناه من الحزن ، ولم ترسل اليه : أتى في عافية ، وترجعه مما كان فيه : وطلحة والزبير أقول لهما : ان علي بن أبي طالب بايعتماه بالمدينة ، وخلصتماه بالمراق ، فأى شئ أحدث (٣) .

(١) راجع نزهة الالباء ص ١٣٣ وابو زكريا الفراء ص ١١١ ، ومدرسة

الكوفة ص ١٢٤ .

(٢) راجع الايضاح في علل النحول للزجاجي ص ٤٧ .

(٣) نزهة الالباء ص ٥٠ وسيبويه امام النحاة ص ٩٣ .

وقد بدا حب النحاة للجدل وشغفهم بالمناظرات فيما تحدثوا به كتب الطبقات : من أن بعضهم كان يعدّ نفسه حليلة اللقواء المنتظر دوماً ويروض تلاميذه لطلاقة الخصوم ، وان دعا ذلك لافتعال المناظرة .

فقد كان ثعلب يلقي تلاميذه وأصحابه المسائل النحوية على المذهب الكوفي ويدربهم على المناظرات ، ويبعث بهم الى من تحدثه نفسه أن يتصدر حلقة ، أو ينصب نفسه أستاذاً للتدريس في مساجد بغداد ، وكان كثيراً ما يرد قوم خرسانيون من ذوى النظر ، فيتكلمون ، ويجتمع الناس حولهم ، فإذا بصر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يقاتشهم ، فإذا انقطعوا عن الجواب انفض الناس من حولهم (١) . غير أن تلاميذ ثعلب التقوا ذات مرة مع المبرد حين قدم بغداد فاستطاع أن يغلّبهم ، ويقنع أنبهم ، وهو الزجاج ويضمه الى مجلسه ، كما سيأتي تفصيله .

غير أن كثيراً من العلماء كان يرى في استخدام أسلوب الجدل والمناظرة وسيلة للاقناع ، ولتوضيح ما اشكل من قضايا العلم ومساائله ، يقول الزجاجي في مقدمة الايضاح في علل النحو (٢) : " ومن سمى به نفسه السى تتبع ما أودعناه وسميناه فيه - يعني كتابه - فحقيق عليه ان مرّ به ما ينكره أن يراجع فكره . . ليقف على ما لعله قد انستر عليه ، ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق ، فان هو فعل ذلك وتدبره ولم يره

(١) راجع طبقات الزبيدي ص ١٠٩ ومدرسة الكوفة ص ١٢٦ .

(٢) مقدمة الايضاح ص ٣٩ .

ينقاد في طريقة القياس مستمرا ، أو رأى أنه لا حق الا في غيره كانت
هلبة المناظر باجتماع ذوى الفهم والنظر والفحص والجدل معنا فيها
فاصلةً بيننا وبينه ، حتى نصير معا بحق النظر الى الصواب فنعتقده جميعا ،
لأن الرجوع الى الحق خير من التماسى في الباطل .

وهذا هذا الهدف يسعى العلماء لتحقيقه عن طريق المناظرات
والحوار واحتكاك الآراء ، ولكن بعض الجدل خرج عن تحقيق ذلك
الهدف سواء عند المناطقة والنحاة ، فجاءت بعض المناظرات في أسلوب
جدلي فلسفي انتقامي ، فكانت قليلة النفع العلم .

رابعا : أثرها في النحاة والصرفيين :

كانت لكثير من المناظرات والمحاورات نتائج طيبة وآثار محمودة ،
انعكست على الحياة العلمية بصفة عامة ، فقد كانت مجالسها ندوات
مفتوحة ، وكانت مساجلات العلماء محاضرات في المساجد وفي دور
الخلافة ، وفي المناسبات العامة : حدث خلف البزار قال : جمعت
الكسائي واليزيدي في عرس أم هوءلاء ، فقال اليزيدي للكسائي :
يا أبا الحسن ما هذا الخلاف الذى يبلغنا عنك ؟ .. (١) ثم
أخذا يتناظران .

وقد أمها الناس على اختلاف أغراضهم وأهوائهم ، وأعادوا من
مجالسها كثيرا ، ولا غروة فهي مجالس علم ومعرفة وبحوث ،
يحضرها العلماء من أهل النظر وأصحاب الشأن ، ويؤمها الأغراب

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٢٧ ومجالس العلماء ص ١١ .

من رواة اللغة ونقلتها وقد يدعون لحضورها ، بقصد التحكيم فيسما
يدور بين العلماء من مسائل النحو وقضايا اللغة والتصريف ؛

ولهذا فإنّ مجالس المناظرات والمحاورات كانت من أقوى وسائل
شيوخ المعرفة ، واتساع مداها في تلك الفترة .

وقد انعكست آثار المناظرات والمحاورات على العلماء بصفة خاصة ،
يبدو ذلك فيما ظهر من جهدهم في تحصيل العلم ، واجتهادهم في
طلبه ، ودأبهم في سبيله ، وشكاد تجمع الروايات على أن طلب سيبويه
لعلم النحو ، واقباله عليه ، وثقافته فيه حتى كان أحد أئمنه ، هو ما كان
بينه وبين شيخه حماد من حوار في مسألة نحوية — كما سيأتي — (١)

وحدثوا عن الفراء أنه قال (٢) : " تعلم الكسائي النحو على كبر ،
وكان سبب تعلمه أنه جاء يوما — وقد مشى حتى أعيا — فجلس إلى
قوم فيهم فضل ، وكان يجالسهم كثيرا ، فقال : قد عييت .

فقالوا له : تجالسنا وأنت تلحن ؟

فقال : كيف لحنت ؟

فقالوا : ان كنت أردت من التعب فقل : أعييت ، وان كنت
أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر ، فقل : عييت ، مخففة ،
فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره فسأل عن يعلم النحو —

(١) راجع مبحث الاستثناء بليس من هذا البحث .

(٢) نزهة الالباء ص ٦٨ ، ومعجم الادباء ١٦٨/١٣ ، وانباء الرواة

فأرشدوه الى معاذ الهراء ، فلزمه حتى انفذ ما عنده .

" وكان بلال بن أبي بردة جمع بين ابن أبي اسحاق وأبي عمرو
ابن الملاء بالبصرة - وهو يومئذ وال عليها - ... فقال أبو عمرو : فغلبنى
ابن أبي اسحاق بالهمز يومئذ ، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت . (١)
وستأتى أمثلة في الدراسة لهذا .

ولمناظرات العلماء ومحاوراتهم آثار أخرى على النحاة والصرفيين
فمع ما ذكرنا ، فانه قد يكون مجلس مناظرة أو محاورة سببا في تحول
نحوى من مذهبه الى مذهب من يناظره اعجابا بعلومه ، وتسليما بحجته
ومنطقه . ويمثل هذا خير تمثيل ما كان من أمر الزجاج في مجلس المبرد ،
فان الزجاج كان من تلاميذ ثعلب النابيين ، أرسله ومعه جماعة
ليفضوا حلقة المبرد ، فلما صاروا اليه : قال ابراهيم بن السرى للمبرد :
أتأذن - أعزك الله - في المفاتشة ؟ فقال أبو العباس : سل عما
أحببت . فسأله عن مسألة ، فأجابه فيها بجواب اقتضه ، فنظر الزجاج
في وجوه أصحابه متعجبا من تجويد أبي العباس للجواب ، فلما انقضى
ذلك قال له أبو العباس : اقتنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال :
فان قال لك قائل في جوابنا : كذا ، ما أنت راجع اليه ؟ وجعل أبو
العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويمتل فيه . فبقي ابراهيم

(١) طبقات الزيدى ص ٣١ . ومثل ذلك ما حكى عن ابن جنس : ان
السبب في صحبته أبا على وتفريبه عن وطنه ومفارقته أهله مسألة
تصرفية ، فعمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه . نزهة
الالباء ص ٣٣٤ .

سادرا لا يعير جوابا . ثم قال : ان رأى الشيخ - أمزه الله - أن يقول في ذلك .

فقال أبو العباس : فان القول على نحو كذا . فصحح الجواب الأول ، وأوهن ما كان أفسده ، فبقي الزجاج مبهوتا ، ثم قال في نفسه : قد يجوز أن يتقدم له حفظ هذه المسألة ، واتفاق القول فيها . . . فأورد عليه مسألة ثانية . ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في المسألة الأولى ، حتى والى بين أربع عشرة مسألة ، يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود الى تصحيح القول الأول . فلما رأى ابراهيم بن السرى ذلك قال لأصحابه : عودوا الى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ، ولا بد لي من ملازمته . فعاتبه أصحابه وقالوا : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه ، وتدع من قد شهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخول ، ولكن أقول بالعلم والنظر ، قال : فلزم أبا العباس (١) .

وهذا يؤيد أيضا ما قلناه سابقا من ان بعض النحاة وجد في أسلوب الجدل والمناظرة وسيلة لتوضيح الآراء وبسط المسائل قصدا للاقتناع والاقتناع .

ولئن ذكرنا آنفا آثارا ايجابية ونتائج حميدة للمناظرات فان لبعضها آثارا سلبية غير محمودة علونحو ما سيلقانا في الزبورية ، وما كان بين الزجاج وهارون الحائك كما سيأتي تفصيله .

(١) طبقات الزيدى ص ١٠٩ وما بعدها .

خامسا - مكانتها في الدرس النحوى والصرفي :

تمتد مناظرات العلماء ومحاوراتهم في هذه الفترة التي شهدت نشأة النحو ونموه من أهم الوسائل لدراسة هذا العلم بقسميه : الاعراب والتصريف ومن أهم ميادين بحثه ، كان لها الأثر العميق في إثراء القواعد والأصول ، وبسط المسائل وتحليل القضايا . وعن هذه المكانة يقول الأستاذ أحمد أمين ^(١) : " من أهم معاهد العلم مجالس المناظرات في الدور والقصور ... وبين العلماء وفي النحو والصرف واللغة ... وإذا كانت أكثر المسائل العلمية لم تقرر بعد ، ولم تتخذ شكلا ثابتا كان مجال المناظرات فسيحا من الناحية العلمية البحتة " .

ويقول الشيخ الطنطاوى ^(٢) : " أن المناظرات تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء ، فحب الغلبة جبل في الإنسان فـ في مظاهر الحياة المختلفة ، فكيف العلم الذى هو أنبل الغايات ، وأسمى المقاصد ؟ نعم اذا كان مبعث المناظرات محض العلم فحبذا الفرض والمطلب ، لكنها فيما نحن فيه قد شـيبت بالعصبية فكانت حربا ضروسا ، غير أنها محمودة المخبة ، على كل حال ، لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة ، فما نعت اللغة وغنيت إلا من هذا السجال الملي : " وعند الصباح يحمد القوم السرى " ^(٣) .

(١) ضحى الاسلام ٥٤/٢ .

(٢) نشأة النحو ص ٥٠ .

(٣) هذا مثل يقول ابو عبيدة في كتابه الامثال ص ١٧ : انهم يـقاسون

مكابدة الليل ... فاذا اصبحوا وقد خلفوا البعد وراءهم حمدوا فعلهم حينئذ .

ويقول أحد الأساتذة الباحثين (١) : " ومع هذا فقد اتسم

علماء هذا العصر - في مناظراتهم - في أغلب الأحيان بالجديّة في
البحث والتحري عن دقائق اللغة منساقين بالمصيبة وإن لم يكونوا
جميعاً بميزان واحد ، غير أن تلك المصيبة أفادت في بذل الجهد في
تقصي الحقائق العلمية ، واغناء اللغة بالدراسات الوفيرة من لدن رجال
المدرستين .

وقد ظهر لي من خلال دراسة مناظرات العلماء ومحاوراتهم ما
يؤيد ما قيل عن مكانتها الرفيعة في الدرس النحوي والصرفي ، فإن العلماء
تناولوا كثيراً من قضايا العلمين بالدرس والتحليل والمناقشة والمدارسة ،
وبرزت في ثنايا مناقشاتهم مواقف وآراء فيها جدة وجديّة ، وفيهما عمق
وأصالة كان لها الأثر الواضح الطموس في مسيرة علمي العربية ،
ومهدت للوصول إلى ما انتهى إليه العلمان في المصور اللاحقة
من كمال واستقرار . مما يجعل لهذه المناظرات والمحاورات مكانة مرموقة
في الدرس النحوي والصرفي .

وقد تكفل هذا البحث في كل مباحثه بتتبع آثار هذه المناظرات
والمحاورات وإبراز نتائجها بالتحليل والدراسة ، في نقد بناء هدف
يوازن بين الآراء ويرجح ، ويؤيد ما قوى دليله وظهرت حجته ، ويرد
ما ليس كذلك ، خدمة للغة القرآن الكريم ، وحرصاً عليها واعزازاً لها ، وإظهاراً
للحقيقة العلمية ، وانصافاً لهذا الجيل من العلماء الرواد بإبراز جهودهم
في هذا المجال ، وعلى الله قصد السبيل .

(١) د / عبد الحسين المبارك : مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة ،

الباب الأول :

الخوف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الخوف في المناظرات .

الفصل الثاني : الخوف في المحاورات .

الفصل الأول
النحو في المناظرات
ويضم : سبعة
وثلاثين مبحثاً

١- المبحث الأول

جواز أعمال "ليس" وإهمالها (*)
مناظرة بين عيسى بن عمرو وأبي عمرو بن العلاء (١)

جاء في مجالس العلماء : " ذكر أبو محمد اليزيدي قال : جاء عيسى
ابن عمر (١) إلى أبي عمرو بن العلاء (٢) - ونحن عنده - :

فقال : يا أبا عمرو ماشى بلفنى أنك تجيزه ؟

قال : وما هو ؟

قال : بلفنى أنك تجيز : " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع .

قال : فقال له أبو عمرو : نعم يا أبا عمر وأدلى الناس ، ليس في

الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، وما في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

(*) مجالس العلماء ص ١ وما بعدها ، وأمالى الزجاجي ص ٢٤ ، وطبقات
اليزيدي ص ٤٣ ، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٤) ، والمزهر ٢/ ٢٧٧ ،
والأشباه والنظائر ٣/ ٧٢ ، وجمع الهوامع (١/ ١١٥ ط) / دار المعرفة ،
والقواعد النحوية ص ١٠٣ .

(١) عيسى بن عمر الثقفي أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق وكان صاحب
تقرير في كلامه واستعمال الغريب فيه ألف في النحو كتابين هما
الكمال والجامع توفي سنة (١٤٩) قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس
سنين أو ست " طبقات اليزيدي ص ٤٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين
البصريين ص ٢٦/ ونزهة الألباء ص ٢١ ووفيات الأعيان ٣/ ١٥٤ ،
والأعلام ٥/ ١٠٦ .

(٢) أبو عمرو بن العلاء ، واختلفت الروايات في اسمه والمشهور أنه زيان
ابن العلاء بن عمار تميمي مازني ، أخذ عن عبد الله بن أبي
إسحاق . قال يونس : لو كان أحد ينبغى أن يؤخذ بقوله
كله في شيء واحد لكان ينبغى لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله .
مات سنة (١٥٤) . طبقات اليزيدي ص ٣٥ وما بعدها . ونزهة
الألباء ص ٢٤ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦ .

قال اليزيدي (١) : ثم قال لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى ، وتعال أنت يا خلف - لخلف الأحمر (٢) - اذهبا الى أبي المهدي (٣) فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا الى المنتجع التميمي (٤) ولقناه النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدي فإذا هو يصلي وكان به عارض ، وإذا هو يقول في الصلاة : إحسانان عنى ! (٥) .

قال : ثم قضى صلاته وانفقل إلينا ، فقال : ما خطبكما ؟

قلنا : جئنا نسألك عن شئ من كلام العرب .

فقال : هاتيا .

فقلت له : كيف تقول : ليس الطيب الا المسك ؟

فقال : أنا أمرني بالكذب على كبرة سنى فإن الجادى ؟ (٦)

قال ابن حبيب : وحكى ابن الأعرابي : فإن جنة الإبل الصادرة ؟ (٧)

واين كذا واين كذا - ؟

(١) أبو محمد يحيى بن المبارك المتوفى سنة ٢٠٢ تأتى ترجمته في ص ٥٠

من هذا البحث .

(٢) خلف الأحمر كان من أئمة اللغة ورواة الشعر مات في حدود ١٨٠ انظر

ترجمته في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري .

(٣) أبو المهدي هكذا في مجالس العلماء وأبو مهدي في فهرست ابن

النديم ص ٥١ وهو أحد الأعراب الذين روى عنهم البصريون .

(٤) المنتجع بن نبهان تأتى ترجمته انظر ص ٦٥٥ من هذا البحث .

(٥) في مجالس العلماء ص ٤ : " كان أبو مهدي يضرب حنكه يمينا وشمالا

ويقول : احسانان عنى . فسألناه من ذلك فقال : جنان تذأمنى

اى : تركبنى . "

(٦) الجادى : بالدال المهملة : الزعفران .

(٧) اى راعيتها والنبية الرائحة اللسان (بنى) .

قال اليزيدى : فقال له خلف : ليس الشراب الا العسل .

قال : فما يصنع سُودان هجر ؟ ما لهم شراب الا هذا التمر .

قال اليزيدى : فلما رأيت منه ذلك قلت له : ليس ملك الا امرالا

طاعة الله والعمل بها .

قال : فقال : هذا كلام لا دخل فيه ^(١) ، ليس ملك الا امر

الا طاعة الله والعمل به . فنصب .

قال اليزيدى : فقلت له : ليس ملك الا امرالا طاعة الله والعمل

بها . ورفعت .

فقال : لا ، ليس هذا من لعنى ولا من لحن قومى .

قال : فكنا ما سمعنا منه .

قال : فقال : ألا أنشدكما أبياتا قلتها حين سمعت تراطن

هذه الأعاجم حولي ؟ قلنا : بلى . فأنشدنا :

يقولون لى شَنِيدٌ وَلَسْتُ شَنِيدًا ^(٢)

طوال الليالى أويزول شَبِيرٌ

ولا قائلًا زونا إلا أعجل صاحبى

ويستان فى صدرى على كَبِيرٍ ^(٣)

(١) الدخيل بالتحريك : الريبة والعيب .

(٢) شَنِيدٌ : يريدون شون بونى المعرب للجوالقي .

(٣) فى المعرب ص ٢٢٤ ، زونا : أعجل ويستان بكسر الباء

خذ وراجع هامش ص ٣ مجالس العلماء .

ولا تاركنا لحنى لا أحسن لحنكم

ولو دار صرْف الدهر حيث يدور

قال : فكتبنا هذه الأبيات ثم أتينا المنتجع ، فأتينا رجلا

يعقل ، فقال له خلف : ليس الطيب الا المسك . قال : فرفع ولقنناه

وجهدنا به في ذلك ، فلم ينصب ، وأبى الا الرفع .

قال : فأتينا أبا عمرو فأعلمناه ، وعنده عيسى بن عمر لم يبح

قال : فاخرج عيسى خاتمه من يده ثم قال : لك الخاتم

بهذا والله فقت الناس ! .

النقد :

هذه المناظرة جرت بين إمامين من أئمة العربية المتقدمين في

إعمال " ليس " وإهمالها ، في مثل قول العرب : ليس الطيب الا المسك .

فأبو عمرو يجوز الأمرين : إعمال ليس وإهمالها في مثل ذلك التركيب ،

ويبلغ هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو عيسى بن عمر ، فيذهب إليه في حضرة

أصحابه مناظرا مجالا ، فهو لم يكن يعلم أن من العرب من يهمل (ليس)

فيرفع الجزئين بعدها ، في مثل قولهم : ليس الطيب الا المسك .

وقد عرف أبو عمرو بسعة الرواية ، والاحاطة بكثير من لغات

العرب وهو هنا يعتمد على محفوظه منها فيما يضع من قواعد ، وفيما

يجوز من وجوه . وقد قرر لما حبه : ان إعمال ليس في مثل ذلك التركيب

ونصب خبرها هولغة الحجازيين جميعهم ، وان إهمالها ورفع الخبر

بعدها هولغة التميميين كلهم ، ولم يكنف بما يعرفه من الرواية

منهم فحسب بل يرسل شاهدين من أهل الثقة ، ليسما من حجازي كيف

يقول : ليس الطيب الا المسك ؟ وليسما من تميمي كيف يجرى على لسانه ؟

وهو واثق من أن الرسولين لن يسمعا من الأول إلا النصب في الخبر
ولن يرفع ، وان لقناه الرفيع . ولن يسمعا من الثاني الا الرفع ، ولن ينصب ،
وان اجتهدا في تلقينه ، وقد عاد الوفد وقد سمع وكتب ما سمع ، وهو كما
ذكر أبو عمرو بنصه ، فما وسع عيسى الا التسليم لما قرره صاحبه : من
جواز اعمال ليس في مثل ذلك التعبير ، كما هو لغة أهل الحجاز ، وجواز
اهمالها ، كما هو لغة بني تميم .

وافترق الشيخان متفقين على هذه القاعدة التي بُنيت على السماع
الموثوق به ، وهو أساس قوى وعين ، وليت كل القواعد النحويّة
حين قُعدت قامت على أساس قوى كهذه التي نناقشها .

ولن يفوتنا أن نشيد بهذا الا أسلوب السليم الذي سلكه أبو عمرو في
الاقناع لما ذهب اليه ، وهو أسلوب يعتمد على تسجيل اللغة من أفواه
أهلها واستقراء صنيعهم ، مما يحمل على الاطمئنان على صحة القواعد
القائمة عليه .

ولكن كثيرا من النحاة الذين جاءوا بعد أبي عمرو وقفوا من هذه
القاعدة المتينة في اهمال ليس موقفا غريبا . فرفضوا الاهمال فيها ، ولم
يرتضوه على الرغم من أنه لغة تميم ، قال سيبويه (١) : " وقد زعم
بعضهم أن ليس تجعل كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف . . ثم قال :
" إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك . . فسيبويه
حين قرر ان : ذلك قليل لا يكاد يعرف . كأنه لا يرى أن اهمال (ليس)
لغة ، ولكن أبا نزار الملقب بطك النحاة (٢) نسب الى سيبويه

(١) الكتاب ١٤٧/١ .

(١) أبو نزار الحسن بن أبي الحسن صافي بن عبدالله المعروف بطك النحاة

كان من المفضلاء المذيرين وكان انعمى طبقة ، توفي سنة ٥٦٨ .

وفيات الاعيان ٣٧١/١ .

ما لم أجده قال فيما حكى السيوطي عنه ^(١) : " روى سيويه في كتابه
من العرب أنهم قالوا : ليس الطيب الا المسك برفع المسك ... "

فسيويه لم يقل هذا ، وأبو نزار حين حكى ذلك عن سيويه
ما قصد إلا تخطئته ، قال ^(٢) : " الا أن سيويه والسيرافي تخطئا
في هذا ، وما أتيا بطائل ... " ، لأن الصواب عنده أن رفع المسك ليس
لفظة ، وهو يعترض على من يقول ذلك .

فمجبب منه ان ينسب الى سيويه ما لم يقله ، وأعجب منه أن ينكر
لفظة تصيم في إهمال ليس ، وهي لفظة مشهورة ، أما رأى سيويه كما نقلنا
عنه . ان رفع المسك عنده من القليل الذي لا يكاد يعرف ، وقد تأول الرفع
في التركيب بقوله : " والوجه والحد ان تحمله على ان في ليس اضماراً " ^(٣) .
ثم جاء كثير من النحاة وسلكوا مسلك سيويه وتأولوا الرفع في المسك
من قولهم : ليس الطيب الا المسك ، بتأويلات كثيرة :
«أحدها : أن في ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره
والجملة خبرها .

وثانيها : ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اى في الوجود وان
المسك بدل من اسمها .

وثالثها : ان الطيب اسمها والا المسك نعت ، والخبر محذوف
وهذه كلها نسبها ابن هشام ^(٤) والسيوطي ^(٥) لا يبي على الفارسى ،

(١) الاشباه والنظائر ٣ / ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٧ ، وراجع سيويه والقراءات ص ٢١٢ .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٩٤ وما بعدها .

(٥) همع الهوامع ١ / ١١٤ ط دار المعرفه .

وقد رأيت الأول منها عند المازني (١) .

والرابع : ما نُسب لأبي نزار الملقب بملك النحاة : ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر ليس والتقدير : الا المسك أفخره (٢) .

وهكذا التمس أولئك النحاة للتركيب تخريجات شتى ، وما خلست تخريجاتهم من ضعف بين ، وقد أحسن بعض المتأخرين ردّها (٣) .

وما كان أغناهم عن تلك التأويلات التي لا مسوغ لها : " وللتأويل إنما يسوغ اذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول " (٤) وقد أخذ بعض النحاة بهذه القاعدة الأصولية في النحو ، وردوا

بها تلك التأويلات ، قال السيوطي (٥) : " ومن ثم كان مردودا تأويل أبي على : " ليس الطيب الا المسك " على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم " ومن قبل قال ابن هشام (٦) : " وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات .

وأقول : ان تميم شقيقة الحجاز فصاحة وبلاغة وبلغتها جاء كثير من آي القرآن الكريم ، وعلى لفتها بنيت كثير من القواعد النحويّة والصرفيّة (٧) ، وقد ثبت عنها أنها تهمل (ليس) وتجعلها ك (ما) حين ينتقض نفياً بالا في مثل : " ليس الطيب إلا المسك " وعليه فإن القاعدة كما قررها أبو عمرو وسبق به البيان هي : جواز اعمال ليس وجواز اهمالها في مثل ذلك التركيب . كلاهما قياسيّ وعلى الجادة .

(١) راجع ص ٦٨٢ من هذا البحث و مجالس العلماء ص ٣١٣ والاشباه ٣/ ٨٣ .

(٢) الاشباه والنظائر ٣/ ١٩٤ .

(٣) راجع في رد تلك التأويلات مغنى اللبيب ١/ ٢٩٥ ، وفي رد رأى أبي نزار

راجع الاشباه ٣/ ١٩٥ .

(٤) الاقتراح في اصول النحو ص ٤٥ .

(٥) المصدر السابق . (٦) مغنى اللبيب ١/ ٢٩٥ .

(٧) راجع بحث : التميميون ومكانتهم في العربية لاستاذنا الدكتور احمد علم

الدين الجندى . مجلة المجمع العدد ٢٥ / ص ١٩٥ وما بعدها .

٢- السجعة الشاني

توجيه قراءة (هولاء بناتهن أظهر) بنصب أظهر وموضع ضمير الفصل

مناظرة بين عيسى بن عمرو وأبي عمرو بن العلاء (*)

قال في طبقات فحول الشعراء: "كان عيسى يقرأ: "هولاء بناتهن أظهر لكم" (١) بنصب أظهر.

فأنكرها أبو عمرو عليه فقال: كيف تقول: هولاء بناتهن ماذا؟

فقال: عشرين رجلاً..

فأنكرها أبو عمرو.

النقد:

هذه المناظرة على الرغم من قصر الجدل فيها بين عيسى وأبي عمرو، إلا أنها توضح أن أبا عمرو لا يترضى قراءة عيسى بنصب أظهر، وهاول ردها بالقياس حين نظر لها بالمثل، وتؤكد كذلك أن عيسى مَصْرٌّ على قراءته، وإن أنكرها أبو عمرو، لأن القياس يؤيدها. ثم إن القراءة سنة، والشاذ كما يقول ابن جنى (٢) "نازع بالثقة إلى قرائه مخفوف بالروايات من أمته وورائه، وضارب في صحة الرواية بجرانه...".

وقبل مناقشة القضية النحوية في هذا الحوار تلزماً وقفه عند قراءة النصب تسهيداً لما يتلوها من حديث عن التوجيه النحوي فأقول:
قرأ بنصب (أظهر) في الآية جماعة من القراء منهم سعيد بن جبير

(*) طبقات فحول الشعراء ٢٠/١، طبقات الزبيدي ص ٤١، سيبويه والقراءات ص ٤٧.

(٢) من الآية رقم ٧٨ سورة هود.

(٣) مقدمة المحتسب ص ٣٢ وما بعدها.

والعسن بخلاف ، ومروان بن محمد السدي ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر وابن أبي اسحاق ^(١) ، ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم ^(٢) .

فأنت ترى أن هذا جمع من القراء الفصحاء ، فليس بمستقيم الحكم على قراءتهم باللحن ، ولكن أبا عمرو — رحمه الله — مع ذلك أنكرهم — وسيوضح فيما بعد علة إنكاره القراءة وروى عنه أنه قال فيما حكى سيبويه عنه : " احتبى ابن مروان في ذى في اللحن " ^(٣) .

وابن مروان هذا — الذي نسب إليه أبو عمرو الاحتباء في اللحن فيما حكاه عنه سيبويه — هو أحد قراء المدينة و من أجل هذا قال سيبويه ^(٤) " وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلا فزعم يونس أنا أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتبى ابن مروان في ذى في اللحن " .

وسنقف مع نص سيبويه هذا لنبدى عليه ملاحظات قبل الانتقال الى غيره .

أما الملاحظة الأولى فقد أبدأها السيرافي بقوله ^(٥) : " هذا الكلام اذا حمل على ظاهره غلط وسهو ، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم انزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم : هو " لا بناتي هن أظهر لكم بالنصب وهو " لا بناتي جميعا معرفتان ، وأظهركم منزل

(١) المحتسب ٣٢٥/١ ، والبحر المحيط ٢٤٧/٥ ، ومعاني الأغش ٣٥٧/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٤٧/٥ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ ، وراجع شرح الكافية للرضي ٢٦/٢ ، ومفنى اللبيب

٤٩٤/٢ ومختصر الشوان لابن خالويه ص ٦١ وفيه : " الجنة " بدل

لحنه وهو خطأ موهم لم يستدركه مخرج الكتاب ولهذا لزم التنبيه .

(٤) الكتاب ٣٩٧/١ ط بولاق .

(٥) شرحه على الكتاب ج ٣ لوحة ١٦٧ م/م وانظر هامش الكتاب ٣٩٧/١ ،

ط بولاق و ٣٩٦/٢ الكتاب تحقيق الشيخ عبد السلام .

منزلة المعرفة في باب الفصل ... " فهذه الملاحظة مهمة في الاستدراك والتوضيح كما ترى ولها أهمية أخرى تأتي بعد ،

أما الملاحظة الثانية : فان هذا النص الذي جاء في كتاب سيبويه قد ورد في طبعة بولاق للكتاب ، وهي النسخة المتداولة والمعروفة لدى العلماء والباحثين ، وهي - كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون (١) - : " وكانت موضعاً للدراسات المختلفة والاشارات العلمية الكثيرة ، وفي النص الذي جاء فيها لم يتعرض سيبويه للقراءة صراحة ولم يذكر الآية كما ترى ولهذا فان استاذنا د / الانصاري حرصاً منه على الامانة العلمية ، واحتياجاً في الدقة لم يضع هذه الآية فيما خطاه سيبويه من القراءات صراحة في كتابه : سيبويه والقراءات وقال (٢) : لا نؤمن لم أعثر عليها في كتابه أو بعبارة أدق في النسخ التي نتداولها ، ولا ريب أن الكتاب كانت له نسخ متعددة متباينة في كثير من المواضع .

كما أن الأستاذ هارون بناءً على نص سيبويه في هذه النسخة المتداولة علق على قول شعلب في مجالسه (٣) : " قال سيبويه احتبى ابن جويته في اللحن في قوله : هن أظهر لكم " علق الأستاذ هارون على هذا بقوله : " لم يذكر سيبويه الآية وإنما الذي ذكرها السيرافي " (٤) .

(١) الجزء الخامس ص ٣٩٦ فهرس الكتاب .

(٢) ص ٥٠

(٣) مجالس شعلب ٣٥٦/٢ .

(٤) هامش المصدر السابق . ولعل سبب ذلك لأنه حقق المجالس قبل تحقيق الكتاب فقد كان الأول حوالى سنة ١٩٤٩ م ، والثاني

سنة ١٩٧٧ م تقريباً .

ولكن في نسخة الكتاب التي حققها الاستاذ هارون جاء في نص
سيبويه بقیة بعد النص السابق الذي نقلناه من ط / بولاق هي (١) :
" ... يقول لعن وهو رجل من اهل الكوفة كما تقول : اشتغل بالخطأ ،
وذلك أنه قرأ : " هو لا " بناتى هن أظهر لكم ^{فخطبا} وأشار الاستاذ المحقق
انه ساقط من (ط) (٢) كما أثبت الایة في فهرس الكتاب .

ومن هذا يتضح أن سيبويه تعرض للآية وذكرها صراحة
ونقل رأى أبي عمرو فيها ، ولهذا ايضا فان بعض النحاة نسب اليه القول
بخطئها كما رأينا عند ثعلب .
وقال ابن جنى (٤) : " ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها " .
وكذلك قال الزمخشري (٥) .

أما الملاحظة الثالثة : نسبت القراءة في نص سيبويه وتعليق
السيرافي الى أهل المدينة . ولكن الظاهر ان القراءة الذين ذكرنا انهم
قرأوا بها ليسوا من أهل المدينة فقط بل فيهم الثقي كميسى بن عمر ،
وسعيد بن جبير من ازد قريش (٦) ، وأما مروان بن الحكم فهو ^{من} أقصاح
الأمويين .

ونعود بعد هذا الى موقف النحاة من هذه القراءة : فان أبا عمرو
أنكرها ورآها لحنا كما ذكرنا ولعل سبب ذلك كما هو واضح ان القامدة

(١) الكتاب ٣٩٧/٢ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

(٢) هامش ٣٩٧/٢ .

(٣) الفهرس ١٩/٥ .

(٤) المحتسب ٣٢٥/١ .

(٥) الكشف ٢٨٣/٢ .

(٦) راجع هامش الكتاب ٣٩٦/٢ .

النَّعْوِيَّةُ لا تجيز مثل ما في القراءة بنصب (أظهر) ، لأنَّها حددت موقع ضمير الفصل ، وان يكون بين جزئين الجملة و (هن) في الآية لا تصلح ان تقع فصلا مع نصب (أظهر) حالا ، ولا يجوز أن يقع الفصل بين الحال وصاحبها على هذا (١) .

وقد تابع أبا عمرو فيما ذهب اليه جماعة من النحاة حتى ادعى الزيدى الاجماع على منع ما في القراءة قال عنها : (٢) " وهذا مخالف لما قال النحويون أجمعون " - وهي دعوى ليس عليها دليل كما ستري - وقال مكس بن أبي طالب (٣) : " وقد روى أن عيسى بن عمرو قرأ " أظهر " بالنصب على الحال وجعل هن فاصلة وهو بعيد وضعيف ... هن أظهر مبتدأ وخبر لا يجوز عند البصريين غيره ... " .

وقال الأخفش (٤) : " وكان عيسى يقول : هن أظهر لكم " وهذا لا يكون انما ينصب خبر الفعل الذي يستغنى عن خبر اذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل يعنى : هي وهو وهن ، وزعموا ان النصب قراءة الحسن أيضا " . فلا خفش هنا ينكسر هذه القراءة كما نرى .

ولكن الله قد قيض لهذه القراءة من ينصرها ويدفع عنها ويخرجها على وجوه جائزة في العربية ، قال ابن جنى (٥) : " وأنا من بعد أرى

(١) راجع المحتسب ٣٢٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٢ .

(٢) طبقاته ص ٤١ .

(٣) اعراب مشكل القرآن ٣٧١/١ .

(٤) معانيه ٣٥٦/٢ وما بعده .

(٥) المحتسب ٣٢٥/١ .

لهذه القراءة وجهها صحيحا ، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأى الجملة
وتجعلها خبرا لـ " بناتي " كقولك : زيد أخوك هو وتجعل " أظهر " حالا
من هن أو من بناتي ، والمعامل فيه معنى الإشارة كقولك هذا زيد هو
قائما أو جالسا أو نحو ذلك فعلى هذا مجازه . . .

وقد وافقه بعض العلماء كالعكبري ^(١) وأبي حيان ^(٢) وأضافوا
وجهها آخر في التخریج وهو : ان تجعل هو " لا بناتي مبتدأ وخبر
وهن مبتدأ ولكم الخبر وأظهر حال .

وهذه توجيهات سديدة تخرج بها القراءة عن دائرة اللحن .
ولكن الذى تركن اليه النفس هو ما ذهب اليه بعض النحاة من جواز
وقوع الفصل قبل الحال أو بين الحال وصاحبها ، كما في الآية دون شذوذ ،
وقد ادعوا النقل عن العرب كما يقول أبو حيان ^(٣) .

وقال ابن مالك ^(٤) : " وأجاز قوم وقوعه قبل الحال ، وجعلوا
من ذلك قراءة بعضهم : " هن أظهر لكم " بالنصب ، وقول بعض
العرب : " أكثر أكلى التفاحة " هو نضيضة " والوجه في الأول ان ينصب
(أظهر) بـ (لكم) على أنه خبر (هن) فيكون من تقديم الحال
على عاملها الظرفي نحو قوله تعالى ^(٥) : " مطويات بيمينه " ينصب مطويات ،

(١) التبيان في اعراب القرآن ٢/٧٠٦ .

(٢) البحر المحیط ٥/٢٤٧ .

(٣) المصدر السابق +

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٢ .

(٥) من الآية رقم ٦٧ من سورة الزمر .

وأما نصب "نضيجه" فجعل (هو) مبتدأ ثانياً و (هو) وخبره خبر
المبتدأ الأول ، والتقدير : أكثر أكل التفاح إذا كانت نضيجه " ومن هـ
هو " لا النحاة عيسى نفسه كما رأينا في الحاوره وحكى عنه انه كان
يجوز : هذا زيد هو خيراً منك " (١) وهو من النحاة البارزين ولا شك .
فمنه هو " لا النحاة تدخل القراءة في دائرة الجواز ، ولئن يرد
على مذهبيهم ما أورده بعضهم في قوله (٢) : " ان الحال لا يتقدم على
عاملها الظرفي عند أكثرهم " وذلك لأن غيرهم جوز ذلك كما ترى في نص
ابن مالك السابق ، ويؤكد بقوله (٣) : " ومن دلائل جواز تقديم
الحال على عاملها الظرفي قراءة بعض السلف — وهو الحسن البصري رحمه
الله — والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ " بنصب مطويات . وهو رأى مقبول ما دام
العمدة فيه السماع وحجته من القراءات كما أنهم توسعوا في الظرف والجار
والمجرور كثيراً فلا يضيق الواسع هنا فالقول بان أظهر في الآية منصوبة
على الحال ، كما يرى هو " لا النحاة له ما يسوغه من الشواهد فلا ضير
في الأخذ به .

بقي أن أقول : ان ابن هشام نسب للأخفش القول بجواز وقوع
الفصل بين الحال وصاحبها في قوله (٤) : " وأجاز الأخفش وقوعه بين
الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكاً وجعل منه " هو " لا بناتي هن أظهر
فيم نصب " أظهر " وهذا خلاف ما ذكرناه عنه في صدر هذه الدراسة

(١) المساعد ١٢١/١

(٢) مغنى اللبيب ٤٩٤/٢ ، وجمع الهوامع ٦٨/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٢/٢ وما بعدها وشرح العمدة لوحة ٣٢٢

م/٢ دار الكتب جر حم (١٥٩٤)

(٤) مغنى اللبيب ٤٩٤/٢

نظرا عن معانيه فهل رجع الاُخفش عن القول بعدم الجواز الى القول
بالجواز ؟ الحق انني لم أجد مرجعا قويا لهذا أو ذاك غير أنه ليس
ببمزيد رجوعه عن القول الاُول الى القول الثاني الذي به تصح قراءة النصب
في (أظهر) . لا سيما انّ قد حكى عنه القول بجواز وقوع الفصل بين
الحال وصاحبها غير ابن هشام جماعة منهم ابن عقيل قال (١) : " وحكى
الاخفش أن بعض العرب يقول : ضربت زيدا هو ضاحكا ، وعلى هذه
اللفة قرأ بعضهم . . . هن أظهر لكم " وقال السيوطي (٢) : " وذهب
الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هوء لاء بناتسي
هن أظهر لكم وكذلك حكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل (٣) ، فقول
الاُخفش بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها هو السائد في كتب
النحاة ، مما يرجح رجوعه عن القول الاُول .

(١) المسامد على تسهيل الفوائد ١٢١/١ .

(٢) همع الهوامع ٦٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ص ١٨٢ .

٣ - المبحث الثالث

اضمار إن واعماله

مناظرة بين الكسائي واليزيدي بعنصرة المهدي (*)

جاء في الأشباه والنظائر : " قال غازي بن محمد بن علي بن احمد بن الحسين الأسدي الواسطي في كتابه (برق الشهاب) ما نصه : نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته : أخبرني عمي أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات .

قال : أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عن يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمي قال :

حدثني أبي محمد بن أبي محمد (١) قال : كنا مع المهدي (٢)

(*) الأشباه والنظائر ٦٧/٣ ، وراجع مجالس العلماء ص ٢٨٨ ، وما بعدها ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٧٨ وأماله ص ٥٩ وما بعدها ، وتاريخ العلماء النحويين ص ١١٧ ، وتذكرة أبي حيان من لوحة ٧٨ ، ونور القبس ص ٨١ ، واللسان (حصن) وضحي الاسلام ٥٥/٢ ، من تاريخ النحو ص ٥٢ .

(١) وفي أمالى الزجاجي : أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، ويقال له اليزيدي نسبة لانقطاعه الى يزيد بن منصور الحميري أخذ القراءة من أبي عمرو ، عدّ اليزيدي في الطبقة السادسة من نحاة البصرة ، وقال توفي سنة ٢٠٢ . طبقات اليزيدي ٦١ وما بعدها ، وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٣١/٥ وغاية النهاية ٢٢٥/٢ .

(٢) المهدي أبو عبد الله محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي تملك عشرين سنين وشهرا ونصفا ومات في المعرم سنة ١٦٩ هـ . اعلام النبلاء ٤٠٠/٧ وما بعدها .

قبل أن يُستَخْلَفَ بأربعة أشهر، وكان الكسائي معنا، فذكر المهديَّ العربية،
وعنده شيبة بن الوليد العبسي، فقال المهدي : سُبِّحْتَ الى اليزيدي
والكسائي (١)، وأنا يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي، والكسائي
مع الحسن الحاجب، فجاءنا الرسول، فجئت أنا، وأذا الكسائي على
الباب قد سبقني.

فقال لي : يا أبا محمد أعوذ بالله من شرك .
قال : فقلت : والله لا تؤثني من قبلي حتى أوتى من قبلك .
قال : فلما دخلنا عليه أقبل عليّ فقال :
كيف نسبوا الى البحريين فقالوا : بحراني، ونسبوا الى الحنن
فقالوا : حصني، ولم يقولوا : حصناني كما قالوا : بحراني ؟
قال : قلت : أصلح الله الأمير، انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا :
بحري، لم يعرف البحرين نسبوه أم الى البحر ؟ ولما جاءوا الى الحنن
لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحنن فقالوا : حصني .
قال أبو محمد : فسمعت الكسائي يقول لعمر بن يزيد (٢) :
لو سألتني الأمير لا أخبرته فيها بعلّة هي أحسن من هذه .

- (١) الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة قال محمد بن الحسين : رأيت
الكسائي بالبصرة في مجلس يونس وهو يناظره مناظرة النظر :
توفي هو ومحمد بن الحسن الفقيه ودفنا في يوم واحد سنة ١٨٩
قال الرشيد : " دفنا الفقه والنحو في الرى في يوم واحد " . ترجمته
في طبقات الزيدي ص ١٢٧ وما بعدها ، ووفيات الأعيان ٤٥٧/٢ ،
والأعلام ٢٨٣/٤ .
- (٢) هكذا في الأشباه وفي مجالس العلماء بالعين ، وفي أخبار الزجاني
عمر بن نوح .

فقال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، إن هذا يزعم أنك لو سألتَه
لا جواب أحسن مما أجبتُ به .

قال : فقد سألتَه .

فقال الكسائي : إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان
فقالوا : حصنٌ اجتزاءً بإحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن في البحرين
إلا نون واحدة ، فقالوا : بحراني .

فقلتُ : أصلح الله الأمير كيف ينسب رجلاً من بني جنان يلزمه
أن يقول : جنى لأن في جنان نونين ، فإن قال ذاك فقد سوى بينه
وبين المنسوب إلى الجن [وان قلتَ جناني رجعتَ عن قياسك وجمعتَ
بين ثلاثِ نونات] (١) .

فقال المهدي : فتناظرا .

قال : فتناظرنا في مسائل حفظَ قولِي وقوله : إلى أن قلتُ له :
كيف تقول : إن من خيرِ القومِ أو خيرهم بـتة زيد ؟ قال :
فأطال الفكر لا يجيب بشيء ، قال : قلتُ : أعز الله الأمير لأن يجيباً
فيخطي ، فيتعلم أحسن من هذه الإطالة .

قال : فقال : إن من خيرِ القومِ أو خيرهم بـتة زيداً .

فقال : فقلتُ : أصلح الله الأمير ، ما رضى أن يلعن حتى لعن وأحال .

قال : فكيف قال - أى كيف أخطأ - (٢)

قلت : لرفعه قبل أن يأتى لأن باسم ، ونصبه بعد رفعه .

قال : فقال شيبة بن الوليد : أراد (بأو) (بل) فرفع .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من مجالس العلماء وأمالى الزجاجي .

(٢) كما في المصدرين السابقين .

قال : فقلتُ : هذا معنى (هذا المعنى لعمرى معنى) (١) .
 فقال الكسائي : ما أردتُ غير ذلك ،
 قال : فقلتُ : فقد أخطأ جميعاً أيها الأمير ، لو أراد بأو (بل)
 لرفع زيدا لأنه لا يكون بل خيرهم زيدا .
 قال : فقال له المهدى يا كسائي لقد دخلت على مع مسلمة (٢)
 النحوى وغيره فما رأيتُ كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال : هذان عالمان
 ولا يقضى بينهما إلا أعراي فصيح ، تلقى عليه المسائل التي اختلفا
 فيها فيجيب .

قال : فبعث النوفصيح من الفصحاء الأعراب ، قال أبو محمد :
 قالوا أن يأتى الأعراي أطرق ، وكان المهدى محبا لأخواله ، ومنصور بن
 يزيد حاضر ، فقلتُ : أصلح الله الأمير : كيف ينشد هذا البيت الذى جاء
 في هذه القصيدة (٣) :

يا أيها السائل لا تُخبره	عن بمنعاً من ذوى الحسب
همير ساداتها تقر لها	بالفضل طراً جماجم العرب
فإن من خيرهم وأكرمهم	أو خيرهم بنّة أبو كرب

فقال المهدى : كيف تنشد أنت ؟

قال : فقلتُ : أو خيرهم بنّة أبو كرب على معنى إعادة (إن) .
 قال : فقال الكسائي : هو قالها الساعة أصلح الله الأمير .
 قال : فبتسم المهدى وقال : إنك لتجيب له ، وما تدري .

(١) مجالس العلماء ص ٢٩٠ .

(٢) مسلمة بن عبد الله بن مسعود بن ضحارب النهري ، وكان ابن أبي اسحاق
 خاله عدّه الزيدى ص ٤٥ من الطبقة الرابعة من البصريين وقال في
 بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧ : " سارني آخر عمره مؤدباً لا يبي جعفر المنصور . "

(٣) يعنى البيت الثالث .

قال : فطلع الأعرابي ^(١) الذي بُعِثَ إليه ، فألقيتُ عليه
المسائلُ ، وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي ، فاستفرغني السرور حتى
ضربت بقلنسوتي الأرض ، وقلت : أنا أبو محمد .

قال : فقال شيبة بن الوليد يتكنى باسمك أيها الأمير ؟ !
قال المهدي : والله ما أَرَادَ مكروها ، ولكنه فعل ما فعل بالظفر ،
وقد — لعمرى — ظفر .

قال : فقلتُ : إِنَّ اللَّهَ أَنْطَقَكَ أَيُّهَا الأمير بما أنت أهله ،
وانطق غيرك بما هو أهله .

قال : فلما خرجنا ، قال لي شيبة تخطئني بين يدي الأمير
أما لتعلمن ؟ !

قال : فقلتُ : قد سمعتُ ما قلتَ ، وأرجو أن تجدَ غيبها .
قال : ثم لم أصبح حتى كتبت رقاعاً عدة فلم أَدع ديواناً
الآن دسست إليه رقعة فيها أبيات قلتُها فيه ، وأصبح الناس ينشدونها
— ومنها — :

عش بجد ولا يضرِك نولٌ إنما عيش من ترى بالجدود
عش بجد وكن هبنقة القيس ^(*) توكا أو شيبة بن الوليد
..... ^(٢) الخ .

-
- (١) هو أبو المطوق كما في أمالي الزجاجي ص ٦١ ومجالس العلماء .
(٢) بقية الأبيات في مصادر المناظرة وفي البيان والتبيين ٢/٢٧١ .
(*) هبنقة واسمه يزيد بن شروان يضرب به المثل في الحمق وقلة
المقل — راجع البيان والتبيين ٢/٢٧٠ ، ومجمع الأمثال للميداني
في (أحق من هبنقة) وهامش ص ٦١ من أمالي الزجاجي .

النقد :

في هذه المناظرة التي دارت بين اليزيدي والكسائي مسألتان الأولى : مسألة صرفية عن النسب الى البحرين والحصنين ، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً في قسم الصرف من هذا البحث (١) .
والأخرى : نحوية جاءت في سوء ال اليزيدي للكسائي : كيف تقول : ان من خير القوم أو خيرهم بنته زيد ؟ " وهذه سنعالجها في هذا المبحث .

فأقول : ان الكسائي بعد المطالة والطراق أجاب فيها بقوله : ان من خير القوم أو خيرهم بنته زيدا ، فرفع خيرهم ونصب زيدا .
وقد ردّها اليزيدي بقوله : أخطأ ايها الأمير " . فلما سئل من وجه الخطأ في جواب الكسائي قال : لرفعه قبل أن يأتي باسم ان ، ونصبه بعد الرفع وهذا لا يجيزه أحد .
قلت : ردّ اليزيدي قوى لم يستطع الكسائي أن يدفعه ، ولهذا قال الزجاجي (٢) : فجواب الكسائي غير مرضى عند أحد " .

ونضيف الى ما ذكره اليزيدي في دفعه ان النحاة اشترطوا الترتيب بين ان واسمها وخبرها (٣) ، فرفع خيرهم ونصب زيد على هذا غير جائز ، وليس في قول شيبة بمن الوليد دفاع أو حجة بل هو مردود أيضا ، فان أراد بقوله : أراد بأو بل " انها للاضراب والجملة مستأنفة فكان يلزمه رفع الجزئين بعدها أي : خيرهم وزيد ، وان قصد

(١) راجع مبحث النسب الى البحرين والحصنين من هذا البحث .

(٢) راجع مجالس العلماء ص ٢٩٤ وامله ص ٦٢ .

(٣) راجع الأشمونى بحاشية الصبان ٢٧٢/١ عند قول ابن مالك

وراع ذا الترتيب . . . الخ

انها عاطفة فيلزمه ما لزم الكسائي . وقد رده اليزيدى أيضا .
 أما اليزيدى ، فقد كان رأيه في المسألة واضحا وهو ان الصواب :
 أن يقال في الجواب : إن من خير القوم أو خيرهم بنو زيد " ووجهه
 ذلك عنده على معنى تكرير (إن) أى ان خيرهم اسمها منصوب ، وزيد
 خبرها مرفوع ونظيره ما أنشده من قوله :
 فان من خيرهم واكرمهم
 أو خيرهم بنو أبو كرب
 وقال : " على معنى إعادة إن " .

وهذا الجواب الذى ذكره اليزيدى في المسألة قد وجد قبولا
 من الحاضرين بما فيهم الكسائي نفسه يظهر ذلك في قوله : هو قالها
 الساعة أصلح الله الأمير . . فقال له المهدي : انك لتجيب له وما تدري
 وان المهدي قد شهد له بالفوز والظفر وقال : وقد - لعمري - ظفر .
 وما يقوى جواب اليزيدى في المسألة عندي أن الأعرابي الذي ارتضوه

حكما في هذه المسألة وغيرها قد وافق اليزيدى وأجاب فيها بقوله .
 ولكن الزجاجي لم يترض رأى اليزيدى في المسألة ، قال (١) :
 "جواب اليزيدى غير جائز عندنا ، لأنه أضر ان واعطها ، وليس من
 قوتها ان تضر فتعمل ، فاما تكريرها فجائز . . . " ثم قال : " والصواب
 عندنا في المسألة ان يقال : إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتة
 زيد " (٢) ، فتضمن اسم ان فيها وتسانف ما بعدها " .

(١) مجالس العلماء ص ٢٩٤ ، واما ليه ص ٦٢ ، والاشباه والنظائر ٣ / ٧٠ .
 (٢) قال الزجاجي : " البتة " ولم يقل : بته كما في عبارة المناظرة ، لأنه
 نقل عن سيويه قال : " وذكر سيويه أن البتة مصدر لم تستعمله العرب الا
 بالالف واللام وان حذفهما منه خطأ " . لكن قال في اللسان : " بتت " :
 " وانما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفي " .

وفي التصريح ١ / ٣٢٣ : " وال في البتة لازمة قاله الموضح في الحواشي

فمن هذا النص نرى أن الزجاجي لا يجوز ما ذهب اليه اليزيدي من
اضمار ان واعمالها ، بحجة : ليس من قوتها ان تضر فتعمل .
وتبدو هذه الحجة ليست بكافة في ردّ ما ذهب اليه اليزيدي
في نظري وذلك ، لأنّ اليزيدي حين قال : أوخيرهم زيدٌ ، بنصب
الأول ورفع الآخر ، على اضمار ان وتكريرها ، وافقه أعرابي فصيح مطبوع
هو أبو المطوّق ارتضيت فصاحته وعربيته ، والسماع في هذا حجة ، كما
ان حذف (إن) واضمارها دلّ عليه دليل ، وهو ذكرها فيما تقدم :
" وحذف ما يعلم جائز " (١) وحذف الثاني لدلالة الأول عليه أخذ به
النحاة كثيرا ، وأيضا فإن ما منعه الزجاجي جوزه غيره ، وذلك فان
الاستاذ عباس حسن حين عرض لمسألة (ان) وذكر أقوال العلماء فيها
وفي معموليها قال (٢) : " قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ،
ويظل ملحوظا تتجه اليه النية كأنه موجود . . . الخ " وقد أشار السـ
أنه اعتمد في هذا على ما ذكره بعض النحاة ، وما يقوى اضمار ان
واعمالها في مثل ذلك القول . ان النحاة جوّزوا اعمال أن المصدرية وهي
مضمرة بعد الناء والواو وغيرهما ، وهي من عوامل الأفعال (٣) وهم
يقولون : ان عوامل الافعال ضعيفة ، فاضمار عوامل الاسماء لقوتها أولى مع
قيام القرينة على الحذف ، وعلى هذا فان ما ذكره اليزيدي في المسألة
وجه قوی .

== وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال : لا أفعله
بته . . . وفي الباب لم يسمع في البته الا قطع الهمزة والقياس
وصلها " راجع المصباح على الأشموني ١٢٠/٢ .
(١) هو جزء بيت الألفية راجع باب المبتدأ والخبر .
(٢) النحو الوافي ٦٤١/١ .
(٣) راجع أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١ .

فيكون حاصل الجواب في المسألة : إنَّ من خيرِ القوم ، جملة ، أى :
انَّ واسمها ضميرٌ متصرفٌ — وهو اضمار جائز .
قال الصيرفي ^(١) : "واعلم انه يجوز ان تضر فى "ان" الاُمر
والشأن ... "وقد حكى الخليل أن بعض العرب يقول : ان بك
زيد مأخوذ على تقدير انه بك زيد مأخوذ" ^(٢) —
و "من خيرهم" خبرها (أو) عاطفة والجملة الثانية
من "ان المحنوفة واسمها وخبرها معطوفة على الجملة السابقة".

(١) التبصرة ٢٠٦/١ وراجع المساعد على تسهيل النوائد ٣٠٩/١ ،

والهمع ١٣٦/١ .

(٢) الكتاب ١٣٤/٢ ، والمصادر السابقة .

٤ - المبحث الرابع

جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

مناظرة بين اليزيدى والكسائي (*)

في مجالس العلماء : " أبو زيد عمر بن شبة قال : أخبرني أبو اسحاق ابراهيم بن الحريش قال : سألت الفضل بن الربيع الفراء (١) مرة ، فقال : من أعلم أبو محمد أو الكسائي ؟

فقال الفراء : عافى الله أبا محمد ، أبو محمد رجل عاقل ، والكسائي الكسائي اسمه وصوته ، لم نلق أحدا أعلم منه .

قال أبو محمد : فلقيتُه فقلتُ : يا دباغ انما سئلت عن تزكيتي أو علمي ؟ قال : يا أبا محمد ، المصدرة اليك ، والله ما تعمده .

فقلتُ له : ويحك فضحتُ الكسائيَّ في تسع مسائلٍ خطأتهُ فيها بين يدي المهدي .

فقال له أبو اسحاق : كيف كان السبب ؟

قال : كان انقطاعه الى الحسن الحاجب أخى المفضل الحاجب

مولى أمير المؤمنين ، وكان انقطاعي الى يزيد بن منصور الحميري خال أمير المؤمنين المهدي وبه لُقِّبَ اليزيدى ، فوصفنى يزيدُ للمهدي ووصفَ الحسنُ الحاجبُ الكسائيَّ .

فقال المهدي : أجمع بينهما فاجتمعنا .

فقلتُ للكسائي : أسألك أم تسألني ؟

قال : سَل .

(*) مجالس العلماء ص ١٧٣ وما بعدها .

(١) الفراء ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧) تأتى ترجمته صفحة ١٢٦

من هذا البحث .

قلتُ : كيف تقول : مررتُ حماماً بهرجل ؟

قال : كما قلتُ .

فقلتُ : أخطأتُ .

فقال المهدى للكسائي : مكانك أخبرني أنت الحمام أم الرجل ؟

لئن كنت الحمام فأقبح بهذه المسألة ، أو يكون الحمام هو الرجل

فهو أقبح منها أن تفرق بين الحمام ونعته فتقدمه .

فقال الكسائي : الصرب تفعل هذا : قالت (١)

لَمَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ

فسكت المهدى حين سمع ذلك .

فقلت : ها هنا ما يوحشك من هذا ، ان " مررت " اذا جاء

" أبدا لا تتعلق الا باسم تخفضه ، ولا يحال بينها وبين الخافض وليس

هذا في :

لَمَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ

قال : فاشتهاها المهدى ، وقال : صدقت . واستخفني (٢)

المهدى وضحك .

(١) البيت يُنسب لكثير عزة ، ولذى الرمة قال في الخزانة ١٩١/٣ " وهذا

البيت من روى أوله : " لَمَزَّةٌ مُوحِشًا " قال : هو لكثير عزة منهم

أبو علي في التذكرة القيصرية ومن رواه (لَمِيَّة) قال انه لذى الرمة

فان عزة محبوبة كثير ، ومية اسم محبوبة ذى الرمة ، وتاممه :

يلوح كأنه خلل .

وفي تفسير ابیات المعاني من شعراي الطيب ص ١٥٣ لخولة موحشا

... ولم ينسبه والبيت من شواهد النحاة على مجيء الحال من النكرة

انظر سيويه ١٢٣/٢ والخصائص ٤٩٢/٢ والرضى على الكافية : ٢٠٤/١

والأشمونى ٥٠٧/٢ والتصريح على التوضيح ٣٧٥/١ ومغنى اللبيب ٨٥/١

(٢) قال في اللسان : استخفه الفرح أى تحرك لذلك وخف . (اللسان خفف)

وأعلن عبارة اليزيدى من هذا القبيل .

النقد :

في هذه المناظرة التي حكها اليزيدي للفراء نرى أن القضية موضع البحث هي : هل يقال : مرت حجاما برجل ؟ فأجاز الكسائي ذلك ومنعه اليزيدي .

وقبل سماع حجة الطرفين ، تدخل المهدى وحاول الانتصار لليزيدي بقبح المسألة ؛ لأن فيها تفريقا بين الحجام ونعته بتقديمه عليه — وهذه حجة استطاع الكسائي أن يدفعها في سهولة دون عناء بقول :
الشاعر :

لعزة موحشا طلل

فموحشا نعت في الأصل لطلل تقدم ، وهذا جائز عند كثير من النحاة ؛ لأن النعت اذا تقدم أعرب حالا ، وهذه احدى مسوغات مجزئ الحال من النكرة ، ويستشهدون لهذه القاعدة ، بالبيت وغيره من الشواهد ، وحجة الكسائي هنا ظاهرة لم يستطع المهدى أن يردّها ، ولم يدفعها اليزيدي كذلك .

ولكن اليزيدي خطأ النسألة من جانب آخر غير ما ذهب اليه المهدى ، وذلك في قوله : ها هنا ما يُوحشك من هذا ان " مرت " اذا جاء أبدا لا تتعلق الا باسم تخفضه ، ولا يحال بينها وبين الخافض ، وليس هذا في لعزة موحشا طلل

ويفهم من هذا أن اليزيدي يجوز تقديم الحال على صاحبها النكرة المرفوع كما في البيت ، ويمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور كما في المثال الذي أجازة الكسائي ، وحجته في منع هذا أن (مرت) عامل لا يُفصل بينه وبين معموله ، أو لا يُحال بينها وبين الخافض .

وهذا الذي ذهب اليه اليزيدي هو مذهب كثير من النحاة حتى حكى ابن الشجري الاجماع عليه قال : وهذا قول جميع النحويين ^(١) .

فقد منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور قال سيوييه (١) :

"ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز" وقال المبرد (٢) : " تقول :
مررت راكبا بزيد اذا جعلت الحال لك فان جعلتها لزيد لم يستقم"
واحتجوا لمنع هذا بمثل حجة اليزيدي .

قالوا (٣) : ان الفعل عمل في الجار والمجرور جميعا ، وقد صارا

كأشياء الواحد فان جاز أن يتقدم الحال عليهما وجب أن تكون لهما ،
ومحال أن يكون للحرف حال " وعللوا ذلك المنع - أيضا - بان تعلق
المامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة
أن يتعدى اليه بتلك الوساطة ، ولكن منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف
الجر السري شيئين ، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام
التأخير (٤) .

هذا مذهب المانعين تقديم الحال على صاحبها النكرة المجرور وتلك
حجتهم وقد تمسك بذلك اليزيدي حين منع ما أجازاه الكسائي من قوله :
مررت حجاما برجل .

قلت : ان ما ذهب اليه الكسائي من جواز ان يقال : مررت حجاما
برجل : فيه اشارة الى ان الشيخ يجوز تقديم الحال على صاحبها
المجرور ، ويشهد لهذا أنه شبهه بما في قول الشاعر :
لعزة موحشا طلل

(١) الكتاب ١٢٤/٢ .

(٢) المقتضب ٣٠٢/٤ .

(٣) امالي ابن الشجري ٢٨١/٢ .

(٤) الاشموني بحاشية الصبان ١٧٦/٢ وراجع الامالي الشجرية ٢٨٠/٢ ،
والتصريح على التوضيح ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٤١/١ .

فكما جَوَّزوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع جَوَّز هو تقديمها على صاحبها المجرور قياساً ، فإن قصد الى هذا - كما ظهر لي - فقد ذهب مذهباً قوياً ، ويكون الكسائي سابقاً لمن نسب اليهم القول فيما بعد بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور كابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن ملكون وابن مالك ^(١) كما انه بهذا خالف ما نسب للكوفيين من ^{منع} تقديم الحال على صاحبها في كل الحالات ^(٢) .

ويبدو أن ما ذهب اليه الكسائي ^{ومن} معه قوى وراجح ، لأن السماع يؤيده وقد احسن ابن مالك في قوله ^(٣) .

وسبق حال ما يحرف جرّ قد أبوا ولا امنعه فقد ورد فقد ورد تقديم الحال على صاحبها المجرور في كثير من النصوص الموثوق بها ، وسنذكر فيما يلي طرفاً من ذلك لئلا نرى الى أي مدى ان هذه القاعدة جديدة بالقبول .

- ١ - من تلك الشواهد قوله تعالى ^(٤) : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا " قال ابن كيسان : أراد الا للناس كافة ^(٥) .
 - ٢ - ومنها قوله تعالى ^(٦) : " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ " .
- فان أبا البقاء رحمه الله جعل - قوله جل ذكره : " على قميصه " جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من المجرور في قوله : " بدم " والممنى جاءوا بدم كذب في حال كونه على قميصه ^(٧) .

(١) راجع الاشموني بحاشية الصبان ١٧٦/٢ والرضي على الكافية ٢٠٧/١ ،

والتصريح ٣٧٩/١ وابن كيسان النحوى ص ١٥٨ .

(٢) راجع شرحه على الكافية ٢٠٦/١ .

(٣) الألفية باب الحال - الكافية الشافية بشرحه ٧٤٣/٢ .

(٤) الآية رقم ٢٨ من سورة سبأ .

(٥) أمالي ابن الشجرى ٢٨٠/٢ .

(٦) من الآية رقم ١٨ من سورة يوسف .

(٧) التبيان في اعراب القرآن ٢٢٧/٢ ، وهامش الاشموني بتحقيق الشيخ محمد

محي الدين ٥٢٦/٢ .

٣ - ومنها قول الشاعر (١) :

تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكِ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

فـ "طرا" وقع حالا من ^{الضمر} المجرور في ~~عنكم~~ وتقدم عليه ومعناه جميعا .

٤ - لئن كان بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا

إِلَى حَبِيْبَا إِنِّهَا لَحَبِيْبٌ (٢)

فان "هيمان" و "صاديا" وقعا حالين من ضمير المتكلم في إلي وهو متأخر عنهما .

٥ - ومن ذلك أيضا قول الشاعر (٣) :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمُنِيَّةُ لِلْمَرِّ فَيَدْعُو وَلَا تَحِينَ أَبَا

وفيه وقع "غافلا" حالا من المرء وقد تقدم عليه .

٦ - ومنها قول طليحة الأسدي (٤) :

فَان تَكْ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنَسُوهُ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

والشاهد فيه : قوله "فرغا" فان حال ، صاحبه هو قتل المجرور بالباء وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر .

(١) راجع الاشموني ١٧٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٨١/٢ التصريح على

التوضيح ٤٣٩/١ .

(٢) نسبة العيني في شواهد بهامش الصبان ١٧٧/٢ لكثير عزة

والبيت من شواهد الرض على الكافية ٢٠٧/١ ، والاشموني بحاشية

الصبان ١٧٧/٢ ، والهيمان العطشان ، صاديا من العطش .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ والاشموني بحاشية الصبان ١٧٧/٢ .

(٤) هكذا نسبة العيني في شواهد بهامش الصبان ١٧٧/٢ وقال :

أَذْوَادٌ جَمْعُ ذَوْدٍ يَفْتَحُ الذَّالَ الْمُعْجَمَةَ وَسُكُونُ الْوَوَا مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ

إِلَى الْعَشْرَةِ وَحِيَالٌ بِكْسَرِ الْحَاءِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ اسْمُ ابْنِ طَلِيحَةَ

وَفِرْغًا بِكْسَرِ فَسُكُونِ أَيْ بِاطْلَا هَدْرًا .

٧ - مشغوفةً بك قد شُفِقتُ وانما

حُمَّ الْفِرَاقُ فما إِلَيْكَ سَبِيلُ (١)

فان " مشغوفة " قد جاءت حالا من الضمير المجرور في " بك " وهو متأخر من الحال .

٨ - اذا المرءُ أعيته المروءة ناشئاً

فمطلبها كهلا عليه شديد (٢)

فقد تقدمت الحال وهي " كهلا " على صاحبها وهو الضمير في " عليه " . ومع هذا السماع الكثير والوارد الموثوق به لا تنقص القائلين بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور الحجة القياسية . قال ابن كيسان فيما حكاه ابن الشجري (٣) : " بان العامل في الحال على الحقيقة هو مررت واذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديم الحال " وقال ابن مالك (٤) : " ولأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به " .

لكل هذا فقد كان قول المجيزين جدير بالترجيح .

وقد أخذ به بعض المتأخرين وصححوه كأبي حيان (٥) والسيوطي (٦)

(١) الاشموني بحاشية الصبان ١٧٧/٢ قال الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه وأوضح المسالك ٥٣٥/٢ : " لم يتيسر لي العثور على نسبة هذا البيت الى قائل معين . . ثم قال : وتقدير البيت هكذا : قد شغفت بك حال كوزك مشغوفة بي ، وانما حم الفراق . . "

(٢) شرح الكافية ٧٤٦/٢ ، والرضي على الكافية ٢٠٧/١ ، والأشموني

٠١٧٧/٢

(٣) الأُمالي ٢٨٠/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ .

(٥) البحر المحيط ٢٨١/٧ .

(٦) همع الهوامع ٢٤١/١ .

ودافع عنه الشيخ محمد محي الدين دفاعا مجيدا قال ^(١) : " بل الحق انه يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سَمِعَ من ذلك ويكفي وروده في أفصح الكلام وما تسجل به الجماعة من الوجوه التي خرجوا عليها الآيتين - وغيرها من الشواهد - مما لا يسوغ الا أخذ به ... الخ " .

وعلى هذا فقول الكسائي بجواز المثال : مررت حجاما برجل " هو قول على القاعدة التي ^{تجوز} تقديم الحال على صاحبها النكرة المجرور ، ولا يرد عليه اعتراض اليزيدي فقد دفعناه بكثرة السماع وبقياس المجيزين ، ولا يرد عليه أيضا خوف اللبس المفهوم من اعتراض المهدي ، لان خوف اللبس يمكن أن يدفع بالقرائن التي تبين غرض المتكلم وتوضيحه .

(١) أوضح المسالك بهامش الاشموني ٥٣٩/٢ ، وكذلك رجحه وقواه بحجج قوية الاستاذ محمد هنادي في رسالته : " ظاهر التأويل في اعراب القرآن الكريم " ص ٣٥٤ .

٥ - المبحث الخامس

القطع عن التبعية للترحم

مناظرة بين يونس وسيبويه (*)

"حدث المازني قال : قال الأُخفش : كنتُ عند يونس (١) فقيل له :

قد أتجل سيبويه (٢) ، فقال : أعوذ بالله منه .

قال : فجاء - سيبويه - فسأله فقال : كيف تقول مررتُ به المسكين ؟

فقال : جائز أن أجراه على البدل من الهاء .

قال : فقال له : مررت به المسكينُ على معنى المسكينُ مررت به .

فقال : هذا خطأ ، لأن المضمَر قبل الظاهر .

قال : فقال له : ان الخليل أجاز ذلك وأنشد فيه أبياتا .

فقال : هو خطأ - ففمنى ذلك -

قال سيبويه فمررتُ به المسكينَ .

فقال : - يونس - جائز .

فقال له : على أي شيء تنصبه ؟

(*) معجم الأُدياء ١٦ / ١٢٦٠

(١) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي مولا هم أخذ عن أبي عمرو بن

العلاء وعن حماد بن سلمة توفي سنة ١٨٢ ، طبقات الزبيدي

ص ٥١ وما بعدها والاعلام ٢٦١ / ٨ ونزهة الالباء ص ٤٩ .

(٢) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر كان مولى بنى الحارث بن كعب من

أهل فارس ، منشؤه البصرة أخذ عن الخليل ويونس وصنف كتابه الذي

لم يسبق الى مثله . توفي سنة ١٨٠ وقيل ١٨٨ وقيل غير ذلك

والأول هو المشهور . ترجمته طبقات الزبيدي ص ٦٦ واخبار

النهويين البصريين ص ٣٧ ، وفيات الأعيان ١٣٢ / ٣ نزهة الالباء ص ٦٠

والاعلام ١٤٦ / ٣

فقال - يونس - : على الحال .

فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا يكون بالالف واللام ؟

فقال له : صدقت . ثم قال لسيبويه : فما قال صاحبك فيه -

يعني الخليل ؟

فقال سيبويه : أنه ينسبه على الترحم .

فقال له : ما أحسن هذا .

ورأيته مغموما بقوله : نصبته على الحال .

النقد :

في هذه المناقشة نرى سيبويه أصبح علما مهابا حتى من شيوخه
نضج علمه واستوى عوده ، فلم يعد يلتقي فقط ولكنه يأخذ ويرد على
بصيرة ، وهو هنا لم يأت مستفهما ولكنه جاء مناظرا مجادلا .

وفي هذا الحوار مع شيخه يونس تبدو مظاهر النضج العلمي
واضحة . فهو قد طرَح على شيخه السوء ال : كيف تقول : مرت به
المسكين ؟ بالأوجه الثلاثة : الجر والرفع والنصب .

فقبل من يونس قوله بجواز الجر كما وافقه على توجيه ذلك ،
ورد عليه تخطئه الرفع ، كما ردّ عليه قوله بنصب المسكين على أنسه
حال ، وسنقف على موضع الخلاف بين الشيخين فيما اختلفا فيه في القضيتين .
أما الأولى فإن يونس لا يرى الرفع في المسكين من قولهم : مرت
به المسكين ، على معنى المسكين مرت به ، وقال : ان الرفع فيه خطأ .
ويسبدو ان هذا الرأي لم يرجع عنه فيما حكى المناظرة ، وقد حكاه عنه سيبويه
أيضا في الكتاب ، قال ^(١) : " وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم

على اضطرش^١ يرفع ، ولكنه ان قال ضربته لم يقل أبدا الا المسكين ،
يحملة على الفعل وان قال ضرباني قال المسكينان حملة أيضا على الفعل ،
... وكذلك مررت به المسكين يحمل الرفع على الرفع ، والجرح على الجرح ،
والنصب على النصب ، ويزعم أن الرفع الذي قسرنا خطأ .

واشتهر عنه هذا الرأي في كتب النحاة كذلك - قال الرضي (١) :

"أوجب يونس الاتباع في الترحم اما على النعت فيما أمكن ، واما على
البدل فيما لم يمكن ، فهو رأيت البائس ومررت به المسكين ."

أما سيويه فقد جوز الرفع في المسكين ونسب ذلك للخليل وقال :
ان الخليل أجاز ذلك وأنشد فيه أبياتا ، وقد حكى الجواز في الكتاب
من الخليل وابن أبي اسحاق وحكى من الخليل (٢) : إن شئت رفعتـه ..
فقلت : مررت به البائس ، كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو كما يقول
مبتدئا : المسكين هو .. والبائس أنت .

قلت : ان مذهب الخليل وابن أبي اسحاق في جواز الرفع على
الترحم هو الذي ساد عند النحاة فيما بعد ، وانفرد يونس بالمنع ، ورأيه
هذا لم أجد من أخذ به أو ناصره فيه .

ويسبدو أن القول بجواز الرفع على الترحم كما ذهب اليه الخليل وابن
اسحاق وسيويه ومن تبعهم له ما يؤيده ، وذلك أن سيويه حكى عن
الخليل أنه أجازته وأنشد فيه أبياتا ، والسمع الصحيح حجة لا ترد ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ ، وليسبب ثان وهو أن يونس جوز القطع على
الاستئناف في المدح والذم (٣) ، فلا وجه لاستثناءه الترحم . وليسبب

(١) شرحه على الكافية ٣١٧/١ وانظر جمع الهوامع ١١٩/٢ ط دار المعرفة .

(٢) الكتاب ٧٥/٢ .

(٣) انظر جمع الهوامع ١١٩/٢ .

ثالث وهو أن في جواز الرفع في الترحم على القطع سعة ويسرا يوسع دائرة الاستعمال ، وحسبك بهذا مندوحة فيما لا خروج فيه على الأصول ، أما القضية الثانية فهي : أن يونس جواز النصب في المسكين من : مرت به المسكين . على أنه حال . وهو رأي حكاه عنه سيويه في الكتاب كذلك قال ^(١) : " وأما يونس فيقول : مرت به المسكين على قوله : مرت به مسكينا " .

وقد ردَّ عليه سيويه هذا الرأي بحجة قوية في المناظرة فقال له : " أليس انت أخبرتني ان الحال لا يكون بالألف واللام " وقوة هذه الحجة تبدو في موافقة يونس على ما سمعه سيويه منه وقال : صدقت .

كما يبدو أن يونس وافق سيويه فيما حكاه عن الخليل من جواز النصب في المسكين من المثال السابق على النصب فيه على الترحم واستحسن يونس هذا ، كما في المناظرة .

قلت : يلزم يونس أن يجيز الرفع على القطع ما دام قد وافق على جواز النصب على الترحم بل استحسنه فالباب واحد ولعل هذا مراد سيويه حين سأل يونس على أي شيء تنصبه ؟ فكأنه أراد ان يسمع منه النصب على الترحم ليلزمه الرفع على القطع في الترحم قياسا .

غير أن هنا ملاحظة تبدو في موقف يونس فهو فيما حكى سيويه عنه انه قال : الحال لا يكون بالألف واللام . وقد روى في المناظرة كذلك انه كان مغموما بقوله : نصبت على الحال ؛ لأن فيه الألف واللام هذا موقف يتمارض مع ما نسب اليه في بعض كتب النحاة ^(٢) : من انه كان يجوز

(١) الكتاب ٢/٧٦ .

(٢) ابن عقيل بحاشية الخضرى ١/٢١٤ ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢/١٧٢ وجمع الهوامع ١/٢٣٩ .

مجىء الحال معرفة وجوز أن يقال : "جاء زيد الراكب" على أن الراكب حال والحق أنني لم أجد ما يدفع هذا التعارض في موقف يونس ولكن قوله : أن الحال لا يكون بالالف واللام . يوافق قول كثير من النحاة بالتزام التنكير في الحال ^(١) وهو ما توءمده الشواهد وتنصره الحجة . ويبدو في المناظرة أنه قد مال إليه ، وصدق سيبويه فيما حكاه عنه ، فلمعل في هذا ما يرجح موقفه الذي حكته المناظرة ، وإن كان المشهور عنه خلاف هذا . هذا بيان لموقف يونس ، ولكن مجيء الحال بالالف واللام ليس مردودا وله شواهد تنصره ليس هنا محل تفصيلها ^(٢) .

(١) راجع المصادر السابقة .

(٢) راجع يونس البصري ص ١٨٢ وما بعدها فإن أستاذنا د / الأتصاري أورد عددا من الشواهد وانتهى إلى القول : "الكثير الغالب مجيء الحال نكرة وقد جاءت معرفة قليلا وكلاهما جائز" .

٦ - المبحث السادس

المسألة الزنبورية

مناظرة بين سيبويه والكسائي وأصحابه (*)

قال الزجاجي : " حدثني أبو الحسن قال : حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى وأبو العباس محمد بن يزيد وغيرهما قال أحمد : حدثني سلمة قال : قال الفراء :

قدم سيبويه على البرامكة ، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر تقدمت والأحمر فدخلنا ، فإذا تثال في صدر المجلس ، فقدم عليه يحيى ، وقعد الى جانب التثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم ، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر^(١) فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت .

فقال له سيبويه : هذا سوء أدب !

(*) مجالس العلماء ص ٨ ، وأمالى الزجاجي ص ٢٣٩ ، وطبقات الزبیدی ص ٧٠ ، وتاريخ بغداد ١٠٥/١٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٩/١ ، والانصاف المسألة ٩٩ ، تاريخ العلماء النحويين ص ١٠٢ ، مغنى بن فلاح لوحة ١/٤١ ، شرح الكافية للرضي ١١٢/٢ ، انباه الرواة ٣٥٨/٢ وفيات الاعيان ١٤٣/٣ ، معجم الأتباء ١١٩/١٦ ، تذكرة أبي حبان لوحة ١٢٥/١ مغنى اللبيب ٨٨/١ ، نور القبس ص ٢٨٨ ، الأشباه والنظائر ٦٥/٣ ، بغية الوعاة ٢٣٠/١ ، نفح الطيب ٨١/٤ ، نشأة النحو ص ٥٣ ، تاريخ آداب العرب ٣٣٧/١ ، سيبويه امام النحاة ص ١٠٧ في اصول النحو ص ٨٠ من تاريخ النحو ص ٤٩ .

(١) الأحمر هو علي بن المبارك أخذ عن الكسائي واشتهر بالنحو وسعة الرواية قالوا : كان علي الأحمر مؤدب الأمين يهفظ أربعين ألف شاهد في النحو . . . " تاريخ بغداد ١٠٤/١٢ ، ونزهة الالباء ص ٩٧ وما بعدها .

قال : فاقبلت عليه فقلت : ان في هذا الرجل حداً (١) وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال : هو لاء أبون ، ومررت بأبين ، كيف تقول مثال ذلك من وأيت أو أويت ؟ قال : فقدّر فأخطأ فقلت : أعد النظر فيه ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب (٢) ، قال : فلما كثر ذلك قال : لست ألكمما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره .

قال : فحضر الكسائي فأقبل على سيويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : لا بل سألني انت .

فأقبل عليه الكسائي فقال له : ما تقول أو كيف تقول : قد كتّ أظن أن العقب أشدّ لسعة من الزنبور فنادا هوهي أو فنادا هواياها ؟ فقال سيويه : فنادا هوهي . ولا يجوز النصب .

فقال له الكسائي : لحنّت .

ثم سأله عن مسائل من هذا النوع : خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم ؟

فقال سيويه في كل ذلك بالرفع دون النصب .

فقال الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب . فدفع سيويه قوله .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟

قال الكسائي : هذه العرب ببايك قد جمعتهم من كلّ أوب ، ووفدت عليك من كلّ صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويسألون .

(١) هكذا في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : حدة ، وفي تاريخ بغداد : ان معه عجلة .

(٢) ستأتى مناقرة الفراء هذه مع سيويه في مناقرات الصرف . انظر مبحث مثال : أبون وأبين من وأيت وأويت .

فقال يحيى وجعفر : لقد انصتت . وأمر باحضارهم فدخلوا ،
وفيهما أبو فقمس ، وأبو زياد ، وأبو الجراح ، وأبو شروان ، فُسئلوا عن
المسائل التي جرت بين الكسائي وسيويوه فتابعوا الكسائي ، وقالوا بقوله .
قال : فأقبل يحيى على سيويوه فقال : قد تسمع أيها الرجل .
قال : فاستكان سيويوه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال : أصليح
الله الوزير ، انه قد وفد عليك من بلده مؤء ملا ، فان رأيت ألا ترده خائبا .
فأمر له بمشرة آلاف درهم ، فخرج وصيّر وجهه الى فارس ، فأقام هناك
حتى مات ولم يعد الى البصرة " .

اختلاف الروايات :

هذه رواية الزجاجي (المتوفى ٣٣٧هـ) لهذه المناظرة في مجالسه
وأماليه ، وهي أكمل وأقدم ما رأيت ، ولهذا قد اعتمدها أصلا ، ويحسن
أن أشير هنا لما جاء في بعض الروايات من اختلاف ، وهو اختلاف كثير ،
ولكنه لا يؤثر على جوهر القضية النحوية في المسألة الزنبورية ، ولا
فيما انتهت اليه من نتائج الا يسيرا كما سنرى ، واليك هذه الفروق في
المناظرة كما وردت في بعض الروايات .

ذكر بعضهم أن المناظرة كانت بطلب من سيويوه ألج فيه على يحيى
في الجمع بينه وبين الكسائي بعد أن شرح له يحيى ما قد يترتب على مناظرته
للكسائي وهو زعيم القوم ومؤء دب ولد أمير المؤء منين وقال له : " لا تفعل
قانه شيخ مدينة السلام وقارئها .. وكل من في المصر له ومعه فأبى الا
الجمع بينهما .. " (١) .

وقيل كانت المناظرة عند البرامكة وقيل في دار الرشيد ، وقيل في غيرها
بعضرة الأمين (٢) .

(١) انباه الرواة ٣٥٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ووفيات الأئمة ١٣٤/٣ .

وفي المسألة موضع المناظرة يروى بعضهم المثال الأول : كنت أظن الزنبور أشد لسما من النحلة فإذا هو هي . الخ ^(١) أو " فإذا أنا بالزنبور أياها بعينها " ^(٢) .

ويروى جماعة من الرواة أن المثال الثاني كان : " فإذا عبدالله قائم " ^(٣) أو " إذا زيد قائم " ^(٤) والفرق بين (قائم) في هذه الرواية وبين (القائم) في رواية الزجاجي وغيره فخرق مهم ،

وعن الأعراب الذين حكموا في المسألة اختلفت الروايات اختلافاً بيناً فأكثروا " رخين على أنهم نفر ، وسمي منهم عدداً باسمائهم كما رأينا عند الزجاجي ويقول الخطيب البغدادي (٤٩٣ هـ) : خلق كثير " ^(٥) بينما يقول ابن خلكان (٦٨١ هـ) : " واتفقا على مراجعة عربى خالص لا يشوب كلامه شيء من كلام أهل الحضرة ، وكان الأمين شديد العناية بالكسائي لكونه معلمه فاستدعى عربياً ، وسأله فقال : كما قال سيويه ، فقال له : نريد أن تقول كما قال الكسائي فقال : ان لسانى لا يطاوعني على ذلك ، فأنه لا يسبق إلا إلى الصواب ، فقرروا معه شخصاً يقول : قال سيويه كذا ، وقال الكسائي كذا ، فقال : الصواب مع الكسائي وهو كلام العرب " ^(٦) .

وفي قول الكسائي ليحس في دعوة الأعراب للتحكيم اختلفت الرواية أيضاً فقد مرّ بنا ان الكسائي قال : يحضرون ويسألون . دون تحديد ، ولكن يروى الخطيب ^(٧) ان الكسائي قال : الصرب الفصحاء على باب أمير المؤمنين الذين تترضى فصاحتهم ، يحضروهم فتسألهم عما اختلفنا فيه ، فإن

(١) وفيات الأعيان ١٣٤/٣ .

(٢) تاريخ بغداد ١٠٦/١٢ .

(٣) تاريخ بغداد ١٠٦/١٢ ، طبقات الزبيدي ص ٦٩ .

(٤) معجم الأدياء .

(٥) تاريخ بغداد ١٠٦/١٢ .

(٦) وفيات الأعيان ١٣٤/٣ .

(٧) تاريخ بغداد ١٠٦/١٢ .

عرفوا النصب علمت ان الحق معي ، وان لم يعرفوه علمت أن الحق معه .
وفي موافقة الاعراب للكسائي لم يتفق الرواة أيضا ففي حين مررنا
في الاصل أنهم وافقوا الكسائي دون بيان لا أسلوب هذه الموافقة نرى
الخطيب ينقل تفصيلا (١) : " فقال لهم يحيى : كيف تقولون فاذا عبد الله
قائم فلما وقعت المسألة في اسماءهم تكلم بها بعضهم بالنصب ، وبعضهم
بالرفع ، فلما كثر منهم النصب أطرق سيبويه . . . "

ومن موقف سيبويه بعد تحكيم الأعراب لم ينقل بعض الرواة سوى
أن سيبويه سكت وأطرق ، ولكن السيوطي يروي (٢) : " قال سيبويه أيها
الوزير ، سألتك إلا ما أمرتهم أن ينطقوا بذلك فان ألسنتهم لا تجرى
عليه ، وكانوا انما قالوا الصواب ما قاله هذا الشيخ . . . "
ويروي الزبيدي (٣٧٧) ان سيبويه قال (٣) : " وأما العرب
ببلدنا فلا تعرف إلا هوي . "

تلك أهم الفروق بين الروايات في هذه المناظرة وضمتها بين
يدى القارىء ليسهل الرجوع اليها ،

النقد :

نالت هذه المناظرة التي عرفت في تاريخ النحو بالمسألة الزنبورية ،
حظوة واهتماما عند كثير من النحاة والمؤرخين وأصحاب التراجم ، ودارت في
كتبهم ومؤلفاتهم ، وتناولوها شعرا ونثرا ، وشرحها وتوضيحا وتخريجا ،
وترى صدق ذلك من نظرة عجل على المراجع في هوامش هذا المبحث ،
بل وتحس وانت تقرأ منظومة أبي الحسن بن محمد الأتصاري أن الزنبورية
لم تعد مسألة نهوية وجد فيها الخلاف بين عالمين من النحاة فحسب ،

(١) تاريخ بغداد ١٠٦/١٢

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٣٠

(٣) طبقاته ص ٦٩

ولكنها قد أصبحت ملحمة تصوّر الحق الضائع ، ولأساة بطل عزم في ميدانه ،
وفين حقه ، فاستمع اليه يقول (١) :

والعرب قد تعذف الأخبار بعد اذا

اذا عنت فجأة الأمر الذي دعمها

فبعد أن ذكر المسألة بهذا الهدوء وعقب عليها بالرأي الذي ارتضاه ، انتقل
يصور الأساة ، ويربط بين الزنبورية وبين قضية الامام على رضي الله عنه
يوم التحكيم لجعل القارىء يعيش جوّ القضيتين ، وليحس العلاقة بينهما
قال :

وغياً ابنُ زياد وابنُ حمزة في ما قال فيها أبا بشر ، وقد ظلما (٢)

وغاذا عمرا علي في حكومتهم يا ليت لم يكن في أمره حكما (٣)

كفيل عمرو عليا في حكومتهم يا ليت لم يكن في أمره حكما (٤)

وفجع ابنُ زياد كلَّ منتخب من أهله ان غدا منه يفيض دما

كفجع ابن زياد كلَّ منتخب من أهله ان غدا منه يفيض دما (٥)

وأصبحت بعده الانفاس باكية في كلِّ طرس كدفع سح وانسجما

وليس يخلو امروء من حاسد أضمر لولا التنافس في الدنيا لما أضما

والغبين في العلم أشجى محنة علمت وأبرح الناس شجوا عالم ههنا

كما ألفز بالزنبورية بعضهم فقال : (٦)

وقد يرى مبتدأ خبره في الرفع والنصب له حالان

بل أن بعضهم أفرد بها بمصنفات مستقلة (٧) .

(١) راجع المثلث في مغنى اللبيب ١/ ٨٩ .

(٢) ابن زياد : يحيى بن زياد الفراء أبو زكريا ، وابن حمزة : علي بن حمزة

الكسائي ، أبا بشر : عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه .

(٣) عمرو يعني سيبويه ، ويعني بـ (علي) الكسائي .

(٤) يعني بعمرو في هذا البيت عمرو بن العاص ، ويقصد بـ (علي) الامام

رضي الله عنهما .

(٥) زياد بن ابيه وهواين مرجانة المرسل في قتل الحسين . راجع مغنى اللبيب ١/ ٩٠ .

(٦) الأشباه والنظائر ٣/ ٤٦ قال السيوطي : " يعني المسألة الزنبورية . . . ثم

أفاض في حل اللغز .

(٧) مثل جواب المسألة الزنبورية لابن جراح الاندلسي . مصور من المفردات المكملة

ويرجع سبب كل هذا الاعتناء الى أن المناظرة كانت بين رئيسي
البلدين ، وزعيمي المصريين ، وبين مذهبين كل يريد الانتصار لتكون
له السيادة ، فانتصار سيويه يعني انتصار المصريين جميعا وأبداً على
مكانة البصرة النحوية ، وانتصار الكسائي هو فوز للكوفيين كلهم ، وعو يعني
انتقال زعامة النحو الى دار الخلافة ، بعد أن ظلت بالبصرة طويلاً ، ومن
هنا نالت المناظرة تلك المكانة عند من حضرها ، ومن نقلت اليه عبر
أسوار الزمن .

ونحن في محاولتنا لدراسة هذه المسألة سنذكر بإيجاز آراء

النحاة بعد الشيخين ، وما حدث من اختلاف في وجهات النظر ،

لأن هذه المسألة حُرِّرَ وحُجِّرَ حَقّاً من الدراسة كما ذكرنا .

فالبرصيون من الأخفش وأصحاب سيويه الى هذه النهاية لا خلاف

بينهم ان الجواب كما قال سيويه : فاذا هو هي (١) .

وقال ابن الشجري (٢) : + وأقول : ان الصحيح في هاتين المسألتين

قول سيويه " . وانتصر صاحب الانصاف لسيويه ، ودفع مقالة الكسائي

ورد حجة الكوفيين (٣) . وقال ابن هشام في جواب سيويه : فاذا هو هي

هذا وجه الكلام " (٤) وتتلخص حجة المنتصرين لسيويه في الآتي :

١ - انما قلنا انه لا يجوز الّا الرفع ، لأن (هو) مرفوع بالابتداء ، ولا

يبدّ للابتداء من خبر ، وليس هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه الّا ما وقع

الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب

أن يقال : فاذا هو هي " (٥) .

(١) راجع معجم الأديب ١١٩/١٦ .

(٢) الأمل في الشجرية ٢٣٠/١ .

(٣) الانصاف ٢٠٢/٢ المسألة ٩٩ " .

(٤) مفتي اللبيب ٩٩/١ .

(٥) راجع الانصاف المسألة ٩٩ .

٢ - ان وجه الكلام : " فاذا هو هي " قياسا على ما سَمِع في الفصح (١) .
 مثل قوله تعالى (٢) : " فاذا هي بيضاء " ، " فاذا هي حية " (٣) .
 وهي حية قوية مستندة الى الفصح كما ترى
 ولما الحجة التي احتج بها من انتصر لما ذهب اليه الكسائي من
 جواز أن يقال : فاذا هو اياها " فنلخصها فيما يلي :

- ١ - ان العرب الذين حكموا في المسألة وافقوا الكسائي فيما ظاه ، كما أن
 أبا زيد الأنصاري حكى عن العرب : " قد كنت أظن أن العقرب شد لسعة
 من الزنبور فاذا هو اياها " (٤) .
- ٢ - حكى أبو العباس ثعلب : ان (هو) في قولهم : " فاذا هو اياها "
 عماد ، ونصبت (اذا) لأنها مظاجاة بمعنى وجدت (٥) .
- ٣ - ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ظاه ابن مالك ويشهد
 له قراءة الحسن : " اياك تعبد " (٦) ببناء الفعل للمجهول (٧) .
- ٤ - ان (اياها) مفعول به ، والأصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو
 يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضا .
 ونظيره قراءة علي رضي الله عنه : " لئن أكله الذئب ونحن عصبة " (٨) بالنصب
 أي نوجد عصبة " (٩) .

-
- (١) راجع مغنى اللبيب ١/٩٩ .
 - (٢) من الآية رقم ١٠٨ من سورة الاعراف .
 - (٣) من الآية رقم ٢٠ من سورة طه .
 - (٤) راجع الانصاف ١/٧٠٤ .
 - (٥) مجالس العلماء ع ١٠ ، وتاريخ النحو ع ٥١ .
 - (٦) من الآية رقم ٥ سورة الطاحة ، وقراءة الحسن حاء في المغنى ١/٩١
 بالتاء والبناء للمجهول ، وظل في مختصر الشوان ص ١ اياك يعبد
 - بالياء - وظل في اتحاف فضلاء البشر ص ٢٢ " قرأ الحسن بالياء "
 من تحت مضمومة مينيا للمجهول ، واستعار ضمير النصب للرفع والتفت
 والاصل انت تعبد " .
 - (٧) المغنى ١/٩٩ .
 - (٨) من الآية رقم ١٤ من سورة يوسف ، وراجع في قراءة علي مختصر الشوان
 لابن خالوية ص ٦٢ ، وفيه : ونحن عصبة بالنصب رواه النزال بن سيرة
 عن علي رضي الله عنه . . وظل ابن مجاهد ما قرأ بالنصب أحد . . . لأنه
 يشك في رواية النصب عن علي .
 - (٩) المغنى ١/٩٢ .

٥ - أنه مفعول مطلق ، والأصل فإذا عو يوسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول : " ما زيد إلا شرب الإبل " ثم حذف المضاف . نقله الشلوبين في حواشي الفصل عن الأعلام ، وظل : عواشبه ما وجه به النصب ، كما حكى ابن هشام (١) .

٦ - أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة (٢) .

عذره باختصار حجة النحاة الذين انتصروا للكسائي ومن ظال بقوله ، ولكنها حجة تعرضت لنقد شديد من البصريين ومن شايعهم أو شك أن يعصف بها .

فرد ما تمسك به الكوفيون عن العرب بأنه من الشاذ الذي لا يجاب به (٣) . ورد ما ذهب إليه ثعلب : بأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة (٤) . ورد ما ظله ابن مالك : من أن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع ، بأنه لا يتأتى فيما جاوزه من قولك : " فإذا زيد القائم " (٥)

والظاهر أن جمح لغوية حاذكره الكائي لا تفهم
شريعة يظن أنها قاعدة

وأحب أن ادفع عن الكسائي تهمة الصقها به ببعض المنتصرين لسيوييه ، تلك التهمة التي تمثلت فيط حكاة ابن الشجرى في قوله (٦) : " وذكر قوم من البصريين أن الكسائي جعل لهم جعلاً استطالهم

(١) مغنى اللبيب ١/٩٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الانصاف ٢/٧٠٤ .

(٤) مغنى اللبيب ١/٩١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الأمل ١/٢٣٠ .

به الى تصويب قوله " وقريب من هذا ما رواه ابن الانباري ^(١) ، وقد حكى
البغدادى في تاريخه : " قال بعض الجهال : ان الكسائي واطأ الأعراب
من الليل حتى تكلموا بالذى أرادوه .. " ^(٢) ثم دفع الخطيب هذا دفعا
قويا وقال : " غذا قول لا يُعْرَجُ عليه .. " ، كما رده الأستاذ الاسكندري
بقوله ^(٣) : " وما يروى في هذه الحكاية غير غذا فمن زيادة متعصي البصريين
وليس من العلم في شيء .. "

والحق ان الكسائي ثقة ، موفور الأمانة العلمية ، وبعيد عنه أن
يحمله الانتصار لرأيه أن يدفع رشوة ، وهو يعلم ان العلم أمانة ، ولن
يخونه الورع في مثل ذلك الموقف ، كيف وقد روى الفراء موقفا يشهد بورعه
وحياؤه قال ^(٤) : " دخلت على الكسائي يوما وهو يبكي ، فقلت : ما يبكيك ؟
فقال : غذا الطك يحس بن خالد يوجه اليّ ليحضرنى ، فيسألني عن
شيء ، فان أبطأت في الجواب لحقنى عيب ، وان بادرت لم آمن الزلل .
قال : قلت : يا أبا الحسن من يعترض عليك ؟ قال ما شئت .
قال الكسائي : وأخذ بلسانه - قطعه الله ان اذا قلت ما لا
أعلم " ويقوى هذه الشهادة ما روى عن أبي زيد وهو الثقة قال ^(٥) :
" ما جريت على الكسائي كذبة قط " وقال الأزهري عن الكسائي ^(٦) :

" وهو ثقة مأمون " ولا غرورة فان الرجل من القراء ومن حملة وحى السماء ،
ما يحصل على الثقة في أمانته وورعه . غير أننا لا نستبعد ان اتفاظ ما حدث

من القوم لضاورة الكسائي على نحو ما سنرى عند معالجة المسألة التي طرحها الفراء .
وخلاصة القول ان ما ذهب إليه سيويه هو القول الرابع في نظرنا مبني من الأدلة لقوية المتوافرة

(١) الانصاف ٧٠٤/٢ .

(٢) تاريخ بغداد ١٠٥/١٢ .

(٣) كما في سيويه امام النحاة ص ١٢٠ .

(٤) نزهة الالباء ص ٧٤ ، والبداية والنهاية في التاريخ ٤٠٢/١٠ .

(٥) معجم الأدياء ١٨٩/١٣ .

(٦) تهذيب اللغة ١٧/١ .

(٧) راجع مبحث مثال (أبون وابن من وأيت وأويت) المناظرات الصرفية .

٧ - المبحث السابع

أولق ينصرف أولا ينصرف

مناظرة بين الكسائي ويونس وابن أبي عيينة (*)

"حدثنا محمد بن يحيى قال : حدثنا المفيرة بن محمد المهلبى

قال : حدثنا أبي ، وحدثنا محمد بن يزيد النحوى عن التوجى (١) قال :

لما دخل الكسائي البصرة أول دخلة جلس في حلقة يونس ينتظر

خروجه ، فسأله ابن أبي عيينة (٢) عن :

(أولق) ينصرف أولا ينصرف .

فقال : أولق (أفعل) لا ينصرف .

قال ابن أبي عيينة : خطأ ولله .

وخرج يونس فسئل عن أولق ، فقال : هو فَوَعَلَ وليس بأفعل ، لأن

الهمزة فاء الفعل ، لا نك تقول رجل مألوق فتثبت الهمزة وكذلك أرنب

ينصرف لأنه فوعل ، لا نك تقول أرغ مؤ رنبّة فتثبت الهمزة . والمألوق

المجنون .

وجاء في شرح ما يقع فيه التصحيف (٣) :

"حدثنا المبرك ، حدثنا الزياى قال : قال الكسائي في مسجد

(*) مجالس العلماء ص ٢٥٤ ، والأشبه والنظائر ٢٤٧/٣ ، والمزهر ٣٧٣/٢ .

(١) يعنى التوزى تأتى ترجمته ص ٦٩٩

(٢) لم تذكر مصادر هذه الرواية اسم هذا الرجل صراحة حتى يمكن الكشف عن ترجمته ، ولم يشتهر بين النحاة - فيما وقفت عليه - أحد بهذه الكنية وبعد البحث وجدت من عرف بهذه الكنية جماعة منهم ابن أبي عيينة . عيينة بن موسى بن كعب كان والده المتوفى سنة ١٤١ من قواد بني العباس وخلفه ابنه عيينة هذا كما ذكر ابن الأثير في الكامل ٥٠٩/٥ ، وآخر ذكره المبرد في الكامل ٢٥/٢ وما بعدهما : واسم عبدالله بن محمد بن أبي عيينة كان شاعرا وقائدا أخذ البصرة للمؤمن ، وكان معايدا لعبدالله ابن طاهر ، ولا يبعد ان يكون أحدهما تلميذا ليونس ، والله أعلم .

(٣) ص ١٢٥

البصرة أول ما دخلها أريد أن أسألك يونس : فقال له ابن أبي عيينة
فأنا من غلمانك ، أفسألك ؟ قال : سل ، قال : أولق ينصرف أولا ينصرف ؟
فقال : أولق (أفعل) لا ينصرف .

قال ابن عيينة : هو فاعل ينصرف .

فقال الكسائي : ما الدليل ؟

فقال : قولهم رجل مألوق ، فصحت الهمزة فجلس يأخذ عنه .

وروى ابن جنى في الخصائص (١) :

سئل الكسائي في مجلس يونس عن أولق ما مثله من الفعل ؟ فقال :

(أفعل) فقال يونس : استحييت لك يا شيخ .

وروى هذه الرواية أيضا ابن جنى في المنصف الا انه وضع مروان ابن

سميد ، بدل ابن أبي عيينة (٢) المذكور في رواية الزجاجي والمسكوي .

وكل هذه الروايات تنقل قضية واحدة ليس فيها اختلاف الا زيادات

لا تؤثر على جوهر المسألة المعروضة للمناقشة .

النقد :

من مجموع هذه الروايات أقول في إيجاز . أن الكسائي ذهب الى

أن (أولق) على وزن أفعل لا ينصرف ، دون تعليل أو توجيه لما ذهب

اليه ، وقول رأي هذا بعدم الرضا ، بل بالتخطئة من يونس ومن فسي

حلقتة ، والصواب عندهم أن " أولق " على فاعل لا يجوز غيره . وحجتهم أن

الهمزة أصلية وهي فاء الكلمة لثبوتها في مألوق ونظروا له : بهمزة أرنب ،

لأنك تقول : أرغى مؤربة فتثبت الهمزة .

هذه خلاصة الأراء في (أولق) كما جاءت في ذلك المجلس ، وجاءت

(١) الخصائص ٢٩١/٣ .

(٢) المنصف ١١٦/١ .

معظم آراء النحاة فيما بعد تؤيد يونس ومن في حلقته فيما ذهبوا اليه وتحتج بأن "أولق" على فاعل بحجته قال سيبويه (١) : فهذه اليا والالف تكرر زيادتها في بنات الثلاثة ، فهما زائدتان حتى يجس أمر بين نحو : أولق فان أولقا انما الزيادة فيه الواو يدلك على ذلك : قد ألق الرجل فهو مألوق .

فسيبويه معنا يذهب الى ان (أولق) على فاعل معتمدا أصالة الهمزة وزيادة الواو بحجة ان الهمزة ثابتة في مألوق .
واليه ذهب المازني أيضا قال (٢) : " فأما أولق .. فان الهمزة فيه غير زائدة ، لأنهم ظنوا أولق فهو مألوق ، فقد تبين لك ان الهمزة من نفس الحرف " وقد شرح ابن جني قول المازني المتقدم بقوله (٣) :
" استدل على ان الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : أولق فهو مألوق — يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل — فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح ."

فأما الزجاج فقد نحا هذا النحو أيضا قال (٤) : " فأولق عندهم (فاعل) ، لأن أكرهم يقول : ألق الرجل فهو مألوق ، فكان اشتقاقه على هذا القول من أن الهمزة فيه أصل لقولهم ألق فهو مألوق " والى هذا أيضا ذهب ابن عصفور (٥) فهو لاء النحاة كما ترى قد ذهبوا مذهب يونس في ان (أولق) فاعل ، وان الهمزة فيه أصل وان الواو زائدة فالاسم مصروف وهو وجه قوى راجح .

(١) الكتاب ١٩٥/٣ .

(٢) المنصف على تصريف المازني ١١٣/١ .

(٣) المصدر السابق ١١٤/١ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥ .

(٥) المقع ٢٣٥/١ وما بعدها .

وأما ما ذهب إليه الكسائي فيبدو كذلك أنه وجه مقبول وغير مردود ،
وما ذكر في المغاورة من تخطئه وتضعيفه ليس بجيد ، وذلك أن بعض النحاة
هجره على وجه جائز .

قال ابن جنى في الخصائص (١) : " ولق " قالوا : ولق يلقي

إذا أسرع قال :

جاءت به عنس من الشام تلق (٢)

أى تخف وتسرع ، وقرئ : " إِنْ تَلِقُونَهُ بِالْسِّنِّ كَمْ " (٣) أى تخفون وتسرعون ،

وعلى هذا فقد يكون الأولق ، فعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا

أفعل منه ، فإن كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة .

وما يؤيد أن (أولق) قد يكون أفعل بزيادة الهمزة واصله الواو

ما ذكر من أنهم " قالوا ألق الرجل فهو مألوق وهذا هو الأشر ، وبعض

المرب قالوا : ولق الرجل فهو مولوق " (٤) .

ولهذا حكى أبو حيان عن الفارسي جواز الوجهين قال (٥) :

" فعلى هذا يحتمل وجهين من الوزن : احدى - (فعمل) بسقوط الواو

في الاشتقاق منه لقولهم : ألق ، والثاني - (أفعل) لسقوط الهمزة في

الاشتقاق لقولهم (ولق) ، وقال ابن يعيش (٦) : " ويجوز أن يكون أولق

(أفعل) لمن ولق إذا أسرع . . فالهمزة زائدة والواو أصل فلو سمي به رجل لم ينصرف ..

فمن كل هذا نرى أن ما ذهب إليه الكسائي جائز ومحتمل لا سيما قد سمع ما يؤيده وحسبك
بهذا قوة .

(١) الخصائص ٨/١ وما بعد ما .

(٢) الرجز للشماخ يهجو جليدا الكلابي ديوانه ص ٤٥٣ ، واللسان (ولق) .

(٣) من الآية ١٥ من سورة التوبة ونسب القراءة في البحر المحيط ط ٤٣٨/٦ الى

عائشة وابن عباس ، وجاء في التبيان غي اعراب القرآن ٩٦٧/٢ " تلقونه "

بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف وتخفيفها أى تسرعون واصله الولق وهو

الجنون " وقال ابن جنى في المحتسب ١٠٤/٢ " أما تلقونه فتسرعون

فيه وتخفون اليه و : أنشد : جاءت به عنس من الشام تلق . أى تخف وتسرع .

(٤) الخصائص ٩/١ .

(٥) التذيل والتكميل ج ٦ لوحة ١٠٧ ، وأبو حيان وجهوده في الصرف ص ١٥٥ .

(٦) شرحه على المفصل ١٤٥/٩ .

٨ - المبحث الثامن

الفرق بين اسم الفاعل مثنوًا وغير مثنوًا في العمل والمعنى

المطوية بين الكسائي وأبي يوسف (*)

حدث ياقوت عن سمع الكسائي يقول : اجتمعت وأبو يوسف القاضي (١)
عند هارون الرشيد (٢) ، فجعل أبو يوسف يذم النحو ، ويقول : ما النحو ؟
فقلت - وأردت أن أعلمه فضل النحو - : ما تقول في رجل قال لرجل
أنا قاتلُ غلامِك ، وقال له آخر : أنا قاتِلُ غلامك ؟ أيهما كنت تأخذ به ؟
قال : آخذهما جميعا .

فقال له هارون : أخطأت - وكان له علم بالعربية - فاستحيا وقال :
كيف ذلك ؟

فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلُ غلامِك
بالإضافة ، لأنه فعل ماضٍ ، فأما الذي قال : أنا قاتِلُ غلامك بلا إضافة
فإنه لا يؤخذ ، لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى (٣) :
"وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا" فلولاً أن التووين مستقبل ما
جاز فيه غدا .

فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

(*) معجم الأديب ١١٢/١٣ ، تذكرة أبي حيان لوحة ١١٣ ، الأشباه

والنظائر ٢٤٤/٣ ، من قضايا اللغة والنحو ص ١٠ .

(١) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري لزم أبا حنيفة وثقه به حتى
صار المقدم في تلاميذه قال الذهبي : كان عالما بالفقه والحديث
والتفسير والسير وأيام الناس وهو أول من دعى في الإسلام بقاضي القضاة
توفي سنة ١٨٣ - النجوم الزاهرة ١٠٨/٢ وتاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ ،
وفيات الأعيان ٥٢١/٥ ، والاعلام ١٩٣/٨ .

(٢) هارون الرشيد الخليفة العباسي المتوفى سنة ١٩٣ . راجع ترجمته

في البداية والنهاية ٢١٣/١٠ ، والاعلام ٦٢/٨ .

(٣) الآية رقم ٢٤ سورة الكهف .

النقد :

في هذا المجلس يوجه الكسائي لأبي يوسف سوء الا قصد منه
كما يقول اظهر فضل النحو ، وقد وفق كثيرا في اختيار السوء ال - فسي
نظري - فالسوء ال قوى الدلالة على أثر الاعراب وأهميته في توجيه
المعنى ، وربطه بقضية فقهية تناسب صناعة الرجل القاضي الفقيه ،
وليس من ملايسات أخرى تعين على تحديد المعنى سوى حركة الاعراب ،
فعلى القاضي أن يمدد حكمه بناء على حركة الاعراب وجودا وعدما ، ولعله
لمثل هذا شرط العلماء في القاضي والمفتي أن يكونا على علم بالعربية (١)
وأبو يوسف في المناظرة حكم على الرجلين ، الذي قال : أنا قاتل
غلامك - بلاتنوين قاتل - والذي نونه وقال : أنا قاتل غلامك ، حكم
عليهما بحكم واحد . وخطأه الرشيد والكسائي فيما ذهب اليه على أساس
أن بين القولين فرقا في الاعراب استوجب فرقا في المعنى ، فالذي يؤخذ
بقتل الغلام - عندهما - هو الذي قال : أنا قاتل غلامك ، بالاضافة ،
لأنه فعل ماض ، فأسما الذي قال : أنا قاتل غلامك ، بالاضافة ، فانه
لا يؤخذ ، لأنه مستقبل لم يكن بعد ولا يؤخذ باقرار من لم يفعل بعد ،
واستدلا على هذا بالآية الكريمة "ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا"
فلولا أن التنوين مستقبل لما جاز فيه غدا " هذا لما جاء في المناظرة باختصار .
قلت : ان الذي ذهب اليه الكسائي والرشيد يتفق مع القاعدة النحوية
التي أجمع عليها كثير من النحاة ، فانهم قد قرروا أن اسم الفاعل المجرد
من ال لا يعمل النصب في معموله الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ،
فان قصد المتكلم به معنى الحال أو الاستقبال نونه ونصب به معموله

(١) راجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٣/١ .

أو كان في الجملة ما يفيد ذلك كقولهم : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، أو مكرماً
خالداً الساعة .

وعلة ذلك عند عم ان اسم الفاعل معنا على لفظ المضارع ان كان جارياً
عليه في حركاته وسكاته وعدد حروفه ، وهو في معناه اذا كان بمعنى الحال
أو الاستقبال .

اما اذا كان اسم الفاعل مجرداً من ال وقصد به الماضي ، كقولهم
هذا ضاربٌ زيدٍ أمس ، فإنه لا يعمل النصب بل تعينت اخافته لما بعده ،
وسبب منعه من النصب ؛ لأنه قد بعدت مشابهته للفعل فهو لا يشبه
الماضي لفظاً ، ولا يشبه المضارع معنى ، أولم تكمل مشابهته لأحد
الفعلين ، كما في اسم الفاعل الذي أريد به الحال أو الاستقبال فهذا يشبه
المضارع لفظاً ومعنى (١) .

فأنت ترى من كلام النحاة في هذه القضية ان الفرق الأعرابي بين
الاسمين جاء من الفرق المعنوي بينهما ، فالذي بمعنى المضارع يعمل النصب ،
والذي بمعنى الماضي يلزم الاضافة . وهذا يؤيد ما ذهب اليه الرشيد
والكسائي في المسألة فالذي قال : انا قاتلٌ غلامك بالاضافة اعترف بفعل
فعله ، والذي نون ونصب حدث بما سيقع فلم يكن ذلك اقراراً منه ،
هذا بمقتضى هذه القاعدة النحوية التي عليها أكثر النحاة .

لكن هنا أمر لا بد من الإشارة اليه : عواختلاف رأى الكسائي
في عمل اسم الفاعل المجرد من ال النصب ، فقد ظهر في المناظرة انه يرى
الفرق في عمل اسم الفاعل النصب فان كان بمعنى الحال أو الاستقبال عمل

(١) راجع شرح المفصل لابن يعين ٧٦/٦ وما بعدها وتسهيل الفوائد
ص ١٣٧ ، والرضي على الكافية ٢٠٠/٢ وما بعدها ، وشذور الذهب
ص ٣٨٤ وقطر الندى وشرحه ص ٢٧٠ وما بعدها .

النصب ، وان كان بمعنى الماضي لزم الاضافة ، وهذا واضح من سوء الاله لا يبي يوسف وما جاء في آخر المناظرة ، فوقفه هنا مغاير لما نسب اليه في كتب النحاة قال ابن يعيش ^(١) : " وذهب الكسائي من الكوفيين الى جواز افعال اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي وأن يقال هذا ضاربٌ زيداً أمس واحتج بأمور منها قوله تعالى ^(٢) : " وَكَلْبِهِمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ " فاعصل بأسط في الذراعين وهو ما غرض . . .

وعلى هذا الرأي يكون جواب أبي يوسف في المسألة صحيحاً وليس بخطأ لا احتمال ان الذي قال : " انا قاتلُ غلامك " بالتنوين ونصب غلام أراد الماضي فهو مقرباً فعل كمن قال : انا قاتلُ غلامك " بالاضافة فهو خذان كما قال أبو يوسف .

لكن النحاة الذين أوردوا للكسائي هذا الرأي المخالف لما فسي المناظرة ولما ذكره أكثرهم ، قد ردوا رأي الكسائي وخرجوه ما احتج به حتى يسائر القاعدة العامة في عمل اسم الفاعل ، وأنه ينصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال ، ويلزم الاضافة اذا كان بمعنى الماضي ، ومن ذلك الآية التي احتج بها فقد خُرجتُ على حكاية الحال ، فهل يُعَدُّ ما جاء عنه في المناظرة رجوعاً عما ذكره النحاة عنه ؟ هذا محتمل ، ولكن الذي ساد هو ما حكى عنه في كتب النحاة .

أما الفقهاء فقد أورد الأسنوى عنهم ما يفيد الخلاف بينهم في المقر بمقتضى القاعدة النحوية في اسم الفاعل . فبعد أن أورد قاعدة النحاة والخلاف فيها بين الجمهور والكسائي وغيره قال ^(٣) : " اذا علمت ذلك

(١) شرح المفصل ٧٧/٦ وراجع شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٢ ،

شذور الذعبي ص ٣٨٤ ، وقطر الندى وشرحه ص ٢٧١ .

(٢) من الآية رقم ١٨ سورة الكهف .

(٣) الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية

١٩٥/١ ر/هـ بتحقيق الأستاذ عبد الرزاق السعدي .

— أي القاعدة — فمن فروع المسألة : ما اذا قال شخص : أنا قاتل زيد ، ثم وجدنا زيدا ميتا ، واحتمل ان يكون قد مات قبل كلامه ، وأن يكون بعده . فإن نَوْنَه ونصب به ما بعده لم يكن ذلك اقرارا ، لأن اللفظ لا يقتضي وقوعه ، وان جرّه فكذاك ، لجواز ان يكون المضاف بمعنى الحال أو الاستقبال ، هذا هو مقتضى القواعد ، لكن جزم القاضي الحسين في فتاويه اذا جرّ كان اقرارا بخلاف ما لو نصب ، لأنه وعد

والحق ان ما ذهب اليه الرشيد والكسائي في المناظرة من فرق في المعنى على أساس الاثر الاعرابي هو ما تطمئن اليه النفس ، وهو ما ذهب اليه جمهور النحاة ، فان مذهبهم في اعمال اسم الفاعل بالنصب اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال له من الشواهد ما يؤيده وحسبنا ما ذكر في المناظرة فآية " ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا " صريحة في المقصود .

والقول بان اسم الفاعل ينصب مطلقا ولو كان بمعنى الماضي ليس كسابقه في القوة وهو مرجوح فأوضح حجة القائل به آية : " وَكَلِمَتُهُمْ بِاسِطٍ زِرَاعِيٍّ بِالْوَصِيدِ " وعذره حكاية الحال فيها واضحة وهو أسلوب معهود في كثير من الآيات والنصوص كما ان سياق الآية يدل على حكاية الحال فقوله تعالى : " وَنَقَلْنَاهُمْ " يناسب تأويل باسط بـ " يسط " لا تأويله بـ (بسط) .

وعلى هذا لا يكون في قول القائل : انا قاتل غلامك " بالتنوين اعتراف واقرار أو على الأقل فيه شبهة تدفع عنه المؤاخذه فجواب أبي يوسف بأخذه لا تؤيده القاعدة وهذا ما اقتنع به هو نفسه كما جاء في المناظرة .

٩ - المبحث التاسع

التوكيد وحروف العطف ودلالاتها على المعنى

مناظرة بين الكسائي وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة (*)

"حكى الدورى^١ قال : كان أبو يوسف يقع في الكسائي ، ويقول :
أى شىء يحسن ؟ إنما يحسن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائي
فالتقيا عند الرشيد - وكان الرشيد يُعظم الكسائي لتأديبه إياه .
فقال لأبي يوسف ، يا يعقوب ايش تقول في رجل قال لأمرأته :

انت طالق ، طالق ، طالق ؟

فقال : واحدة .

قال : فإن قال لها : انت طالق أو طالق أو طالق ؟

قال : واحدة .

قال : فإن قال لها : انت طالق ثم طالق ثم طالق ؟

قال : واحدة .

قال : فإن قال لها : انت طالق وطالق وطالق ؟

قال : واحدة .

قال الكسائي : يا أميرالمؤمنين ، أخطأ يعقوب في اثنين ، وأصاب

في اثنين .

(*) نزهة الالباء ص ٧٣ ، تاريخ بغداد ٤٠٦/١١ ، انباه الرواة ٢٦٠/٢ ،

والاشباه والنظائر ٢٤٥/٣ ، ويونس البصرى ص ١١٢ .

(١) الدورى : هو أبو عمر حفص بن عمر البغدادي المقرئ النحوى

روى عن الكسائي توفى سنة ٢٤٦ هـ طبقات القراء ٢٥٥/١ .

أما قوله : انت طالق طالق طالق ، فواحدة ، لأن الشنتين الباقيتين تأكيد ، كما تقول : انت قائم قائم قائم ، وانت كريم كريم كريم .
وأما قوله : انت طالق أو طالق أو طالق ، فهذا شك ، ف وقعت الأولى التي تتيقن .

وأما قوله : انت طالق ثم طالق ثم طالق ، فثلاث ، لأنه نسق .
وكذلك قوله : انت طالق و طالق و طالق .

النقد :

في هذه المناظرة وجه الكسائي ليعقوب أربعة أسئلة ليكشف بها عن أثر علم الأعراب ومكانته في تمييز الأساليب المختلفة ليدفع بذلك ما يلفه عن يعقوب من طعن في صناعته ، وسنقف مع كل سوء ال من أسئلة الكسائي على حدة ، وجواب أبي يوسف عنه ، ثم نحاول أن نكشف عن دلالة تلك الأساليب ومدى مطابقتها لما أريد منها مستأنسين بما جاء عنها عند المتأخرين بعد الشيخين : نحاة وفقهاء ، واليك البيان :

المسألة الأولى : التوكيد :

سأل الكسائي أبا يوسف : ما تقول في رجل قال لامرأته انت طالق ، طالق ، طالق .

فقال أبو يوسف : واحدة . أي تقع طلاقاً واحدة ويرى الكسائي أن هذه مما أصاب فيها يعقوب - وعلى الرغم من أن يعقوب لم يبين لماذا وقعت على الرجل طلاقاً واحدة ؟ إلا أن الكسائي بين السبب من جهة العربية في قوله : لأن الشنتين الباقيتين توكيد ، كما تقول : انت كريم كريم كريم ... الخ .

وأقول : ان تحليل الكسائي لقوله بوقوع الطلاق الواحدة في مثل هذا القول بناءً على أن الشنتين الباقيتين توكيد ، هو ما عليه النحاة في

هذا الباب : ان التوكيد اللفظي هو اعادة الاوّل بلفظه ، مثل قولهم هذا زيد زيد زيد ، فالمقصود بالاشارة هو اللفظ الاوّل وجبّ . بما بعده توكيدا له . لتمكين المعنى في نفس المخاطب وازالة الغلط في التأويل (١) .

فهذه قاعدة صحيحة وسليمة وما يُبنى عليها من حكم فهو سليم .

ولهذا الذي قاله النحاة رتب عليه الفقهاء الحكم الذي ذكره

الكسائي في المسألة الفقهية عند الاطلاق .

جاء في المغنى لابن قدامة (٢) : " فصل : فان قال : انت طالق طالق طالق ، وقال أردت التوكيد قبل منه ، لأن الكلام يكرر للتوكيد كقوله عليه السلام : " فنكاحها باطل باطل باطل " . . . وان لم ينوشها لم يقع الا واحدة ، لأنه لم يأت بحرف يقتضى المفارقة ، فلا يكنّ متغيرات " .

هذا الحكم - كما نرى - مبنى على مجرد اللفظ ، اما ان صحبته

نية الطلق وأنه قصد الى ايقاع الطلاق ثلاثا بتكرير اللفظ حكم عليه

بمقتضى نية كما يقول ابن قدامة (٣) لا بمقتضى اللفظ فقول الكسائي

سليم لا شية فيه عربية و فقها .

المسألة الثانية : (أو) :

قال الكسائي : فان قال لها : انت طالق أو طالق أو طالق ؟

قال أبو يوسف : واحدة .

وهذه أيضا ما رأى الكسائي أن أبا يوسف أصاب فيها الجواب ، وعله

ذلك عنده أن (أو) تفيد الشك فوقعت الاولى التي تتيقن كما قال .

(١) راجع شرح المفصل لابن يعيث ٤٠/٣ والرضى على الكافية ٣٣١/١ .

(٢) المغنى لابن قدامة ٢٣٢/٧ ، مكتبة الرياض .

(٣) المغنى لابن قدامة ٢٣٢/٧ .

ويرى النحاة أن (أو) تفيد معان كثيرة منها أنها تفيد الشك ^(١)
 كما في قوله تعالى ^(٢) : "لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ" أو أن "أو لأحد
 الشيئين أو الأشياء" ^(٣) وأن الحكم مسند إلى أحد الاسمين المذكورين
 لا بمعنى ^(٤) . فان قلنا : جاء زيد أو عمرو كان المجرى من أحدهما
 لا بمعنى .

ومن هنا يمكن القول أن جواب الكسائي موافق للقاعدة النحوية
 كما أن قول الكسائي : "فهذا شك" أي أن أو أفادت الشك في التصدير
 فهو صريح الدلالة بأن من متقدمي النحاة من عرف أن (أو) تفيد الشك
 وعبر عنه لا كما ذكر السيوطي في قوله ^(٥) : "أو قال المتقدمون هي
 لأحد الشيئين أو الأشياء" ، وقال المتأخرون : هي مع ذلك للشك فيفهم
 من هذه العبارة أن المتأخرين هم الظالون بإفادة "أو" للشك وليس
 كذلك كما رأينا عند الكسائي .

المسألة الثالثة : (ثم) في العطف :

جاءت في سورة آل الكسائي : فان قال لها : أنت طالق ثم طالق
 ثم طالق وفي رد أبي يوسف : واحدة .

وقد رأى الكسائي أن هذه ما أخطأ فيها أبو يوسف ، والجواب
 الصحيح عنده الحكم بوقوع الثلاث ؛ لأنه نسق .

أقول : أفردت هذه المسألة عن التي بعدها على الرغم من أن الكسائي حكم
 فيهما بحكم واحد - لأن ثم تفيد النسق بالتراخي والواو لمطلق الجمع ،
 ولعله لهذا أفرد بعض الفقهاء كل واحدة منهما بفصل خاص .

(١) مغنى اللبيب ١/٦١ .

(٢) من الآية رقم ١٩ من سورة الكهف .

(٣) سمع الهوامع ٢/١٣٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يمين ٨/٩٢ .

(٥) سمع الهوامع ٢/١٣٤ .

أما ثم فقد ذكرها النحاة ضمن أدوات العطف ، والعطف كما هو
معلوم يقتضى المفارقة ، فما بعد الأداة مفاير لما قبلها فقولنا : جاء
زيد ثم عمرو ، فزيد وعمرو متفاريان ، وهذا لا علاقة له بالتراخي في (ثم) ،
فهى كالواو وغيره في افادتها العطف ^(١) الذى يتحقق مقتضاه ففى
القضية التى أجاب فيها الكسائي بوقوع الثلاث بقوله : لأنه نسق .
فالقاعدة النحوية تؤيده فيما ذهب اليه من الجمع بينهما .

غير ان من الفقهاء من لاحظ في (ثم) معنى التراخي فرتب
عليه حكما خاصا بمقتضى هذه الملاحظة في مثل قوله : انت طالق
ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار ، أو ان دخلت الدار فانت طالق ثم
طالق ثم طالق ان دخلت الدار ، ففى وقوع طلقة واحدة لغير المدخول بها للمهلة التى فى
ثم ، أو طلقتين فى المدخول بها ^(٢) .

ومنهم من لا يلاحظ التراخي فى ثم ويحكم بمقتضى افادتها
العطف كالواو ، ومن هو لا أبو يوسف نفسه فيما نقله عنه ابن قدامة
قال ^(٣) : " وقال أبو يوسف ومحمد فىمن قال لغير المدخول بها : ان
دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق ، لا يقع حتى تدخل الدار
فيقع بها ثلاث ، لأن دخول الدار شرط لثلاث فوقف كما لو قال :
ان دخلت الدار فانت طالق و طالق و طالق " وهذا أيضا حكم أبي يوسف
فى المدخول بها .

فهو كما ترى يخالف ما ذكر عنه فى المناظرة فهل ترى انه استفاد
من النحو فى هذا الحكم الذى نُقل عنه ؟ ومهما يكن من أمر فان جواب
الكسائي فى المسألة سديد .

(١) شرح المفصل لابن يعين ٨ / ٩٥ .

(٢) راجع المغنى لابن قدامة ٧ / ٢٣٥ .

(٣) المغنى ٧ / ٢٣٥ .

المسألة الرابعة : واوالمطف :

قال الكسائي ليعقوب : فان قال لها : انت طالق وطالق .

قال يعقوب : واحدة .

وهذه الاخرى التي يرى الكسائي أن يعقوب أخطأ في جوابها ،

فالجواب الصحيح عنده الحكم بوقوع الثلاث ، لأنه نسق .

وهذا الذي ذهب اليه الكسائي من ان الواو نسق في ذلك التعبير

وانه للجمع بين المطفوفات في الحكم هو مذهب النحاة جميعا لا نعلم خلافا

بينهم على ذلك .

فان واوالمطف عندهم بمثابة ألف التثنية مع الاثنين ، وبمثابة

واو الجمع مع الثلاثة فصاعدا ، فقول القائل قام الزيدان كقوله قام زيد

وزيد ، ومثله : قام الزيدون (١) .

وهذه القاعدة النحوية قد أخذ بها كثير من الفقهاء قال

الأسنوي (٢) : " فللقاعدة أمثلة صحيحة كقولك بعتك هذا وهذا بكذا

فانه لا فرق بينه وبين قولك : بعتك هذين بكذا ، ونحو ذلك من

المقود والفسوخ .

ثم جاء قول الأسنوي بعد ذلك يؤيد ان المطف نص في الحكم

على المسألة الرابعة هذه قال (٣) : " ... اذا قال لها : انت طالق وطالق

وطالق ، فانه يقع عليه ثلاث طلقات ... " .

وقد عبر الخرقى (٤) بمثل عبارة الكسائي في وقوع الطلاق ، لأنه نسق

(١) الكوكب الدرى في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية

٤٣١/٢ وشرح المفصل ١٣٦/٤ وراجع تسهيل الفوائد ص ١٧٤ .

(٢) الكوكب الدرى ٤١٢/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الخرقى : أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله أحمد الخرقى المتوفى

سنة ٣٣٤ انظر مقدمة ابن قدامة في المغنى ٣/١ .

قال (١) : " وَاذَا قَالَ لِفَتْرٍ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَلِزْمِ الثَّلَاثِ لَا نَهْ نَسَقٌ وَشَوْ مُثَلِّ قَوْلُهُ : أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا " .
ولأن الواو تغيد عطف المتفاريات قال ابن قدامة (٢) : فان قال لها : أنت طالق وطالق وطالق . . وقال أردتُ بالثانية التأكيد لم يقبل منه ؛ لأنه غاير بينهما وبين الأولى بحرف يقتضي المغايرة وهذا يمنع التأكيد .

فقول أبي يوسف : واحدة ، لا أرى له وجهها على ما ذكرنا من أمر الواو عند النحاة وما قاله الفقهاء في شأنها .
ولعل ما جاء في هذه المناظرة يسبب سرَّ اهتمام النحاة بتفسير معاني هذه الحروف ، إضافة إلى أثرها الأعرابي ، فهم معنيون بالمعنى كصناعتهم بالتغيير الطاريء على الكلام من أثر العوامل .
وقد أكد هذا المعنى ابن يمين في قوله (٣) : وانما فسرتُ معاني حروف العطف في كتب النحو ليتحصل حكمها في العطف ألا ترى أن قولك : جاءني زيد وعبدالله إذا أردت القسم لم يجز العطف بها ، فعلمت أنه لا بد من مراعاة معاني هذه الحروف .
كلمة :

يبدو أن أبا يوسف حين أجاب على الأسئلة الأربعة بقوله : واحدة لا يريد أن يدخل مع الكسائي في جدل نحوي ، والا فان بعض هذه الأسئلة لا يجاب عنها بالقول : واحدة . لظهور المعنى فيها مما لا يخفى على أبي يوسف الفقيه المجتهد .

(١) المغنى لابن قدامة ٢٣٣/٧ .

(٢) المصدر السابق ٢٣٢/٧ .

(٣) شرحه على المفصل ٩٠/٨ .

١٠- المبحث العاشر

الفرق بين فتح همزة ان المخففة وكسر همزة

مناظرة بين الكسائي وأبي يوسف (*)

قال الزجاجي : حدثني الحسن بن عليل النمزي قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن آدم المدي ، قال حدثنا الأحمر النحوي : قال : دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد ، وعنده الكسائي يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك . فقال الرشيد : النحو يستفرغني ، استدله على القرآن والشعر . فقال الكسائي : ان رأيت أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد فقال أبلغت إلى هذا الكسائي ، يا أبا يوسف أجبه .

فقال : ما تقول في رجل قال لامرأته : انت طالق ان دخلت الدار؟ قال : فقال أبو يوسف : ان دخلت الدار فقد طلقت ؟ فقال الكسائي : أخطأ ، اذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر ، واذا كسرت فانه لم يقع بعد .
فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

النقد :

يبدو الأمر في هذه القضية واضحاً ، فإن ما ذهب اليه الكسائي من الفرق بين إن مكسورة الهمزة ، وأن مفتوحة الهمزة مع سكون النون فيها

(*) مجالس العلماء ص ٢٥٧ ، طبقات الزبيدي ص ١٢٧ ، والتصحيح والتحريف ص ٧١ ، ومعجم الأديب ١٣ / ١٧٥ ، والاشباه والنظائر ٣ / ٢٤٣ ، ويونس البصري ص ١١١ .

ليس محل خلاف كبير ، كما سدرى ، وقد قرر الكسائي بناءً على الفرق بين
المكسورة الهمزة والمفتوحة الهمزة أن الطلاق لا يلزم في الأولى بل هو متوقف
على دخول الدار لم يقع بعد ، لأنها شرطية كما يفهم من عبارته ، ويقع
مع المفتوحة حالا ، كما يفهم من قوله : إذا قُتِحَتْ أَنْ فقد وجب الاُمر .

قلت : ان النحاة قد قرروا في المسألة مثل ما قرر الكسائي فيها
بناءً على الفرق بين حركة الهمزة في (ان) كسرا وفتحاً ، قال الزبيدي (١) :
" فإن كسر همزة ان فقد أعربها شرطية ، وجعل وقوع الطلاق رهوناً بدخول
الدار ، وان فتح همزتها فقد أعربها مقدرة بلام التعليل فتكون مخففة من
الثقيلة ، وعلى هذا يقع الطلاق حالا .

وقد شرح ابن يعيش المسألة شرحاً وافياً فقال (٢) : " الفرق

بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة ، وذلك أن المكسورة معناه
الشرط ، والمفتوحة معناه الفرض والعلة ، ولو قال انت طالق ان دخلت
الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار ، لأن معنى تعليق الشيء على شرط
هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ، ولو فتح أن
لكنت طالق في الحال ، لأن المعنى انت طالق لأن دخلت الدار أى
من أجل أن دخلت الدار ، فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً
في وقوع طلاقها كما كان في ان المكسورة .

هذا رأى النحاة في الفرق بين ان مكسورة الهمزة وبين مفتوحة الهمزة

وما ترتب على ذلك من فرق في المعنى والحكم .

(١) طبقاته ص ١٢٧ .

(٢) شرحه على المفصل ١/ ١٣٠ .

ويرى الفقهاء في المسألة مثل رأى النحاة فيها : **فإن المكسورة**
عندهم من صيغ الشرط ^(١) " ومن المحروف المستعملة للشرط و تعليق الطلاق
مثل اذا ومتى . . الخ فتمى علق الطلاق بايجاد فعل بواحد منها كان
على التراخي " ^(٢) .

وأما أن المفتوحة فهي عندهم للتعليل موجبة للأمر كما ذكر الكسائي
والنحاة قال ابن قدامة ^(٣) : " فان قال انت طالق أن قمت بفتح الهمزة
فقال أبو بكر تطلق في الحال ، لأن (أن) المفتوحة ليست للشرط ،
وانما هي للتعليل فمعناه انت طالق لأنك قمت أو لقيامك كقوله تعالى ^(٤) :
" يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا " . ولكن بعض الفقهاء اشترط في اصدار الحكم
بناءً على فتح همزة (أن) أن يكون الرجل المطلق نحوياً يدرك ذلك
الفرق : " قياس قول أحمد أنه إذا كان نحوياً وقع طلاقه وإن لم يكن نحوياً
— أى أن المفتوحة — فهي للشرط ، لأن العامي لا يريد بذلك الا
الشرط ولا يعرف ان مقتضاه التعليل فلا يريده فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه "
وهكي مثل هذا عن بعض أصحاب الشافعي ^(٥) .

- (١) راجع المحصول في علم أصول الفقه للرازي ١/٩٠ .
- (٢) المغنى لابن قدامة ١٦٣/٧ وراجع الهداية شرح بداية المبتدىء
في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للشيخ الاسلام
المرغيناني ١/٢٥١ .
- (٣) المغنى ٧/١٦٨ .
- (٤) الآية رقم ١٧ من سورة الحجرات .
- (٥) راجع ابن قدامة ١٦٨/٧ ففيه تفصيل لهذه الآراء وراجع التنبيه
في الفقه الشافعي للشرازي ص ١١٥ .

فأنت ترى ان الفقهاء قرروا أن " (أن) المفتوحة للتعليل وليست للشرط كما قرر النحاة ، ورتب بعض الفقهاء عليها من الحكم بناءً على ذلك الفرق كما قرر النحاة ، ولكن بعض الفقهاء لا حظ ملحوظاً آخر خارجاً على القاعدة ولا يَطْعَنُ فيها ، وذلك استثناءً هم العاصي ففي حقّه تكون (ان) مكسورة أو مفتوحة بمعنى واحد وعوتعليق الحكم حتى يقع الشرط .

وعذا حكم استثنائي لا يقدح في طعنة التفريق في إن المكسورة الهمزة والمفتوحة .

ويبدو ان مثل سوء ال الكسائي : ما تقول في رجل ظل لامرأته انت طالق ان دخلت الدار . تتحدد الاجابة عنه بمجرد نطق الهمزة بالكسر أو بالفتح ، وهو أمر سهل لا يغيب على مثل أبي يوسف ، لكن الكسائي خطأه في الجواب ، لأنه كان يريد منه التفصيل الذي يظهر فضيلة النحو في تميز المعاني وتوضيحها وهذا ما لم يذكره أبو يوسف .

تعليق :

ترى من مناقرات الكسائي مع أبي يوسف وغيرهما ان النحاة ومنذ وقت مبكر ادركوا أثر الاعراب في المعنى ، وان بينهما صلة وثيقة ، وان المعنى لا يفهم أحياناً كثيرة إلا من طريق حركة الاعراب ، فهي التي تحدد مراد التكلم وتوضحه ، مع ملاحظة مواقع الكلمات في التركيب .
وان هذه القضايا التي نشرها الكسائي بين يدي أبي يوسف قاطعة الدلالة على أن النحاة ومنذ وقت مبكر كانوا يعلمون ان الاعراب قد يوجه المعنى ويؤثر فيه ، ويربطون به بعض مسائل الفقه

واحكام التشريع" (١) قال السيوطي (٢) :

" اما الفقه فاحتياجه الى النحو ظاهر للمقلد في عدة أبواب
كالاترير والطلاق والعتق ونحوها ، وللمجتهد في كل باب ، لأن النحو
من جملة شروط الاجتهاد المطلق ... "

وقضية الاعراب والمعنى من قضايا النحو البارزة وسيأتي لها فضل
بيان (٣) .

(١) من قضايا اللغة والنحو ص ٩ .

(٢) المطالع السعيدة في شرح الفرائد الجديدة ٣٢/١ .

(٣) انظر مناظرة السيرافي ومتى من هذا البحث .

١١ - المبحث الحادي عشر

حدُّ الفاعِلِ والمفعولِ بِـ

مناظرةٍ ضرار والنظام مع الكسائي (*)

قال ياقوت : " قرأت بخط أبي سعيد بن عبد الرحمن بن عليّ اليزداديّ اللفويّ الكاتب في كتاب (جلاء المعرفة) من تصنيفه .
قيل : اجتمع ابراهيم النظام (١) وضرار (٢) بين يدي الرشيد فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم يفهما .
فقال لبعض خدمه : اذهب بهذين الى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ، ثم يخبرك لمن الفلحُ منهما .

فلما صارا الى بعض الطريق قال ابراهيم لضرار : انت تعلم أنّ الكسائي لا يحسن شيئا من النظر ، وانما معوله على النحو والحساب ، ولكن تهين له مسألة نحو ، وأهين له مسألة حساب فنشغل بهما ، لأننا لا نأمن أن يسمع منا ما لم يسمعه ، ولم يبلغه فهمه أن يحسبنا الى الزندقة ، فلما صارا اليه سلما عليه ، ثم بدأ ضرار :
فقال : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة من النحو .

(*) معجم الأديب ١٣/١٩٤ ، الاشباه والنظائر ٣/٢٤٥ وما بعدها ، وأبو

زكريا الغراء ص ١٨٥ .

(١) النظام : أبو اسحاق ابراهيم بن سيار بن هاني توفي سنة ٢٢١ أو ٢٣١ .

تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ١٠٩ .

(٢) ضرار بن عمرو القطفاني من كبار المعتزلة طمع برياضتهم في بلده فلم

يدركها فخالفهم فكفروه وطردوه وصنف نحو ثلاثين كتابا توفي نحو

١٩٠ هـ ، لسان الميزان ٣/٢٠٣ والاعلام ٣/٢١٥ .

قال : هاتها .

قال : ما حدّ الفاعل والمفعول به ؟

قال الكسائي : حدّ الفاعل الرفع أبدا ، وحد المفعول به النصب أبدا .

قال : فكيف تقول ضَرَبَ زيدٌ ؟

قال : ضَرَبَ زيدٌ .

قال : غلم رفعت زيدا ، وقد شرطت أن المفعول به منصوب أبدا ؟

قال : لا أنه لم يسم فاعله .

قال : فقد أخطأت في العبارة إذ لم تقل أن من المفعولين من إذا

لم يسم فاعله كان مرفوعا ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم يسم فاعله ؟

قال : لا أنا إذا لم نذكر الفاعل أقننا المفعول به مكانه ، لأن الفعل

الواقع عليه غير مستحكم النقص ، وعدم النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه .

قال له : فإذا كان النقص مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله أولى به ،

لا أنا إذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ ، فقد يمكن أن يكون ضربه مائة رجل ، وإذا قلنا

ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدا فلم يضربه إلا رجلا واحدا ، فالذي أمكن أن يضربه

مائة رجل أولى بالنصب والنقص ممن لم يضربه إلا واحدا .

توقف الكسائي فلم يدر ما يقول .

ثم قال له ابراهيم : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة من الحساب .

قال : قل .

قال : كم جذر عشرة ؟

قال : أجمع الحساب على أن لا جذر لعشرة .

قال : فهل علم الله جذرها ؟

قال : الله عالم بكل شئ .

قال : فما أنكرت أن يكون الله اذا علم جذرها ألطفه الى نبي من
أنبيائه ثم ألطف ذلك النبي الى صفي من أصفياه ، ثم لم يزل العلم ينمو
حتى صار علم جذر عشرة عندي ، وأكون أعلم جذرها !
قال : الله عالم ، ولا تعلمه انت وتكون مغطا بما قلت .
فالتفت الكسائي الى الغلام وقال : اذهب بهذين الى أمير المؤمنين
فقل : انهما زنديقان كافران بالله العظيم .
وكان الخادم لبيبا حسيفا فاحسن العبارة عنهما وحسن أمرهما
.... (١) .

النقد :

ان النظام وضرارا قد اتفقا منذ البداية على مشغلة الكسائي ومغالته ،
ولهذا فلم يصل معه في القضية الى نتيجة ، ومهما كانت أجابته على
السوء البين فلن يقبلا منه ، لما دام ذاك عندهما ومقصدهما الذي صرحا
به في المناظرة .

أما مسألة النظام الحسابية فلن نقف عندها هنا ، ان لا شأن لنا معها ،
ورحم الله الكسائي فقد كان رجلا واسع الثقافة على معرفة بالحساب كما قال
خصمه .

أما المسألة النحوية التي أثارها ضرار فسنعالجها من خلال أجوبة
الكسائي ، وما قال النحاة من بعده بشأنها .
ذكر الكسائي عن حدّ الفاعل والمفعول به : بأن حدّ الفاعل الرفع أبدا ،
وحدّ المفعول به النصب أبدا .

(١) لم يشر ياقوت كيف أحسن الغلام العبارة عنهما .

فالذى يهدو انه لم يقصد الحد بمعنى التصريف الجامع لخصائص
المُعرِّف المانع من دخول غيره معه ، والذي حاول النحاة فيما بعد ان
يحددوا به الفاعل وغيره ^(١) ، وإنما قصد بالحدّ معناه اللغوى أى الفصل
بين الشيئين والمميز لهما لئلا يختلط أحدهما بالآخر ^(٢) وبو^١ يحد
هذا ان السائل عرض عليه اسمين : هما الفاعل والمفعول به ، فقصد
الكسائي الى التمييز بينهما في الحكم الاعرابي ، ولعل عذا هو أيضا قصد
السائل من سوء^١ الـ ، بدليل أنه قنع بقوله في الحدّ وانتقل يناقشه
في غيره .

وتبدو اجابة الكسائي بهذا المعنى موافقة للقاعدة العامة بأن^٢
الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، ولم يرد عليها مثل اعتراض ضرار برفع
نائب الفاعل في مثل قوله للكسائي : " فقد أخطأت في العبارة ان لم تقل
ان من المفعولين من اذا لم يُسم فاعله كان مرفوعا " . فالكسائي والنحاة
جميعا ليسوا في حاجة الى هذا الاستثناء من قاعدة : حكم المفعول النصب
أبدا ، لأن نائب الفاعل قد حدث في الفعل المسند اليه من التفسير ، ما لم
يكن في الفعل حين كان هو مفعولا به في الجملة ، فلو أن^٣ الكسائي وقف
بالجواب عن رفع نائب الفاعل عند قوله : " ان المفعول به قد ظم مقام
الفاعل . فأخذ حكمه " لكان أولى وأحسن ، واستغنى به عما ظله بعد من
كلامي فلسفي ، وكأنه قصد اليه قصدا لمجاعة هذا النفر من أهل المنطق .

(١) راجع في حدّ الفاعل ، شرح المفصل لابن يعقوب ٧٤/١ ، وشرح الكافية

للرضي ٧٠/١ وشمع الهوامع ١٥٦/١ .

(٢) اللسان (حدد) .

فما ذكره أولا فيه غنى وكفاية ، وقد قال بمثله المتأخرون .
جاء في شرح المفصل ^(١) : " ولا حاجة للاحتراز من - ما لم يسم
فاعله - ، لأن الفعل اذا اسند الى المفعول نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، وأَكْرَمَ
يَكْرُمُ ما ارتفعه من جهة ارتفاع الفاعل ، اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون
مُوجِداً للفعل أو مؤثرا فيه " وقال الزبيدي ^(٢) " اذا أوقعت الفعل على
مفعول ولم تذكر الفاعل فارتفع المفعول واقام مقام فاعله في اعرابه .
وكذلك لو أن المفعول : اسند اليه الفعل ولم يرفع ، فقالوا مثلا :
ضَرَبَ زيدا ، لم يكن كلاما فلا وجه لاستثناءه كما يريد ضرار ؟
وأما سوء ال ضرار : ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم
يسم فاعله ؟ فهو سوء ال يتردد كثيرا عن رفع الفاعل ، ونائبه ، ونصب
المفعول وغيرهما ، وقد أجاب فيها كثير من النحاة بمثل جواب الكسائي
معتمدين على حجج منطقية جدلية - كقول الكسائي : لأن الفعل غير
مستحكم النقص ، وعدم النقص مطابق للرفع . الخ - في توضيح رفع ما لم
يسم فاعله ولا يخفى ان مثل هذه العلل ، قد تدفعُ بغيرها - ما دام
الحكم للمنطق والجدل كما فعل ضرار بالحلة التي أوردها الكسائي فقد
نقضها ولم يستطع الكسائي أن يدافع عنها فوسعه السكوت .
ولكنني أحسب لو أن النحاة جعلوا الحكم في رفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا للغة نفسها كان أجدى وأسلم ، فلو قيل في مثل السؤال ال ، ومن
جعل لك الحكم في رفع الفاعل أو نائبه أو في نصب المفعول ؟ لو قيل

(١) شرح المفصل ١/٧٤ .

(٢) كتاب الواضح ص ٤٦ .

ان الحكم في مثل هذا هو استقراء منيع أصل اللغة ، لكان فيه الحكم الذي لا يرد . ولقد أحسن ابن يمين التمييز عن هذا ^{كلمة} فقال (١) : " فإن قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا ؟ فالجواب . . . ان الفاعل رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل ، وكان الغرض اختصاص كل واحد منهما بعلامة تميزه عن صاحبه ، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع ."

فالواضع هو الذي جعل الرفع علمَ الفاعلية والنصب علامة المفعولية في مثل قولنا : ضَرَبَ عبدُ الله زيدا ، مع ملاحظة " ان الفاعل في عرف أهل هذه الصناعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم أياء فاعلا في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام الفعل مقدما عليه ، وذلك نحو ظم زيد وسيقوم زيد ، وهمل يقوم زيد ؟؟ فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث ان الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أولم يفعل . . . (٢) .

وبهذا يندفع اعتراض ضرار في آخر المناظرة كما جاء في قوله :
 " واذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا قلنا ضَرَبَ عبدُ الله زيدا فلم يضربه الا رجل واحد ، فالذي أمكن أن يضربه مائة رجل أولى بالنصب والنقص ممن لم يضربه الا واحدا ."

ووجه دفعه بناء على ما ذكرنا سهل جدا ، لأن الواضع جعل ما لم يسم فاعله في موضع الفاعل مرفوعا سواء وقع عليه ضرب أو لم يقع وجعل المفعول به منصوبا ولو لم يقع عليه الفعل كما في قولنا : ما ضَرَبَ زيدٌ وما ضَرَبَ زيد عمرا ، فهذا هو منطق اللغة يفنى عن كل فلسفة وتعليل والرجوع اليه أولى والا فخذ به أسلم .

(١) شرحه على المفصل ٠٧٥ / ١

(٢) المصدر السابق ٠٧٤ / ١

١٢ - المبحث الثاني عشر

توجيه : لا يكون المهر مهر

مناظرة بين أبي محمد اليزيدي والكسائي (*)

قال الزجاجي "حدثنا أبو اسحاق الطالحي قال : حدثنا أحمد بن

إبراهيم بن اسماعيل الكاتب عن أبيه قال :

سأل اليزيدي الكسائي - بحضرة الرشيد - وقال : انظروا ،

في هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

ما رأينا خرباً نَصَرَ قَرَّ عَنْهُ الْبَيْضَ صَقَر

لا يكون المهر مهر (١) لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر.

فقال اليزيدي : انظر جيداً .

فقال : أقوى ، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان .

قال : ف ضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد الشعر

صواب ، انما ابتداء فقال : المهر مهر .

فقال له يعنى بن خالد : أتتكن بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك !

والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع نعلك (٢) .

فقال : لذة القلب أنستنى من هذا ما أحسن .

(*) مجالس العلماء ص ٢٥٥ وما بعدها ، وراجع شرح ما يقع فيه التصحيف

والتحريف ص ١٢٤ و معجم الأدباء ١٢٨/٣ ، وفيان الأعيان ١٨٦/٦

الأشباه والنظائر ٢٤٥/٣ ، ونشأة النحو ص ٥٦ ، والقواعد النحوية

ص ١٠١ ، وفي أصول النحو ص ١٨٦ .

(١) يقول ما علمنا أن الصقر ينقب عن بيض الخرب وهو الحباري ليخرج صقرا ، فهذا غير جائز ثم يذكر له مثالا يوضحه بقوله : لا يكون المهر مهر - أى الحمار - مهر ، ثم أكد تأكيداً لفظياً : لا يكون فهو يعنى أن الشيء لا يخرج عن معدته ، فالعير لا تتحول مهر والمهر لا يتغير كذلك .

(٢) لأن عوتب اليزيدي على صنيعه هنا فقد وجد له المهدى فيما مضى عذرا

راجع صفحة ٥٤

النقد :

ترى في هذه المناظرة ان كلمة "مهر" في آخر البيت الثاني هي موضوع المناظرة . فاليزيدى أنشد البيت برفعها ووجهها على أنها خبر المبتدأ وأنكر الكسائي رفعها ويرى أنها منصوبة خبر كان ، وفي البيت اقواء وما قاله الكسائي خطأه اليزيدى وأقره يحيى بن خالد ، وهو كذلك لأن نصب مهر الثاني على أنه خبر ليكون لا يستقيم المعنى به . فكيف لا يكون المهر مهرا ؟ ، فهذا نفي لحقيقته فاذا لم يكن المهر مهرا فطازا يكون ؟

وأحسب ان خطأ الكسائي في هذه المسألة البسيطة له أكثر من سبب : **أولاً :** لالايهام في سوء ال اليزيدى : انظروا في هذا الشعر عيب ؟ ففي هذا صرف للأذهان عن المسألة النحوية للبحث عن عيوب الشعر ، ولهذا سارع الكسائي بالحديث عن الاقواء^(١) لأنه من عيوب القافية . **ثانياً :** لعل الكسائي ظن ان الشطر الثانية من البيت الأخير تكرر للشطر الأولى منه دون أن يفتن لكلمة المهر في الأولى والمهر المكرر في الثانية .

ثالثاً : كانت اجابة الكسائي بنصب (مهر) بناءً على الصناعة النحوية دون أن يربط ذلك التوجيه بالمعنى : " ونصب مهر مستوفى في الاعراب محال في المعنى " ^(١) والاعراب فرع المعنى ، فاذا فسد المعنى لا قيمة للصناعة اللفظية .

لهذه الأسباب كان خطأ الكسائي في هذه المسألة السهلة كبيراً ، وجد فيه أبو محمد لذة خرجت به عن وقاره ومألوفه .

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٢٤ .

هذه خلاصة القول في هذه المناظرة وبقيت كلمة وهي : أن بعض المتأخرين أخذوا على الكسائي قوله : أهوى الشاعر . حتى هذه لم تسلم له ؛ لأن عيب القافية في مثل هذا الشعر على فرض نصب متركب يقول الكسائي ، لا يسمى اقواء ، إنما يسمى اصرافا ، قال ابن خلكان ^(١) : " قلت أنا : قول الكسائي في البيت اقواء ليس بجيد ؛ فإن اصطلاح أرباب القوافي ان الاقواء يختص باختلاف الاعراب في حرف الروى بالرفع والجرا لا غير ، بان يكون أحد البيتين مرفوعا والآخر مجرورا ، فأما اذا كان الاختلاف بالنصب مع الرفع والجرا فان ذلك يسمى اصرافا لا اقواء " .

وقال الشيخ الطنطاوي ^(٢) : " وينبغي للكسائي أن يعبر بالاصراف لا بالاقواء بحسب اصطلاح العروضيين .

قلت : ان تعبير الكسائي بالاقواء دون الاصراف ، وان لم يكن دقيقا كما في اصطلاح العروضيين ، إلا أنه تعبير جائز لا مؤاخذة عليه ؛ لأن الاصراف نوع من الاقواء قال ابن اعرابي : " أصرف الشاعر شعره يصرفه اذا أقوى فيه وخالف بين القافيتين " ^(٣) والكسائي يريد هذا المعنى من عيوب القافية . وقد استدرك ابن خلكان على نفسه في قوله : وقد قيل ان الاصراف من جملة أنواع الاقواء . فعلى هذا يستقيم ما ظله الكسائي " ^(٤) .

(١) وفيات الأعيان ١٨٦/٦ .

(٢) نشأة النحو ص ٥٧ .

(٣) اللسان " صرف " .

(٤) وفيات الأعيان ١٨٦/٦ .

١٣ - البحث الثالث عشر

اعراب كلمة في بيت تحتل الوجه الاعرابية

مناظرة بين الكسائي والأصمعي بعنصرة الرشيد (*)

في مجالس العلماء : " حدثني أبو طاهر : حدثني أحمد بن يحيى
قال : اجتمعت الكسائي والأصمعي (١) عند الرشيد ، وكانا يقيمان بمقامه ،
ويظمننا بظمنه .

قال فأنشد الكسائي لأفنون التفلي (٢) :

لواننى كنت من عاد ومن إرم ربيت فيهم ولقطن ومن جسد ن
لما وفوا بأخيهم من يهو لة أذا السكون ولا جازوا على السمن
أنى جزوا عامرأسوى بفعلهم أم كيف يجزونى السوى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطى الملوقة به ؟ رطان أنفا اذا طاضن باللبن

(*) مجالس العلماء ص ٤٢ وما بعدها ، وراجع طبقات الزيدى ص ١٢٨ ،

ومعجم الأدياء ١٨٣/١٣ ، والأشباه والنظائر ٢٤٤/٣ ، وخزانة

الأدب الشاهد ٩٠٦ ومغنى اللبيب ٤٦/١ ، شرح أبيات مغنى

اللبيب ٢٤٧/١ ، شرح المغنى وشواهد ص ٣٢٠ ، والأطلي الشجرية

٣٧/١ ، نشأة النحو ص ٥١ ، النحو والنحاة بين الأعر والجامع

ص ٩٧ ، الدرر اللوامع ١٨:١٢ ، من تاريخ النحو ص ٤٧ .

(١) الأصمعي ، عبد الملك بن قريب بن على بن اصمغ توفى (٢١٥ أو ٢١٦)

راجع ترجمته ص ١٢٤ من هذا البحث .

(٢) افنون : واسمه صريم بن زهل بن تيم شاعر جاهلي .

ومعاني الأبيات باختصار : يتعسر الشاعر على صنيع قومه معه ،

فهو لو كان من هذه القبائل عاد : أو ارم أو من نسل لقطن صاحب

النسور أو زى جدن أحد اقبال اليمن لما جار عليه قومه ، وتجاوز

فقال الأصمعي : رثمان . فأقبل عليه الكسائي ، فقال له : اسكت
ما انت وهذا ، يجوز رثمان ، ورثان ، ورثان . ولم يكن الأصمعي ما حسب
عربية .

هذه رواية الزجاجي في مجالس الملوك ومن تابعه ، وجاء في أمالي
الزجاجي وأخبار أبي القاسم الزجاجي زيادة هي أشبه بالتوضيح .
واليك الزيادة " فقال الأصمعي : انما هو رثمان بالنصب .

فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا ، يجوز رثمان ، ورثان ، ورثان
أنف ، بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرد على (ما) لأنها في
موضع رفع بـ (ينفع) فيصير التقدير : أم كيف ينفع رثمان أنف ؟
والنصب يتمطى ، والخفض على الرد على الهاء التي في به ، قال :
فسكت الأصمعي ، ولم يكن له علم بالعربية ، وكان صاحب لغة لم يكن
صاحب اعراب " (١) .

فيتضح من هذه الزيادة ان الكسائي قرأ برفع رثمان ، ورده الأصمعي
على أنه بالنصب وهذا ما جاء نصاً في الأمالي الشجرية (٥٢) ، ومغنى
الليبي (٣) وغيرهما (٤) .

==== السنن في علوم النمرة والحماية . فهو يصنع الحسن معهم ويقابل
بالإساءة والسوء ^{ويصنع} والشاعر في البيت الأخير عطفهم الظاهري مع عدم
نصرتهم له بمطاف الناقة - العلوق التي رعت البويانفها ومنعت
دورها فهو عطف لاخير فيه . راجع المعنى في اللسان (رأم) والتهذيب
(علق) وشرح أبيات مغنى الليبي ٢٤٤/١ - والبيتان الأخيران في
أمالي الطائي ٥١/٢ .

(١) أمالي الزجاجي ص ٥٠ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٨٩ ،

وهكذا وردت في نشأة النحو ص ٥١ .

(٢) أمالي ابن الشجرى ٣٢/١ .

(٣) مغنى الليبي ٤٦/١ .

(٤) مثل نشأة النحو ص ٥١ والدرر اللوامع ١٨٠/٢ .

ولكن ذكر البغدادي في شرح أبيات مغنى اللبيب^(١) نقلا من

الأشبهاء والنشائر للسيوطي : أن الأصمعي قال : " رثان بالرفع " ولم
أجدها كذلك في الأشبهاء والنشائر طبعة شركة الطباعة الفنية والذي فيه
نقل الأصمعي : رثان ، دون ضبط^(٢) . غير أن البغدادي روى في
الخرزاة قول الأصمعي في ريثان بالنصب^(٣) نقلا عن أمالي الزجاجي .
وهو في هذا مع الروايات التي جاءت بالنصب في رثان عن الأصمعي .
وجاءت رواية معجم الأدباء بأن الأصمعي قال : رثان بالرفع^(٤)
هكذا بالضبط بالحروف ، وهي مخالفة لما عليه الروايات ، وهي بهذا
تبدو مرجوحة إذا ما قورنت بغيرها من الروايات الكثيرة .
و مهما يكن من أمر فإن النصب في رثان يبدو قويا كما سيأتي .

النقد :

واضح أن كلمة : رثان . في بيت الشاعر تحتل أوجه الأعراب
الثلاثة عند الكسائي . أما وجه الرفع عنده ، فباليرد على ما . واليرد
مصطلح كوفي يقابل البدل عند البصريين^(٥) فهو مرفوع ، لأنه بدل من
(ما) بدل كل من كل ، وهي اسم موصول في موضع رفع ينفع ، فيصير
التقدير : أم كيف ينفع رثان أنف ؟

أما النصب فعلى أن : رثان مفعول لتمطى ، والخفض على أنه
بدل من الهاء التي في به .

(١) ٢٤٧ / ١ .

(٢) ٢٤٤ / ٣ .

(٣) الخزانة الشاهد ٩٠٦ .

(٤) معجم الأدباء ١٨٣ / ١٣ .

(٥) شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٨ / ١ .

وبهذه الأوجه الثلاثة قال ثعلب أيضا حين سئل عن اعراب
(رثان) في البيت (١).

وأعاف الفارسي لوجه الرفع احتمالا آخر : وهو جواز أن يكون
(رثان) خبر لمبتدأ محذوف ، كأنه قال : أم كيف ينفع ما تعطس
الخلوق .

قيل له : وما تعطس الخلوق ؟ فقال : رثان أنفأى : هو
كقوله تعالى (٢) " قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ " أي هي (٣) .
والذي يهمننا انكار الأسمعي للرفع الذي أنشد به الكسائي "رثان"

في البيت . وعوله وجه من المرببة كما - رأينا - هل غاب هذا
الوجه عن الأسمعي ؟ أعتقد أنه - مهما قيل عنه أنه لم يكن صاحب عربية -
لا يفوت عليه مثل هذا ، ولكن هناك أحد احتمالين لتفسير موقفه هذا - في
نظري -

أحدها : أن النصب عنده هو الوجه الحسن في "رثان"
عربية ، وعلى الرغم من أنه لم يوجه اختياره هذا ، إلا أن بعض النحاة ، جزم
بالنصب ولم يذكر غيره . قال البغدادي (٤) : " ولم يذكر أبو الحسن سعيد
ابن مسعدة المجاشعي الأخفش في كتاب "المعاينة" إلا النصب بتعطس ،
قال : نصب الرثان وذلك أن الناقصة تعطف على غير ولدها فترأى " .
ثم جاء ابن الشجري وانتصر للأسمعي ، ودافع عن نصب "الرثان" ،
قال (٥) : " وانتصاب الرثان هو الوجه الذي يصح به المعنى والاعراب ،

(١) مجالس العلماء ص ٤٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٧/١ ، وطبعها .

(٢) من الآية رقم ٢٣ من سورة الحج .

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٨/١ .

(٤) الصدر السابق ٢٤٩/١ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٨/١ .

وانكار الاعمس لرفعه انكار في موضعه ، لأن رثان العلوق للبو بأنفها هو عطيتها ليس لها عطية غيره ، فاذا انت رفعتَه لم يبق لها عطية في البيت لفظا ولا تقديرا . . . وفي رفعه ما ذكرت لك من اخلاء تعطى من مفعول في اللفظ والتقدير . . .

كما ان ابن هشام نقل رأى ابن الشجرى ولم يعلق عليه لأنه ارتضاه توجيهها للنصب في رثان (١) .

وعلى الرغم من أن توجيه ابن الشجرى يبدو - في نظري - قويا إلا أن فيه تشدداً في قصره المعنى على أن رثان مفعول لتعطى ، فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لأن المعنى يبدو واضحا في كل التوجيهات التي ذكرها الكسائي (٢) .

وما يقوى اختيار النصب عربية ان الفارسي ذكر لنصب رثان ثلاثة أوجه كما نقل البغدادي (٣) .

أحدها - على معنى : - أم كيف ينفع ما تعطيه من رثان فحذف

الحرف وأوصل الفعل .

ثانيها : ان يكون من باب "صنع الله" (٤) و "وعد الله" (٥) لأنه

(١) مغنى اللبيب ١/٤٦٠ .

(٢) راجع شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٢٥٢ ، وشرح المغنى وشواهد ص ٣٢ .

(٣) راجع شرح أبيات المغنى ١/٢٤٨ وما بعدها .

(٤) "صنع الله الذي أتقن كل شيء" من الآية ٨٨ ، سورة النحل . قال

أبو البقاء في املاء ما من به الرحمن ١٧٥/٢ "صنع الله مصدر عمل فيه

ما دل عليه تمرر ، لأن ذلك من صنعه سبحانه فكأنه قال : اصنع

ذلك صنعا .

(٥) "وعد الله لا يخلف الله وعده" من الآية رقم ٦ ، سورة الروم . قال

أبو البقاء : هو مصدر مؤكّد أى وعد الله وعدا ودل ما تقدم على الفعل

المحذوف ، لأنه وعده " ، املاء ما من به الرحمن ١٨٤/٢ .

لَطَّ قِيلَ تَعَطَّى المَلُوقُ ، دَلَّ عَلَى تَرَامٍ ، لِأَنَّ اعْظَاءَ هَا رِثَانٍ ، فَنَصَبَهُ عَلَى
هَذَا الْحَدِّ دَلَّ عَلَيْهِ تَعَطَّى .

ثالثها - ان ينتصب على الحال مثل : جاء ركنا على قياس اجازة
أبي المباس في هذا الباب ويجعل تعطي بمنزلة تعطف ، لأنه قيل :
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تَعَطَّفَ بِهِ المَلُوقُ رِثَانٍ ، أَى كَيْفَ يَنْفَعُهَا رَائِثَةٌ مَعَ
مَنْعِهَا لِبَنِيهَا .

كل هذا يقوى اختيار الاصمعي للنصب على غيره من أوجه الاعراب .
والاحتمال الآخر : ان يكون زِدَّ الاَصْمَعِي الرفع في رِثَانٍ ، واصراره
على النصب ان الرواية جاءت بالنصب ، فهو يتمسك بها دون النظر الى
غيرها ما تجوزة العربية ، وهذا في نظري يبدو أنه الاشبه بحوقف
الاَصْمَعِي ، وعلى الرغم من ان كلمة (رِثَانٍ) في البيت قد ذكر في اللسان
انها رويت بالرفع والنصب ^(١) ، ولكن الاحتمال قائم لجواز ان الاصمعي
لم يسمع غير النصب .

فيبدو من كل ذلك ان النصب في رِثَانٍ وجه قوى توفى ديه
الرواية وشرحه مقتايس العربية . وانكار الاصمعي لغيره له ما يسوغه .

(١) اللسان (رَام) .

١٤ - المبحث الرابع عشر

جواز التصبير بالمصدر عن الواحد والاثنين والجمع

مناظرة بين أبي محمد اليزيدي ورجل من أهل البدع (*)

قال الزجاجي : " أخبرنا اليزيدي عن عمه يرفعه الى أبي محمد يحيى ابن المبارك اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مشكلات وكنت أتبين العنت في سوءه ، فكنت اذا أجبتـه أرى لونه يربد ويسود .

فقال لي يوما : أيجوز في كلام العرب أن تقول : ادخلت القوم الدار ثم اخرجتهم رجلا ؟

فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلا رجلا فتدل

على تفصيل الجنس .

قال : فكيف قال الله تعالى (١) : " ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً " .

فقلت : ليس هذا من ذاك ، لأنَّ الطفل مصدر في الأصل

فهو يقع على الواحد والاثنين ، والجمع بلفظ واحد ، فتقول : هذا

طفل ، وهذا طفل ، وهو " لا " طفل ، كما قال الله تعالى (٢) : " أَوِ الْطِفْلِ

الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَىٰ عَوَاتِ النِّسَاءِ " وطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه

قال : ثم يخرجكم أطفالا .

(*) أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢٠ ، وراجع الفهرست لابن النديم ٣٧٧

وغاية النهاية ٢٧٥/٢ ، والاشباه والنظائر ٢٤٧/٣ ، وأبو علي الفارسي

ص ١٢٤ و مجلة مركز البحث العلمي ، العدد الرابع ص ٧٣ .

(١) من الآية رقم ٦٧ سورة غافر .

(٢) من الآية رقم ٣١ سورة النور .

قال : فاخبرني عن قول الله عز وجل (١) : "يَوْمَئِذٍ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْعَقُونَ فِي الْأَرْضِ لَوْ تَسْوَىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ" من أين لهم هذه الأرض هناك؟
فقلت له : وهمت أما سمعت قوله تعالى (٢) : "يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ" فودوا أن تلك تسوى بهم .
فسكت .

النقد :

ان أبا محمد البيهقي رحمه الله كان من النحاة القراء مشهورا له بالعلم والفضل ، وتكشف هذه المخالفة عن زكائه وسرعة استحضاره للحجة التي تفهم السائل المتعنت الذي يبدو أنه كان حريصا أن يجد ثغرة في بلاغة القرآن ، وأوفي روعة سبكه أوفضاحة لغته ينفذ منها الى تحقيق مقصده في التشكيك في كتاب الله ، فهذا النفر المريض منذ فجر الدعوة والى أن يرث الله الأرض ومن عليها لهم نيات خبيثة ومكرسى كأنهم يتواصون به ، وتنتقل عدواه من جيل الى جيل وان اختلفت الوسائل ، ولكن الهدف واحد هو الصدد عن هذا الكتاب العظيم والدستور الخالد ، والوحي الالهي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، ولكن الحق تبارك وتعالى وعد بحفظ كتابه : "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (٣) وقد هيأ الله لهذا الكتاب وفي كل زمان ومكان من يدفع عنه شبهات أهل الضلال ، وان النحاة كانوا من جنود الله المدافعين عمن وحيه ، فردوا السهام الموجهة اليه بالطلعن في بلاغته وسلامة لغته

(١) من الآية رقم ٤٢ ، سورة النساء .

(٢) من الآية رقم ٤٨ ، سورة ابراهيم .

(٣) من الآية رقم ٩ سورة الحجر .

وبراعة نسجه ، فواجهوا أولئك المعاندين في حلقات المناظرة والمحاورة بالحجة والمنطق ، وكتبوا في مطاعن أهل الزيغ وشبهاتهم ومشكلاتهم الكتب والرسائل ، " يحدثنا ابن قتيبة عما بعثه إلى تأليف كتابه " تأويل مشكل القرآن " (١) فيقول (٢) : " وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وعجروا واتبعوا (مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (٣) بأفهام كيلة ، وأبصار عليلة ، ونظر مدخول ، فحرفوا الكلام عن مواضعه ، وعدلوه عن سبيله ، ثم قنوا عليه بالتناقض والاستحالة في اللحن ، وفساد النظم ، والاختلاف ، وادلوا في ذلك بعلل ربما ألمت الضعيف الفمّر ، والحدّث الفرّ ، ... فاحببت أن أنضح من كتاب الله ، وأرض من وراءه بالحجج النيرة والبراهين البينة ... فرحم الله أولئك السلف وأحسن الله جزاءهم .

ونظائر ان الذي يناظر اليزيدي من أولئك المبتدعين الظانين بكتاب الله اللحن والخروج عن مألوف اللغة ، يحسب أنه يستطيع العثور على خطأ نحوي أو صرفي فأوتى من جهله ، وقد أحسن اليزيدي دفع شبهته وردّ اعتراضه ، بحجة بينة ودليل قوى أفحمه وأسكته ، وعرض بقياسه الذي ينم عن الجهل أو التجاهل فقال اليزيدي : ليس هذا من ذاك ، لأنّ الطفل مصدر في الأصل فهو يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد

(١) مجلة مركز البحث العلمي العدد الرابع ص ٧٢ بحث استاذنا

د/ عبد الفتاح شلبي ، الاحتجاج للقراءات .

(٢) مقدمة تأويل مشكل القرآن ص ٢٢ وما بعدها والمصدر السابق .

(٣) من الآية رقم ٧ سورة آل عمران .

وهذا الذي ذكره اليزيدي واحتج له بالاية " أَوِ الْكَلِّ الَّذِينَ لَمْ
يُظْهِرُوا عَلَى عَوَاتِ النَّسَاءِ " هو من سنن العرب وأصول اللغة المعتمدة التي
لا يعترض عليه من له علم ودراية قال ابن فارس (١) : " ومن سنن العرب
ذكر الواحد والمراد الجمع كقولك للجماعة ضيف وعدو قال الله جل
شأنه (٢) : " هُوَ لَا ضَيْفِي " وقال : " ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً " وفي
اللسان (٣) : " والعرب تقول : جارية لحظة ، وطفل ، وجاريتان طفل ،
وجوار طفل ، وغلّام لطفل ، وغلطان لطفل .
وقال ابن جنى (٤) : " وقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة
قال الله تعالى (٥) " يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً " أى أطفالا ، وقد ذكر أبو البقاء
في توجيه الآية " ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً " ما ذكره اليزيدي (٦) ، كل هذا
يدل على أن أبا محمد كان عظيم في حجته وتوجيهه .
كما أن في وضع المفرد في الآية موضع الجمع بلاغة شأن الاستعمال
القرآني دائما قال أبو الفتح (٧) : " وَحَسِّنَ لَفْظَ الْوَاحِدِ هَذَا شَيْئاً " .
آخر أيضا ، وذلك أنه موضع اضعاف للمباد وأللال لهم ، فكان لفظ
الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة ، لأن الجماعة على كل حال
أقوى من الواحد " فهل تستطيع شبهات أهل العناد أن ترقى الى هذا
المستوى الرفيع من التوجيه والاحتجاج ؟ كلا .

(١) الصاحبي ص ٣٤٨ واللسان (صمى) .

(٢) من الآية رقم ٦٨ سورة الحجر .

(٣) اللسان (طفل) .

(٤) المحتسب ٢٠٢/١ و ٢٦٧/٢ .

(٥) من الآية رقم (٥) من سورة الحج .

(٦) التبيان في اعراب القرآن ٩٣٣/٢ .

(٧) المحتسب ٢٠٢/١ و ٢٦٧/٢ .

١٥ - المبحث الخامس عشر

الخلافا في رافع المبتدأ

مناظرة بين الجرّمي والفراء (*)

"يحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرّمي (١) ، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢) .

فقال الفراء للجرّمي : أخبرني عن قولهم : "زيدٌ مطلقٌ" لم رفعوا زيدا ؟

فقال له الجرّمي : بالابتداء .

فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟

قال له الجرّمي : تمرّيته من العوامل .

(*) نزعة الالباء ص ١٤٥ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٤١/١ ، القواعد

النحوية ص ١٠٠ ، مدرسة البصرة النحوية ص ٣٦٣ .

(١) الجرّمي : أبو عمر صالح بن اسحاق البجلي ، مولا هم . نزل

في جرم فنسب اليهم أخذ عن أبي الحسن الاُخفش ذكره الزبيدي

في الطبقة السادسة لنحاة البصرة . مات سنة ٢٢٥ . طبقات

الزبيدي ص ٧٤ ، اخبار النحويين البصريين ص ٥٦ ، وبغية

الوعاء ٨/٢ وما بعدها والاعلام ١٨٩/٣ ووفيات الاعيان ١٧٨/٢ .

(٢) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور الديلمي

كان أبرع الكوفيين واعلمهم بعد الكسائي اخذ عنه وعليه اعتمد ،

كان متدينا ورعا . صنف معاني القرآن والبهاء فيما تلحّن

فيه العامة واللغات واليهما در في القرآن ، والقصور والسدود والمذكر

والمؤنث ... الخ مات بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ ، طبقات الزبيدي

ص ١٣١ وما بعدها وبغية الوعاء ٣٣٣/٢ وما بعدها ووفيات الاعيان

فقال له الفراء : فأظهره .

فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر .

فقال له الفراء : فمثله .

فقال له الجرمي : لا يتمثل .

قال الفراء : ما رأيت كالיום عاملا لا يظهر ولا يتمثل .

فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ ضَرَبَته " لم رفعت زيدا ؟

فقال : بالهاء العائدة على زيد .

فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟

قال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فانا نجعل كل واحد من

المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو : زيد منطلق .

فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق ، لأن

كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء

في " ضربته " ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ .

فقال الفراء : لم ترفعه به ، وانما رفعتاه بالعاث .

فقال له الجرمي : وما العائد ؟

فقال له الفراء : معنى .

فقال له الجرمي : أظهره .

قال : لا يظهر .

قال : مثله .

قال : لا يتمثل .

فقال له الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه . فيقال لما افترقا ، قيل

للفراء : كيف رأيت الجرمي ؟

قال : رأيت آية .

وقيل للجبري ؛ كيف رأيت الفراء ؟

قال : رأيت شيطاناً .

النقد :

في هذه المناظرة يمثل الجبري مذهب البصريين ، ويمثل الفراء مذهب الكوفيين ، وقد تنازعا في عامل الرفع في المبتدأ ، على مبدأ النحاة في نظرية العامل والتي تتلخص في ايجاز : ان كل تغيير في أواخر الكلمات بالرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم يكون بعامل أحدث ذلك التغيير ، وهي نظرية قامت عليها كثير من القواعد النحوية ، فان كان العامل مذكوراً قصدوا اليه ، والا قدروه ، وان كان مفعولاً به فهو ، وإلا كان معنوياً التمسوه ، وقد ثبتت هذه النظرية على الرغم من عواصف الهدم التي أثارها ابن مضاء ^(١) ومن شايمة . مما يدل على قوتها ورسوخها .

والحق أنها نظرية ذات قيمة كبيرة في ضبط القواعد وتقصيدها وان كان الخلو في الاعتصام بها في كل مسألة وقاعدة ، ومحاولة فلسفتها وادخال المنطق العقلي في بسطها وشرحها كل ذلك أفقدها شيئا من قيمتها .

ولنعد الى المناظرة فسترى فيها شيئا مما أشرنا اليه في نظرية

العامل .

فلاحظ أن الخلاف بين الجبري والفراء بل وبين البصريين والكوفيين

في رافع المبتدأ هو أحد ثمرات القول بنظرية العامل .

(١) الرد على النحاة باب الفاء الموامل النحوية .

فالمبتدأ مرفوع عند الجميع ، ولكن الخلاف في العامل الذي أحدث الرفع فيه وفي غيره . ففي المناظرة يرى الجرمي : ان المبتدأ مرفوع بالابتداء ، فالابتداء عامل غير ملفوظ به اذا فهو عامل معنوي فسر الجرمي بتعريف الاسم المبتدأ به من العوامل .

وطالبه الفراء باظهار هذا العامل أو تمثيله ، فهو يمترض على هذا العامل المعنوي فكيف يرفع الاسم وهو لا يظهر ولا يتمثل ؟ وكان الجرمي مناظرا بارعا حين انتهى بحواره مع الفراء الى ان الزم ما فر منه . فقول الفراء بان الاسم في (زيد ضربته) مرفوع بالعائد والعائد لا يظهر ولا يتمثل هو قول بالعامل المعنوي ، وهو عند الجرمي الابتداء ، وكلاهما لا يظهر ولا يتمثل ، فاعتراض الفراء مردود بما انتهى اليه هو نفسه .

ونضيف الى ما ذكره الجرمي ان الفراء قال بالعامل الذي لا يظهر ولا يتمثل - اي العامل المعنوي - في غير الابتداء كقوله بان رافع المضارع هو التجرد من الناصب والجازم ^(١) فلزمه ان يسلم به هنا . والذي يبدو ان ما الزمه الجرمي للفراء لا زم للكوفيين ولمن أخذ برأيهم في القول بترافع المبتدأ والخبر على الأقل في نحو : زيد ضربته .

غير أن الجرمي لم يدفع قول الفراء بالترافع في نحو زيد منطلق ولم يبين الفراء حجة أصحابه في هذا ، ومن أجل ذلك كان لا بد من النظر في القضية بشيء من التفصيل لتكتمل صورة المسألة .

فالكوفيون حين قالوا : ان المبتدأ والخبر يترافعان احتجوا

-----**

(١) الانصاف ٤٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣١/٢ وابوزكريا الفراء ص ٤٢١ .

بأنَّ المبتدأ والخبر متلازمان فكل منهما لا ينفك عن صاحبه فيعمل كل واحد منهما في صاحبه ، ولا يمتنع ذلك ، لأنَّ له نفاثر منها قوله تعالى (١) :
 " أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى " فنصب أياما بتدعو وجزم (تدعوا)
 بأيام ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا " ، وكذلك سائر الأسماء
 التي يجازى بها في قول البصريين تجزم الفعل وينصبها الفعل الذي
 تجزمه (٢) .

وقد رت عليهم البصريون قولهم بترافع المبتدأ والخبر بأمرين :
 الأول : أنَّ ذلك يؤدى الى محال ، لأنَّ العامل سبيله أن يقدر
 قبل المعمول ، وإذا قلنا يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل
 الآخر ، فيكون الخبر عاملا فيقدم ومعمولا فيؤخر ، وذلك محال وما يؤدى
 الى المحال محال .

والآخر : أنَّ العامل في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل
 غيره ، لأنَّ عاملا لا يدخل على عامل ، فلم يجز أن يقال : كان زيد أخاك
 بطل ان يكون أحدهما عاملا في صاحبه (٣) .

قلت : هذا ضرب من محاولة فلسفة العامل لا يخفى أنها بعيدة
 عن روح العربية كما سبق ان أشرنا .

أما حجة الكوفيين بأنَّ لذلك نفاثر فقد مرَّت بوجوه أقواها
 — في نظري — أنَّ عمل أداة الجزم في فعل الشرط ونصبها به ليس من

(١) من الآية رقم ١١٠ من سورة الاسراء .

(٢) الايضاح في علل النحوص ١٤٠ والانصاف ٤٨/١ والأشباه والنظائر

٢٤٧/١

(٣) الانصاف ٤٥/١

قبيل ترافع المبتدأ والخبر لا اختلاف عليهما ، فيباز أن يجتمعا . وليس الخلاف في أن يكون في الكلام عامل قد عمل فيه غيره فيكون عاملا ومعمولا وإننا الخلاف أن تقولوا إن زيدا قائم فتصوبوا زيدا والرافع له موجود (١) وهذه اعتراضات قوية وردود ملزمة .

لكن بعض المتأخرين من النحاة ممن أخذ بمذهب الكوفيين كالرضي (٢) وأبي حيان والسيوطي (٣) حاولوا رد اعتراضات البصريين قالوا : إن قولهم بأنهما ترافعا لا يلزم عليه الدور المحال من تقديم وتأخير أحدهما عن الآخر باعتباره عاملا ومعمولا ، لأن كل واحد منهما مقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ، أما تقديم المبتدأ فلا أن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب اليه ، وفرعا له ، وأما تقدم الخبر فلا أنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، فهو متأخر في الوجود متقدم في القصد (٤) ، قال السيوطي (٥) : " وهذا المذهب اختاره ابن جنى (٦) وأبو حيان وهو المختار عندي " .

قلت : إن قول الكوفيين : بأنهما ترافعا لا يخلوا من المحذور الذي قاله البصريون ، وما قيل عنه من دفاع لا يدفع المحذور - في ظني - فما ذكر من دفاع لا يبعد وأن يكون توجيهها معنويا أيضا ، والقول بالترافع

(١) الايضاح في علل النحو ص ١٤٠ .

(٢) شرحه على الكافية ٨٧/١ .

(٣) جمع الهوامع ٩/٢ ط دار البحوث العلمية .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٢/١ .

(٥) جمع الهوامع ٩/٢ .

(٦) لكن الظاهر من كلام ابن جنى في الخصائص أنه على مذهب البصريين من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء كما سيأتي .

هذا المعنى هو الابتداء المراد ، والرفع دلالة على ذلك ، وليس كل كلمة تصدرت الجملة حقها الرفع ، وما سقى العامل فيه بالابتداء إلا لأن المبتدأ يقع في صدر الكلام كثيرا : " وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليرُوك أن بعض العمل يأتي سببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، ومعناه يأتي عاريا من صاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء " .
(١)
وما العوامل إلا علامات للعمل ، والعلامة تكون بحدوث شيء وعدمه (٢)
من كل ذلك يمكن القول أن رافع المبتدأ هو الابتداء - كما قال البصريون والجرمى - هو الأوجه والأحسن لما ذكرنا من مرجحات وأسباب .

(١) الخصائص ١/١٠٩ .

(٢) راجع التبصرة والتذكرة ١/٩٩ .

١٦ - المبحث السادس عشر

حذف لام الألف

مناظرة بين المازني والفراء (*)

"قال أبو المباس : حدثني أبو عثمان (١) قال : جلست في حلقة
الفراء فسمعت يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الألف إلا في الشعر
وأنشد (٢) :

مَنْ كَانَ لَا يَزَعُمُ أَنَّ شَاعِرًا فَيَدْنِ مِنْ تَنْهَةِ الْمَاجِرِ

قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجر في الكلام ؟
فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر ، فيحذف .
قال : فقلت : وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول :
فليدن مني ؟

قال : فسأل عنى ، فقليل له : المازني فأوسع لى .

(*) الخصائص ٣/٣٠٣ والانصاف ٢/٥٤٧ .

(١) المازني : أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، قرأ على الألف

كتاب سيبويه هو والجري وكان أعلم أهل زمانه بالنحو
واختلف في تاريخ وفاته إلى أقوال منها : ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦
فرجح الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين في النصف
٣/٢٤٣ أنه توفي سنة ٢٤٧ وهي السنة التي قتل فيها المتوكل .
انظر ترجمته في طبقات الزيدى ص ٩٣ وما بعدها ، وأخبار النهويين
البصريين ص ٥٧ ، والأعلام ٥/٢٥٦ ووفيات الأعيان ١/٢٥٤ .

(٢) البيت أنشده الفراء في معانيه ولم يسم قائله . معاني الفراء ١/١٦٠ .

وكذلك أنشده في اللسان (زجر) وهو من شواهد شرح الكافية
الشافعية لابن مالك ٣/١٥٦٩ والانصاف ٢/٥٣٣ وشرح السيراني

ج ٣ لوحة ١٩٥ .

النقد :

يرى الفراء في هذه المناظرة أنه : لا يجوز حذف لام الأُمـ
إلا في الشعر ، وجعل حذفه في البيت من الضرورات الخاصة بالشعر
وأما المازني فلا يرى ضرورة اضطرت الشاعر إلى الحذف ، لأنه
يمكنه أن يذكر اللام فيقول : فليدن ، وقد جاء في اللسان قريب ما ذهب
إليه أبو عثمان ، قال (١) : " أراد فليدن فحذف اللام وذلك أن الخبن
في مثل هذا أخف على السنتهم ولا تمام عربي " ، وقال ابن جنى (٢) :
" قد كان للفراء أن يقول له : ان العرب قد تلتزم الضرورة في الشعر
في حالة السعة أنسابها واعتيادها لها واعدادها لها وقت الحاجة ألا ترى
إلى قوله (٣) :

قد أصبحت أُمُ الخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فرفع ضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن ، وله نظائر ، وكذلك قال : فليدن منى ،
وهو قادر أن يقول : فليدن منى لما ذكر " .

فكان المازني لا يرى حذف لام الأُمـ ، ويلتصم للبيت وجهها من
التخريج ، ولكنه لم يبين صراحة لماذا حذفه الشاعر وهو قادر على أن
يذكره ، وما يدل على أن المازني لا يرى حذف لام الأُمـ ، ما حكاه

-
- (١) اللسان (زجر) .
(٢) الخصائص ٣/٣٠٣ .
(٣) البيت نسبة سيويه ٨٥/١ لا أبي النجم المجلي ، وكذلك في الدرر
اللوامع ٧٣/١ وهو من شواهد ابن الشجري في الأُمالي ٨/١ ،
قال سيويه : " فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن
النصب لا يكسر البيت . . . "

عنه السيرافي من تخريج قول الشاعر (١) :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا ما خفتَ من أمرِ تَبَالَا (٢)

قال السيرافي (٣) : "وقد ذكر ... عن أبي عثمان المازني : ان الشاعر

يجوز أن يكون أراد : تفدى نفسك على الخبر ، ولكنه حذف الياء كما

حذفوا من الأيد ، يريدون الأيدي ... وكما حذف في خط المصحف :

"ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ" (٤) .

كما ان بعض النحاة يرى في قول الشاعر : فيدن من وجهها آخر

يمنع به حذف لام الأمر وأنه لم يحذف للضرورة ، يدا المازني فيما ذهب

اليه قال (٥) : "لأنه لو قصد الأمر لقال : فليدن مني ، وإنما أراد

عطف يدنو على يزعم وحذف الواو من يدنو لدلالة الضمة عليها . كما

قال :

فِيلَيْتِ الْأَطْيَا كَانَ حَوْلِي (٦) .

وأقول : ان حذف لام الأمر ونظاء عطله قد اختلف فيه النحاة .

فمنهم أكثر البصريين وقالوا : انه لا يجوز حذف هذه اللام الا في

ضرورة الشعر ، أي هو حذف خاصة بالشعر واليه ذهب الفراء كما رأينا

(١) البيت من شواهد سيويه ٨/٣ ، والتبصرة للصيمري ٤٦/١ ، وأما

ابن الشجري ٣٧٥/١ وشرح المفصل ٣٥/٢ ، ونسبه ابن هشام في شذور

الذهب ص ٢١١ لا يبي . الجالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ،

ونسبه في الدرر ٧١/٢ لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

(٢) تبالا : هلاكا وأصله وبالا فابدلت الواو تاء كما في وراث : تراث .

الشذور ص ٢١٢ .

(٣) شرحه للكتاب ج ٣ لوحة ١٩٢ .

(٤) من الآية رقم ٦٤ سورة الكهف .

(٥) شرحهم . الكافية الشافية ١٥٧١/٣ .

(٦) هذا صدر بيت وعجزه : وكان مع الأطباء الاساة ؛ راجع الدرر اللوامع ٣٣/١ .

في المناثرة . وعلّة ذلك عند الطائعين ^(١) : ان لام الأمر من عوامل الأفعال فلا تعمل مضرة لأنها عامل ضعيف ولهذا اختص حذفها بالشعر للضرورة : قال سيويه ^(٢) : " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضرة ... " .

ونذهب المبرد إلى منع حذف اللام مطلقاً لا في الشعر ولا في النثر ، وخطأ بعض الشعر الذي جاء فيه الحذف . قال السيرافي : " وأما حذف اللام من : لتفد نفسك ... الخ فإن أبا العباس المبرد ينكر البيت ويزعم أنه باطل ... " وتأول المبرد بعض ما سُمع فيه الحذف على فرض صحته . أما الكوفيون فظاهر عبارة الانصاف ^(٣) أنهم يجوزون حذف لام الأمر مطلقاً فقد نقل عنهم ردّ دعوى البصريين القائلة : بأن لام الأمر من عوامل الأفعال فلا تعمل مضرة لأنها اضعف من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل مضرة ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى " فقد ردّ الكوفيون ذلك عليهم بأعمال ربّ الخفض مع الحذف بعد الواو ، وما ذهبوا إليه من أن حرف الشرط يعمل مع الحذف ... بعد الأمر والنهي ... وقد جاء عن العرب أعمال حرف الجزم مع الحذف ... وانشدوا شواهد على ذلك .

وقد نسب ابن هشام للكسائي القول بجواز حذف اللام في النثر والسعة بعد الأمر من القول ^(٤) ، وكذلك نسب مثله الرضوي

(١) راجع شرح السيرافي ج ٣ لوحة ١٩٢ والانصاف ٥٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٩/٣ .

(٣) الانصاف ٥٢٩/٢ وما بعدها .

(٤) مغنى اللبيب ٢٢٥/١ ، راجع جمع الهوامع ٥٥/٢ .

للفراء^(١)، واليه ذهب ابن مالك^(٢).

والذي نختاره من هذه الأقوال . هو القول بجواز حذف لام الأمر بعد الأمر من القول ، لأن هذا أقوى الحجة فقد جاء في القرآن الكريم وما جاء في القرآن فهو أولى بالقبول وأقوى في القياس قال ابن مالك^(٣) :
 " فالكثير المطرد ، الحذف بعد أمر (يقول) كقوله تعالى^(٤) :
 " قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ " أي ليقموا الصلاة فحذف اللام بعد قل ، وليس بصحيح قول من قال : ان أصله قل لهم فان ثقل لهم يقيموا ، لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلاف ذلك فوجب إبطال ما أفضى إليه " ومنه قوله تعالى^(٥) :
 " وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " .

وما جاء من حذف اللام ما عدا ذلك صحيح وليست تمت ضرورة إلى تأويله وليس بمستقيم إنكاره ، لا سيما والوارد من ذلك ليس بالقليل ، فبالإضافة إلى ما مر ذكره من الأبيات جاء قول مقيم بن نويرة^(٦) :
 على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكي أراد وليبك . فحذف اللام .

-
- (١) شرحه على الكافية ٢/٢٥٢ .
 (٢) شرحه على الكافية الشافية ٣/١٥٦٩ .
 (٣) المصدر السابق .
 (٤) من الآية رقم ٣١ سورة إبراهيم .
 (٥) من الآية رقم ٥٣ سورة الاسراء .
 (٦) راجع الكتاب ٩/٣ ، الامالي الشجرية ١/٣٧٥ ، وابن يمش ٧/٦٠ ، والبعوضة : ما معروف بالبادية بها كان متقل مالك بن نويرة هامش الكتاب ٩/٣ ، وأورطة في أرض على كما في شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٤٠ ، وراجع هامش شرح المفصل ٧/٦٠ :

وقال أحيحة بن الجلاح (١) :

فمن نال الغنى فليصلح نفسه
صنيعته ويجهد كل جهده
أراد وليجهد .

وقال الشاعر (٢) :

فلا تستطل منى بقاى ومدتي
ولكن يكن للخير فيك نصيب
أراد : ليكن .

وقال آخر :

فتضحى صريحا لا تقوم لحاجة
ولا تسمع الداعى ويسمعك من دعا
أراد " وليسمعك " (٣) .

وقال الآخر :

قلت لبواب لديه دارها
تيدن فاني حموها وجارها
أراد " لتبذن " (٤) .

وقال آخر :

فقلت ادعى وادع فان أندى
لموت أن ينادى داعيان
أراد " ولا دع " (٥) .

فهذه النصوص مما يجب قبوله ، ومعنى الأمر فيها واضح ، واضمار

اللام عليه دليل وهو جزم الفعل (٦) فتكون اللام مضرة قال صاحب الكتاب (٧) :

" كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضرة " وأن من عوامل الأفعال فعلت مضرة
فتلحق بها لام الجزم .

(١) الكتاب ٩/٣ .

(٢) راجع معاني القرآن للفراء ١٥٦/١ ومجالس شعلب ٤٥٥/٢ ، قال

البغدادي لم أقف على طائفة انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٣٣/٤ .

(٣) شرح المفصل ٦٠/٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٣ والبيت لمنصور بن مرثد الأسدي كما في

الدرر ٧١/٢ .

(٥) الانصاف ٥٣١/٢ ونسبه في اللسان (ندى) لمدثر بن شيبان

النمرى وقيله : تقول خليلتي لما اشتكتنا * سيدركنا بنو القرم الهجان .

(٦) راجع مغنى اللبيب ٦٤١/٢ .

(٧) الكتاب ٨/٣ .

١٧ - النبعة السابعة عشر

اعسراب " كلمة " في بيت من الشعر

مناظرة بين الأصمعي وابن الأعرابي (*)

قال الزجاجي : " حدثني أبو جعفر أحمد بن عبدالله (١) قال
حدثني أبي :

قال : أخبرني بعض أصحابنا أن السبب في طعن ابن الأعرابي (٢)
على الأصمعي (٣) وقدمه فيه ، أن الأصمعي دخل يوما على سعيد
ابن سلم (٤) وابن الأعرابي يؤءب حينئذ ولده .

فقال لبعضهم : أنشد أبا سعيد ، فأنشد الغلام لرجل (٥) من
بني كلاب شعرا رواه اياه ابن الأعرابي وهو :

رَأَتْ نَحْوَ أَسْفَارِ أُمِّمَةٍ قَاعِدَا
عَلَى نَحْوِ أَسْفَارِ فَجَنَ جَنُونَهَا

(*) مجالس العلماء ص ١٦ ، وانظر : انباه الرواة ٣/١٣٣ ، والخصائص
٣/٣٠٦ ، والمالي المرتضى ١/٥٠٨ ، واللسان (ضحا) والمزعر
٢/٣٢٢ .

- (١) أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة .
(٢) ابن الأعرابي أبو عبدالله محمد بن زياد .
(٣) الأصمعي عبدالملك بن قريب .
(٤) سعيد بن سلم بن قتيبة بن سلم الباهلي ، تولى بعض الأعمال
بمرو ثم قدم بغداد ، تاريخ بغداد ١/٧٤ وحاشية طبقات الزبير
ص ١٩٩ .

(٥) نسبت هذه المراجع الأبيات لرجل من بني كلاب ولم تسمه وأورد منها
الجاحظ في الحيوان ٣/٥٣ البيتين الأولين ونسبهما إلى أعرابية ،
ولكن الظاهر أن الأبيات لرجل يخاطب امرأة .

فقلت: من أي الناس أنت ومن تكن

(١) فانك راعي صرمة لا تزينها

فقلت لها: ليس الشحوب على الفتى

بمارولا خير الرجال سمينها

عليك راعي ثلثة مسلحية

(٢) يروح عليها محضها وحقيقتها

سمين النواحي لم توارقه ليلة

وأنعم أبكار الهوم وعونها

ورفع ليلة .

فقال له الأصمعي: من رواك هذا ؟

فقال: مؤدبي - يعني ابن الأعرابي - .

فأحضره ، واستشهد به البيت .

فأنشده - أي ابن الأعرابي - ورفع ليلة ، فأخذ ذلك عليه ،

وفسر البيت ، فقال: انما أراد لم توارقه ليلة أبكار الهوم . وعونها :

جمع عوان .

(١) رواية اللسان لعجز البيت :

فانك مولى أسرة لا يدينها .

(٢) الثلثة : قطيع الفنم . مسلحة : منبطحة وممتدة ، والمحض اللبن

الخالص ، والحقين : اللبن يجعل في السقاء ليخرج زبدته : وفي اللسان (حقن) " وأنشد ابن بري في الحقين للمخيل السعدي :

وفي أبل ستين حسب طعينة * يروح عليها محضها وحقيقتها

ولعل نسبة هذا البيت للمخيل ، قال المعلق على معاني ابن قتيبة

ص ٥٦٠ : أحسبه - أي الشعر - في المناظرة للمخيل السعدي ،

راجع ص ٣٠٦ ج ٣ من الخصائص .

وأنعم : أى زاد على هذه الصفة ، وقوله : "سمين الخواحي" .

يريد ما ظهر فيه وبدا سمين .

ثم قال لابن سلم : من لم يحسن هذا فليس موضعاً لتأديب ولدك .
فنهاه .

وفي المزمع وجاء الرواية بتفصيل قول الأصمعي المجهل هنا ،
فقال - الأصمعي - : أحضروه ، فأحضروه ، فقال له : هكذا رويتهم
هكذا البيت برفع ليلة ؟

قال : نعم .

فقال الأصمعي : هذا خطأ ، إن الرواية ليلة بالنصب يريد لم
تؤرقه أباكراً الهوم وعونها ليلة من الليالي ، قال : ولو كانت الرواية :
ليلة بالرفع ، كانت ليلة مرفوعة بتؤرقه ، فأبى شئ يرفع أباكراً الهوم
وعونها ؟ .

النقد :

قبل النظر في القضية النحوية في هذه المناظرة تلزمنا وقفة لتحقيق

ما رواه رواة هذه المناظرة من اجتماع الأصمعي وابن الأعرابي ، وذلك ،

لأن أبا الطيب اللغوي المتوفى سنة (٣٥١ هـ)^(١) أنكر اجتماع الرجلين

قال^(٢) : " وحدثت عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي ،

وهما ما اجتماعا قط ، وابن الأعرابي بأزاء غلطاء الأصمعي ، وانط كان يرد
عليه بعده .

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٢٠ .

(٢) مراتب النحويين ص ٢٢ .

فكان أبو الطيب يرى ان الفرق الزمنى لا يسمح باللقاء بينهما
حيث جعل ابن الاعرابى بازا غلمان الاُصمعي ، وقد نقل مقالته هذه
السيوطي في المزمهر (١) ، والشيخ الطنطاوى في نشأة النحو (٢) دون تعليق ،
ويسدوانهما على مثل رأيه .

ولكن محقق مراتب النحويين علق على مقالة أبي الطيب السابقة بما
يفيد عدم موافقته لما ذهب اليه أبو الطيب قال : " وفيه نظر " (٣) ثم
أورد خبرا يؤيد كد اجتماع الرجلين خلافا لما ذكر في الاصل .
قلت : ظاهر رواية المناظرة ان ابن الاعرابى والاُصمعي التقيا
وتناظرا ، وكانت بينهما مناقشة ، وقد روى المناظرة عدد من الرواة كما
تسرى .

وستأتى مناظرة غير هذه رواها جمع غفير من الرواة ، وفيها ما يدل
على التقاء الرجلين فقد روى " ثعلب عن ابن الاعرابى قال : دخلت
على سعيد بن سلم وعنده الاُصمعي ينشده ... الخ " (٤) .
وهناك خبر آخر يفيد اجتماع الرجلين فقد ذكر الزبيدي عن الفضل
ابن سعيد بن سلم أنه قال : كان ابن الاعرابى يؤدبنا في أيام أبي سعيد
ابن سلم فكان الاُصمعي يأتينا مواصلا فيناظره ابن الاعرابى . الخ " (٥)

(١) المزمهر ٣٩٦/٢ .

(٢) نشأة النحو ٦٧ وما بعدها .

(٣) انظر هامش ص ٢٢ من مراتب النحويين لمحققه محمد أبو الفضل ابراهيم .

(٤) انظر المبحث : جمع فاعلة وصفالمؤنث صفحة ٢٥٥ من هذا البحث .

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٩٦ ، الكامل لابن الاثير ٢٥/٧ ، وهامش

صفحة ٢٢ من مراتب النحويين .

ومما يؤيد رواية هو "لاء" الذين نقلوا مناظرتي الأصمعي وابن
الأعرابي وانهما اجتماعا والتقيانا نعتده هنا من مقارنة بين تاريخ
الرجلين ، فابن الأعرابي ذكرنا : انه ولد ليلة مات أبو حنيفة لاهدى عشرة
خلعت من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة ، ومات سنة ٢٣ أو احدى وثلاثين (١)
والأصمعي ولد سنة ثلاث وعشرين ومائة (٢) ويؤيد هذا انه
روى عن ابي عمرو المتوفى (١٥٤) وتوفى سنة ٢١٥ أو ٢١٦ على
الأرجح (٣) . فيكون عمر ابن الأعرابي حين توفى الأصمعي في (٢١٦هـ)
(٦٦) عاما تقريبا فكيف يكون في ازاء غلمان الأصمعي ؟
لكل ما سبق لا أرى وجهها لما أنكره أبو الطيب اللغوى ومن
شايعه ، فالاجتماع بين الرجلين له ما يؤيد من الرواية التاريخية
ومن التقارب الشديد بين عمريهما .
أما القضية النحوية التي جاءت في المناظرة فقد كان الخلاف
بين ابن الأعرابي والأصمعي في اعراب (ليلة) من البيت :
سمين النواحي لم توء رقه ليلة
وأنعم أبكار الهموم وعونهم
فابن الأعرابي أنشد البيت برفع ليلة ، ورواه لمن يؤيد به من ولد سميد
ابن سلم بالرفع كذلك ، ولكن رفع (ليلة) في البيت مما أخذ عليه
الأصمعي ، وعدّه من الأخطاء التي تلحق في صناعته ، فأغرى به
سميدا فنحاه لهذا .

(١) بغية الوعاة ١٠٦/١ ولبقات الزيدى ص ١٩٧ .

(٢) الصزهر ٤٦٢/٢ .

(٣) طبقات الزيدى ص ١٧٤ ووفيات الأعيان ٣٤٤/٢ ، وبغية الوعاة

أما الأُصمعي فيرى نصب (ليلة) في البيت ، ورفع أبكار الهموم
وعونها على أنها فاعل بتوء رقه .

ولم يبق في ليلة إلا النصب . ويببدو أن ما ذهب اليه
الأُصمعي هو الوجه الذي عليه المعنى ، فقد أراد الشاعر : أنه لم توء رقه
أبكار الهموم وعونها في ليلة من الليالي ، ولأن أبكار الهموم هي التي
توء رق الانسان في ليلة فاذا ما كلف منها خاليا نام في ليلة هاديا ،
وسكوت ابن الأعرابي وعدم دفاعه عما رواه يدل على أنه قد قنع بما
قاله الأُصمعي وظهر له وجه الصواب ، وأن رفضه ليلة لا توء يده
الرواية ولا تسنده العربية .

ولكن كان الحكم عليه قاسيا ، فخطأ الرجل في اعراب كلمة
يكفي لعزله من وظيفته .

١٨ - المبحث الثامن عشر

رجحان النصب في نحو كل من قوله تعالى : "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"

مناظرة بين الأصمعي والمازني (*)

وفي مجالس العلماء " قال : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري ، قال : حضرت مجلس المازني وقد قيل له : لم قلت روايتك عن الأصمعي ؟

فقال : رُئيتُ عنده بالقدر (١) والميل إلى المذهب أهل الاعتزال ، فجئته يوماً وهو في مجلسه . فقال لي : ما تقول في قول الله عز وجل : (٢) "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" .

(*) مجالس العلماء ص ٢٩٤ وراجع اخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٩٠ ، ومفجم الأديب ١٢٥/٧ ، ولتذكرة لا أبي حيان لوحة ٩٠ ، ورسم المصحف ص ٣٨ .

(١) رُئيت عنده بالقدر : القدرية نظرة القدر ، وإنما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه وهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف وهم عكس الجبرية القائلين : بأن المبد مجبور على أفعاله وأن فعله بمنزلة طويلة وعرضه وقد تسمى الجبرية قدرية لأنهم غلوا في إثبات القدر وكلاهما من الفرق الثلاثة . راجع شرح العقيدة الطحاوية ص ٩٢ وما بعدها وأغواء البيان ٢١٨/٧ ، وما بعدها ، وقد فصل الأمام النووي الحديث عن القدرية تفصيلاً . راجعه في شرحه على مسلم ج ١ كتاب الإيمان ص ١٥٤ .

(٢) الآية رقم ٤٩ من سورة القمر : والنصب قراءة العامة إلا أنه قد رُوي عن أبي السلك وقوم من أهل السنة أنهم قرأوا برفع كل ، كما في البحر المحيط ١٨٣/٨ والمحتسب ٣٠٠/٢ ووجهت على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبر أن وبقدر حال . راجع الأشموني بعاشية الصبان ٨٠/٢ .

فقلتُ : سبويه يذهب الى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية
لاشتغال الفعل بالضمير ، ولا نَّه ليس ها هنا شيء هو بالفعل أولسى
ولكن أبى عامة القراء إلا النصب ، ونحن نقروا ها كذلك اتباعا ، لأن القراءة
سنة .

فقال لي : ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى ؟ — فعلت مراده
وخشيت أن يخفى العامة بي (١) .

فقلت : الرفع بالابتداء ، والنصب باضمار فعل ، وتعاميت عليه .
فقال : أحدثني جماعة من أصحابنا أن الفرزدق قال يوما لأصحابه :
قوموا بنا الى مجلس الحسن البصري فاني أريد أن أطلق النوار ، وأشهده على
نفسى ، فظلموا له : لا تفعل فلعل نفسك تتبعها فتندم ، فقال : لا بد
من ذلك ، فمضوا معه ، فلما وقف على الحسن قال له : يا أبا سعيد
تعلم أن النوار طالق ثلاثا ، قال : قد سمعت . وتتبعها نفسه بعد
ذلك فأنشأ يقول :

ندمت ندامة الكسعى لما	غدت منى مطلقة نوار
وكانت جنتى فخرجت منها	لآدم حين أخرجه الضرار
ولو أنى ملك يدي ونفسى	لكان على للقدراخييار (٢)

(١) يعنى المازني أنه لو قال : ان الرفع هو المختار في الآية لفهمت
العامة أنه على مذهب القدرية ، لأن القدرية ظلت القراءة
برفع كل وخلقناه في موضع السفة لكل : أى أمرنا وشأننا كل
شيء خلقناه فهو بقدر على حد ما في هيئته وزنه " راجع البحر
المحيط ١٨٣/٨ .

(٢) راجع ديوان الفرزدق ٢٩٤/١ والرواية في البيت الثاني : حين
لج وفي الثالث :

ولو رضيت يداى بها وقرت لكان لها على القدراخييار

ثم قال : والمرب تقول (١) : " ولو خيرت لا خيرت " تحيل على
القدر وينشدون :

هي المقادير فلنض أو فذر ان كنت أخطأت فما أخطأ القدر
ثم أطبق نعليه وقال : نعم القناع للقدري .
فأبطلت غشيانه بعد ذلك .

النقد :

سنقصر حديثنا في هذه المناظرة على القضية النحوية ، دون الخوض
في الحديث عن القدر ، وبيان المذاهب فيه ، ولكن أقول : ان " ما قصده
الأصمعي بسوءه الى ليكشف عن عقيدة الطازي في القدر بأعراب : كل
شيء " - من الآية الكريمة وتوجيه المعنى في الحالتين . عوامتحان
استطاع الطازي " أن " يتخلص منه بلباقة وذلك " حين " قصر حديثه عن
الأعراب دون أن يكشف عن عقيدته ونحن نحسن الظن بالرجل وأنه
على مذهب أهل السنة والجماعة .

والمأعراب : (كل شيء) من الآية : " أنا كل شيء خلقتاه
بقدر " وهو موضع دراستنا هذه فقد أجاب الطازي بأن الرفع فيه

====
وندمت ندامة الكسبي : من الأمثال السائرة ، والكسبي رجل من بني
كُسيمة ويقال اسمه : محارب بن قيس ، كان يرعى غنما . . فيرى قوسا
فرص ليلا عيرا فنفذ السهم من مقتل العير ليخفنته فظن أنه لم يصبه
فضهرو وكسر القوس ، فلما أصبح رأى العير صريعا فندم فصار مثالا
في الندامة ، راجع غريب الحديث للخطابي ٢١٦/٢ وما بعدها واللسان
(كسع) .

(١) وهذا أيضا من أمثالهم السائرة : يضرب لمن أصاب شيئا وكان مراده
غيره . راجع كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ١٤٠ والميداني ١٧٤/٢ .

أقوى من النصب في العربية ، لاشتغال الفعل بالضرر ، ولا أنه ليس هاعنا
 شيء هو بالفعل أولى ، وقد عزا هذا الى سيبويه . وقد أحال على معلوم
 فإن ما جاء في الكتاب قريبا ما ذكر المازني قال سيبويه ^(١) : " فأما قوله
 عز وجل : " انا كل شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ، فانما هو على قوله : زيدا
 ضربته ، وهو عربي كبير " وقد فهم النحاة كما فهم المازني من تنظيم
 سيبويه النصب في الآية : كل شيء - يا لمثال زيدا ضربته ، أن الرفع
 أرجح من النصب ، جاء في التصريح على التوضيح ^(٢) : " بل جعل
 سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحا مثله في " زيدا ضربته "
 فانه قال في اثناء كلامه " أما قوله تعالى : انا كل شيء خلقناه
 بقدر " فانما جاء على حد قوله : زيدا ضربته وهو عربي كبير " اهـ كلام
 سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب " .

ولهذا حكى ابن جنى وابن الشمرى اجماع البصريين على أن الرفع
 في الآية أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب ^(٣) ، هذا رأيهم في الآية
 من حيث العربية ولكنهم يقرأون بالنصب اتباعا لسنة القراءة كما قال سيبويه
 وحكاها المازني : ابت عامة القراء الا النصب ونحن نقروها كذلك لأن
 القراءة سنة .

قلت : ان على رأى المازني والبصريين أشكالا واضحا لم يورده
 الا صمعي على المازني لأنه كان مشغولا بغير هذا الجانب مما سبق
 الاشارة اليه . ولكن أورده عدد من النحاة قال ابن لب ^(٤) : " فتشكل
 الآية من حيث جاء على الوجه الضعيف باجتماع القراء ، ولم يقرأها أحد

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) التصريح ١/٣٠٣ .

(٣) راجع المحتسب ٢/٣٠٠ ، والتصريح على التوضيح ١/٣٠٣ .

(٤) تقيده على جمل الزجاني م/لوحه ١١٥ / ب .

منهم بالرفع على الابتداء ، مع أنه الوجه القوي عند البصريين .
وقال الصبان ^(١) : " يلزم عليه - كون الرفع راجعا - مرجوحية
قراءة الأكثر . "

وقد حاول بعضهم رفع هذا الاشكل : " بأن قراءة النصب على وجه
جائز ، وأجمع القراء عليه - مع ضعفه - محافظة على المعنى المقصود
من الآية . . " ^(٢) وهو دفاع دون قوة الاشكال فكيف يجمع القراء على
فما حتمهم على هذا الوجه الضعيف ؟

وأحسب اننا لسنا في حاجة الى الدفاع عن قول البصريين ما دام في
النهاة من يرى خلاف رأيهم ومذهبهم أسلم وأقوى وقد خالفهم الكوفيون وابن
مالك وغيرهم فمذهب هؤلاء أن النصب في الآية أرجح من الرفع ،
ولنفصل رأى هؤلاء فيما يلي :

أما الكوفيون فقد حكى صاحب التصريح عنهم ^(٣) : قال الكوفيون
النصب فيها أجود ، لأنه قد تقدم على (كل) عامل ينصب وهو
" أن " فاقضى ذلك انصار خلقنا " وهذا الذي أجمله الأزهري فصله ابن لب
في وضوح في معرض حديثه عما يكون فيه الرفع قال ^(٤) : " ومنها
أن يكون الاسم المشتغل عنه واقما بعد ما هو فاعل في المعنى ،
فالجمهور - يعنى البصريين - على اختيار الرفع .

والكسائي يرى ان المختار الحمل على انصار فعل فيكون عنده مفعولا
بفعل محذوف . ومثاله قولك : أنا زيد ضربته ، وانت عمرو كلمته . . .

(١) حاشيته على الأشموني ٨٠/٢ (باب الاشتغال) .

(٢) تقييد ابن لب على جمل الزجاجي م/لوحة ١١٥/ب .

(٣) التصريح على التوضيح ٣٠٣/١ .

(٤) تفهيمه على جمل الزجاجي م/لوحة ١١٥/أ .

فمذهب الكسائي ان المختار ان تقول : أنا زيدا ضربته ، وانت عمرا كلمته ؛ لأن زيدا واقع بعد أنا في المثال الأول ، وبعد انت في المثال الثاني وكلاهما فاعل من جهة المعنى ، ألا ترى ان التكلم في المثال الأول هو الضارب ، وكذلك المخاطب في المثال الثاني فقوله تعالى : "إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" لا اشكال في نصب (كل شيء) فيه على مذهب الكسائي ؛ لأن ذلك هو المختار عنده ، لا أجل وقوعه بعد ما هو فاعل في المعنى ثم يعلق ابن لب : " فتكون هذه الآية حجة عليهم في صحة مذهب الكسائي " .

فانت ترى أن قراءة الجمهور (كل شيء) بالنصب مع القاعدة عند الكوفيين فيما يختار فيه النصب ، ولم تكن قراءة العامة محل اشكال عندهم . أما ابن مالك ومن جمعه فقد كانوا على حق في توسيع القاعدة النحوية البصرية بناء على هذه الآية ولنسمع لصاحب التقيد بشرح موقف ابن مالك قال ^(١) : " وقد عدل ابن مالك عن هذا الانفعال المذكور في الآية وتوغل فيه حتى جعل الحمل على الضمار فعل فيها وفيما كان نحوها هو المختار على الرفع بالابتداء ، من الوجه الذي ذكرناه وهو المحافظة على المعنى المقصود ، لا من الوجه الذي ذهب اليه الكسائي ، فلما عدد ابن مالك الأشياء التي يترجح فيها الحمل على الفعل على الرفع بالابتداء ، ذكر في جملتها كون الرفع يوصف مفعلا ، أشار بذلك الى الآية : "إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" .

(١) ابن لب تقيده ١١٥/ب.

نعم فقد قال ابن مالك (٦٧٢) في تسهيل الفوائد (١) : " ويرجع "

نصبه على رفعه بالابتداء ان اجيب به استفهام بمفعول ما يليه ، أو بضاف اليه مفعول ما يليه ، أو وليه فعل أمر أو نهى أو دعاء ... أو كان الرفع يومهم وصفاً مَخِلًا " وقال في شرح التسهيل (٢) : ومن المرجحات للنصب ان يكون مُخِلًا من ايهاام غير المواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : " اَنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " .

وقد سبق ابن مالك الى هذا السهيلي (٥٨٣) وابن الحاجب (٦٤٦) قال السهيلي في نتائج الفكر (٣) : " ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالامر والاستفهام والجهد والجزاء ، وليس مقصودا على هذه المواضع بل كل موضع يكون القصد فيه الى الفعل ، واذا الفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه ألا ترى الى قوله تعالى : " اَنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " كيف أجمع القراء على نصبه ، ودل ذلك على قبح الرفع فيه ، لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاعتدال على خلق الاشياء وتقديرها مع أنه لو قال : ان ذلك شيء لذهب الوهم الى الصفة لا الى الخبر في قوله : خَلَقْنَاهُ ، فكان يكون فيه للقدرة متعلق بأن يقولوا نعم كل شيء خلقه فهو بقدر يقدره ، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك ، لأن فِعْلَ الانسان عندهم غير مخلوق للرب تعالى عن قولهم .

وقال ابن الحاجب (٤) : ويختار النصب : " ... عند خوف ليس المفسر بالصفة مثل : اَنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " هذه قرائن يختار مصها النصب في الاسم المذكور .

(١) ص ٨٠ وما بعدها .

(٢) انظر التمرج على التوضيح ٣٠٣/١ .

(٣) نتائج الفكر ص ٤٣٥ تحقيق د / محمد ابراهيم البنا ، ط. الشروق .

(٤) كافيته بشرح الرضي ١٧٢/١ .

فمذهب هو "لا النحاة مذهب جدير بالقبول والترجيح فإن رفع
الايهام واللبس لهوسبب قوى يرجح النصب ، لا يقل أهمية من مرجحات
النصب كالنهي والاستفهام .. الخ فحقه أن يكون ضمن مرجحات
النصب على الرفع قاعدة عامة كما رأى هو "لا " ، وفي الآية على وجه
الخصوص دفعا للايهام .

وقد أخذ بهذا المذهب جماعة من النحاة قال المكبري (١) :
"وانما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على
عمومه بل يفيد ان كل شئ "مخلوق لله فهو بقدر" وقال القرطبي (٢) :
"والنصب أدل على العموم في المخلوقات ...".

وخوف اللبس في رفع (كل) هو الذي جعل المازني يتعاضى
عن توضيح المعنى الذى طلبه الاصمعي .

ويكفي لقاعدة : ان النصب يختار على الرفع لكونه مخلصا من ايهام
غير الصواب يكفيها توثيق وشاهدا اجماع القراء على نصب (كل شئ)
في الآية ، لأن كلام الله "أولى بالاختيار كما يقول السيرافي (٣) ولأنهم
لا يمكن أن يجمعوا على فيها هم على وجه مرجوح أو ضعيف .

(١) التبيان في اعراب القرآن ١٦٦/٢ .

(٢) تفسيره ١٤٧/١٢ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

١٩ - المبحث التاسع عشر

جواز دخول (ان) في جواب بينا

مناظرة بين ابن السكيت والمازني وابن الزيات (*)

في درة الفواص " حكى أبو القاسم الآمدي في أقاليمه عن أبي عثمان

المازني

قال : حضرت أنا ويعقوب ابن السكيت (١) مجلس محمد بن
عبد الملك الزيات (٢) فأفضنا في شجون الحديث الى أن قلت : كان
الأصمعي يقول : بينا أنا جالسٌ إذ جاء عمرو .

قال ابن السكيت : هذا كلام الناس . أو (هكذا كلام الناس) .

قال : فأخذت في مناظرته وإيضاح المعنى له .

فقال لي محمد بن عبد الملك : دعني حتى أبين له ما اشتبه عليه

ثم التفت اليه وقال : ما معنى بينا .

فقال : حين .

قال : أفيجوز ان يقال حين جلس زيد ان جاء عمرو ؟

فسكت .

(*) درة الفواص ص ٦٤ ، ونزهة الألباء ص ١٨٥

(١) يعقوب بن السكيت أبو يوسف يعقوب بن اسحاق عده الزبيدي فسي

طبقاته ص ٢٠٢ في الطبقة الثالثة من لغوى الكوفة ، وقال توفي سنة

٢٤٤ . والاعلام ١٦٥/٨ ووفيات الأعيان ٤٤٤/٥ .

(٢) محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم نشأ ببغداد فتعلم وتأدب

ونال من ذلك حظا وافرا قال ابن خلكان ٥٤/٢ توفي سنة ٢٣٢ قال

محمد الخضر : " ان ابا عثمان المازني لما قدم بغداد كان اصحابه

وجلساءه يخوضون بين يديه في علم النحو فاذا اختلفوا يقول لهم أبو

عثمان ابعثوا الى هذا الفتى - يعنى ابن الزيات - فسألوه . . فيصدر

جوابه بالصواب الذى يرتضيه المازني قال توفي سنة ٢٣٣ ، تاريخ

الأمم الاسلامية ٢٣٢/٢ وما بعدها والكامل ٣٨/٧ .

النقد :

في هذه المناظرة نلاحظ الآتي :

١ - أن المازني ينسب للأصمعي أنه كان يقول : بينا أنا جالس

ان جاء عمرو .

وذكر غير المازني أن الأصمعي لا يجيز مثل هذا التعبير والوجه

عنده حذف (ان) قال ابن يمش (١) : " وكان الأصمعي لا يرى

الا طرح (ان) من جواب بينا ويستضعف الاتيان بها .

وقال في شرح الكافية (٢) : وكان الأصمعي لا يستفصح

الا تركها

وهكي السيوطي عنه انه كان يقول (٣) : " وليس في كلامهم بينا

فلان فاعد ان قام ، وانما يقال : بينا فلان فاعد قام .

فلعل المازني سمعه يقول ذلك فهو معاصره ورفيقه ، والمثال

فصيح كما سنرى .

٢ - يهدو في المناظرة أن المازني يمنع أن يقال : بينا أنا

جالس ان جاء عمرو على الرغم من أنه حكاه عن الأصمعي ولم يذكر علة لضع

ذلك ، ولعله كان في الحوار توضيح لمذهبه لم ينقل اليها ، لأنّه

كان يناظر ابن السكيت لبيان رأيه في المسألة .

(١) شرح المفصل ٩٩/٤ .

(٢) شرح الكافية للرغسي ١١٣/٢ .

(٣) المزعر ١١١/٢ .

هذه آراء المانعين دخول ان في جواب بينا وتلك حججهم. أما
الفريق الآخر الذي يرى جواز التعبير وفصاحته ، يمثلهم في المناظرة
ابن السكيت ، فهو حين قيل له : بينا أنا جالس ان جاء عمرو " قال :
هذا كلام الناس . فكأنه يعنى ان العرب تقول ذلك . ولكنه لم يستطع
ان يدافع عنه أمام المازني وابن الزيات ووسع السكوت .
ولكن غير ابن السكيت جماعة من العلماء جوزوا أن تقع ان في
جواب بينا وأيدوه بالسماح والقياس : قال في اللسان (١) : " قال ابن
برى قد تأتى ان في جواب بينا كما قال حميد الرقط :

بينما الفتى يخبط في غيَّاتِه

ان انتفى الدهر الى عِفْرَاتِه (٢)

وقال آخر (٣) :

بينما كذلك ان هاجت همزجة

تسبى وتقتل حتى يسأم الناس

وقال القنصى :

فبينما عمير طامح الطرف يبتغى

عبادة ان واجهت أصم زا خنتر (٤)

(١) اللسان (بين) .

(٢) اللسان (بين) وانشده في (غيس) أيضا وعن معنى غيَّات :
قال : " ... فلان يتقلب في غيَّات شباه أى نعمة شباه " .
وعفْرَاتِه : واحد عفرة بكسر العين ، وهي شمر الناصية
اللسان (عفر) .

(٣) اللسان (بين) و (همج) وقال المهرج : الاختلاط والفتنة
ونسبه السيوطي في الاشباه ١٢٥/٣ للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه
ط . دار صادر .

(٤) الأصم : الاسود الحال ك . اللسان (صحم) . والخنتر : المكر والخديعة
اللسان (خنتر) .

قال ابن بربى : وهذا الذى قلناه يدل على فساد قول من يقول
ان ان لا تكون الا في جواب بينما بزيادة ما ^(١) وهذا بعد بينما
كما ترى .

فابن بربى يحتج بالسطع وهو حجة قوية ، ويضيف الرضى الى
تلك الشواهد شاهدا آخر فيقول : ^(٢) " ألا ترى الى قول أمير المؤمنين
عليه رضى الله عنه - وهو من الفصاحة بحيث هو - : بينما هو يستقبلها
في حياته ان عقدها لآخر بعد وفاته .

وهذا قول راجح ما دام المدة فيه السطع ، وهو الحجة في
ذلك . ونضيف الى تلك الشواهد ما جاء في حلية الأولياء من أقواله
عليه الصلاة والسلام ^(٣) : " بينما أنا قاعد ان جاء جبريل
وقوله ^(٤) : " بينما أنا نائم ان رأيت عمود الكتاب

ومع ان هذا رأى مؤيد بالشواهد ، لا تنقصه العلة القياسية
قال في شرح المفصل ^(٥) : " والذى أجازه - أى وقوع ان في جواب بينما -

(١) من يرى دخول ان بعد بينما يقول ان ما كفتها عن الاضافة
أو هي حرف دال على المفاجأة فلا تتعلق بشئ مثل اذا التي
للمفاجأة . راجع شرح المفصل ٩٩/٤ .

(٢) شرحه على الكافية ١١٣/٢ .

(٣) حلية الأولياء ٣١٦/٢ والبغية في ترتيب أحاديث الحلية ص ٣٢
أخرجه ابو نعيم بسنده من حديث أنس بن مالك .

(٤) حلية الأولياء ٩٨/٦ والبغية في ترتيب أحاديث الحلية ص ٣٢ .
والحديث أخرجه الامام احمد في مسنده ١٩٩/٥ من حديث أبي الدرداء
وتماه " احتل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فاتبعته بصرى
فعمد به الى الشام ألا وان الايمان حيث تقع الفتن بالشام .

(٥) شرح المفصل لابن يعين ٩٩/٤ .

لأنه ظرف والظروف يتسع فيها ، وأحسن أحوالها أن تكون زائدة
فلا تكون مضافة فلا يقبح تقديم ما كان في هذا الجواب .

فانت ترى من هذا كله جواز وقوع ان في جواب بينا ، وجواز تركها ،
وكلا التعبيرين فصيح - في نظري - .

غير أن بعضهم يرى أن ترك ان واذا في جواب بينا أفصح قال ابن
الأثير (١) : " والأفصح في جوابها - يعني بينا وبينما - أن لا تكون فيه
ان واذا وقد جاء في الجواب كثيرا ، تقول : بينا زيد جالس دخل عمرو ،
وان دخل عمرو ومنه قول الحرقة بنت النعمان :

بيننا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة نتنصف (٢) .

(١) مثال الطالب ص ٢٥٣ وما بعدهما .

(٢) قال استاذي د / الطناحي محقق الكتاب في هامش الصفحة
: " وجاء الحرم في أول البيت وهو حذف الفاء من فعولن والبيت من
الطويل ورد في مشني اللبيب ص ٣١١ ، ٣٧١ ، على التمام هكذا :

فبيننا نسوق الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف "

والبيت في اللسان (نصف) ويحده :

فأف لدينا لا يدوم نعيمها

تقلب تارات بنا وتصرف

ونتنصف : أي نطلب النصفة والعدل .

٢٠ - البحث المشهور

توجيه : أَظْلِمُ إِنْ مَضَاكُمْ رَجُلًا

مناظرة بين المازني وبعض نحاة الكوفة بحضوره الواقف (*)

قال الزبيدي : " حدثني أبو علي اسماعيل بن القاسم البغدادي ، حدثنا عبدالله بن جعفر بن درستويه ، حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد ، وقال أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس : يزيد كل واحد منهما على صاحبه وقد جمعنا روايتهما :

اشتريت للواقف (١) جارية من البصرة بمائة ألف ، ففنته يوما :
أَظْلِمُ إِنْ مَضَاكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ إِلَيْكُمْ ظُلُمٌ (٢)

(*) هذه رواية الزبيدي في طبقاته ص ٨٧ وما بعدها ، وراجع في هذه المناظرة أخبار النحويين البصريين ص ٥٧ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٣٨ ، تاريخ الملوك النحويين ص ٦٩ ، فهرستي ابن النديم ص ٦٣ ، درة الغواص ص ٧٣ ، نزهة الألباء ص ١٨٤ ، وانباء الرواة ٢٤٩/١ ، معجم الأديباء ١١٢/٧ ، ثمرات الأوقاف ٣/١ ، ومغنى اللبيب ٥٣٨/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٤٩/٣ ، بغية الوعاة ٤٦٤/١ والدور اللوامع ١٢٦/٢ .

(١) الواقف هو أبو جعفر الواقف بالله بن محمد المصطفى بن هارون الرشيد بويج بالخلافة بعد موت أبيه كان شجاعا أديبا مات سنة ٢٣٢ .
النجوم الزاهرة ٢٦٣/٢ ، وحاشية الأمير ١٢٤/٢ ، والكامل لابن الأثير ٢٧/٧ .

(٢) ينسب البيت للمرجي كما في درة الغواص وروايته أظلم بدل أظلم
ونسبه البغدادي إلى العارث بن خالد المخزومي ، الخزائن ٢١٧/١ ،
قال المعيني وهو الصحيح " الدور ١٢٦/٢ .

فقال لها الواثق : قولي : رجل .

فقلت : لا أقول إلا كما علمت .

فقال للفتح بن خاقان : كيف هو يا فتح ؟

فقال : هو خير "ان" كما قال أمير المؤمنين .

فقال الجارية : أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية .

فقال : من هو ؟

قلت : بكر بن عثمان المازني ، وكان يصر شعرا غنائي ،

فأمر الواثق بأشخاصه من البصرة ، فأشخص .

قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل : قال أحمد بن يحيى :

فلقيني يعقوب بن السكيت ، فسألني فأجبت بالنصب ، قال : فأين خير

ان ؟ قلت : " ظلم " .

ثم أتني بالمازني . قال أبو الطاهر اسماعيل : قال أبو العباس

المبرد ،

قال المازني : فلما دخلت على الواثق سألت فقال : باسمك - وهي

لغة بلخارث بن كعب ^(١) - فقلت : بكر ، يا أمير المؤمنين ، فقال :

من خلفت وراءك من العيلة عند شخوصك ؟ قلت : أخيه . تحل مني محل

البنات ، قال : فما قلت عند فراقك لها ؟ فقال : قالت لي ما قلت

ابنة الأعشى لا أبيها :

فيا أبتا لا ترم عندنا ^(٢) فانا بخير اذا لم ترم

(١) هي لغة قومه ولم يرد عليه اسمي مكر تأديا معه وبعضهم يروونها «مكر»

بدل بكر مداعبة له .

(٢) رواية الديوان : أبا نا فلا رمت من عندنا . راجع ديوان الأعشى ص ٢٠٠

هامش ص ٨٨ من طبقات الزبيدي ، فرواه الزبيدي ص ٩٢ برواية

أخرى : أبا نا فلا رمت من عندنا كرواية الديوان . ترم : تبرج

وراجع اللسان : (رام) .

ويا ابتلا تزل عندنا فانا نخاف بأن تختـرم
أرانا اذا أضمرتك البلا د نجف و يقطع منا الرحم
فقال الواثق : كآني بك قد قلت لها :

تقول بنتى وقد قربت مرتحلا يا رب جنب أبى الا أوصاب والوجع^(١)
عليك مثل الذى صليت فاغتمضى نوما فان لجنب المرء مضطجعا
ثم قال : فما قلت لها عند ذلك ؟ قال : قلت ما قال جرير لابنته^(٢) :

شقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
فقال الواثق : ثق بالنجاح من عند الله عز وجل ، ومن عندنا يا بكر ثم
سألني عن البيت فأجبت بما قالت الجارية .

(ثم سأله : أين خبر إن ؟ فقال : الحرف الذى في آخر
البيت ، ألا ترى - يا أمير المؤمنين - البيت كأنه معلق لا معنى له
حتى يتم بهذا الحرف)^(٣) .

قال : وأمر لي بصلة جزلة وأجرى على كل شهر مائة دينار .

فكثت بعشرته . قال أبو جعفر أحمد بن محمد :

قال المازني : قلت لابن قادم^(٤) - أول ابن سعدان^(٥) -

لما كابراني كيف تقول : نفقت ديناراً أصح من درهم ؟ فقال :

(١) ديوان الأعشى ص ١٠٥ .

(٢) ديوان جرير ص ٩٨ .

(٣) ما بين القوسين زيادة من رواية أخرى للزبيدي ص ٩٢ .

(٤) ابن قادم : تأتي ترجمته انظر ص ٣٨٦ من هذا البحث .

(٥) محمد بن سعدان عنه الزبيدي غ ١٣٩ في الطبقة الرابعة من نحاة الكوفة

وقال : كانت وفاته سنة احدى وثلاثين ومائتين .

دينار بالرفع قال : قلت : فكيف تقول : غمرك زيدا خير لك ؟ فنصب
زيدا قلت له : فرق بينهما ، فانقطع . وكان ذلك عند الواثق .

النقد :

جاءت هذه المناظرة في كثير من كتب التراجم والأدب والنحو
باختلاف في رواياتها ، وقد أشل الزيدى الى شئ من ذلك وأنه لخص
روايات مختلفة . ولما كانت روايته جمعا لتلك الروايات أشبتها دون
غيرها ، كما ان اختلاف الروايات فيها لا يؤثر على جوهر القضية النحوية
موضع المناظرة ولا في نتیجتها التي انتهت اليها ، ولهذا سنضرب صفحا
عن ذكر ما فيها من فروق .

والقضية النحوية هي باختصار : ان الواثق والفتح وبعض النحاة
بحضرتهم امثال ابن قادم وابن سمدان وابن السكيت وغيرهم يرون رفع
(رجل) في بيت الشاعر على أنه خبر لإِن ويقرأ البيت هكذا :

أظلم ان مصابكم رجلا

وأصرت الجارية على نصب رجل في البيت وشايعها بعض النحاة دون أن
يذكروا لذلك توجيهها كما أن أحمد بن يحيى يرى أن (ظلم) هو خبر
ان دون أن يذكر اعراب (رجل) .

ويسبدو ان هذه القضية شغلت النحاة قبل قدوم المازني
الذي أرسل اليه الواثق ليكون حكما ، كما يبدو من سوء ال ابن السكيت
لاحمد بن يحيى عن اعراب البيت .

فلما جاء المازني بدأه الواثق بذلك الحوار الطريف عن أسرته
ومن خلف وراءه وطارحه الشعر ما يدل على حسن الاستقبال وكرم الاحتفاء ،
ثم سأله عن البيت فنصب المازني (رجلا) ثم سأله اين خبر ان ؟ فقال :

ظلم الحرف الذي في آخر البيت أما ترى - يا أمير المؤمنين - البيت
لأنه معلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف . فوافقه الواثق
واثنى عليه واستحسن الجواب .

ولكن توجيه نصب رجل في البيت ما يزال يحتاج الى بيان ولهذا
كأبره ابن قادم أو ابن سعدان وابن السكيت الذين كانوا مصريين - فيما
يبدو - على دفع رجل على أنه خبر إن ، فأجاب الطازي على هذه المكابرة
بشأن لعله يوضح قصده ويبين مراده فقال لأحدهم : فكيف تقول :
نفقتك ديناراً أصلح من درهم فقال برفع دينار ، ثم سأله عن آخر
كيف تقول : ضربك زيدا خير لك . فأجابوا بنصب زيد . فالزمهم الحجة
أن لم يستطيعوا أن يفرقوا بين المثاليين ، فكان الطازي أراد أن يقول أن
رجلاً منصوب على أنه مفعول لمصابكم المصدر الذي بمعنى أصابتكم ^(١) ،
ولكنه لم يقل ذلك صراحة لعله كان يرى أن الأمر واضح لا يحتاج
إلى تصريح .

ذلك موقف النهاية في المناظرة من توجيه أعراب رجل في البيت ،
وظاهر أن الحق مع الطازي ، وقد نال إعجاب الأمير وسعد بجوابه ، وقد
أحسن في الأعراب والتوجيه ، ولكن هل ما ذهب إليه الطرف الآخر ليس له
وجه من صواب يجوز تمسكهم به ، وإصرارهم عليه . في الإجابة على هذا
السؤال يرى ابن هشام : أن رفع رجل خبر لأن فيه فساد في المعنى
المراد من البيت ولا يحصل له معنى البتة ^(٢) . وهو على مثل رأى الطازي
المتقدم .

(١) راجع مجالس شملب ٢٢٥/١ ، نزهة الالباء ص ١٨٤ ، معنى اللبيب

٥٥٣٩/٢

(٢) معنى اللبيب ٥٥٣٩/٢

ولكن يبدو ان تخريباً ذكره/النحاة المتأخرين^{بعض} يجعل رفع رجل في البيت له وجه من صواب يمكن أن يحمل عليه ، يرفع الخطأ والهرج عن القائلين به وذلك : ان يكون " مصاب " اسم مفعول فعله أصاب ، وهو اسم ابتداء وضمير المخاطبين مضاف اليه من اضافة الوصف الى مرفوعه ، ورجل بالرفع خبران . وجملة أهدى السلام في محل رفع صفة لرجل ، وظلم في آخر البيت خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ان الذي اصبتموه بتجنيتكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى السلام ، وهذا ظلم ويحتمل : ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة^(١) ، وعلى الرغم من أن هذا التخريج فيه تكلف لكن يبدو أن فيه توجيهها مقبولا الى حد كاف في دفع تخطئة أولئك النحاة على جلالهم ومكانتهم .

تعليق :

روى في مسألة نصب رجل من البيت :
أظلم ان مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم
روى شجار بين محمد بن عبد الملك الزيات ، وأحمد بن أبي داود
يحسن ان نوره كما جاء في الأشباه والنظائر^(٢) : " ... شجر بين محمد
ابن عبد الملك الزيات وأحمد بن أبي داود في هذا البيت الذي غلط
فيه الواثق .

فقال محمد : ان مصابكم رجلاً ، وقال أحمد : رجل .

(١) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ١٢٥/٢ ، ومنتهى الأرب

بتحقيق شرح شذور الذهب ص ٤١٢ .

(٢) ٢٥٠/٣



فسألا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لأحمد بن أبي داود د عصبية
لا جهلا .

فاخبرونا عن ثعلب قال : لقيت يعقوب فعاتبته في هذا
عتابا مضا .

فقال لي اسمع عذري ، جاءني رسول ابن أبي داود د فضيحت
اليه فلما رأيته بشي وقريني ورفعتني و أحفني في المسألة عن
اخباري ، ثم قال لي : يا أبا يوسف ما لي أرى الكسوة ناقصة ، يا غلام
دستا كاملا من كسوتي ، فأحضر ، فقال : كيسا فيه مائتا دينار ، ثم
قال لي : أراكب ؟ قلت : لا بل راجل ، فقال : حماري الفلاني
بسرجه ولجامه فأحضر ، قال : تسلم الجميع الى غلام أبي يوسف فشكرت
له ذلك ، ثم قال لي يا أبا يوسف أنشدت هذا البيت : أغلوم ان مصابكم رجل ،
فقال الوزير : انط هو رجلا بالنصب ، وقد تراضينا بك .
لقلت : القول ما قلت .

فخرجت من عنده ، فاذا رسول محمد بن عبد الطك ، فقال : أجب
الوزير ، فلما دخلت اليه بدرني وأنا واقف ، فقال : يا يعقوب أليس الرواية
ان مصابكم رجلا ؟ فقلت : لا بل رجل .

فقال : اغرب ، قال يعقوب : فكيف ترى لي أن أقول ؟ انتهى .
سقت هذا الشجار ، لأنه يدل على أثر أصحاب السلطان على مواقف
النحاة ، فالقضية النحوية في البيت قد انتهى فيها البحث وأصبح الأمر فيها
واضحا ، بمد فتوى المازني ، وقد شهد يعقوب مجلس المازني ، وعلم ان الوجه
فيها هو نصب رجل على انه معمول المصدر ، وقد اقتنع المازني بذلك كما
أشرنا اليه فيما مر وقد اعترف يعقوب لثعلب حين عاتبه على قوله برفع رجل
بان عذره في هذا القول عو تأثير ابن أبي داود د عليه بما قدمه لـ

من عطاء ، فلو تصك بغير هذا من وجوه العربية لكان أولى به اما المجاملة
في مسائل العلم فلا تليق بأمثاله ، واحسب ان مثل هذا من الظواهر
غير المحمودة ، ولكن مما يخفف ضرره على القواعد ومسائل العلم ، هذا
الاعتراف الذي يحدد الغرض من تبديل المواقف العلمية وتغيير الآراء
النحوية ، فكل قارئ لمثل ما دار بين ثعلب وابن السكيت يدرك
ان ابن السكيت ما قال (برفع رجل) في البيت الا مجاملة ، وقول هذا
غرض صاحبه لا يؤخذ به ، وان كان فيه جانب من الصواب كما سبقت
الاشارة .

٢١ - المبحث الحادي والعشرون

الخلافا في رافع خبر (ان)

مناظرة بين أبي عثمان المازني وجماعة من النحويين (*)

روى الزجاجي في مجالسه ان جماعة من النحويين الكوفيين

" قالوا للمازني - اذا قلت : زيد قائم ، زيد ابتداء ، وقائم خبره .

قالوا : فاذا قلت : ان زيدا قائم عملت ان في الابتداء ، وبقي

الخبر على حاله ، لان (ان) لا تشمل في الخبر ، فخيرها خبر الابتداء .

وهذا مذهب الكسائي .

قال ابو عثمان : هذا خطأ .

ثم سألهم فقال : أخبروني عن (ان) لم نصبت عندكم ؟

قالوا : لانها مشبهة بالفعل .

قال لهم : فان قلتم : ان زيدا قائم ، زيد عندكم أنه ماذا ؟

قالوا : عندنا أنه مفعول مقدم .

قال : فما الفعل فيه ؟

قالوا : ان

قال : فبين (ان) وبين قائم سبب ؟

قالوا : لا .

قال : فهل رأيتم فعلا قط نصب ولم يرفع شيئا ؟

قالوا : هذا محال ، لان الفعل اذا لم يرفع خلا من الفاعل .

(*) مجالس العلماء ص ١٣٢ وطبعها .

قال : فالشيء إذا شبه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع ، لأنه إن كان كذلك فليس هو مشبهاً بالفعل ، لأنه لا فعل قسي الكلام نصب ولم يرفع .

قالوا : أجل كذا يجب .

قال لهم : فيجب في الحرف المشبه بالفعل أن يكون الاسم المنسوب بعده بمنزلة المفعول ويكون الخبر بمنزلة الفاعل حتى يكون هذا الحرف مشبهاً والا فليس هذا مشبهاً .

فألزمهم أن "إن" وأخواتها تعمل في الاسم والخبر . الاسم بمنزلة المفعول المقدم والخبر بمنزلة الفاعل ، فلم يجسد النحويون عن تقديره محيصاً ولزمهم الكلام .

النقد :

هذا الجدل من آثار القول بضرورة العامل ومن آثار فلسفة العلل الثواني والثالث كما نرى في رافع الخبر بعد أن " . لماذا رُفِعَ وما رافعه ، ولماذا رفع بأن ، وماذا تشبه أن من العوامل ؟ وهكذا من التساؤلات التي لا تنقضي ، فأصاب النحو والنحاة من ذلك حملات وحملات . كما سبق الآثار (١) .

فالنحاة في هذه المناظرة مع المازني منعوا أن يكون خبراً مرفوعاً بها بل هو باق على رفعه قبل دخولها ، لأنه خبر للمبتدأ ، ولا "ن" إن" عندهم لا تعمل في الخبر . وهم بهذا القول يمثلون مذهب الكوفييين وكما هو ظاهر في حكايته عن الكسائي ، في مقابل مذهب البصرييين

(١) راجع مبحث القول في رافع المبتدأ .

الذي يترجمه المازني في وقته . غير ان اولئك النحاة لم يذكروا سبب منع
 إن من العمل في الخبر ، وقد ذكره الكوفيون فيما نقله ابن الأنباري
 عنهم ، فيحسن ان نورد طرفا من حججهم لتكتمل صورة المسألة ولتكون
 بجانب حجة البصريين التي ذكرها المازني حتى يسهل الحكم بين
 المتناظرين أو المذعبين .

فاحتج الكوفيون " بان قالوا : أجمعنا على ان الأصل في هذه
 الحروف ان لا تنصب الاسم ، وانما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فاذا كانت
 انما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، واذا كانت فرعا
 عليه فهي أضعف منه لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل ، فينبغي ان
 لا يعمل في الخبر ، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول ، لأنها
 لو أعطيناه عمله لآدى ذلك الى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ، فوجب
 أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها . والذي يدل على ضعف عملها أنه
 يدخل على الخبر لم يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر (١) :

لا تترك فيهم شطييرا انى اذن اهلك أو اطييرا

فنصب ب (اذن) .

والذي يدل على ذلك أيضا أنه اذا اعترض عليها بأدنى شيء
 بطل عملها واكتفى به ، كقولهم : " إن بك يكفل زيد " لأنها رضية
 بالصفة لضعفها .

(١) ذكره في اللسان (شطر) ولم ينسبه وهو من شواهد الرضي في
 شرح الكافية ٢٣٨/٢ ومغنى اللبيب ٢٢٢/١ . وقال صاحب الانتصاف
 من الانصاف ١٧٧/١ ، لم أعثر لهذا الشاهد على نسبه الى قائل
 معين .

وقد روى أن ناسا قالوا : "إن بك زيد ماخوذ" فلم تعمل
(إن) لضعفها . فدل على ما قلناه (١) .

هذه حجة الكوفيين في منع عمل (إن) في الخبر ، لأنها
تشبه الفعل فهي فرع عليه والفرع أصل من الأصل .

وحجة البصريين ملخصها كما ذكر المازني في المناظرة أن (إن)
تنصب الاسم لأنها تشبه الفعل وما دامت تشبه الفعل يجب أن ترفع
الخبر لأنه لا يوجد فعل ينصب ولا يرفع .

واحسب أن النحاة لو قالوا للمازني : إنها لا تشبه الفعل
مطلقا وإنما هي فرع عليه في العمل وحده لجاءوا باعتراض ، ولكنهم سلموا
إليه كما ترى ، ولو أنهم قالوا ذلك لكان لقولهم وجه قوي ، صحيح أن
النحاة ذكروا أن "إن" تشبه الفعل من وجوه (٢) ، ولكنهم متفقون
على أن العمل للأفعال (وان عمل (ان) فرع (٣) والفرع لا يشبه
الأصل من كل الوجوه كما هو معروف ، فتكون هذه غير مسلمة للمازني .

كما أن قول المازني : فيجب في الحرف المشبه بالفعل أن يكون
الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول ، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل . وهو رأي
البصريين كذلك (٤) غير مسلم - في نظري - فمن أي وجه يكون اسم

(١) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (٢٢) . وراجع التصريح

على التوضيح ٢١٠/١ .

(٢) راجع التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٠٣/١ ، والانصاف ١٢٨/١ .

(٣) الانصاف ١٢٨/١ .

(٤) المصدر السابق .

المنقول

الفاعل

ان " بمنزلة المفعول وخبرها بمنزلة المفعول ، وبينهما من الاختلاف شيء غير قليل ، فاسم ان ملتزم تقديمه ، وليس كذلك المفعول ، وخبر ان ملتزم تأخيرها ، وليس كذلك الفاعل بالنسبة للمفعول . قال الصيرى (١) : " ولا يجوز أن يؤخر اسمها ويقدم خبرها ، لأنه خولف بها طريق الفعل " ومن جهة المعنى اختلاف آخر فقولنا : " ان زيدا قائم " لا ترى في زيد معنى المفعولية ، ولا في قائم معنى الفاعلية ، ان لم يكن العكس .

ومن هنا تبدو أن حجة المازني والبصريين ليست مقنعة فلا ترد حجة الكوفيين ، كما يبدو ان الجدل في هذا ليس له أثر في اللفظ ، فالخبر مرفوع سواء بـ (ان) أو باق على رفعه . فإن قالوا : ان ثمة الخلاف تظهر في جواز المطف على الرفع قبل مجيء الخبر ، فيجوز الكوفيون على مذهبهم ويمنع البصريون على قولهم . قلنا : ان مذهب الكوفيين من هذه الناحية يستحق الترجيح ، لأن نصوصا موثقة أجازوها واعتمدوها ، وتأولها البصريون بما لا حجة فيه ، وسيأتي لهذه النقطة فضل بيان . (٢)

(١) التبصرة والتذكرة ٢٠٣/١

(٢) راجع مبحث المطف على اسم ان من هذا البحث .

٢٢ - البحث الثاني والمشرون

هل يجوز تعريف خبر "لا" ؟

مناظرة بين المازني و ثعلب (*)

قال الزجاجي : " وجدت بخط أبي العباس ثعلب (١) : قال أبو عثمان المازني : لا يجوز لا رجل زيد ألبته ، لا على التكرير ولا على الافراد ، لأن (لا) اذا لم يكن شيئا بعينه لم يكن خبره شيئا بعينه .

قلت : لا رجل أفضل منك ، أليس هو شيئا معروفا بعينه ؟ قال : لا ، لأن أفضل منك صفة للخلق وعمل لقال ، لا خفش ورواه رواية : لا موضع صدقة انت . قال : هو عندى ظرف ، كأنه قال : لا انت في موضع صدقة . ولم يحتج الى تكرير (لا) ، لأنه كالمثل ؛ لأن (لا) اذا وقعت على معرفة فلا بد من تكرير الكلام ، فانت معرفة ولكنه كالمثل ،

(*) مجالس العلماء ص ١٠٤ وما بعدها .

(١) ثعلب أبو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوى امام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، ولد سنة مائتين وكان يقول : ولدت سنة مائتين وطلبت العربية في سنة ست عشرة ومائتين ، وابتدأت بالنظر في حدود الفراء ، ولي ثمان عشرة سنة ، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقي عليّ مسألة الا وأنا أحفظها واضبط موضعها من الكتاب ، ولم يبق من كتب الفراء في هذا الوقت شيء الا وأنا قد حفظته ، كان ثقة دينا مشهورا بصدق اللهجة مات ليلة السبت لثلاث عشرة بقيت من جمادى الآخرة سنة احدى وتسعين ومائتين . . . راجع ترجمته في طبقات الزبيدي ص ١٤١ وما بعدها ، ونزعة الالباء ص ٢٢٨ وما بعدها ومقدمة التهذيب للأزهرى ٢٦/١ ، وما بعدها ، وبغية الوعاة ٣٩٦/١ وما بعدها .

والمثل يجي على خلاف الباب . الا ترى أنك تقول : " وريت بك زنادي " (١) في المثل ، وفي الكلام : ورت الزناد ترى . ومثله قوله : " أساء سمعا فأساء جابة " (٢) وفي الكلام تقول : أجاب اجابة وجابة وجوابا ، ولا يجوز في المثل الا ما حكي . وقال محال ان تقول : لا فتى هيجا انت ، لا تكون معرفة .

قلت : فتقول :

لا سيف الا ذو الفقار رولا فتى الا علي
أليس ذو الفقار معرفة وعلي معرفة ؟

فقال المازني : معناه لا سيف موجود الا ذو الفقار ، ولا فتى موجود الا علي ، والعرب قد توسعت في اخصار خبر النفي : ألا ترى أنك تقول : لا بأس ولا ضرر ، تنسب الخبر ، وذلك موجود . وقولهم : لا عليك ، أشد من هذا (٣) ، ومعناه لا بأس عليك . قلت : فما تقول في قول الشاعر (٤) :

لا زرى هو أذرى من جفانهم مثل الجوابي على عادي أعداد
قال : لا يكون خبر النفي معرفة . وقوله " لا زرى هو أذرى " .

(١) اللسان (وري) .

(٢) قال أبو عبيد عكدا تحكى هذه الكلمة (جابة) بغير ألف ، وذلك لأنه اسم موضوع . . . فاذا ارادوا المصدر قالوا : أجاب اجابة ، واصل هذا . . . كان لسهيل بن عمرو ابن قال : فقال له انسان : اين توأم ؟ فبان انه يقول اين امك ؟ قال : ذهبت تشتري دقيقا . فقال سهيل : أساء سمعا فأساء جابة فارسلها مثلا . كتاب الا مثال ص ٣٥ والميداني ٣٣٠ / ١ واللسان (جوب) .

(٣) قال محقق المجالس : أشد بالدال المهملة في النسختين .

(٤) لم أقف على قائله .

فقله : هو أنرى جملة ، والجملة تقع صفة للنكرة ، ألا ترى أنك تقول : لا رجل أبوه منطلق ، فلما وقع صفة للنكرة وقع خبرا للنكرة . تقول رأيت رجلا أبوه منطلق ، وأبوه منطلق جملة ونهضت في موضع الصفة للنكرة ، فالحال هذه صارت خبرا للنكرة ، ووقعها في موضع الصفة للنكرة .

النقد :

ظاهر أن الشيخين يتناظران في خبر " لا " المشبهة بـ " لا " أنها هي التي لا ستغراق الجنس ، أو كما يقول المازني : ان (لا) إذا لم تكن شيئا بعينه " والأثلة التي جاءت في المناظرة " لا رجل أفضل منك) ولا رجل زيد ^{كذلك} ^{بجهد} مرادها .

وقد منع المازني أن يقال : لا رجل زيد البتة - وعلة ذلك عندنا ان (لا) إذا لم تكن شيئا بعينه لم يكن خبره شيئا بعينه فهو يشترط أن يكون الخبر نكرة ليوافق المصوم الذي في (لا) وهذا مذعب البصريين ومن تبعهم من النحاة . يقول سيويه ^(١) : " فلا " لا تحمل إلا في نكرة " ولهذا كانت القاعدة الشائعة عند النحاة : يجب تكثير خبر " لا " لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة " ^(٢) .

^(٣) وشرطوا التكثير في المعمولين ليوافق قصد استغراق الجنس في (لا)

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٥ .

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٠٢ وراجع ابن يعيث ١/ ١٠٥ وشرح الأشموني

١/ ٦١٢ ، صغنى اللبيب ١/ ٢٣٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٣٥ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيث ١/ ١٠٥ .

وما جاء مخالفا لهذه القاعدة ما هو مسموع تألوله ، كما فعل المازني في
الأمثلة التي أوردنا ، ثعلب ، وما حكى عن الأُخفش .

فتأول : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي

بان الخبر مضر ، ومعناه لا سيف موجود ، ولا فتى موجود والعرب
قد توسمت في اضرار خبر النفي ، كما تأول : لا ذرى هو أذرى : وغيرها .
هذا رأى المازني وغيره من نحاة البصرة ، أن (لا) لا تعمل إلا في نكرة
فالتنكير شرط في معموليها .

أما ثعلب فلم يذكر رأيا صريحا في خبرها هل يجب تنكيره أولا ؟
أوانه يرى جواز تعريفه . لكن الظاهر من معارضته للمازني بالأمثلة
وخصوصا المسموع منها . كقولهم : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى
الإعلي ، ولا ذرى هو أذرى أنه يرى جواز مجيئه معرفة .

والحق أنني لم أجده لهذا الاستظهار ما يعضده فيما نقل في هذا
الباب ، فلم ينقل النحاة مخالفة لثعلب في وجوب تنكير الخبر - فيما
وقفت عليه - ولكنه ليس بيميد أن يقول بجواز تعريف خبر لا لأن هذه
الأمثلة التي ذكرها كافية في الجواز عنده فيما عرفت عن مذهب الكوفيين
من القياس على الشاذ والنادر ، ولا أخر يترجح - عندي - ذلك
الاستظهار وهوان الكسائي والكوفيين خالفوا البصريين فجوزوا افعال
(لا) في العلم المفرد نحو : لا زيد ، والمضاف للكنية نحو لا أبا محمد ،
أو المضاف إلى لفظ الجلالة أو الرحمن ، والعزیز : نحو لا عبد الله
ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ، ووافق الفراء على : لا عبد الله ، لا أنه
حرف مستعمل ^(١) ، فاذا جوز الكسائي والكوفيون أن يكون اسمها معرفة

في تلك الأمثلة فليس ببعيد أن يجوز ثعلب أن يكون خبرها معرفة ،
ومحتمل كذلك أنه كان مستوحا للماضي حين ذكر تلك الأمثلة له ،
واقترح بها ذكره الماضي في أمرها من تأويل .

الحق : أن القول بجواز أن يكون الخبر معرفة لم أجده من
الشواهد ما يقويه وينصره إلا هذه التي أوردتها ثعلب وتأولها
الماضي ومثلها قليل تأوله النحاة ^(١) وهو تأويل ساذغ قياسا على
حذفه ، وذلك أن الخبر في هذا الباب ملتزم حذفه عند بني تميم ^(٢)
" ولا يثبتونه أصلا " كما قال الزمخشري ^(٣) ، وعند الحجازيين يحذف كثيرا
فيقدر .

وعلى هذا فإن القول بتذكير خبر لا وتأول ما جاء منه معرفة
— كما ذهب إليه الماضي — أولى بالقبول لأنه من القليل الذي لا يُقصد
عليه ومحافظة على القاعدة التي بنيت على الشائع الكثر .

(١) ابن يعيش على المفصل ٢٠٧/١ شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .

(٢) المصدرين السابقين الأول في نفس الموضع والثاني ٥٣٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .

٢٣ - المبحث الثالث والعشرون

اعراب : إِنْ مَا انْفَقْتُ مَالٌ . وَمَعْنَاهُ

مناظرة بين جماعة من أهل العلم وأحمد بن عبيد (*)

في مجالس العلماء : "حدثني أبو علي ، قال : حدثني أبو القاسم

أحمد بن محمد الأنباري ، قال : لما أراد المتوكل أن يأمر باتخاذ

المو^ء ديين للمنتصر والمعتز - وعطا ولدا المتوكل - جعل ذلك إلى

إيتاخ^(١) فأمر إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطوال والأحمر

وابن قادم ، وأحمد بن عبيد بن ناصح ، وغيرهم من الأدياء ، فاحضرهم مجلسه

فجاء أحمد بن عبيد^(٢) فقمعد في آخر الناس ، فقال له من قرب منه

لوارتفعت ؟ فقال حيث انتهى بي المجلس .

فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم

من العلم فاخترنا .

(*) مجالس العلماء ع ٦١ وما بعدها ، وانباه الرواة ٨٥/١ ، والأشباه

والنظائر ٢٣٨/٣ ، والدرر اللوامع ٦٩/٢ .

(١) كان إيتاخ غلاما خزريا اشتراه المعتصم سنة ١٩٩ ، وكان لا يتاخ

رجوله وبأس فرفع المعتصم من شأنه وقد استمر على مكانته مدة

الواثق وقتل^١ لأول عهد المتوكل سنة ٢٣٥ . الكامل ٤٣/٧ ،

وتاريخ الأمم ٢٤٠/٢ .

(٢) أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجر أبو جعفر النهوي ويعرف

بابي عصيدة ديلي الأصل كان نحويا متصدرا للاقراء بسر من

رأى وهو معدود في نحاة الكوفة توفي سنة ٢٧٣ . انبياه

الرواة ٨٤/١ وبغية الوعاة ٣٣٣/١ .

فألقوا بينهم بيتا لابن غلفاء :

ذريني ، إنما خطئي وصو بي عليّ وأنّ ما انفقت مالاً (١)
فقال : بما ارتفع مال ؟

فقالوا : ارتفع " مال " بما اذا كانت في موضع الذي - ثم سكتوا
فقال لهم أحمد بن عبيد من آخر الناس : هذا الاعراب فما المعنى ؟
فأججم القوم .

ف قيل له : فما المعنى عندك ؟

قال : أراد ما لومك ، أي ، وإنما انفقت مالا ، ولم انفق عرضا ،
فالمال لا يلام على انفاقه .

فجاء خادم من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخلى به إلى
أعلى موضع وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأن أكون في مجلس
أرفع منه إلى فوقه أحب إليّ من أن أكون في مجلس أحط منه .
ثم اختير وآخر معه (٢) .

(١) لا ومن بن غلفاء كما في طبقات فحول الشمر ١٦٧/١ واللسان
" صوب " والدرر اللوامع ٦٩/٢ ورواية اللسان : دعيني ..
ورواية الطبقات : ان ما اهلك وانشد قبله :

الا قالت أمانة يوم غول

تقفع بابن غلفاء الجبال

ونسبه في الافصاح ص ٣٢٤ : لعبد العزيز بن زارة الكلابي .
(غول) مكان كان فيه وقعة للمرب .

والبيت من شواهد ابن عقيل في شرح تسهيل الفوائد ٣٧٧/٢ ، وسمع
الهوامع ٥٣/٢ ، والقرطبي ٢٥٢/١٠ .

(٢) في الدرر اللوامع هو ابن قادم .

النقد :

ظاهر في هذه المناظرة اهتمام النحاة بالمعنى الذى يؤدى اليه الاعراب . بل ان معرفة أثر الاعراب في المعنى كان ميزان التقاضل بينهم ، فالجميع ادركوا حركة الاعراب في " مال " واتفقوا على ان " مال " ارتفع بما ان كانت في موضع الذى ، اى ان العبارة ان " ما - كذا منفصلة - انفقت مال ، بالرفع اى الذى انفقته مال : " فمال خبر ان واسمها : ما في معنى الذى .

وبقي السوء ال آخر الذى طرحه أحمد بن عبيد ، هذا الاعراب فما المعنى ؟ فلما عجز أهل المجلس عن الجواب تولى هو نفسه الاجابة ، وبها تفوق عليهم واختير لتأديب ولدى أمير المؤمنين . وهذا صريح في الدلالة على ان النحاة لم يعموا فقط بحركات الاعراب والموامل الجالبة لها ، وانما مع ذلك لهم اهتمام بأثر الاعراب في المعنى .

ويوضح هذا ويؤيد ما حكى عن أبي عمرو وغيره من النحاة انهم جوزوا حذف ياء المتكلم في غير النداء وضم الاسم بعد حذفها لأنها مقدرة مثل : جاء غلام ، اى جاء غلامي وجعلوا من ذلك قوله :

ذريني انما خطئي وصوبي علي وانما انفقت ———
اى مالي فحذف الياء " ورد " — هذا المذهب — أبو زيد الاثنا رى ،
وقال : المعنى : وان الذى اتلفته مال لا عرض " (١) .

فتلاحظ ان أبا زيد الاثنا رى يرد رأى أبي عمرو ومن معه في المسألة على أساس المعنى ، وهو نفس المعنى الذى ذهب اليه أحمد بن عبيد

(١) راجع المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٧/٢ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ ،
والدرر اللوامع ٠٦٩/٢

في المناظرة ، وارتضته الجماعة في المجلس وأخذ به بعض المتأخرين كابن منظور (١) .

والذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو زيد وابن عبيد في معنى الصبارة أحسن ما ذهب إليه غيرهم ؛ لأن التنكير في " مال " يفيد الصوم ، فأى مال انفقته الرجل دون العرض لا يلام عليه كما أن التنكير في مال يفنى عنه القيمة التي يكتسبها من الإضافة المقدرة - كما يرى أبو عمرو ومن تبعه في مالى .

قال أبو نصر الفارسي (٢) : " انما قصد النكرة يريد تحقير الهالك أى وإن الذى اهلكك مال لا ما فوقه كالعرض والنفس ونحوهما " .

(١) اللسان " صوب " .

(٢) الافصح في شرح أبيات مشككة الاعراب ص ٣٢٤ .

٢٤ - المبحث الرابع والعشرون

توجيه : كسر همزة انّ وقتحها في قوله تعالى : "وما يشرككم أنّها إذا جاء به"

مناظرة بين المتوكل والفتح بن خاقان والمبرد (*)

جاء في طبقات الزبيدي : "حدثني أحمد بن حرب صاحب الطيلسان (١)

قال :

قرأ المتوكل على الله (٢) ، وبحضرت الفتح بن خاقان (٣) : "وط
يشركم أنّها إذا جاءت ... (٤) .

فقال له الفتح بن خاقان : يا سيدي ، "انّها إذا جاءت" بالكسر

ووقعت المشاجرة ، فتبايما على عشرة آلاف دينار ، وتعاكما الى يزيد بن
محمد المهلب (٥) - وكان صديقا للمبرد - فلما وقف يزيد على ذلك خاف

(*) طبقات الزبيدي ص ١٠٢ وانباه الرواة ٢٤٣/٣ ، وتاريخ الملوك
النحويين ص ٥٥ .

(١) هو أحمد بن حرب المهلب ، أهدى للحمودني الشاعر طيلسانا
أخضر لم يرضه قال المبرد ، وانشدنا فيه عشر مقطوعات ،
فاستحلينا مذهبه فيها ، فطارت كل مطار . راجع زهر الآداب ٢/٤٥٠
وفيه قال الحمودني في طيلسان أحمد بن حرب :

يا ابن حرب كسوتني طيلسانا * أمرضته الاوجاع وهو سقيم

(٢) المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بويج بالخلافة بعد موت الواثق

قتل سنة ٢٤٧ . الكامل لابن الأثير ٩٥/٧ والنجوم الزاهرة ٢/٣٢٥

(٣) الفتح بن خاقان وزير المتوكل قتل معه سنة ٢٤٧ النجوم الزاهرة ٢/٣٢٥ .

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الانعام .

(٥) هو يزيد بن محمد بن المهلب بن أبي صفرة ويكنى أبا خالد من شعراء

الدولة الهاشمية ، عاشر طبقات الزبيدي ص ١٠٢ .

ان يسقط أحدهما ، فقال : والله ما أعرف الفرق بينهما ، وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدم .

فقال المتوكل : فليس ها هنا من يسأل عن هذا ؟

فقال : ما أعرف أحدا يتقدم فتى بالبصرة يعرف بالمبرد (١) !

فقال : ينبغي أن يشخص ، فنفذ الكتاب الى محمد بن القاسم بن

محمد بن سليمان الهاشمي ، بأن يشخصه مكرما .

فحدثني محمد بن يزيد قال : وردت (سر من رأى) ، فلما دخلت

على الفتح بن خافان ، فقال لي : يا بصري كيف تقرأ هذا الحرف ؟

" وما يشعركم انتها اذا جاء ت لا يؤ منون " بالكسر أو " انتها اذا جاء ت " بالفتح ؟

فقلت : انتها بالكسر ، هذا المختار ، وذلك أن أول الآية :

" وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليو منن بها " قال

" قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم " ، ثم قال تبارك وتعالى : يا

محمد " انتها اذا جاء ت لا يؤ منون " باستئناف الكلام المتقدم .

قال : صدقت فركب الى دار أمير المؤمنين ، فعرفه بقدومي ،

وطالبه بدفع ما ^{تخاطبا} عليه ، وتبايعا فيه ، فأمر بأحضاري فحضرت ، فلما

وقعت عين المتوكل على قال : يا بصري كيف تقرأ هذه الآية : " وما

يشعركم انتها اذا جاء ت " بالكسر ، أو " انتها اذا جاء ت " بالفتح ؟

فقلت : يا " أمير المؤمنين أكثر الناس يقرأوها بالفتح .

فضحك وضرب برجله اليسرى ، وقال : احضر يا فتح المال

فقال : انه والله يا سيدي قال لي خلاف ما قال لك .

فقال : دعني من هذا ، احضر المال .

(١) المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي شيخ أهل النحو

والعربية اليه انتهت علمها بعد طيبة المازني والجري ، أخذ عن المازني

وأبي حاتم ، وعنه أخذ الزجاج وابن السراج ، توفي سنة ٢٨٦ هـ .

أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، طبقات الزبيدي ص ١٠١ وما بعدها

ونزهة الالباء ص ٢١٧ وما بعدها .

وأُخْرِجْتُ فلم أصل إلى الموضع الذي كنت أُزِلَّتُهُ ، حتى أتنى رسول
الفتح فأتيته ، فقال لي : يا بصرى ، أول ما ابتدأتنا به الكذب ، فقلت
ما كذبت ، فقال : كيف وقد قلت لا أمير المؤمنين ان الصواب " وما يشمركم
أنها اذا جاء ت لا يؤمنون " بالفتح ؟ فقلت : أيها الوزير لم أقل
هكذا ، وانما قلت : أكثر الناس يقرؤنها بالفتح ، وأكثرهم على خطأ ،
وانما تخلصت من اللأسة ، وبعوا أمير المؤمنين . فقال لي : أحسنت .

النقد :

قُرِئَتْ "أَنْهَا" في الآية موضع المناظرة بالقراءتين :
الأولى : "أَنْهَا" بكسر الهمزة وهي مروية عن ابن كثير وأبي عمرو ،
وأبي بكر يخلف عنه (١) ، ومجاهد (٢) ، ويعقوب (٣) .
الثانية : "أَنْهَا" بالفتح وقرأ بها الباقون (٤) ، وهي رواية المراقبين
طائفة عن أبي بكر من طريق يحيى (٥) .

-
- (١) الشبعة لابن مجاهد ص ٢٦٥ وحجة القراءات ص ٢٦٥ ،
والجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ والاقناع ٦٤٢/٢ واتحاف فضلاء
البشر ص ٢١٥ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ .
(٣) اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٥ .
(٤) حجة القراءات ص ٢٦٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ ،
اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٥ .
(٥) اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٥ .

وترى في المناظرة أن المتوكل قرأ بالفتح "أنها" وأصر عليها
وخالفه الفتح بن خاقان ، وكلاهما تمسك بحق وقرأ صحيحا ، فلم الشاجرة
والرهان ؟

وأظن مرد ذلك انهما لم يقفا على الرواية بالوجهين ، ومهما
يكن من أمر فقد التمسا حكما بينهما في هذه القضية ، وقد احتال يزيد
المهلبى لنفسه إذ أنه لا يريد أن يدخل بين الرجلين فينصر أحدهما
على الآخر وأراد أن يكون ذلك لغيره . واختار المبرد ما ثقة بعلمه
أوبرا بصديقه .

وقد كان المبرد حصيفا في مداراة الرجلين ، والمداواة في هذا
الموقف ما يقتضيها الحذر ، وكل ما صدر منه من قول يمكن أن يحمل على
هذا ، مثل قوله للفتح بن خاقان : وإنما قلت أكثر الناس يقرأها بالفتح ،
وأكثرهم على خطأ " وهو - في غنى - لا يريد أن يخطئ القراء في
قراءتهم بالفتح وإنما عي مصانة أملاها الموقف ، وكان يلزمه أن يمهز
بكلمة غير (خطأ) أو يكتفي بتوجيه القراءتين .

فإذا رجعنا إلى توجيه القراءتين عند المبرد كما جاء في المناظرة
نجد أبا العباس قد وجه قراءة الكسر فقط ، ولم يذكر توجيهها لقراءة
الفتح في "أنها" أولم تترك له فرصة لذلك كما ترى في المناظرة .
فهو يرى أن كسر همزة (ان) بناء على ما تقتضيه قواعد العربية
في الاستئناف فهو موضع تقرر فيه / همزة إن . ووجه الآية بناء على
هذا أن الكلام ينتهي عند قوله تعالى : " وما يشعركم . ثم استوف كلام
جديد يا محمد " أنها إذا جاء تلايؤ منون .

وهذا التوجيه شديد ومقبول ، والمبرد مسبوق إليه ولم يكن
هو أول من قال به في توجيه قراءة الكسر في "إنها" .

قال سيبويه وسألت الخليل ^(١) : " عن قوله عز وجل : " وما يشعرك
 أنها إذا جاءت لا يؤمنون " ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك
 أنه لا يفعل ؟ فقال : لا يحسن ذا في ذا الموضع ، وانط قال : " وما
 يشعرك " ثم ابتدأ فأوجب فقال : " أنها إذا جاءت لا يؤمنون " .
 كما أن هذا التوجيه قد أخذ به النحاة ومعربو القرآن الذين جاءوا
 بعد أولئك في توجيه قراءة " أنها " بالكسر مثل مكى بن أبي طالب
 في مشكل اعراب القرآن ^(٢) وابن خالويه في حجته ^(٣) ، وابن أبي
 زرعة في حجة القراءات ^(٤) ، والمعكبري في التبيان ^(٥) ، والقرطبي
 في الجامع لأحكام القرآن ونسبه إلى مجاهد وابن زيد ^(٦) ، وكذلك
 أخذ به صاحب اتحاف فضلاء البشر ^(٧) .

أما قراءة " أنها " بفتح حمزة (أن) فلها وجه سديد
 وقوى في المربية أيضا ولا غرورة فهي قراءة سبعية حجة على القواعد
 النحوية وهو وجه مختار أيضا - لا كما يقول المبرد - وما أحسن
 قول ابن خالويه ^(٨) : " انني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل
 الأمصار والخمسة المعروفين بصحة النقل ، واتقان الحفظ ، المأمونين

-
- (١) الكتاب ١٢٣/٣ .
 (٢) مشكل اعراب القرآن ٢٦٥/١ +
 (٣) الحجة لابن خالويه ص ١٤٧ .
 (٤) حجة القراءات ص ٢٦٥ .
 (٥) التبيان ٥٣٠/١ .
 (٦) الجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ .
 (٧) اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٥ .
 (٨) الحجة ص ٦١ ومن أصول التفكير النحوي ص ١٣٠ ظاهرة التأويل
 في اعراب القرآن الكريم ص ٣ / م / بحوزتي .

على تأدية الرواية واللفظ فأريت كلا منهما قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهها لا يمنع فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار .

وقراءة (أنها) بفتح الهمزة قد خرجها العلط بتوجيهات (١) منها :

- ١ - إن (أن) بمعنى لعل حكاه سيويه عن الخليل (٢) .
- ٢ - ان (لا) زائدة فتكون (ان) وما عملت فيه في موضع المفعول الثاني ونسبه القرطبي للكسائي والفراء (٣) .
- ٣ - إن (أن) على بابها و " لا غير زائدة " والمعنى وما يدريك عدم ايمانهم (٤) .

ولكن في نظري - ان التوجيه الأول أقوى من غيره وذلك للأسباب الآتية -

- ١ - مجيء (أن) بمعنى لعل ورد كثيرا في كلام العرب ومنه ما حكاه الخليل من قولهم : ائت السوق أنك تشرى لنا شيئا (٥) . ومنه قول أبي النجم (٦) :

-
- (١) التبيان في اعراب القرآن ١/٥٣٠ .
 - (٢) الكتاب ٣/١٢٣ .
 - (٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٤ .
 - (٤) التبيان في اعراب القرآن ١/٥٣٠ .
 - (٥) الكتاب ٣/١٢٣ ، وراجع حجة القراءات ص ٢٦٦ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٢٦٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٤ ، واللسان (أنت) .
 - (٦) الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٤ والخزانة ٣/٥٩١ ط . بولاق .

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ابْنِ مَنْ لَقَّاهُ
أَنْ تَفْدَى الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ

وقال عدي بن زيد (١) :
أعاذل ما يدريك أين منيتي

إلى ساعة في اليوم أو في طهي الفد
أى لعل ، كما في قوله تعالى : " وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكِّي " (٢) .
وما أنشده أبو عبدة (٣) :

أريني جوادا مات هزلا لا نُنسى
أرى ما ترين أو يحبلا مخلصدا
يؤيد لعلني أرى ما ترين .

- ٢ - ويؤيده كذلك ما جاء في مصحف أبي (وما أدراك لعلها) (٤) .
- ٣ - (أن) بمعنى لعل هنا يناسب التفسير المأثور : يروى عنهم
اقترحوا الآيات وقالوا : " لن نؤمن بك حتى تهجر لنا من
الأرض يتبعوا " إلى قوله : " حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه " ،
فأنزل الله : " قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها
إذا جاءت لا يؤمنون " أى لعلها إذا جاءت لا يؤمنون على
رجاء المؤمنين (٥) .

-
- (١) الجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ واللسان (أنن) .
 - (٢) الآية ٣ من سورة عبس .
 - (٣) حجة القراءات ص ٢٦٦ والجامع لأحكام القرآن ٦٤/٧ ونسبه إلى
دريد بن الصمة وكذلك في اللسان (أنن) وهو لحاتم الطائي
من قصيدة مطلعها :
 - وعاذلة هبت بليل تلو منى وقد غاب عيوق الثريا فمرّدا
ديوانه ص ٢٣٠ وفيه (لعلني) وأشار المحقق للخلاف في الرواية .
 - (٤) مفتن اللبيب ٢٥١/١ والحجة لابن خالويه ص ١٤٧ واتحاف فضلاء
البشر ص ٢١٥ وفيهما (وفي مصحف أبي كذلك) وزاد ابن خالويه
و (عبدالله) وراجع الصحاح (انن) .
 - (٥) حجة القراءات ص ٢٦٦ .

ولهذه الأسباب قال ابن جرير الطبري (١) : " وأولى التأويلات في ذلك بتأويل الآية قول من قال ... انها بمعنى لعلها ".
عذا ما رأيناه راجعا ، غير أن استاذنا د / الأنصاري يرى ان القول الثالث : وهو ان على بابها ولا غير زائدة والمعنى : ما يدريك عدم ايمانهم " هو الراجح ، لأنه يستقيم به المعنى مع سلامته من تكلف التأويل (٢) .

(١) تفسيره ١٢/٤٢ تحقيق شاكر والقراءات عند ابن جرير ر/د

ص ١٠٨٥ .

(٢) حديث في جلسة الاشراف .

٢٥ - المبحث الخامس والعشرون

القول في حذف المخصوص بالمدح وتثنية فاعل نعم

مناظرة بين الرياشي وشعلب (*)

"قال أبو العباس : قدم الرياشي (١) بغداد في سنة ثلاثين ومائتين ، فنزل درب الأنج أو درب الزنوج ، فأتيته لا أكتب عنه .

فقال : أسألك عن مسألة ، قلت سل .

قال : نعم الرجل يقوم .

قلت : الكسائي يفسر (رجل يقوم) والفراء لا يفسر ؛ لأن نعم عنده اسم ، وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل . وسيبويه يقول أنه ترجمة .

قال : صدقت .

قلت : فتقول : يقوم نعم الرجل ؟

قال : نعم ؟

(*) مجالس العلماء ص ٥٩ وما بعدها ، وانباء الرواة ٢٧٢/٢ ، ومعجم

الأدباء ١٣١/٥ .

(١) الرياشي هو أبو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سليمان ابن علي ويكنى أبا الفضل عدّ الزبيدي في الطبقة السابعة البصرية وقال : وقله صاحب الزنج سنة سبع وخمسين ومائتين في شوال أيام دخوله البصرة .

طبقات الزبيدي ص ٩٧ ، واخبار النهويين البصريين ص ٦٨ ، ونزعة الالباء ص ١٩٩ وما بعدها .

قلت : هذا مخالف لقول صاحبك ، والكسائي والفراء يجيزانه ؛
لأن الترجمة اذا تقدمت فسد الكلام ، لأنه انما أتى بها في آخره
ليظهر معنى الكلام .

فقال : أنا تارك للمربية فاقصد لما أتيت له .

ثم قال : اني سألوك عن مسألة سألنا عنها الا خفش : لم قالت
المرب : نعم الرجلان أخواك ؟ فثنوا الرجل وهو جنس من الرجال
على (أخواك) ، والمعبر عن الجنس لا يثنى ولا يجمع ؟
فقلت له : لما صرف الفعل الى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى وجمع
لذلك .

قال : هكذا قال لنا الا خفش .

فقلت : وجالست الا خفش ؟ قال : نعم ، وأنا أرى أني أعلم منه ،
فما أعجبتني هذه الكلمة منه ، لأنني وجدته أفرط فيها ، فجاريته
الأخبار والأشعار ففجرت به شبح بحر .

وجاءت هذه المناظرة برواية أخرى هكذا (١) :

"... عن ثعلب قال قدم الرياشي بغداد ... فصرت اليه

فقال : أسألك عن مسألة ؟

قلت : نعم .

فقال : أتجيز نعم الرجل يقوم .

فقلت : نعم شي جائزة عند الجميع ، أما الكسائي فيضمر والتقدير

عنده نعم الرجل رجل يقوم ، لأن (نعم) عنده فعل والفراء لا يضم ،

لان نعم عنده اسم ويرفع رجل بنعم ، ويقوم صلة الرجل ، وأما صاحبك
- يعني سيبويه - فإنه يضر شيئاً ، ونعم عنده فعل ، ولكن يحصل
يقوم مترجماً (١) ، فسكت

قلتُ : فأسألك عن مسألة ؟

قال : نعم

قلت : يقوم نعم الرجل .

قال : جائز

قلت : هذا خطأ عند الجميع ، أما على مذهب الكسائي ، فإنه
لا يلي الفعل فعلاً ، وأما الفراء فان يقوم عنده صلة ، والصلة لا تتقدم على
الموصول ، وأما على مذهب سيبويه ، فإنه لا يجوز ، لأنه ترجمة ،
والترجمة تبين وإيضاح للجملة التي تتقدمها ولا يجوز تقديمها عليها
النقد :

في هذا الحوار الذي جرى بين الرياشي وشمس في الروايتين
ثلاث مسائل سنعرض لكل واحدة على انفراد لمعرفة رأى المتناظرين
فيها ومدى موافقته لما جاء عند النحاة ، لأن ما ورد فمعي هذا
الحوار لا يعدو أن يكون نسبة آراء الى قائلها من النحاة .

(١) الترجمة والتبيين مصطلح كوفي يعني البديل عند البصريين
راجع الأشموني ١٢٣/٣ ، حاشية الخضري ٦٨/٢ ، ولكن يبدو
ان شملاً لا يقصد به عبارته هذا المصطلح ولعله يقصد التبيين
والتوضيح والصفة .

المسألة الأولى : نعم الرجل يقوم .

قال ثعلب : إن هذه المسألة جائزة عند الجميع ، ثم قال :
إن الكسائي يضمن (رجل يقوم) ، والفراء لا يضمن ، لأن نعم عنده
اسم ، وسيويه يقول أنه ترجمة ، ولم يعلق الرياشي على جواب ثعلب
فيها بشئ .

قلت : إن حكاية الإجماع على جواز هذه المسألة في قول ثعلب :
" جائزة عند الجميع " هي خلاف المشهور في كتب النحاة بل الظاهر
من عبارات النحاة أن أكثرهم على المنع وحكوا جوازها عن الكسائي وحده .
قال ابن عقيل ^(١) : " وقال ابن أصبغ : أجاز الكسائي : نعم
الرجل يقوم . . . ومنعه أكثر النحويين انتهى . أي رجل يقوم . . . " .
وحكى السيوطي في المسألة ثلاثة آراء : المنع والجواز وكون الحذف
غالباً - أي حذف المخصوص وإقامة الصفة مقامه إذا كانت فعلاً ،
وقال ^(٢) : " إلا أكثر على الأول ، والكسائي على الثاني وابن مالك على
الثالث " .

ويبدو أن مذهب المنعين حذف المخصوص بالمدح دون
تقدم ما يشمر به كما في المسألة هو السائد خلافاً لما ذكر ثعلب
كما أن ذكر المخصوص موافق لأدب المدح أو الذم أكثر من إضماره أو
تقديره ، فقولنا نعم الرجل زيد يتجه المدح للمذكور المصح به
على سبيل التسهيل بعد الإجمال فيحصل من تقوى الحكم ومزيد

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٦/٢ .

(٢) معجم الهوامع ٨٧/٢ .

التقرير ما يزيل الاستبعاد في الاضطرار^(١) وهذا ما يرجح - في نظري -
مذهب الاكثرين المانعين حذف المخصوص واقامة صفته اذا كانت
جملة فعلية^(٢) مقامه .

المسألة الثانية : يقوم نعم الرجل .

وهذه أجاب فيها ثعلب بجوابين ، الجواب الأول جاء في
الرواية الأولى في رد ثعلب على جواب الرياشي بجوازها .
قلت : - أي ثعلب - هذا مخالف لقول صاحبك ، والكسائي
والفراء يميزانه "ومعنى هذا ان ثعلبا يقول : ان صاحبه
الكسائي والفراء يجوزان : يقوم نعم الرجل .

الجواب الثاني جاء في الرواية الثانية قول ثعلب : هذا خطأ
عند الجميع ، ومعنى هذا ان (يقوم نعم الرجل) متنوعة عند
جميع النحاة .

قلت : ان بين قولي ثعلب يبدو تناقض ولم أجد ما يدفعه ،
ولكني أرجح أن القول الأخير هو مراده ، وذلك لأنه قد بين فيه
علة المنع عند سيويه والكسائي والفراء ونضرب صفحا عما جاء في الرواية
الأولى ، لأنّ تحليل أحد الرأيين يرجح الرأي المثلل وأنه هو مراد
القائل عند التناقض كما قرأه بن جني في كتابه الخصائص في : " باب في
اللفظين على المعنى الواحد يردان عن عالم متضادين " .^(٣)

(١) المستصريح على التوضيح ٩٧/٢ .

(٢) اما اذا كانت الصفة اسما نحو : نعم الرجل حليم : اي رجل

حليم فجائزة وفاظ " راجع الهمع ٨٧/٢ .

(٣) الخصائص ٣٠٥/١ .

ولسبب آخر يترجح قوله بالمنع ، لأن هذا التعبير : يقوم نعم الرجل . لا يحمل سببا من أسباب القبول ، وقد ذكر ثعلب منعه عن الكسائي بعلّة : ان الفعل لا يلى الفعل ، وهي علة يمكن أن يملل بها لمنع سيبويه المثال ، لأن نعم عند سيبويه وجمهور البصريين فعل (١) كما هي عند الكسائي كما أن ثعلبا حكى عللا أخرى عن الفراء وسيبويه لمنعه ، وهي علل وجيهة .

ونضيف الى هذا أن قواعد الباب لا تجيز ذلك التعبير ، لأن فاعله حذف المخصوص بالمدح ولم يقدم في الكلام ما يشعر به ، وليس في المثال ما يقوم مقامه (٢) .

المسألة الثالثة :

وهذه عن علة تشيئة فاعل (نعم) في قولهم : نعم الرجلان أخواك ، فالرياشي يسأل ثعلبا عن العلة في تشيئة : الرجل فيها وهو جنس من الرجال على (أخواك) . والمعبّر عن الجنس لا يثنى ولا يجمع .

وعلة ذلك عند ثعلب : لما صُرف الفعل الى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى وجمع لذلك . ووافقه الرياشي بما حكاه عن الأخفش . قلت : ان تشيئة وجمع فاعل نعم وثنى قد أشكل مع القول بدلالة (ال) فيه على الجنس ، وهذا ما حكاه الرياشي . فان يعضى النحاة ذهب إلى أن " ال " في فاعل نعم من قولنا : نعم الرجل .

(١) راجع الانصاف المسألة ١٤ ، والتصريح على التوضيح ٩٤/٢ .

(٢) راجع المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٦/٢ ، وشمع المفاتيح ٨٢/٢ .

تفيد استغراق الجنس حقيقة أو مجازاً أى الجنس كله مدوح قصداً
أو تبعاً ، والتثنية والجمع يناقون ذلك ؟

والعلة التي ذكرها ثعلب يبدو أنها ليست كافية لرفع
ذلك الاشكال على البرغم نقولها عند الرياشي وغيره ، ولهذا فقد التمس
بعض النحاة لرفع ذلك الاشكال عللاً أخرى .

قال الأشموني (١) : " وقد اجيب عن ذلك على القول بأنها

— أى ال — للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل هذا
الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً ، وعلى القول بأنها للجنس
مجازاً بأن كل واحد من الشخصين لأنه على حدّثه جنس فاجتمع جنسان
فثنياً " قال الصبان (٢) : وحاصله ان الظائل نعم الرجلان أو الرجال
ثنى أو جمع أولاً ثم عرّف بأل الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن
جميع أفرادها التي هي ثنيات ، أو لجنس الجمع الذي في ضمن أفرادها التي
هي مجموع "

أما على ما ذهب اليه بعض النحاة بأن " ال " في فاعل نعم أو بهن
للمعهد فلا اشكال بل ان تثنيته وجمعه من أدلتهم على كون ال فيـه
عهديه (٣) .

وهو خلاف كما يبدو لا يترتب عليه شيء في الاستعمال ، وانما
هو توجيه للمعنى الذي يمكن أن يفهم بهذا وذاك .

(١) شرحه على الألفية بحاشية الصبان ٣٠ / ٢ .

(٢) حاشيته على الأشموني ٣٠ / ٢ .

(٣) راجع المصدرين السابقين والمساعد على تسهيل الفوائد ١٢٦ / ٢ وجمع
الهوامع ٨٥ / ٢ .

٢٦ - المبحث السادس والعشرون

توجيه : بازل عامين في بيت من الشعر

مناظرة بين ثعلب والرياشي (*)

في مجالس العلماء : " قال أبو عمر محمد بن أحمد بن إسحاق
القطريلي : قال أبو العباس أحمد بن يحيى : كنت أصير إلى الرياشي
لأنه سمع ما كان يرويه ، فقال يوما : كيف تروى هذا البيت :
بازل عامين أو بازل عامين ، يعني من قول الشاعر (١) :

ما تنقـمُ الحربُ العَوان مني

بازل عامين حديث سنن

لمثل هذا ولدتني أمي

(*) مجالس العلماء ص ٥٨ ، وراجع المحاور في انباه الرواة ٣١١/٢ ،
ومغنى اللبيب ٤٦/١ ، و الاشباه والنظائر ٢٣٩/٣ ، وبهنية
الوعاء ٣٩٦/١ و شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٥/١ ، ونشأة النحو
ص ٦١ و شرح المغنى وشواهد ص ٣٢٢ .

(١) تنسب هذه الأبيات إلى أبي جهل كما في اللسان (بزل) وشرح
أبيات مغنى اللبيب ٢٦٤/١ ، وشرح المغنى وشواهد ص ٣٢٢ ،
وقيل إنها للامام عليّ كرم الله وجهه راجع المصادر السابقة .
والأبيات في الفخر . والبازل أصله في البعير : البازل من الابل :
الذي تم له ثماني سنين ودخل في التاسعة وحينئذ يطلع ثابه
وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك : بازل عامين ويعنى انه مستكمل
القوة . مستجمع الشباب . ولهذا لا تؤثر الحرب فيه . راجع
المغنى في اللسان (بزل) وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٧/١ .

فقلت له : تقول لي هذا في المربية ؟ انما أصير اليك لهذه
المقلوعات والخرافات . يروى : " بازل عامين " و " بازل عامين " و " بازل
عامين " .

الرفع على الاستثاف ، والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال ،
فاستحيا وأمسك .

هذه رواية الزجاجي للمحاورة في مجالس الملوك ومن شايعه وقد
نقل مثلها ابن هشام في مكنى اللبيب^(١) دون أن يشير الى مصدره ،
ورواها ياقوت الحموي بتغيير فيه زيادة ونقصان يحسن أن نورد روايته
ثم نعلق عليها .

قال^(٢) : " قرأت بخط ابن أبي سالم الحسن بن علي ،

قال : نقلت من خط الحسن بن علي بن مقلبة ، قال أبو العباس أحمد
ابن يحيى : ابتدأت النظر في المربية والشعر واللغة في سنة ست
عشرة ، ومولدي في سنة مائتين في السنة الثانية من خلافة المأمون ، وهدقت
المربية ، وحفظت كتب الفن كلها حتى لم يشذ عني حرف منها ،
ولي خمس وعشرون سنة ، وكنت أعني بالنحو أكثر من عنايتي بغيره ،
فلما اتقنته أكبت على الشعر والمعاني والغريب ولزمت أبا عبد الله بن
الأعرجي بضع عشرة سنة ، الوان قال : وقال أبو العباس : كنت
أسير الى الرياشي لا أسمع منه ، وكان نقي العلم فقال لي يوما : وقد قرئ
عليه :

ما تتقم الحرب العوان منى الأبيات

(١) ٤٦/١

(٢) معجم الأدياء ١٠٩/٥ وما بعدها .

كيف تقول : بازل ، أو بازل ، أو بازل ، فقلت له : أتقول لسي
هذا في المربية إنما أقصدك لغير هذا ، قال : يروى : بازل بالرفع
على الاستئناف وبازل بالخفض على الاتباع ، وببازل بالنصب على الحال ،
فاستحي وأمسك .

هذه رواية ياقوت وما أفادته بزيادتها سنراه في النقد والدراسة
وأما قصصها عن رواية الزجاجي فهو الذي يهملنا هنا ، فانت ترى ان
الزجاجي روى أن ثعلباً قال : انما أصهر اليك لهذه المقطوعات والخرافات
ولم يرو هذه الزيادة ياقوت ، وجاء البغدادي ، ووجد هذه الزيادة فسي
مغنى اللبيب وغلن ان ابن هشام ذكر المناظرة وأدخل هذه الزيادة من عنده
ولهذا تعقبه بقوله - بعد ان أورد ط جاء في معجم الأدباء : " ومنها
يعلم أن المصنف نقل هذا الكلام بالمعنى ، فأخل بقوله : انما أصير
اليك لهذه المقطوعات والخرافات ، والمنقول انما هو قوله : انما أقصدك
لغير هذا ، يعنى لا أخذ شعر العرب ولغاتهما وأياها " (١) .

ومن هذا يتضح ان عبارة ابن هشام جاءت في مصدر عريق وموثوق
وقد فات العلامة البغدادي فانهمم^{١٥٠} بالاخلال ، وكأنه ينكر أن تكون العبارة
منقولة عن ثعلب وسيأتي لهذا توضيح .

النقد :

ان الرياشي حين سأل ثعلباً عن توجيهه (بازل عامين) فسي
المربية كيف هو ؟ لم يتضح من سوء الـ هل هو مستغهم أو متغن ؟ وكان
من المستحسن أن يحمل ثعلب سوء الـ شيخه على الأول ويرد عليه

بما يعرفه من وجوه في روايته أو ما تجبره العربية، ولكن حملته
محمل التحدى وهذا واضح من قوله : أتقول لي هذا في العربية ؟
انما أقصد ك لغير هذا . ولعل الذى حمل ثعلبا على هذا شعوره بأنه
خذق العربية وحفظ كتب الفن حتى لم يشذ عنه حرف منها كما يحدث
هو عن نفسه ، ولقد شمعت أزا موقفه هذا بدم الرضا رحمه الله الجميع .
وقد وجّه ثعلب رواية " بازل عامين " من البيت بأنه يحتصل
وجوه الاعراب الثلاثة .

أما الرفع فعلى الاستئناف ويقصد به أن " بازل " خبر لمبتدأ
محذوف تقديره : أنا بازل عامين ، والجملة مستأنفة (١) .
والنصب عنده على الحال أى من ياء المتكلم (٢) .
والخفض على الاتباع أى بإبداله من ياء المتكلم فى (حتى)
بذل كل من كل .

وهذا الأخير غير مسلم عند البصريين . فهم يشترطون فى ابدال
الظاهر من المضمّر بدل كل من كل الاحاطة والشمول (٣) : " واستدلوا
على امتناع ذلك البدل يعنى ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب
بدل كل من كل بأن البدل ينبغى أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ...
وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الأول ، فلو أبدل فيه الظاهر
من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل انقص من المبدل
منه فى التفسير فىكون أنقص منه فى الافادة لأن مدلولهما واحد وفى الأول

(١) راجع شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٨/١ ونشأة النحو ص ٦٢ .

(٢) الصادر السابقة .

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٨/١ .

زيادة تعريف (١) .

ولكن ثعلبا ذهب فيه مذعب الكوفيين والا خفش الذين
يجيزون ابدال الظاهر من المضر بدل كل من كل ٥ ويمكن ان يجاب على
اعتراض البصريين في منع ذلك بأن البدل في (بازل عامين) ونحوه
بان فيه افادة معنى زائد وهو القوة والفتوة (أو كمال العقل والتجربة) (٢)
المستفادة من التشبيه بالبازل ، " واما نقصان تعريف الثاني فلا يضر
كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل
ان رُب نكرة تفيد ما لا تفيد المعرفة " (٣) .

ومن كل ذلك يتضح ان ما قاله ثعلب في توجيهه : بازل عامين
سديد ومقبول لا اعتراض عليه .

ويسبق في المسألة قوله : " انما اصير اليك لهذه المقطوعات
والخرافات " وهو يريد بذلك " المقطوعات من الشعر قصاره وارجيزه
أو الاشعار والاخبار " (٤) ومعلوم ان الرياشي من رواة اللفظة والشعر .
وعلى الرغم من ان الخرافات قد تحمل على معنى ما يتفكه به ، وهو
معنى مقبول الى حد ما ، الا أنه قد يحمل أيضا على الاباطيل والاحاديث
التي لا حقيقة لها (٥) .

(١) حاشية يسن العلبي ١٦١/٢ ، وراجع الرضى على الشافعية
٣٤٥/١ والتصريح على التوضيح ١٦١/٢ وشرح ابن عقيل
٠٧٠/٢

(٢) راجع اللسان (بزل) .

(٣) حاشية يسن العلبي ١٦١/٢ .

(٤) شرح أبيات مفعو اللبيب ٢٦٢/١ .

(٥) المصدر السابق .

وهي بهذا المعنى أوزاك يبدو - في نظري - غير مناسب
إطلاقها على مرويات الشعر والأخبار التي بها ضبط اللغة
وتقמיד قواعدها ، ومن أبي العباس خصوصا وهو أحد رواة الأخبار
اللغوية والأشعار العربية ولعل البغدادي أراد أن يدفع
عنه - حين أنكر نسبة القول إليه - ما يتبادر إلى الذهن في
وصفه مرويات الشعر بهذا القول .

٢٧ - المبحث السابع والمشرون

الخلاف في تسمية اسم الفاعل وبعض شروط اعماله

١ - مناظرة بين ثعلب والبرد (*)

قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري .

فقال : كان الفراء يناقض ، يقول : قائم فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه . فإن كان فعلا لم يكن اسما ، وان كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا .

فقلت : الفراء يقول : قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجبهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجبهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما ، فانت لم نصبت به وهو عندك اسم ؟ فقال : لمضارعتي يفعل . فمضارعتي يقول العرب : جاءني آكل طعامك ، ولقيت آخذا حقك ، وقتلت له : قد نصبوا بآكل وآخذ ويفعل لا يضارعها ، إذ كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول .

فقال لي : مضارعتي قد حملت له في أصل بنيتها ، فالزمته تقدم

الصلة وفاعل غير متصرف ، وطالبته أن يجيز ، طعامك جاءني آكل ، وحقك لقيت آخذا فقال : أجزأنا لثمين . قلت : لا يجيز هذا أحد . لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول ، ومستحيل في

البنية ، من قال طعامك جاءني آكل وحقك لقيت آخذا أحال ، لأن آكلا وآخذا لما منعا التصرف منعت صلتها التقدم ، وجريا مجرى

(*) مجالس العلماء ص ٣٤٩ وما بعد ما والصحابي ص ٤٦٣ ومدرسة

الكوفة ص ٢٣٩ .

بالله تعجبنى شِئَكَ ، وعن طاعة الله يسوئنى إعراضُكَ ، كل واحدة من المسألتين خطأ ، لأن الثقة والاعراض لا يحل محلها مستقبل يكون فاعل الفعل ، فإذا كنا جامدين ممنوعين من التصرف لزمنا صلتهم — التأخير . ولهذه الملة ، أحوال النحويين طعامك جاءنى الأكل ، وحقك لقيت الآخذ ، لأن حكم الطعام والحق التأخير بعد ناصبهما ، ولا وجه لتقدمهما عليه إذ كان غير متصرف .

النقد :

في هذه المناظرة جاء الخلاف بين المبرد وشعلب في تسمية هذه المادة أى (قائم) ونحوه كقضية رئيسية ثم تفرعت عنها بعض المسائل وسنقف أولا عند تسمية نحو قائم ثم ننظر بعد ذلك في المسائل المتفرعة عنها .

قلت : ان الفراء والكوفيين يسمون نحو (قائم) بالفعل الدائم ، والبصريون يسمونه باسم الفاعل .

وفي المناظرة ، يرى المبرد ان في تسمية الفراء لها بفعل فيها تناقض لأن نحو (قائم) اسم عنده لدخول التنوين عليه ، فان كان فعلا لم يكن اسما ، وان كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا .

وقد دفع شعلب اعتراض المبرد ، كما دفع التناقض : بأن الكلمة اسم من جهة قبولها دلائل الاسماء ، وفعل من جهة العمل .

ثم سأل شعلب المبرد ، فانت لم نصبت به وهو عندك اسم ؟ فكان جواب المبرد ، لمضارعتة يفعل .

هذا لما جاء في المناظرة عنه تسمية هذه المادة ، وإذا تأملنا في هذا الذى قاله الشيخان أو طاله نحاة الفريقين في كتبهم وجدنا ان الخلاف

بمنهم في تسمية هذه المادة ليس عيبا ، أو قل هو خلاف لا يترتب عليه
أشرا لا في مدلول المادة ولا في عملها .

فالفريقان متفقان على أن نحو (قائم) يقبل دلائل الأسما
كالتنوين وغيره ، وعما متفقان كذلك على أن نحو (قائم) يصل عمل الفعل ،
وبعد هذا سيّبه ما شئت : اسم الفاعل ، أو الفعل الدائم . تسمية
اصطلاحية ليُفرق بها بين هذه وبين الأسما السريعة والأفعال الموضوعة
ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون . كما ساء - أي نحو قائم - ابن فارس
بالنعت (١) .

ولكن أحد الباحثين أعطى هذا الاصطلاح : البصري والكوفي
لهذه المادة - نحو قائم - اعتناء كبيرا ، وانتهى بعد مناقشة طويلة
إلى رفض التسميتين ، واقترح أخرى قال (٢) : " لقد ظهر - ما تقدم
- أن تسمية البصريين هذه المادة اسم الفاعل لم تكن حصيلة تحصيل
دقيق ، ومدارسة فاحصة لحقيقتها اللغوية والسياقية ، فقد اعتبروه
اسما دون أن يتعمقوا للاسمية ، ودون أن ينطبق عليه مفهوم الاسم
... وقد ظهر أيضا أن تسمية الكوفيين هذه المادة الفعل الدائم لم تكن
هي الأخرى ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم
الكلمة ... ولما كانت هذه المادة ليست اسما ، وليست فعلا كما ثبتت
من سير البحث - فإني أميل إلى جعلها قسما قائما بذاته ، يكون قسما
للاسم والفعل والعرف .

(١) الصاحبي ص ٤٦٣ .

(٢) د / السامرائي في كتابه : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ص ١٣١
وما بعدها .

قلت : ان جواب المبرد عن المسألة الأولى ان مضارعة اسم الفاعل
 ليفعل - في أصل البنية هذا ما عليه البصريون ولهذا عمل النصب ،
 فهو موافق للمضارع في حركاته وسكناته فأكل وأخذ موافقان لـ (يأكل
 ويأخذ) ويمنع عندهم اسم الفاعل من العمل اذا لم يكن موافقا للمضارع
 اى اذا كان بمعنى الماضي ، واكتفى ثعلب في هذه المسألة بجواب المبرد
 وانتقل الى غيرها ، ولكن في المسألة سوء ال مهم جدا وعنوان اكل وأخذ
 في قول العرب الذى أورده ثعلب ليسا بمعنى المضارع ؛ لأن (جاءنى ،
 ولقيت) ما شيان ، فيكون اسم الفاعل بعدهما بمعنى الضى فحقه على
 مذهب المبرد والبصريين ألا يعمل ^(١) ، فلم يبد المبرد عليه اعتراضا
 ولم يظهر معارضة لما أورده ثعلب .

وأرى أنه اذا صحت نسبة ذلك القول للعرب يكون فيه مما
 يتقوى مذعب من يعمل اسم الفاعل النصب ولو كان بمعنى الماضي ،
 يضاف الى شواهدهم ، فلم أر مثل هذا القول فيما احتجوا به في مثل
 قوله تعالى ^(٢) : " وكلبهم باسط ذراعيه " ^(٣) كما سبق أن أشرنا
 الى هذا ^(٤) .

- (١) لانهم اشترطوا لعمل النصب ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ،
 راجع المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/٢ ، و قطر الندى ٢٧١
 و شرح ابن خيثر على المفصل ٦٨/٦ .
- (٢) من الآية رقم ١٨ من سورة الكهف .
- (٣) راجع المساعد ١٤٥/٢ ، و قطر الندى ٢٧١ و شمع البوامع ٩٥/٢
- (٤) راجع مبحث : الفرق بين اسم الفاعل متونا وغير متون في العمل والمعنى .

وان أطلق عليه (القرين) وسبب هذه التسمية يتجلى في أن هذه المادة تقرر أحيانا بعلامات الاسم ولا تكون اسما محضا ، كما تقرر بضائهم سياقية على نحو ما يقرر الفعل بضائمه ولا تكون فعلا وعندئذ تكون أقسام الكلام في النحو العربي اسما وفعلا وقرينا وحرفا .

فترى من هذا النص أن الباحث لم يزد في خصائص هذه المادة على ما ذكره ثعلب والمبرد في هذه المناظرة ، وليس في اقتراحه إلا زيادة في التقسيمات ، والتسميات ، لا نود أن نقف عندها ويكفي ما قلناه ان المسألة اصطلاح .

ولنعد بعد هذا لما جاء من قضايا في المناظرة .
قال ثعلب : فمارضته بقول العرب : جاءني أكل طعامك ولقيت آخذا حقتك ، وقلت له قد نصبوا بأكل وآخذ ويفصل لا يضارعهما ، اذا كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول .

واجاب المبرد : مضارعتيه - أي اسم الفاعل ليفعل - قد حصلت له في أصل بنيته " هذه واحدة .

والثانية : قال ثعلب وطالبته ان يجيز طعامك جاءني أكل ، وحقتك لقيت آخذا .

وهذه عند ثعلب غير جائزة ، لأنها " جرت مجرى :
بالله تعجبني ثقتك ، وعند طاعة الله يسو " نى اعراضك
كل واحدة من المسألتين خطأ ... كما أحال النحويون طعامك جاءني
الأكل ، وحقتك لقيت الآخذ ، لأن حكم الطعام والحق التأخير بعد
ناصبهما ، ولا وجه لتقدمها عليه

مع ما بعدهما في علة المنع فاسم الفاعل لا يمنع تقديم معموله عليه
قال في شرح المفصل (١) : " فان اسم الفاعل يجوز تقديم معموله عليه
لأنه ليس موصولا ولم يكن مقدرا بأن ، إلا ان يكون فيه الالف واللام .
ولكن بعض النحاة يمنع مثل المثالين لملة أخرى قال الصهرى (٢) :

" وبعض النحاة يمنع منه — أى تقديم معمول اسم الفاعل — لتباعد العامل
ما عمل فيه ، اذا كان الفعل الذى هو أصل في العمل يضاف عمله بالتقديم
... وكان المشبه به أضعف مع تباعده فامتنع من العمل فلهذه العلة

منع بعض النحاة مثل : زيدا عبدالله أبوه ضار لتقدم
المعمول وتباعده بالفصل ، وعذا غير علة ثعلب كما ترى ، كما أن المسألة
ليست مستحيلة أو مجمع على منعها ، بل الذى يظهر من أقوال النحاة
أنه قد قال بجوازها من يمتد بخلافه ومنهم الجرد نفسه (٣)

قال (٤) : " فاذا قلت : عبدالله جاريتك أبوها ضارب ، فالجارية
ابتداء ، و (أبوها) ابتداء ثان ، و (ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعا
خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله ، وليس ما قالوه في كراهية
النصب بشئ " ، وذلك لأن ضاربا يجرى مجرى الفعل في جميع أحواله
من العمل في التقديم والتأخير .

فهذه حجة قياسية ما دام اسم الفاعل قد حمل على الفعل في
العمل فيثبت له ذلك قياسا على نظيره . وعلى هذا المذهب يكون المثالان
— أى طعامك جاءني أكل وحقق لقيت أخذا — جائزين وليس بمستحيل
استعمالهما كما يرى ثعلب .

(١) شرح المفصل ٦/٢٧٠ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٢١٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المقنن ٤/١٥٦ .

أما المسألة الثانية : فقد منع ثعلب أن يقل : طعامك جاءني
أكل ، وحقك لقيت آخذا " وشبهه بالقول " بالله تعجبني ثقتك ،
وعن طاعتك الله يسوءني اعراضك ، وبـ (طعامك جاءني الأكل) ،
(وحقك لقيت الآخذ) .

وغريب أن المبرد - وهو المجادل البارع - لم يقل في هذا الذي
أورده ثعلب قولا - كما نرى في المناظرة - .

قلت : ان الأمثلة : بالله تعجبني ثقتك ، وعن طاعة
الله يسوءني اعراضك ، هذه منمها أكثر النحويين كما يرى ثعلب وظلوا :
ان الثقة والاعراض مصدران مؤنّ ولان والمفعول لا يتقدم على المصدر ،
لأنه من صلتته ، قال ابن يعيش ^(١) ، " ولا يتقدم ما كان من صلة
المصدر ، لأنه من تمامه " أو لأنه كالموصول ومفعوله كالصلة والصلة
لا تتقدم على الموصول ^(٢) .

ومن أجل هذه العلة منع بعضهم أن يتقدم مفعول اسم الفاعل
إذا كان فيه الألف واللام مثل طعامك جاءني الأكل ، وحقك لقيت
الآخذ ، لأن الألف واللام بمعنى الذي .

ولكن هذه العلة التي من أجلها منع تقديم مفعول المصدر أو مفعول
اسم الفاعل المحلى بالألف واللام ليست موجودة في المثالين الأولين
من قول ثعلب : وطالبته أن يجيز : طعامك جاءني أكل ، وحقك لقيت
آخذا . فتتظير عذرين بما بعدهما فيه بعد لا يخفى إن أريد جمعهما

(١) شرحه على المفصل ٦٧/٦ وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣٣ .

(٢) جمع الهوامع ٢/٩٣ .

كما أن منع ثعلب وغيره من النحاة قولهم: يا لله تصعبني شئتك،
وعن طاعة الله يسوءني اعراضك بتلك الحجة ليس بجيد، لأن
معمول المصدر فيهما جار ومجرور، وهم قد تسامحوا في الجار والمجرور
كثيرا، ولهذا جاوز بعضهم المثاليين ونحوهم، ومذهبهم حسن قال ابن
عقيل (١): "وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما"
وهو يشير إلى اختيار الرضي قال (٢): "وأنا لا أرى منعا من تقديم
معموله - أي المصدر - عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك
اللهم أرزقني من عدوك البراءة... وقال تعالى (٣): "وَلَا تَأْخُذْكُمْ
بِهِنَّ رَأْفَةً"، وقال (٤): "بَلِّغْ مَعَهُ السَّيِّئَاتِ... الخ."

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٢ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ١٩٥/٢ .

(٣) من الآية رقم (٢) سورة النور .

(٤) من الآية رقم ١٠٢ سورة الصافات .

٢٨ - المبحث الثامن والعشرون

دخول الكاف على مثل في قوله تعالى "ليس كمثله شيء"

مناظرة بين ثعلب والبرد (*)

قال الزجاجي : "حدثني محمد بن أحمد بن مابنداز قال :
حدثني أبو العباس ثعلب قال : دخلت دار محمد بن عبد الله بن طاهر
في يوم من الأيام ، فوجدت في الدار محمد بن يزيد ، وعليّ بن عبد الغفار
فقال عليّ : اجتمعنا وأريد أن أسأل عن مسألة .
فقلت له : سل .

فقال : ما معنى قول الله جلّ وعزّ (١) : " ليس كمثله شيء " .
فقلت : معناه ليس مثله ، وليس كمثله ، المعنى فيه واحد والعرب
تدخل الكاف ليعلم أنها كالأسماء ، ومثل مثل .
فالتفت إلى محمد بن يزيد فسأله ، فقال : هذا جواب مقنع .
ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسلني عنها بحضوره حتى أخبرك بما
بقي فيها .

فقال له : مجلس الأمير لا يمكن أن يجرى فيه شيء بغيرازته ،
ولكن تخبرني الآن .

فقال له : أنا أكثر عندك وأصير اليك .
وحدثني أبو الحسن قال : سأله أي شيء بقي في المسألة ؟
فقال : الذي بقي فيها التأكيد .

(*) مجالس العلماء ص ١١٥ .

(١) من الآية رقم ١١ سورة الشورى .

النقد :

هذه المناظرة بين ثعلب والمبرد تختلف عما ألفناه من مناظرات الشيخين من حيث الأسلوب والنتيجة ، فقد كانت هادئة الأسلوب وانتهت الى وفاق وانفصاف ، ولعل مرّ ذلك الى خلو المجلس من الأُمير ، لأن لحضوره صلة كبيرة في تشقيق القول لاظهار القدرة في الجدل كسبا لرضاه وتقربا منه وزلفى ، ولهذا تمنى المبرد أن يُسأل عن المسألة بحضرته ، فلم يجِبْ طلبه ، ولعله كان يخفى في المسألة شيئا يريد أن يظهره بحضرة الأُمير ، وهذا يؤكّد ما أشرنا اليه في المقدمة عن تأثير الأُمراء ورجال الدولة على العلماء في مناظراتهم ومعاوراتهم .

أما المسألة النحوية في هذه المناظرة فقد بدأت بالسوء الى عن قوله تعالى : " ليس كمثله شيء " . . . " ما معناه ، وقد فهم ثعلب ان السائل قصد بسوءه الى تفسير دخول الكاف على مثل في " كمثل " وكلاهما للتشبيه .

والذى يبدو أن ثعلبا يرى زيادة الكاف فقال في تفسيره :

" معناه ليس مثله ، وليس كمثل المعنى فيه واحد " وبهذا قال من يرى

زيادة الكاف ، قال ابن سيده ^(١) : " قد تكون الكاف زيادة في موضع

لوسقطت فيه لم يخل سقولها بمعنى ، وذلك قوله : " ليس كمثله شيء " .

وقد وافق المبرد ثعلبا فيما ذهب اليه وقال : " هذا جواب مقنع " .

ولكنه يرى أن شيئا بقي في المسألة يضاف الى ما ذكره ثعلب وهو التأكيد .

وأحسب أن ثعلبا أشا رالى هذا التأكيد في قوله : " والمرب تدخل

الكاف ليعلم أنها كالأسماء ومثل مثل " وهذا واضح في أنه قصد الى ان

الكاف بمعنى مثل مؤكدة بمثل الثانية .

(١) المخصص ٤٩/١٤ ، وراجع الصاحبي ص ١٤٥ .

وأقول : ان ما ذهب اليه الشيخان من القول بزيادة الكاف في " كمثلته " هو مذهب أخذ به كثير من النحاة فقالوا : " ان الكاف صلة زِيدت للتأكيد و (مثل) خبر ليس ، وشئ اسمها وقوى بعضهم ذلك بان زيادة الكاف حين دخولها على مثل معهود في لغة العرب وذكروا من شواهد ذلك قول أوس بن حجر :

ليس كمثل الفتى زهير
خلق يوازيه في الفضائل
وقول بعضهم :

ما ان كمثلهم في الناس من بشر
وقول الآخر :

ومثل كمثل جزوع النخل (١)

وقد جزم ابن جنى بزيادة الكاف في الآية قال (٢) : وقد تكون الكاف زائدة مؤداة بمنزلة الباء في خبر ليس وما وغير ذلك من الحروف ، وذلك نحو قوله عز وجل : " ليس كمثلته شئ " تقديره - والله أعلم - ليس مثله شئ ، فلا بد من زيادة الكاف ليصح المعنى ، لأنك ان لم تعتقد ذلك أثبت له عز اسمه مثلاً فزعمت أنه ليس مثله شئ فيفسد هذا من طريقين " ثم ذكرهما في افاضة ليؤكد فساد القول بعدم زيادة الكاف .

ومثل قول ابن جنى قال العكبري (٣) : " الكاف في كمثلته زائدة أى ليس مثله شئ " ، فمثلته خبر ليس ، ولولم تكن زائدة لاقضى الى المحال .

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٧ .

(٢) سر صناعة الاعراب ٢٩١/١ واللسان : (مثل) .

(٣) التبيان ١١٣٠/٢ .

يظهر من ذلك كله ان القول بان الكاف صلة زيدت للتأكيد كما هو ظاهر عبارة ثعلب والمبرد قول له ما يؤيده وقد أخذ به كثير من النحاة وقواه ورجحه كما رأينا .

وفي نظري أن القول بزيادة الحرف للتأكيد أو لتقوية المعنى ، وتسميته بالزائد أو الصلة أو غير ذلك لا يأخذ عليه ، فليس المراد بالزيادة عدم الفائدة ، بل يعنى أنه زيد لمزيد الفائدة فمع ما للحرف من مدلول له فائدة زائدة وعي تقويته الكلام وتأكيده .

وعلى الرغم من أنى أرى رجحان هذا الرأى لكننى أخالف من يرى انه الوجه في الآية " ليس كمثله شئ " - الذى لا يجوز غيره كما ذكر ابن جنى والمكبرى .

فإن بعض النحاة ذهب الى ان الكاف في " كمثله " ليست زائدة ومثل ليست زائدة . أى ليس في الآية زيادة أصلاً ، ووجه مذهبه بتوجيهات لا يرد عليها الفساد الذى ذكره ابن جنى ، ولم يفض بهم القول بعدم زيادة الكاف الى المحال كما قال المكبرى ، ومن أحسن توجيهاتهم - في نظرى - : ان مثل في الآية بمعنى الذات وضمت موضع الضمير والمعنى ليس كهو ، كقولك : مثلك لا يبخل ، والمراد أنت لا تبخل (١) قال ابن الأثير (٢) ومثله قول الشاعر :

يا عاذلي دعنى من عدلكا مثلى لا يقبل من مثلكا
وقد رأيت هذا الرأى لثعلب في مجالسه قال (٣) : " ليس كمثله شئ " أى ليس كهو .

(١) تفسير الطبرى ٩/٢٥ ، شرح القصيدة الطحاوية ص ١٤٧ ، ومفنى

اللبيب ١/١٨١ .

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٣٤٥ .

(٣) مجالسه ١/٢٣١ .

٢٩ - المبحث التاسع والعشرون

(١١)
إضافة النعت ، والفرق بين الاستفهام والنفي وهما يا أخرى . الخ

مناظرة بين ثعلب والبرد (*)

" قال أبو العباس محمد بن يزيد : سمعت أحمد بن يحيى يقول
في أول ما التقينا عند الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر : ذكر سيويه
أن قولك أخت في وزن قفل .

فانكرت ذلك ، فلم يزل يتردد فيه حتى وقفته على ما قاله
سيويه أن وزن أخت فعلة ثم حذفت فصارت على حرفين ، ثم ألحقت
بالتاء الزائدة بباب فعل ، وأن اللاحق إنما يقع بالزيادة لتبلغ بها وزن
الأصول .

وسمته يقول : ألف ضحى للتأنيث كالف بشرى ، لأن ضحى
مؤنثة .

وسمته يزعم أنه إذا صفر أحمر أو حارث أو نحوه ما فيه
زيادة قال : إن كان اسماً صفرته على لفظه وعلى حرف الزيادة ،
فأقول : حارث اسماً حويرث وحريث . وكذلك أحمر أحيمر
وحمير إذا كان اسماً . وإذا كان شئ من ذلك نعنا لم يجز في تصغيره
إلا التمام ، ولا نجيز فيه وهو نعت تصغير الترخيم . وسمته يقول بحضرة
الأمير : النعت لا يضاف . فجعل الأمير يقول لنا : فلا تقول زيد غلامك
مقبل ، وزيد أخوك جالس ونحوه ؟

(*) مجالس العلماء ص ١٢٤ وما بعدها .

(١) علة بناء أس ، ومساثل صرفية .

فجعل وجعل يخلط ويقول : كذا قال الفراء والكسائي .
وسمى أنكر لأمير : من على كم وجه تكون ، حتى اتيت على
ذلك .

فقال ثعلب : وتكون من للنفي .

فقلت : أن ذلك خطأ .

فقال : كذا قال الفراء . ثم وضع له ما قلت .

فقال : الفراء كان يزعم أن معنى الاستفهام كله النفي .

فقلت : لو كان إلى هذا قصد لقال : وحروف الاستفهام ترجع

إلى النفي ، ولكن حروف الاستفهام تتسع فتخرج إلى التقرير والتسوية .

ولكننا نقول : أن حروف الاستفهام غير واجبة ، كما تقول في الأمر

والنهي ونحو ذلك ، والنفي غير واجب ، وهو من الاستفهام بعيد جدا ،

لأن النفي خبر ، والاستفهام استخبار .

وقال : أمس مبنية على الكسر وضعت موضعاً واحداً . وذكر

أن الكسائي قال : كسرت أمس من أجل أنك تقول : أمس بخير .

والفراء يقول : كسرت ، لأن السين يتناول بالكسر .

قال محمد بن يزيد : إنما كسرت ، لأنك تقول له لليوم الذي يلي

يومك ، فإذا مضى صار قولك أمس أمس اليوم فصار الحروف - يعنى من

وما أشبهها - أي أنها لا تقوم بأنفسها حتى تضعفها . فذلك أمس احتاجت

إلى أن تكون إلى جنب اليوم ، فاحتاجت حينئذ إلى البناء ، وُعِدِلت

وكسرت لالتقاء الساكنين .

النقد :

تضمنت هذه المناظرة مجموعة مسائل نحوية وصرفية ، أما الصرفية

فسيأتي الحديث عنها في قسم الصرف ، وستقف هنا عند المسائل النحوية واحدة واحدة واليك البيان .

المسألة الأولى : اضافة النعت :

ففي هذه المسألة قرر ثعلب أن النعت لا يضاف ، ولكنه لم يذكر علة للمنع ولا حجة من قياس ولا من سماع توّده فيما قال . ولما عارضه الأُمير بالاُمثلة ويقول : فلا تقول زيد غلامك (*) مقبل ... ؟ الخ لم يدافع عن رأيه ، وأحال على الفراء والكسائي وهذه أيضا دون بيان وتفصيل .

قلت : ما ذهب اليه ثعلب لا أرى له وجهها ولم أجده في كتب النحاة نسبة لثعلب ولا لأحد غيره من الملطاء حتى الفراء والكسائي ، والظاهر أن النعت بالمضاف ، أو اضافة النعت جائزة قال ابن يعيش (١) : ووصفه - أي الاسم - بما أضيف الى معرفة من المضاف نحو غلامك ، وغلام هذا وغلام الرجل تقول : جاءني زيد غلامك فزيد فاعل وغلامك نعت له . بل إن في أقوال الفراء والكسائي ما يؤيد ذلك . قال السيوطي (٢) : " وقال الفراء يوصف الأعم بالأنثى نحو مررت برجل أخيك " وأخيك نعت وهو مضاف . وقال (٣) : " وجوز الكوفية ... رفع النعت المضاف اضافة محضة ، لأن الأنثى حكى يا زيد بن عمر " .

-
- (١) شرح المفصل ٥٧/٣ .
 (٢) جمع الهوامع ١١٦/٢ .
 (٣) المصدر السابق ١٤٢/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٨/٣ .
 (*) غلام وشبهه يجوز أن يكون نعتا على مذهب من يجوز النعت بغير المشتق وهو مذهب نسبة الخضري في حاشيته ٥٢/٢ لجمع ممن المحققين - كما أنهم ذكروا أنه يجوز النعت بغلامك وأخيك على تأويل معنى الأخوة وهي القرابة والغلامية وهي الخدمة اليه . راجع شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ .

ولا يخفى أن رأى ثعلب في هذه المسألة غريب جدا وهو نفسه شمر
بهذه الغرابة كما يبدو في المناظرة .

المسألة الثانية : (من) ودلالاتها على الاستفهام والنفي :

في هذه المسألة قال المبرد أنه ذكر للأصير ما تحتله (من) من
الوجوه حتى أتى على ذلك ، ولكنه لم يبين هذه الوجوه هنا ، وهي
وجوه معروفة مشهورة منها أنها تكون : شرطية ، واستفهامية وموصولة . الخ
ولعل ما ذكره لم يكن موضع خلاف بينه وبين ثعلب ، إنما الخلاف فيما ذكره
ثعلب من وجه تفيده (من) وهو النفي ، وهذا ما اعترض عليه المبرد
ورده وخطأه ولم يدافع ثعلب عن رأيه ولكنه عزا إلى الفراء أنه كان يزعم
أن معنى الاستفهام كله النفي ، وهذه العبارة ردّها المبرد بحجة
الفرق بين الاستفهام والنفي ، وأن النفي من الاستفهام بعيد .
هذا ما جاء في المناظرة بين الشيخين عن هذه المسألة ، ترى غيرها
أن حجة المبرد قوية ، وما قرره من الفرق بين النفي والاستفهام وأن
لكل واحد أدوات خاصة به وجيه .

لكنني لا أرى أن ما ذهب إليه ثعلب خطأ ، لأن قوله " أن من
تكون للنفي " يمكن أن يحمل على وجه مقبول ، وذلك إلى (من) حين
تكون استفهامية تتسع فتخرج إلى معنى النفي .

قال ابن هشام ^(١) : " وإذا قيل من يفعل هذا ، إلا زيد " فهي
من الاستفهامية أشربت معنى النفي ، ومنه " ومن يَغْفِر الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ " ^(٢)

(١) مغنى اللبيب ١/ ٣٢٧ .

(٢) من الآية رقم ١٣٥ من سورة آل عمران .

ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك بدليل :
 " مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ " (١) ، وهذا الاتساع في الممنوع
 أشار إليه المبرد نفسه لما قال : لكن حروف الاستفهام تتسع فتخرج إلى
 التقرير والتسوية " ولعل ثعلبا قصد إلى هذا الاتساع فتخرج إلى
 النفي كذلك عنده .

وما حكاه عن الفراء قد وجدت في معاني القرآن قريبا منه
 يقول الفراء (٢) عند قول الشاعر (٣) :

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لِّذِيْ بِدَائِمِ

فأدخل الباء في " هل " وعي استفهام ، وانما تدخل الباء في ما الجحد (٤)

كقولك : ما انت بقاتل ، فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد
 أدخلت لها الباء ، ومثله قوله في قراءة عبدالله " كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ " (٥)
 ليس للمشركين ... وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : أين كنت لتنجو مني ،

(١) من الآية رقم ٢٥٥ البقرة .

(٢) معاني القرآن ١٦٤/١ وما بعدها .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت من قصيدة يهجو فيها جريرا ورهطه كليباً

باتيان الأثن . وقوله : يقول أي الكلبى و (اقلولى عليها)

أي نزا عليها (وأقردت سكنت في اللسان) (قر د) وهامش ١٦٤/١
 معاني القرآن .

(٤) الجحد مصطلح يستعمله الفراء بدل مصطلح النفي عند البصريين .

راجع ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٤٢ .

(٥) من الآية ٧ سورة التوبة . نسب الفراء في معانيه ٤٢٣/١ لمبدالله
 قراءة هكذا " كيف يكون للمشركين عهد عند الله ولا ذمة " ثم قال
 " فجاز دخول (لا) مع الواو لأن معنى أول الكلمة جحد . وإذا
 استفهمت بشئ من حروم الاستفهام فلك أن تدعه استفهاما
 ولك أن تنوى به الجحد " .

لأن المعنى ما كنت لتنجو منى ، فادخل اللام في (أين) ، لأن
معناها جحد : ما كنت لتنجو منى

و خلاصة القول أن (من) تكون على أوجه . منها أنها
تكون استفهامية وقد تفيد مع ذلك النفي ، ولكنها ليست
موضوعة لفائدة النفي ابتداء ، كوضعها لفائدة الشرط ، والاستفهام والموصول .
المسألة الثالثة : علة البناء في أمس :

في هذه المسألة ذكر ثعلب أن أمس مبنية على الكسر وضعت
موضعا واحدا ثم حكى عن الكسائي أنه قال : إنما كسرت أمس من
أجل أنك تقول أمس بخير ، وعكس عن الفراء علة أخرى .
قلت : إن قول ثعلب أن أمس مبنية على الكسر هذا مذهب كثير
من النحاة ، وقد وافق عليه المبرد في المناظرة كما ترى وإن اختلف في تحليل
البناء كما سيأتي توضيحه .

أما ما نسبته لثعلب للكسائي مما يفهم منه أن الكسائي يقول بأن أمس
مبنية على الكسر ، فإن بعض النحاة نسب إليه غير ذلك فقال
السيوطي (١) : " قال أبو حيان زعم قوم منهم الكسائي أن أمس ليس مبنية
ولا معربة بل هو محكى من فعل الأمر من الأسماء " فيجوز أن يكون
للكسائي في المسألة قولان : حكى ثعلب أحدهما وحكى غيره الآخر ،
وكلا الرأيين لا يترتب عليهما أثر في الاستعمال ولا في فهم النصوص .

أما ما ذهب إليه المبرد من أن أمس بنيت ، لأنها
ضارعت الحروف بمعنى (من) وما أشبهها في الاحتياج إلى غيرها .
فهو نوع من التحليل للكسر في أمس قال به قوم من النحاة (٢) .

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٣/١ ، وجمع الهوامع ٢٠٨/١ .

(٢) جمع الهوامع ٢٠٨/١ .

وقال غير هو "لا" أن أمس بنيت لتضمنها معنى الحرف وهو
لام التصريف (١).

وبالجملة فإن النحاة في تعليل الكسر في أمس آراء كثيرة (٢)،
وهي آراء اجتهدية لتفسير هذه الظاهرة، لا يترتب عليها أثر كما
سبقت الإشارة، لأن أمس حين تستعمل ظرفاً "مبنية على الكسر عند
جميع العرب" (٣) وما جاء عند النحاة من تعليل لا يعدوان يكون
تفسيراً لهذه الظاهرة. كما أن لهذا البحث رأياً في علة البناء جملة
تجد له تفصيلاً في غير هذا الموضع (٤)، فلا تطيل بإعادته.

(١) همع الهوامع ٢٠٨/١.

(٢) راجع ما يقتصر وما لا يقتصر ص ٩٤، وهمع الهوامع ٢٠٨/١ وما بعدها.

والاشباه والنظائر ١٠٥/١ و ٢٩٣/١ و ٢١١/١ و ٢٦/٢.

(٣) همع الهوامع ٢٠٨/١.

(٤) راجع مبحث علة البناء ص ٤٤ من هذا البحث.

٣٠ - المبحث الثلاثون

القول في أسلوب التعجب نحو ما أفعله : اعرابه ومعناه

مناظرة بين محمد بن يزيد وأبي اسحاق الزجاج (*)

قال الزجاجي : "حدثني بعض أصحابنا قال : حدثني أبو اسحاق
الزجاج (١) .

قال : كنت في ابتداء أمرى قد نظرت في علم الكوفيين ، وانقطعت
إليه ، فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئاً ، وأنى قد استغنيت
به عن غيره ، فلما قدم محمد بن يزيد بفداد قصدته يوماً وأنا عندى أنـه
ان ناظرني قطعته لا أشك فيه ، فدخلت إليه ، فلما قعدت .

قلت له : كيف تقول ما أحسن زيدا ؟

فقال : ما أحسن زيدا .

قلت : زيد بأى شىء تنصبه ؟

فقال : التقدير شىء حسن زيدا ، فما اسم مبتدأ ، واحسن خبره ،

وفيه ضمير الفاعل ، وزيدا مفعول به ، والمعنى معنى التعجب فذهب
أخطى المسألة .

فقال لي : على رسلك أقنعك هذا الجواب ؟

(*) مجالس العلماء ص ١٦٤ وما بعدها ، وراجع طبقات الشافعية ٣٨/٦

والجهود الصرفية لأبي حيان ص ١٧٩ .

(١) الزجاج : "أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل اخذ شعلب والمبرد

وصنف مصنفاً كثيرة منها : ما ينصرف وما لا ينصرف ، معاني القرآن . الفرق

بين المذكر والمؤنث . . توفي سنة ٣١١ هـ - نزعة الالباء ص ٢٤٤

وطبقات الزبيدي ص ١١١ .

قلت : ما تركت منها شيئا .

قال : فإنها تنتقض عليك .

قلت : من أين ؟

قال : كيف جاز أن تكون (ما) اسما بغير صلة ؟ وإنما تكون

اسما تاما في الجزاء ، نحو : ما تصنع أصنع ، أو في الاستفهام نحو :

ما صنعت يا رجل ؟ وما عندك ؟ فهي ابتداء وما بعدها خبرها ، فكيف

جاز أن تكون في غير هذين الموضعين اسما بغير صلة ، وانت لو قلت :

رأيت أو أعجبتني ما ، لم يكن كلاما حتى تقول : رأيت ما صنعت ، أو أعجبتني

ما عندك ، ونحو ذلك مما يكون صلة للذي فلم يكن عندي في هذا جواب .

فقال : الجواب عن السوء ال أن يقل : إنما صلح أن تكون (ما)

في الاستفهام اسما بغير صلة ، لأنها لو وصلت علمت ، وإنما يسأل السائل

عما يجهل ، كما تقول : من أبوك ؟ . فلو قلت : من في الدار أبوك ،

كنت مخبرا لما علمته وغير مستخبر عما جهلته . وكذلك في الجزاء هي ،

لأنها ضال شائعة مبهمة تقول : ما ركبت ركبت فذلك واقع على كل مركوب ،

وكقولك : من يأتني آتته . فهذا واقع على جميع الناس .

وانت اذا قلت : ما أحسن زيدا فقد تعجبت من حسنه ولم تصف

ان الذي حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة ،

كما تقول : شيء جاء بك ، أي ما جاء بك إلا شيء ، وكذلك :

" شر أهرا ناب " (١) أي ما أهره الا شر ومثله : اني ما أن أفعل كذا وكذا ،

(١) الكتاب ٣٢٩/١ ، ومجمع الامثال ٢٧٠/١ ، واللسان (هـ) أهرة :

حمله على الهرير وهو صوت دون النباح . وزا ناب مراد به الكلب

هنا . ويضرب المثل في ظهور أمارات الشر ومخايله .

يريد من الأمر أن أفعل كذا وكذا ، فلما كان الأمر مجهولاً كانت (ما)
لا بهامها بغير صلة .

عُبال : فذهبت أتجاوز ، واستحسننت ما سمعت .

فقال لي : أقنعك هذا ؟

فقلت : لا أعلم فيه شيئاً غيره .

قال : فان قيل لك : اذا قلت شيء أحسن زيدا فقد اخبرت

ولم تتعجب ، فاذا وضعت ما في موضع شيء فممن أين وقع التعجب ؟

قال : فبقيت ولم يكن عندي جواب .

فقال : الجواب في ذلك أن ما ^{إنما} صلح ذلك فيها لا بهامها وتصرفها

الآ ترى أنك تقول : ما أقمت أقمت ، فتكون موقّعة وحقيقتها أنها وصلتها

مصدر ، وكذلك ما صنعت يسرني ، فان شئت كانت في معنى الذي ، وان

شئت كانت والفعل مصدراً ، وتكون استفهاماً وتكون جزاءً ، وتكون خبراً ،

وتكون نكرة في مثل قوله (١) .

ربما تكره النفوس من الأمر .

وتقع لذات غير الآدميين ، ولنعموت الآدميين كقولك : ما عبد الله ؟ فيقال

شريف أو وضيع . أو غني أو فقير .

فقلت : فكيف تقول : ما أعظم الله وما أحلم الله ؟ !

فقال : أقول ما أعظم الله .

فقلت : كذا تقول ؟

فقال : كذا أقول وكذا يقول عقلاء الناس .

(١) البيت لامية بن أبي الصلت وتماه : له فرجة كحل العقال .

مفنى اللبيب ٢٦٧/١ الخزاعة ٥٤٣/٢ ، مجالس العلماء هامش

قلت : بأى شىء ينتصب الله ؟ وهل يجوز أن يكون شىء أعظم
.. الله وحلمه ؟

فقال : نعم ، هذا المعنى أنه إنما هو انتباهك على ما لم تنزل
تعلم أنه وصفه جل وعزّ عند الشىء تصادفه من تفضله ، فانت الذاكر له
بالحلم عندما رأيته عيانا ، وهذا الذى كنت تعلمه قبل المشاهدة فأنت
ذلك الشىء الذى ذكرناه بالحلم والعظمة عند هذه المشاهدة فانعم
النظر عافاك الله فيما ذكرنا ، فانك تجده لازما لا يجوز غيره .

فقلت في نفسي : هذا هو الحق وما سوى ذلك باطل ، وانصرفت
من عنده ، ثم بكرت اليه كالمعتذر ولزمته .

النقد :

حكى الزجاج في أول هذه المناظرة أنه قد حصل كثيرا من علم
الكوفيين حتى ظن أنه استغنى به عن غيره ، ولهذا فهو لا يشك في الفوز
والغلبة إن ناظر المبرد زعيم البصريين في وقته ، ولكن الزجاج لم
يظهر شيئا مما حصل من علم الكوفيين في هذه المناظرة مع المبرد كما ستري .
أما ما ذكره المبرد عن أسلوب التعجب في قولهم : ما أحسن زيدا
وان التقدير : شىء حسن زيدا ، فما مبتدأ ، وأحسن خبره .. الخ
فهو مذهب أصحابه من البصريين قال ابن يعيش ^(١) : " فان مذهبهم
سيبويه والخليل أن ما اسم تام غير موصول ولا موصوف ، وتقديرها بشىء ،
والمعنى فيها شىء حسن زيدا أى جعله حسنا ، وهي في موضع مرفوع بالابتداء
وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع الى (ما) ، وزيدا مفعول به

(١) شرحه على المفصل ٧/١٤٩٠

والجملة موضع الخبر ...

غير أن الزجاج لم يمارض المبرد فيما قرره مع أنه جاء مناظرا بما علمه من مذهب الكوفيين ، ومعلوم أن للكوفيين خلافا في بعض ما قرر المبرد وفيما ذهب إليه البصريون في القضية موضع المناظرة .

فان (ما) في التعجب عند بعض الكوفيين اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك : أحسن زيدا ، الصلة والخبر محذوف وتقديره والذي أحسن زيدا شي ، وهو مذهب للأخفش أيضا (١) ، وذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى ان (ما) هذه هي التي يستفهم بها في قولك ما تصنع ؟ وما عندك فهي بمنزلة (من) و (أي) في الإبهام (٢) .

كما خالف الكسائي في موضع (ما) فذهب إلى أنها لا موضع لها من الأعراب (٣) .

كما ان خلاف الكوفيين مشهور مع البصريين في أفعل التعجب فان (أفعل) عند الكوفيين خلا الكسائي اسم ، وعند البصريين فعل ، وللكوفيين حجتهم وأدلتهم ، فقد احتجوا لما ذهبوا إليه في اسمية أفعل بعدم التصرف في (أفعل) ولو كان فعلا لوجب ان يتصرف ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، وبعضهم يستدل على اسميتها بدخول التصغير في نحو (٤) :

يا ما أميلح غزلا نا شذن لنا من هو ليأكن الفصال والسممر

(١) راجع شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٢) راجع المصدر السابق .

(٣) همع الهوامع ٩٠/٢ .

(٤) البيت من شواهد النحاة على مجيء التصغير في أفعل . انظر الانصاف

١٢٧/١ و شرح المفصل لابن يميث ١٤٣/٧ .

والى غير ذلك (١) .

كما أن الكوفيين لا يجوزون التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى
ولهم وجهة نظر سيأتي تفصيل ذلك.

فالزجاج لم يذكر رأى الكوفيين ولم يعارض به المبرد وقد رأيت
أن لهم خلافا ظاهرا ، ويبدو أن الزجاج قد أخذته براءة المبرد
في الجدل وسرد الحجج وتوليد المسائل فاعجبه منه ذلك ، ولم
يستطع معارضته بل ترك مذهبه ولزم المبرد ، وغلبت عليه النزعة
البصرية ، وذهب الى الأبعد من ذلك حيث خطأ ثعلبا في كتاب
الفصح ، كما سنشير الى غذا في غير غذا الموضع (٢) .

كل غذا التأثير كان عند الزجاج بفعل هذا المجلس كما تحس
من عبارته عقب المناظرة : " فقلت في نفسي : غذا هو الحق وما سوى
ذلك باطل ، وانصرف من عنده ، ثم بكرت اليه كالمعتذر ولزمته " ولا شك
أن فضل هذا المجلس على البصريين كان عظيما إذ كسبوا به رجلا كالزجاج
تفخر به المدرسة وتسنصر به الجماعة .

والذى يبدو أن ما ذكره المبرد عن اسلوب التعجب بما
أفعله هو المذهب الذى ساد عند النحاة واعتمده قال السيوطي (٣) :
والأصح أن ما مبتدأ وما بعده خبر ، والأصح أنها نكرة تامة بمعنى

(١) انظر الانصاف المسألة ١١٥٦ ففيه تفصيل المذهبين وحجة كل

فريق ، وشرح المفصل ١٤٣/٧ .

(٢) راجع مبحث جواز تذكير الحرف وتأنيثه من غذا البحث .

(٣) مع الهوامع ٩٠/٢ .

شيء " كما انتصر صاحب الانصاف للبصريين في قولهم —
بفعلية أفعل في التعجب ، ودفع قول الكوفيين باسميتها ورد حججهم
وأما ما ذكره المبرد من جواز التعجب في ما أعظم الله وما أحل —
الله فسيأتي أنه مذهب راجح (١) .

(١) راجع المبحث الآتي بعد هذا .

٣١ - المبحث الحادى والثلاثون

التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى

مناظرة بين أحد أصحاب المبرد وجماعة في مجلس ثعلب (*)

"حكى ان بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
قدم من البصرة الى بغداد قبل قدوم المبرد اليها ، فحضر في حلقة أبي
العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

فسئل عن : ما أحسن زيدا ، فأجاب بجواب "اعل البصرة
وقال : التقدير في قولهم : " ما أحسن زيدا " شئ " أحسن زيدا .
ف قيل له : ما تقول في قولنا : " ما أعظم الله " ؟
فقال : شئ " أعظم الله .

فانكروا عليه وقالوا : هذا لا يجوز ، لأن " الله تعالى عظيم
لا يجعل جاعل ثم سحبه من الحلقة وأخرجه . "

النقد :

سبق أن ذكرنا أن الزجاج سأل المبرد كيف تقول ما أعظم الله
وما أحلم الله ؟ فقال هكذا أقول ... ثم قال الزجاج : بأي شئ
يقتصب الله ؟ وهل يجوز شئ " عظم الله وحلته ، فقال المبرد : نعم
هذا المعنى انه انما هو انتباهك على ما لم تنزل تعلم أنه وصفه جعل
وعز عند الشئ " تصادفه من تفضله ، فانت اذا ذكر له بالحلم عندما رأيته

(*) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٤٧ والاُشباه والنظائر ٤ / ١٠٧ .

عيانا . وهذا الذى كنت تعلمه قبل المشاهدة فانت ذلك الشئ^١
الذى ذكرناه بالحلم والعظمة عند هذه المشاهدة .

وهذا صاحب المبرد يسأله الكوفيون في حلقة شيخهم ثعلب
فيجوز ما أعظم الله ويقدر كما قدر المبرد . وهذا القول مخالف لمذهب
الكوفيين فإنهم يمنعون أن يكون أعظم فعلا فاعله ضمير يعود على
ما : " ويكون لفظ الجلالة منصوبا بهذا الفعل فيكون المعنى شئ^٢
عظم وحلم - (وهو أى ذلك الشئ - " الله تعالى ")^(١) بحجة انه
لا يجوز هذا ، لأن " الله عظيم وحليم من غير جعل جاعل ، ولهذا
طردوا صاحب المبرد وأخرجوه من حلقتهم .

ونحن اذا نظرنا الى ما جاء في هذه المناظرة وأمثالها وجدنا أن
البصريين ومنهم المبرد يجوزون التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى .
وأن الكوفيين يمنعون ذلك ، وقد ذكرنا مذهبهم وحجتهم ، وقد
وافقهم أبو حيان وأضاف الى حجتهم حجة أخرى قال^(٢) : (لا يقال :
ما أعظم الله ، وما أحلمه ونحو ذلك " وعلل ذلك : بان صفات الله لا تقبل
الزيادة ، ثم أول المسموع من ذلك . وحكى السيوطي عنه : بان ما سُمِعَ
شأن^(٣) .

وقد ذكر المجيزون التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى شواهد

منها :

(١) راجع الانصاف ١٢٨/١ والانتصاف ١٢٨/١ ، والأشباه والنظائر

٠١٠٧/٤

(٢) راجع ارتشاف الضرب لوجه ١٤٩ .

(٣) همع الهوامع ١٦٧/٢ .

١ - ما ذكره السيوطي عن الشيخ تقي الدين السبكي^١ أنه قال في قوله تعالى^(١) : "اسمع به وأبصر" الضمير في به عائد الى الله تعالى أى ما أبصره وما اسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك^(٢) وهذا من أقوى شواهد المجيزين فالآية بلفظها من أسلوب التعجب أى : افعل به ، ومعناها من أسلوب : ما أفعله .

٢ - ومنها قول الشاعر^(٣) :

ما اقدر الله أن يدني على شحط

من داره الحزن من داره صول

٣ - ومن ذلك أقوال رواها السيوطي من بعض الأدعية ومن كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه جاءت فيها ما أفعله في التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : "أى رب ما أحلمك^(٤) . قلت : هذه شواهد تؤيد ما ذهب اليه المبرد وغيره من الظالمين بجواز التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى . فالسماح يسنده ، والقياس يعضده ، فاشتقاق ما أفعله وأفعل به يجوز منها قياسا ، كما جاز اشتقاق أفعل في التفصيل منها ، والتعجب والتفصيل من واحد واحد يقول ابن مالك^(٥) .

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفصيل وأب الذ أبي

(١) من الآية رقم ٢٦ سورة الكهف .

(٢) الأشباه والنظائر ١٠٦/٤ .

(٣) هو حندج بن حندج المرى . الحماسة بشرح المرزوقي ١٨٣١/٤ ،

والدرر ٢٢٤/٢ والانتصاف ١٢٨/١ .

والشحط : البعد . والحزن بفتح فسكون موضع في بلاد العرب وصول اسم مدينة .

(٤) الأشباه والنظائر ١٠٨/٤ .

(٥) الألفية باب أفعل التفصيل .

وقد جاء السماع الموثوق به في أفضل التفصيل من صفات الحق تبارك وتعالى فمن ذلك قوله تعالى (١) : " وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ " ، " اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ " (٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ " (٣) .

ولكن يبدو أن الخلاف بين المانعين والمجيزين منصب على المعنى ، فالكوفيون يبدو أنهم لا يمنعون الاشتقاق ولا يردون المسوع بدليل ابن بيت الشاعر :

ما أقدر الله ... الخ

من شواهدهم محتجين به على أن أفضل في التعجب ليس فعلا ، وليس فيه ضمير يعود على ما " ولو كان الأمر كما زعم - البصريون - لوجب أن يكون التقدير فيه : شئ أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل " (٤) . فيكون المعنى باطلا ، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفضل في باب التعجب فعل ، فوجب ألا تُصير إليه " (٥) .

فالكوفيون كما هو واضح لا ينكرون المسوع من التعجب من صفات الحق تبارك وتعالى ، وإنما ينكرون المعنى الذي يؤدى إليه قول البصريين بأن أفضل في التعجب فعل فيه ضمير يعود على ما وما جاء بعدها مفعول به .

(١) من الآية رقم ٢٦ سورة آل عمران

(٢) من الآية رقم ١٢٤ سورة الأنعام .

(٣) همع الهوامع ٢ / ١٦٧ والحديث أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب صحة الماليك ٩٢ / ٥ " عن ابن مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول اعوذ بالله فجعل يضربه فقال اعوذ برسول الله فتركه ، فقال له رسول الله ، والله لله أقدر عليك منك عليه " .

(٤) الانصاف ١ / ١٢٩ .

(٥) الانتصاف ١ / ١٢٩ .

وعذا في نظري يؤيد أيضا أن النحاة معنيون بالمعنى
كمنابيتهم بالاعراب .

ولكن البصريين دفعوا اعتراض الكوفيين على صحة المعنى بناء على
مذهبهم ، في أفعل وتجوزعهم التعجب به من صفات الحق تبارك وتعالى
دفعاً مرضياً .

وان ما يؤهم ظاهره من أشكال أورده الكوفيون على صحة
الأمثلة أجاب عنه المجيزون بأجوبة مرضية أشار البرد الى أحدها
وذكر السيرافي ، والصيمري وابن الأثير والسيوطي وجوعاً أخرى (١)
يحسن أن نلخصها جميعاً :

- ١ - ان قولنا : ما أعظم الله شيء أعظم الله ، وذلك الشيء بمعنى
به من يعظمه من عباده لأن عباده يعظمونه .
- ٢ - معنى بذلك الشيء ما دل خلقه المعجبين على أنه عظيم
من عجائب خلقه .
- ٣ - أن يقال أعظم الله تعالى ، ويرجع بذلك الشيء اليه فيكون بنفسه
عظيماً لا لشيء جملة عظيم ومثل عذا مستعمل في كلام العرب كما
قال الشاعر (٢) :

نفس عصام سودت عصاماً

(١) راجع شرح السيرافي ج ١ لوحة ١٥٦ ، والتبصرة والتذكرة ٢٦٥/١

والانصاف ١٤٧/١ والاشباه والنظائر ١٠٧/٤ .

(٢) هو القابضة الذبياني وهذا البيت صار من أمثال العرب السائرة

راجع كتاب الأمثال لابي عبيد ص ٩٨ واللسان (عصم) وعصام

هو ابن شهير الجرمي حاجب النعمان ويضرب المثل لمن شرف بهيمته

وعلا بنفسه . راجع هامش ص ٩٨ من كتاب الأمثال لابي عبيد .

٣٢ - المبحث الثاني والثلاثون

الخلافا في تقديم مرفوع اسم الفاعل

مناظرة بين ثعلب وابن كيسان (*)

قال الزجاجي : " حدثنا بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن ابن كيسان (١) ،

قال : قال لي أبو العباس : كيف تقول : مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته : بخفض قائم ورفع الأب . فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم .

فقال : أوليس هو عندكم اسما وتعييونا بتسميته فعلا دائما ؟ فقلت : لفظه لفظ الاسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه .

قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟

(*) مجالس العلماء ص ٣١٨ وما بعدها وتذكرة أبي حيان لوحة ١٠٥ ،
والأشباه والنظائر ٨٤/٣ ، الصاحبي ص ٤٦٣ ، انباه الرواة ٥٧/٣
وابن كيسان النحوي للدكتور البنا ص ٢٤ .
(١) ابن كيسان أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان كان بصريا
كوفيا يحفظ القولين ، ويحفظ المذهبين ، وكان أخذ عن ثعلب والبرد ،
قلت : ان هذه المناظرة تجعله ذا نزعة بصرية واضحة ، فثعلب ينسبه
الى البصريين كما ترى .

اختلف في تاريخ وفاته واكثرهم انه توفي يوم الجمعة لثمان خلون من
ذي القعدة سنة ٢٩٩ وقد رجح الاستاذ د / البنا في ابن كيسان النحوي
صفحة ١٩ ان وفاته كانت في تلك السنة بمرجحات قوية . راجع ترجمة
ابن كيسان في طبقات الزبيدي ص ١٥٣ وتاريخ بغداد ٣٣٥/٢ ، ونزعة

فأجبتة : برفعهما جميعا .

فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم فترفع به
موء خرا كما رفعت به مقدما ؟

قلت : ذلك غير جائز عند أحد .

فقال : ولم ؟

قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل وإذا تقدم عمل عمل الفعل
ولم يكن فيه ضمير ، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل الموء خر ، فلزمه
أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع به كما يكون ذلك
في الفعل إذا تأخر ، فلما كان الفعل لو ظهرها هنا لم يرفع ما قبله
كان الاسم الجارى مجراه أضعف في العمل ، وأخرى ألا يعمل فيما
قبله .

فقال لي : فأجعل الاسم مرفوعا بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم
لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضا ومنصوبا ، كما تقول : زيد في الدار ،
وزيد أهلك .

قلت : ذلك غير جائز ، لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه
لم يكن إلا مرفوعا ، كقولك زيد منطلق ، وعبد الله قائم ، وما أشبه ذلك
وكذلك إذا قلنا : مررت برجل أبوه قائم ، فالقائم هو الأب فسي
المعنى ، فلا يجوز أن يختلف اعرابهما .

قال : فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي
تنكره . قال امرئ القيس (١) :

(١) ذكره في اللسان (غيب) وقال الشيخ المحقق عبد السلام هارون
لم يرد البيت في ديوان امرئ القيس ولا في ملحقاته . مجالس العلماء
ص ٣١٩ . وبعد المراجعة لم أعر عليه .

فَقُلْ لَنَا يَوْمَ لَذِيذِ بِنْعْمَةٍ فَقُلْ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مُتَغَيِّبِ
تقديره : فقل في مقيل متغيّب نحسه ، ثم قدّم وأخر كما ترى .
فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، - فوقع لي في الوقت
خاطر - .

قال : فأى شئ تقديره ؟

قلت : تقديره فقل في مقيل نحسه وتمّ الكلام ، كما تقول :
مررت برجل مضرّوب أبوه كريم ، والتقدير مررت برجل مضرّوب أبوه ، ثم
تجعل كريما نعتا للمتروك الذي في النية ، فكانه قال : فقل
في مقيل نحسه . يقال : قال نحسه : أى سكن ، والنحس
الدخان أيضا - ثم قال : متغيّب بعد ان تمّ الكلام ، كأنّه قال :
متغيّب عن النحس .

فقال : هذا لعمرى وجهه على هذا التقدير .

قال أبو الحسن : فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى ، فقال
: هذا شئ خطر لي فخالفت النحويين ، لأنهم زعموا أنه مما أتى
به امرؤ القيس ضرورة . ثم رأيت بعد ذلك أملاه .

النقد :

يبدو أن ثعلبا كان في نفسه شئ من عيب البصريين على أصحابه
تسميتهم نحو " قائم " بالفعل الدائم ، ولهذا كرر القول : وتعيّبونا
بتسميته فعلا دائما ، مع ابن كيسان بمثل ما قال للمبرد كما سبق (١) ،

(١) انظر مبحث الخلاف في تسمية اسم الفاعل وبعض شروط أعماله
من هذا البحث .

ولن نقف عند هذه التسمية فقد مرّ الحديث عنها فيما مضى ، ولكننا سنعالج مع الشيخين بعض قضايا أعمال امسم الفاعل التي تناولاها في مناظرتهما .

ان ابن كيسان قال في المثال : مرت برجل قائم أبوه ان (قائم)

مخفوض . وعنده ليست موضع خلاف وهي واضحة كذلك وان " أبوه " مرفوع بقائم ، لأنه وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه ، ولهذا رفع (أبوه) ، وهي مسلمة أيضا عند ثعلب وكذلك هي على القاعدة لا خلاف عليها .

انما الخلاف في المثال : " مرت برجل أبو قائم " فابن كيسان

يرى ان : أبوه قائم ، مرفوعان مبتدأ وخبر ، وانه لا عمل لقائم في (أبوه) وعلة ذلك عنده : أن اسم الظاعل جرى مجرى الفعل فاذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير ، فاذا تأخر كان بمنزلة الفاعل المؤخر والفعل لا يرفع ما قبله وكذلك الاسم الجارى مجراه .

وعلى هذا الذى ذكره ابن كيسان أبدى ثعلب اعتراضين :

الأول : لماذا لا تجعل " قائم " خبرا للمبتدأ وهو - أبوه - على مذهبك لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضا . . . كأن ثعلبا يريد ان يكون " قائم " في المثال مجرورا خبرا للمبتدأ .

وهذا الاعتراض دفعه ابن كيسان دفعا قويا بما لا مزيد عليه ، ولعل ثعلبا نفسه ما كان يقصد الى ذلك ولكن يبدو أنه قصد الى امتحان ابن كيسان ومعارضته ، لأن خبر المبتدأ اذا كان هو المبتدأ كما في زيد قائم مرفوع عند الكوفيين والبصريين (١) ولا خلاف عليه .

(١) راجع الرضى على الكافية ١/ ٩٣ .

والاعتراض الآخر : فهل تجوز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم
فترفع به مؤخرًا كما رفعت به مقدما ؟ .. فهل قصد ثعليب من هذا
أنه يجوز إعطال اسم الفاعل في المتقدم عليه فيكون أبوه فاعل بقائه
مقدم عليه ؟ يبدو هذا قصده وذلك يظهر من توجيهه لما جاء
في بيت امرئ القيس :

..... نحسه متغيب

فقال عن ذلك : فتقديره : فقل في مقيل متغيب نحسه
ثم قدم وأخر كما ترى . وهذا أيضا معروف عند الكوفيين انهم يجوزون
تقديم الفاعل على الفعل أو ما جرى مجراه والبيت أحد حججهم وتأويله
على التقديم والتأخير كما فعل ثعليب عنا ، في مقابل مذهب البصريين
الذين ينعمون بتقديم الفاعل على الفعل أو ما جرى مجراه . فلنسمع
لابن لب يحكي هذا الخلاف قال ^(١) : " ان الفعل أو الذي يجرى مجراه
لا بد أن يكون مقدما على الفاعل ... هذا مذهب البصريين ، والكوفيون
لا يشترطون هذا ، ويجيزون تقدم الفاعل على الفعل أو الذي يجرى مجراه :
وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب
فنحس عند هم فاعل بمتغيب مقدم عليه ، ومتغيب نعمت لمقيل ، فلا يجوز
أن يكون نحسه مبتدأ ان لا عبرة له ، لأن متغيب مخفوض فانما الممنى
فقل في مقيل متغيب نحسه ... "

(١) تفيد على بعض جمل الزجاجي لوحة ١٤ وراجع ابن عقيل بحاشية
الخضري ١/١٦١ .

فانت ترى أن ثعلباً قد ذهب في البيت مذهب أصحابه ولكنه
لم يدافع عنه، بل وافق على توجيه ابن كيسان الذي يمنع أعمال
اسم الفاعل فيما تقدم كالفعل على مذهب البصريين .

والحق أن مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل أو
ما جرى مجراه تنقصه الشواهد فلم يذكروا له - فيما وقفت عليه -
ما يؤيده إلا هذا البيت وآخر للزراء وهو قولها :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديد (١)

على أن مشيها فاعل بوئيد تقدم عليه .

وهي أمثلة على قتلها قد توت ولت تأويلا سائفا

(١) البيت للزراء بنت عمرو بن الضرب من نسل الصالح .

والوئيد : الثقل ، والجندل : العجالة ، ويروي مشيها
بثلاثة أوجه :

بالرفع وهو محل الشاهد ، وعليه الكوفيون : فاعلا مقدما لوئيدا ،
وبالنصب على أن يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره :
تمشي مشيا ،

وبالجر على أن يكون بدل اشتغال من الجمال ، ولا شاهد غي
الروايتين .

راجع عامر أوضح المسالك ٣٣٨/١ . والبيت من شواهد أوضح

المسالك ٣٢٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، وشروح

الجمال لابن عصفور ١٥٩/١ ، والاقتضاب ٣٥٧ ، والخزانة ٢٧٢/٣ ،

والأشعري ٤٦/٢ ، وتقيد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

خ / لوحة ١٤ ، وهاشية الخضرى على ابن عقيل ١٦١/١ .

وقد رأينا أن شعلبا قد ارتضى تأويل ابن كيسان للبيت ، فحمل هذه
الشواهد على الضرورة أو على التأويل أولى من التقييد عليها .
ولو قال ابن كيسان أن الخفض في متغيب من بيت الشاعر ضرورة كما
قال النحويون لكان في نظري أحسن مما ذكره في مخالفتهم ، وما نسب
لبعضهم من تخريج (١) .

(١) وبعضهم يرى : أن نحسه مبتدأ ومتغيب خبره على حذف ياء
النسب أي نحسه متغيب ، لأن الصفة قد تلحقها ياء النسب
كما في قول الآخر ... والدهر بالإنسان دوازي . أي دوار
ثم حذف من متغيب للتخفيف " راجع تقيد ابن لب لوحة ١٤١ .

٣٣ - المبحث الثالث والثلاثون

وضع الضمير موضع الثاغر : الكناية

مناظرة بين الزجاج وهارون الحائك (*)

قال الزبيدي : " اعتقد عبيد الله بن سليمان (١) بثعلب سوءا ،

فلما ولي الوزارة وجهه اليه في الاختلاف الى ولده فأبى .

فقال : تنفذ اليّ بعض أصحابك و فوجه اليه بهارون بن

الحائك الضمير (٢) ، وكان يوزن بميزان ثعلب في النحو ، واستحضر عبيد الله

ابن سليمان الزجاج .

وقال لهما : أريد أن اصطفى أفضلكما في العلم فتساءلا .

فقال الزجاج لهارون : كيف تقول : ضربت زيدا ضربا ؟

فقال : ضربت زيدا ضربا .

فقال : كيف تكفى عن زيد وعن الضرب ؟

فأنحس ولم يجبه و حار في يده ، وانقطع انقطاعا قبيحا ، فوجد

عبيد الله بغيته و صرف هارون ، واحتبس الزجاج مكيدة لثعلب حتى

بلفه أفضل مبالغ النحويين ."

(*) طبقات الزبيدي ص ١٥١ وما بعدها و انباه الرواة ٣٦٠/٣ و بغية

الوعاء ٣١٩/٢ .

(١) عبد الله بن سليمان بن وهب وزير الممتدّد توفي سنة ٢٨٨ ، ابن

كثير ٨٥/١١ و هامش ص ١١١ من طبقات الزبيدي .

(٢) هارون الحائك وكان ضميرا وكان يوزن بميزان ثعلب في النحو

و نعه الزبيدي في الطبقة السادسة الكوفية . طبقات الزبيدي

ص ١٥١ وما بعدها . وراجع بغية الوعاء ٣١٩/٢ .

النقد :

يتضح ما حكى في هذه المناظرة ان الأمير عبيد الله كان يمتقد بثعلب سواء ، وأراد بدعوته مكايده ، وقد وجد بفتنه في تلميذ ثعلب هارون ، ولعل هارون نفسه قد أحس بهذا فأخذتسه الرهبة حتى أعياه الجواب عن المسألة النحوية التي طرحها عليه الزجاج في سوءه : كيف تكنى عن زيد وعن الضرب في قوله : ضربت زيدا ضربا . ولم تتحدث الرواية عما أبداه هارون من محاولة للجواب في المسألة على الرغم من انه أحضر للمناظرة ، وانما حكى انقطاعه وافحامه ، وما أصابه بعد ذلك من آثار هذا المجلس .

قلت : يبدو أن معنى سؤال الزجاج : كيف تكنى عن زيد وعن الضرب في المثال أى كيف تضع الضمير موضع الظاهر في الجملة ، لأن الكناية تعبير كوفي في مقابل الضمير عند البصريين . قال السيوطي ^(١) : " المضمّر والتعبير به وبالمضمّر للبصريين ، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى " وجاء في الصحابي ^(٢) : " ز " الاسم يكون ظاهرا مثل : زيد .. ويكون مكنيا وبعض النحويين يسميه مضرا وذلك مثل : هو ، وهى ... " .

ولم يذكر الزجاج في المسألة جوابا ، ولعله تركه لوضوحه أو اكتفاء بما ظهر على خصمه من الانقطاع والحيرة حين لم يجب عن هذه المسألة السهلة قال الزبيدي ^(٣) : " وجواب هذه المسألة : ضربته أياه " .

(١) هجع الهوامع ٥٦/١ ط . دار المعرفة .

(٢) الصاحبى لابن خارس ص ٤٤٠ .

(٣) طبقاته ص ١٥٢ .

ثم علق الزبيدي على ما جاء في المناظرة بقوله : " وهذا أول النحو وما كان
هارون ليذهب عليه ، ولكن اذا أراد الله عزوجل أمرا فلا بد منه ،
وكان سبب منيته ما جرى له في هذا المجلس . "

فأنت ترى أن جواب الزبيدي في المسألة هو الوجه ، فقد حذف
الاسمين الظاهرين وهما : زيد ، والضرب ، وكفى عنهما بضميريهما .
كما تحس باشفاقه على هارون وما آل اليه أمره بسبب ما جرى له في المجلس ،
وهذا من نتائج المناظرات غير المحمودة .

٣٤ — المبحث الرابع والثلاثون —

عدد من المسائل النحوية لتوضيح مكانة النحو وأثر الاعراب

مناظرة بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى (*)

قال أبو حيان التوحيدي : " ثم إنني أيتها الشيخ . . . ذكرت للوزير
مناظرة جرت في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات ، بين
أبي سعيد السيرافي (١) وأبي بشر متى (٢) واختصرتها فقال لي :
اكتب هذه المناظرة على التمام ، فإن شيئا يجري في ذلك المجلس
النبه بين هذين الشيخين بحضرة أولئك الأعلام ينبغي أن يفتنم
سماعه وتوعى فوائده ، ولا يُتهاون بشيء منه . فكتبت : حدثني أبو
سعيد بلعم من هذه القصة . فأما علي بن عيسى الشيخ الصالح رواها
مشروحة .

(*) الامتاع والموائسة لأبي حيان التوحيدي ١٠٧/١ وما بعدها
والمقابس ص ٦٨ وما بعدها ، ومعجم الأديباء
٠١٩٠/٨

(١) أبو سعيد السيرافي : الحسن بن عبدالله بن المرزبان كان من أكابر
الفنلاء وأفاضل الأديباء صنف تصانيف كثيرة أكبرها شرح كتاب
سيبويه ، توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ٣٦٨ ببغداد .
نزهة الألباء ص ٢٠٧ وما بعدها ، وبغية الوعاة ٥٠٢/١ ، والأعلام
٠١٤٩/٣

(٢) أبو بشر متى بن يونس القنائي ينسب إلى ديرقني وهو نصراني
انتهت إليه رئاسة المنطقيين في عصره وعليه قرأ المنطق
أبو نصر الفارابي وكان من أشهر نقلة الفلسفة ، توفي ببغداد سنة
٣٢٨ هـ . راجع ترجمته في فهرست ابن النديم ص ٢٦٣ وتاريخ
الفلسفة في الاسلام ص ٣٧ .

لما انعقد المجلس سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، قال الوزير ابن
الفرات للجماعة - وفيهم الخالدي وابن الأعشاد والكتبي وابن أبي
بشر وابن رباح وابن كعب ، وأبو عمرو قدامة بن جعفر ، والزهرى ،
وعلى بن عيسى الجراح ، وابن فراس ، وابن رشيد ، وابن عبد العزيز
الهاشي ، وابن يحيى العلوى ، ورسول ابن طنج من مصر والمرزوباني
صاحب آل ساسان - ألا ينتدب منكم إنسان لمناظرة منى في حديث
المنطق ، فإنه يقول : لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل والصدق
من الكذب والخير من الشر والحجة من الشبهة والشك من اليقين
إلا بما حوينا من المنطق وملكناه من القيام به ، واستفدناه من واضعه
على مراتبه وحدوده ، فأطلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه .
فأحجم القوم وأطرقوا .

قال ابن الفرات : والله إن فيكم لمن يفنى بكلامه ومناظرتة ،
وكسر ما يذهب إليه وإنى لا أعدكم في العلم بحارا ، وللدن أنصارا ، وللحق
وطلابه منارا فما عذا الترامز والتغامز اللذان تجلّون عنهما ؟
فرغ أبو سعيد السيرافي رأسه فقال : اعذر أيها الوزير ، فإن العلم
المصون في الصدر غير العلم في هذا المجلس على الأصح المصفية ،
والعيون المصدقة والعقول الهادة ، والألباب الناقدة ، لأن هذا يستصحب
الهيبة ، والهيبة مكسرة ، ويجتلب الحياء ، والحياء مغلبة وليس البراز
في معركة خاصة كالمصارع في بقعة عامة .

فقال ابن الفرات : أنت لها يا أبا سعيد ، فاعتذارك عن غيرك يوجب
عليك الانتصار لنفسك ، والانتصار في نفسك راجع إلى الجماعة بفضلك . فقال
أبو سعيد : مخالفة الوزير فيما رسمه هجنة ، والاحتجاج عن رأيه اغتلاط
إلى التقصير ، ونموذ بالله من زلة القدم ، وإياه نسأل حسن المعونة في

الحرب والسلم ، ثم واجهه حتى فقال :

حدّثني عن الضلّيق ما تعنى به ؟ فانا اذا فهمنا مرادك فيه
كان كلامنا معك في قبول صوابه وردّ خطئه على سنن مرضى وطريقة
معروفة .

قال متى : أعنى به أنه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام
من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه . كالميزان ، فإني أعرف به
الرجحان من النقصان والشاغل (١) من الجانح .

قال أبو سعيد : أخطأت ، لأنّ صحيح الكلام من سقيمه يعرف
بالنظم المألوف والاعراب المعروف اذا كنّا نتكلم بالعربية ، وفاسد
المعنى من صالحه يعرف بالعقل اذا كنّا نبحث بالعقل ، وهبـك
عرفت الرّاجح من الناقص من طريق الوزن فمن لك بمعرفة الموزون أيّما
هو حديد أو ذهب . . . ؟ فأراك بعد معرفة الوزن فقيرا إلى
معرفة جوهر الموزون وإلى معرفة قيمته وسائر صفاته التي يطول عدّها ،
فعلى هذا لم ينفعك الوزن الذي كان عليه اعتمادك ، وفي تحقيقه كان
اجتهادك ، الا نفعا يسيرا من وجه واحد ، وبقيت عليك وجوه ،
فأنت كما قال الأول (٢) :

حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

وبعد ، فقد ذهب عليك شيء ما عينا ، ليس كلّ ما في الدنيا يوزن ، بل فيها

(١) الشاغل : من شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه . اللسان (شول) .

(٢) هذا عجز بيت لأبي نواس كما في ديوانه ص ٨ و صدره :

فقل لمن يدعى في العلم فلسفة

من قصيدته المشهورة :

دع عنك لومى فان اللوم اغراء . . . الخ

ما يؤن ، وفيها ما يكال ، وفيها ما يزرع ، وفيها ما يمسح وفيها ما يعمرز ،
وهذا ان كان هكذا في الأجل المرنية ، فإنه على ذلك أيضا فـ في
المعقولات المقررة ، والاحساسات غلال العقول تحكيها بالتقريب والتبعيد ،
مع الشبه الملحوظ والمماثلة الظاهرة ودع هذا ، اذا كان المنطق
وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه
بها من رسومها وصفاتها ، فمن يلزم الترك والهند والفرس والعرب
أن ينظروا فيه ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم ، ما شهد لهم به
قبلوه وما أنكره رفضوه ؟

قال متى : إنما لزم ذلك لأن المنطق بحث عن الأغراض المعقولة
والمعاني المدركة ، وتصفح للخواطر السانحة والسوانح الهاجسة ،
والناس في المعقولات سواء ألا ترى أن أربعة / ثمانية ^{وأربعة} سواء عند جميع
الأمم ، وكذلك ما أشبهه .

قال أبو سعيد : لو كانت المثلويات بالعقل والمذكورات باللفظ
ترجع مع شعبها المختلفة وطرائقها المتباينة الى هذه المرتبة البينة
في أربعة وأربعة وانهما ثمانية ، زال الاختلاف وحضر الاتفاق ، ولكن
ليس الأمر هكذا ، ولقد موّحت بهذا المثال ، ولكم عادة بمثل هذا
التمويه ، ولكن مع هذا أيضا اذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني
المدركة لا يوصل اليها الا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف ،
أفليس قد لزم الحاجة الى معرفة اللغة ؟

قال : نعم .

قال : أخطأت قل في هذا الموضع : بلى .

قال : بلى ، أنا أظنك في مثل هذا .

قال : انت اذا لست تدعونا الى علم المنطق ، انما تدعونا الى تعلم

اللغة اليونانية وانت لا تعرف لغة يونان ، فكيف صرت تدعونا الى لغة لا تفهم بها ؟ وقد عفت منذ زمان طويل ، وباد أهلها ، وانقرض القوم الذين كانوا يتفاوضون بها ، ويتفاعمون أغراضهم بتماريقها ، على أنك تنقل من السريانية ، فما تقول في معان متحوّلة بالنقل من لغة يونان الى لغة أخرى سريانية ، ثم من هذه الى أخرى عربية ؟

قال متى : يونان وان بادت مع لغتها ، فان الترجمة حفظت الأغراض وأتت المعاني وأخلصت الحقائق .

قال أبو سعيد : اذا سلمنا لك أن الترجمة صدقت وما كذبت ، وقوّمت وما حرّفت ، ووزنت وما جزفت ^(١) ، ولا نقصت ولا زادت ، ولا قدّمت ولا أخرت ولا أخلّت بمعنى الخاص والعام ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام ، - وان كان هذا لا يكون وليس هو في طبائع اللغات ولا في مقادير المعاني - فلكأنك تقول : لا حاجة إلا عقول يونان ، ولا برهان إلا ما وصفوه ، ولا حقيقة إلا ما أبرزوه

قال أبو سعيد : ودع هذا ، أسألك عن حرف واحد ، وهو دائر في كلام العرب ، ومعانيه متميزة عند أهل العقل ، فاستخرج أنت معانيه ، من ناحية منطق أرسطاطليس الذي تدلّ به وتباهي بتضخيمه ، وهو " الواو " ما أحكامه ؟ وكيف مواقفه ؟ وهل هو على وجه أو وجوه ؟ فبهت متى .

وقال : هذا نحو ، والنحو لم انظر فيه ، لأنه لا حاجة بالمنطقي

(١) جزفت : يقال جزف فلان المشى ، أى باعه أو اشتراه جزاذا بلا كيل ولا وزن .

اليه وبالنحو حاجة شديدة الى المنطق ، لأن المنطق يبحث عن
المعنى والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مرّ المنطقي باللفظ فبالعرض ،
وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ
أوضح من المعنى .

فقال أبو سعيد : أخطأت ، لأن الكلام والنطق واللفظ والافصح
والاعراب والابانة والحديث والاخبار والاستخبار والعرض والتمنى والنهى
والعرض والدعاء والنداء والطلب كلها من واحد واحد بالمشاركة والمطابقة ،
ألا ترى أن رجلا لو قال : " نطق زيد بالحق " ولكن ما تكلم بالحق ، وتكلم
بالفحش ولكن ما قال الفحش ، وأعرب عن نفسه ولكن ما أفصح ، وأبان المراد
ولكن ما أوضح ، أو فاه بحاجته ولكن ما لفظ أو أخبر ولكن ما أنبأ " لكن
في جميع هذا محترفاً ومناقضاً وواضعا للكلام في غير حقه ، ومستتملا
اللفظ على غير شهادة من عقله وعقل غيره ، والنحو منطق ولكنه مسلوخ
من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم من اللغة . وانما الخلاف بين
اللفظ والمعنى ، أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ، ولهذا كان اللفظ
بائداً على الزمان ، لأن الزمان ينفقواثر الطبيعة بأثر آخر من الطبيعة ،
ولهذا كان المعنى ثابتاً على الزمان ، لأن مستطى المعنى عقل ، والعقل
إلهي ، ومادة اللفظ طينية ، وكل طين مهافت ، وقد بقيت أنت بلا
اسم لصناعتك التي تتحلها وألنك التي تزهى بها ، إلا أن تستمير
من العربية اسمها فتعار ، ويسلم لك ذلك بمقدار ، وإذا لم يكن لك بد
من قليل هذه اللغة من أجل الترجمة فلا بد لك أيضاً من كثيرها من
أجل تحقيق الترجمة واجتلاب الشقة والتوقي من الخلطة اللاحقة .

فقال متى : يكفيني من لغتك هذا الاسم والفعل والحرف ،
فاني اتبلغ بهذا القدر الى أغراض قد هذبتها لي يونان .

قل أبو سميذ : أخطأت ، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف
فقير الى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أعلها ، وكذلك
انت محتاج بعد هذا الى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف ،
فانّ الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات ، وهذا
باب أنت و أصحابك ورهطك عنه في غفلة ، على أن ها هنا سرّا ما
علق بك ، ولا أسفر لعطك ، وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق
لغة أخرى من جميع جبهاتها بحدود صفاتها ، في اسماها وأفعالها
وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها ، واستعارتها وتحقيقها ، وتشديد
وتخفيفها ، وسعتها وضيقها ، ونظما ونثرها وسجعها ، ووزنها وميلها ،
وغير ذلك ما يطول ذكره ، وما أظن أحدا يدفع هذا الحكم أو يشك
في صوابه ممن يرجع الى مسكة من عقل ، أو نصيب من انصاف ، فمن أين
يجب أن نثق بشيء ترجم لك على هذا الوصف ؟ بل انت الى تعرّف
اللغة العربية أهوج منك الى تعرّف لغة يونان ...

ومع هذا فحدثني عن الواو ما حكه ؟ فاني أريد أن أبين
أن تغخيمك للمنطق لا يغنى عنك شيئا ، وانت تجهل حرفا في اللغة
التي تدعو بها الى حكمة يونان ، ومن جهل حرفا أمكن أن يجهل حروفا ،
ومن جهل حروفا جاز أن يجهل اللغة بكاملها ، فان كان لا يجهلها
كلّها ولكن يجهل بعضها ، فلعله يجهل ما يحتاج اليه ، ولا ينفعه
فيه علم ما لا يحتاج اليه ، فهذه رتبة العامة ، أو رتبة من هو
فوق العامة بقدر يسير ، فلم يتأبى على هذا ويتكبر ؟ ويتوهم أنه
من الخاصة وخاصة الخاصة ، وأنه يعرف سرّ الكلام وغامض
الحكمة وخفى القياس وصحيح البرهان ؟

وانما سألتك عن معاني حرف واحد ، فكيف لو نشرت عليك الحروف
كلّها ، وطالبتك بمعانيها ومواضعها التي لها بالحق ، والتي لها
بالتجوز ؟

سمعتكم تقولون : ان " في " لا يعرف النحويون مواقعها ، وانما
يقولون : هي " للوعاء " . كما يقولون : ان " الباء " لا لصاق " ، وان
" في " تقال على وجوه : يقال " الشئ " في الاناء " و " الاناء " في المكان " .
" والسائس في السياسة " والسياسة في السائس " .

أترى أن هذا التشقيق من عقول يونان ومن ناحية لغتها ؟ ولا
يجوز أن يُعقل هذا بمقول الهند والترك والعرب ؟ فهذا جهل من
كل من يدعيه ، وخطل من القول الذي أفاض فيه ، النحوّ اذا قال
(في) للوعاء ، فقط أضح في الجملة عن المعنى الصحيح ، وكفى مع
ذلك عن الوجوه التي تظهر بالتفصيل ، ومثل هذا كثير وهو كاف في موضع
التكنية .

فقال ابن الفرات : أيّها الموفق ، أجبه بالبيان عن مواقع
" الواو " حتى نكون أشد في افحامه ، وحقق عند الجماعة ما عو
عاجز عنه ، ومع هذا فهو مشنع به .

فقال أبو سعيد : للواو وجوه ومواقع : منها معنى العطف في
قولك : " أكرمت زيدا وعمرا " ، ومنها القسم في قولك : " والله لقد كان
كذا وكذا " ومنها الاستئناف في قولك : " خرجت وزيد قائم " لأن الكلام
بعده ابتداء وخبر . ومنها معنى ربّ التي هي للتقليل نحو قولهم :
وقاتم الأعماق خاوى المخترق (١) .

(١) الرجز لروبة بن المجاج كما في ديوانه ص ١٠٤ وشواهد الميني ٣٣/١
واللسان (عمق) و (قسم) قسم : ضرب الى السواد ، والأعماق : طرف
المفارة البعيدة ، خاوى : خالى ، المخترق : الممر الواسع .
والبيت استشهد به في الصاهبي ص ١٥٥ وفقه اللغة وسر العربية ٣٥٣
على مثل ما ذكر السيراني .

ومنها ما تكون أصلية في الاسم ، كقولك : واصل واقد وافد ، وفي الفعل كذلك كقولك : وجل يوجل ، ومنها أن تكون مقحمة نحو قول الله عز وجل (فلما أسلما وتلّا للجبين ونادياه) ^(١) أي نادياه ، ومثله قول الشاعر ^(٢) :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى

المعنى : انتحى بنا ، ومنها معنى الحال كقوله عز وجل ^(٣) : (ويكلم الناس في المهد وكهلا) أي : يكلم الناس في حال كهولته ومنها أن تكون بمعنى حرف الجر كقولك استوى الماء والخشبة أي مع الخشبة .

فقال ابن الفرات : يا أبا بشر أكان هذا في منطقك ؟ ثم قال أبو سعيد : دع هذا ، ها هنا مسألة علاقتها بالمعنى العقلي أكثر من علاقتها بالشكل اللفظي ، ما تقول في قول القائل : " زيد أفضل الاخوة " ؟

قال : صحيح .

قال : فما تقول ان قال : " زيد أفضل اخوته " .

تسال : صحيح .

قال : فما الفرق بينهما مع الصحة ، فبلح ^(٤) وجنح وعصى بريقه

فقال أبو سعيد : أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة والمساءلة

الأولى جوابك عنها صحيح وان كنت غافلا عن وجه صحتها ، والمساءلة

الثانية جوابك عنها غير صحيح وان كنت أيضا زاهلا عن وجه بطلانها .

(١) الآية رقم ١٠٣ و ١٠٤ من سورة المافات .

(٢) هو امرؤ القيس ديوانه ١٥ / ١ وتسامه " بنا بطن حقف ذى ركام عتقل "

(٣) من الآية رقم ٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) من معاني البلح : الاعياء والانقطاع . اللسان (بلح) .

قال مثنى : بيّن لي ما هذا التهجين ؟

قال أبو سعيد : اذا حضرت الحلقة استغدت ، ليس هذا مكان التدريس ، هو مجلس إزالة التلبيس ، مع من عاداته التمويه والتشبيه ، والجماعة تعلم أنك أخطأت ، فلم تدعى أن النحوى انما ينظر في اللفظ دون المعنى ، والمنطقي ينظر في المعنى لا في اللفظ ؟ هذا كان يصح لو أن المنطقي كان يسكت ويجهل فكره في المعاني ، ويرتب ما يريد بالوهم السانج والخالط العارض والحدس الطارىء ، فأما وهو يريد أن يسبر ما صح له بالاعتبار والتصفح الى المتعلم والمناظر ، فلا بد له من اللفظ الذى يشتمل على مراده ، ويكون طباقا لخرضه ، وموافقا لقصدده .

قال ابن الفرات لأبي سعيد : تمّ لنا كلامك في شرح المسألة حتى تكون الفائدة ظاهرة لأهل المجلس ، والتبكيك عاملا في نفس أبي بشر . فقال : ما أكره من ايضاح الجواب عن هذه المسألة الا ملل الوزير فان الكلام اذا طال مل .

فقال ابن الفرات : ما رغبت في سماع كلامك وبينى وبين الملل علاقة ، فاما الجماعة فحرصها على ذلك ظاهر .

فقال أبو سعيد : اذا قلت (١) : " زيد أفضل اخوته " لم

(١) ما ذهب اليه السيرافي من توجيه هذه المسألة هو مذهب النحاة قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٨ : " ولا يضاف أفعل الى شئ " الا هو بعضه كقولك : الخليفة أفضل بنى هاشم ، ولو قلت : الخليفة أفضل بنى تميم كان محالا ، لأنه ليس منهم . . .

وراجع المسألة في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧ عند قول الزمخشري " ولا يجوز أن تقول : يوسف أحسن اخوته ، لانك لما اضافت الاخوة الى ضميره فقد اخرجته من جملتهم من قبل ان المضاف حقيقة أن يكون غير المضاف اليه ، الا ترى أنك اذا قلت هو لا اخوة زيد

يجز ، واذا قلت " زيد أفضل الاخوة " جاز . والفصل بينهما أن
اخوة زيد هم غير زيد ، وزيد خارج عن جملتهم . والدليل على ذلك
أنه لو سأل سائل فقال : " من اخوة زيد ؟ " لم يجز أن تقول : " زيد
وعمر وبكر وخالد ، وانما تقول بكر وعمر وخالد ، ولا يدخل زيد في جملتهم ،
فإذا كان زيد خارجا عن اخوته صار غيرهم ، فلم يجز أن تقول : أفضل
اخوته كما لم يجز أن تقول : ان حمارك افسره البغال ، لأن الحمار
غير البغال ، كما أن زيدا غير اخوته ، فإذا قلت : زيد خير الاخوة
جاز ، لأنه أحد الاخوة ، والاسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض
الاخوة . ألا ترى أنه لو قيل : من الاخوة ؟ عدته فيهم ، فقلت
: زيد وعمر وبكر وخالد . فيكون بمنزلة قولك : حمارك أفره الحمير
لأنه داخل تحت الاسم الواقع على الحمير . فلما كان على ما وصفنا جاز
أن يضاف الى واحد منكور يدل على الجنس فتقول : زيد أفضل رجل .
وحمارك أفره حمار . فيدل رجل على الجنس كما دل " الرجال ، وكما في
" عشرون درهما ومائة درهم " .

فقال ابن الفرات : ما بعد هذا البيان مزيد ، ولقد جل^س النحو

عندى بهذا الاعتبار وعذا الاسفار .

فقال أبو سميذ : معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكاته
وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم
والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وان زاع شىء
عن هذا النعت فإنه لا يخلو ، من أن يكون سائفا بالاستتمال النادر
البيد أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم ، فأما
ما يتعلق باختلاف لغات القبائل فذلك شىء مسلم لهم ومأخوذ عنهم

وكل ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع والقياس المطرد على الأصل
المصروف من غير تحريف . وإنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم
أن المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكفهم
فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون ، وجعلوا تلك الترجمة صناعة ،
وآدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى .

ثم أقبل أبو سعيد على متى فقال : أما تعرف يا أبا بشر أن الكلام
اسم واقع على أشياء قد اختلفت بمراتب . وتقول بالمثل : هذا ثوب ،
والثوب اسم يقع على أشياء بها صار ثوبا ، لأنه نسج بعد غزل ،
فسداته لا تكفي دون لحمته ولحمته لا تكفي دون سداته ، ثم
تأليفه كنسجه ، وبلاغته كصارته ورقة مسلكه كرقعة لفظه ،
وغلظ غزله ككثافة حروفه ، ومجموع هذا كله ثوب ولكن بعد تقدمه
كل ما يحتاج إليه فيه .

قال ابن الفرات : سله يا أبا سعيد عن مسألة أخرى ، فإن هذا
كلمة توالى عليه بآن انقطاعه ، وانخفاض ارتفاعه في المنطق الذي ينصره
والحق الذي لا يبصره .

قال أبو سعيد : ما تقول في رجل يقول : لهذا علي درهم غير
قيراط . ولهذا الآخر علي درهم غير قيراط ؟
قال : مالي علم بهذا النمط .

قال : لست نازعا عنك حتى يصح عند الحاضرين أنك مخرقة
وزرق (١) . ها هنا أخف من هذا ، قال رجل لصاحبه . " بكم الثوبان
المصبوغان ، وقال آخر : بكم ثوبان مصبوغان . وقال آخر بكم ثوبان مصبوغين .
بين هذه المعاني التي تضمنها لفظ لفظ .

(١) المخرقة والزرق : الخداع . اللسان (زرق) .

قال متى : لو نشرت أنا أيضا عليك من مسائل المنطق أشياء لكان
هالك كحالي .

قال أبو سعيد : أخطأت ، لأنك اذا سألتني عن شيء انظر فيه ،
فان كان له علاقة بالمعنى وصح لفظه على العادة الجارية
أجبت ، ثم لا أبالي أن يكون موافقا أو مخالفا ، وان كان غير متعلق
بالمعنى رددته عليك ، وان كان متصلا باللفظ ولكن على وضع
لكم في الفساد على ما حشوتكم به كتبكم رددته أيضا لأنه لا سبيل إلى
إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها ...

ودع هذا ، عما هنا مسألة قد أوقعت خلافا ، فارفع ذلك الخلاف
بمنطقتك . قال قائل : " لفلان من الحائض إلى الحائض " ما الحكم فيه ؟
وما قدر المشهود به لفلان ؟ فقد قال ناس : له الحائضان معا
وما بينهما . وقال آخرون : له النصف من كل منهما . وقال آخرون :
له أحدهما . هات الآن آيتك الباهرة ، وممجزتك القاطعة ، وأنت لك
بهم . وهذا قد كان بغير نظرك ونظر أصحابك .

ودع هذا أيضا ، قال قائل : من الكلام ما هو مستقيم حسن ، ومنه
ما هو مستقيم محال ، ومنه ما هو مستقيم قبيح ، ومنه ما هو محال كذب ،
ومنه ما هو خطأ " فسر هذه الجملة (١) .

(١) هذه الجملة في سيوي ٢٥/١ وفسرها بقوله : فاما المستقيم الحسن فقوله :
أنتيك أمس ، وسأتيك غدا ، واما المحال فان تنقض أول كلامك بآخره
فتقول : أنتيك غدا ، وسأتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب فقوله : حملت
الجبيل .. وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه نحو
قولك : قد زيدا رأيت .. واما المحال الكذب فان تقول : سوف أشرب
ماء البحر أمس . غير أن سيوي لم يذكر : ومنه ما هو خطأ ، وذلك سر
مثالها السيرافي في شرحه لكتاب ج ١ لوحة ١٣١/ج ١ ومثل لها ب:
ضربني زيد وانت تريد ضربت زيدا .

واعترض عليه عالم آخر^(١) ، فاحكم انت بين هذا القائل والمعترض وأرنا
قوة صناعتك التي تهيز بها بين الخطأ والصواب ، وبين الحق
والباطل ؟ فان قلت : كيف أحكم بين اثنين : أحدهما قد سمعت
مقالته ، والاخر لم أحصل اعتراضه ؟ قيل لك : استخرج بنظرك الاعتراض
ان كان ما قاله محتملا له ، ثم أوضح الحق منهما ؟ لأن الأصل
مسموع لك ، حاصل عندك ، وما يصرح به ، أو يرد عليه يجب أن يظهر منك ،
فلا تتفاسر علينا ، فان هذا لا يخفى على أحد من الجماعة
هذا آخر ما كتبت عن علي بن عيسى الرطاني باملائه ، وكان أبو سعيد روى
لما من هذه القصة^(٢) .

(١) أورد السيرافي عند شرحه لعبارة سيويه المتقدمة اعتراضات يمكن
أن ترد على بعض هذه التقسيمات فمثلا عند قول سيويه : وما
المستقيم القبيح فان نزع اللفظ في غير موضعه . . . الخ قال
السيرافي : فان قال قائل : كيف جاز أن يسميه مستقيما
قبيحا وهل هذا الا بمنزلة قوله حسن قبيح ، لأن المستقيم
هو الحسن . فان الجواب في ذلك " واخذ يرد على هذا الاعتراض
بقوله : " ان الكلام ينقسم قسمين كلام ملحون وكلام غير ملحون ،
فالملحون هو الذي ينهى به عن القصد وكذلك معنى اللحن
انما هو العدول عن قصد الكلام الى غيره وما لم يكن ملحونا فهو على
القصد وعلى النحو . . فان قال : قد زيدا رأيت . فهو سالم من
اللحن فكان مستقيما على هذه الجهة فهو مع ذلك موضوع في غير
موضعه فكان قبيحا من هذه الجهة " والى غير ذلك من الاعتراضات
واجوبتها راجع شرحه م/م لوحة ١٢٨ ج ١ وما بعدها .

(٢) ان هذه المناظرة طويلة جدا في أصلها ، تناولت عددا من القضايا
المنطقية والفلسفية بالاضافة لما تناولته من مسائل نحوية ، وقد حاولت
أن اثبت منها ما له علاقة ببحثنا وابعد خلافه قدر الامكان ، وللغاري
أن يراجعها كاملة في مصادرها التي أشرت اليها ولا سيما وهي مصادر

النقد :

لا يملك القارىء لهذه المناظرة والمقامل فيها الا أن يعجبا ببراعة السيرافي وقدرته على تشقيق القول وتوليد المسائل ، مع فصاحة العبارة وحضور البديهة مما أكسبه أعجاب الحاضرين واقناعهم بحجته حتى قال ابن الفرات : " ما بعد هذا البيان مزيد ، ولقد جلّ النحو عندى بهذا الاعتبار وهذا الاسفار " .

اما ما جاء في المناظرة فيبدو أن القضية الأولى والرئيسية التي على السيرافي إثباتها وتأكيدها هي : إظهار فضل النحو والاعراب على المنطق في بيان المعاني ، وقد جاءت هذه القضية في صدر المجلس ، حين قال متى عن المنطق : انه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسد المعنى من صالحه ... " .

قال أبو سعيد : " أخطأت ، لأن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المؤلف والاعراب المعروف ... " وجاءت أيضا في رد دعوى متى : ان المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ .. الخ قال أبو سعيد : أخطأت ... " ثم أخذ يدفع هذه الدعوى ليوء كد " أن المعاني منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك .. " (١) .

(١) ما جاء عند أبي سعيد المتوفى (٣٦٨) يوء كده الجرجاني المتوفى (٤٧١) قال في دلائل الاعجاز ص ٥٥ " واعلم أن ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناعجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تغل بشيء منها ... الخ " وقد استفاد المتأخر مما أشار اليه المتقدم كما يبدو ظاهرا .

وجاء في جملة كلام أبي سعيد عن اظهار فضل النحو والاعراب على المنطق - توضيح الحاجة الى معرفة الاعراب ونظم الكلام قال : " وكذلك انت محتاج بعد هذا الى حركات هذه الاءسماء والافعال والحروف ، فان الخطأ في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات ... "

وفي سبيل توضيح ذلك كله أورد السيرافي عددا من المسائل النحوية تأكيداً لما ذهب اليه وبرهاناً لما انتدب لمواجهة متي من أجله وهو : اظهار فضل النحو وبيان أثر الاعراب في جلاء المعاني ، وسيطول بنا الحديث لو تبعتها واحدة واحدة وللاختصار سنقف وقفات سريعة عند أهمها لنرى الى أي مدى هي موافقة لخرس السيرافي في بيان مقصده في اظهار فضل النحو وأثر الاعراب في معاني الكلام ونقل مراد المتكلم .

المسألة الأولى :

جاء سوء ال أبي سعيد عنها في قوله : أسألك عن حرف واحد ، وهو دائر في كلام العرب ، ومعانيه متميزة عند أهل العقل ، فاستخرج انت معانيه من ناحية منطق أرسطاليس الذي تدل به ، وتباهي بتفخيمه وهو (الواو) ما أحكامه ، وكيف مواقفه ؟ وهل هو على وجه أو وجهه ؟

ولم يجب متي عن هذا السؤال بحجة أنه نحو ، والنحو لم ينظر فيه . وانه لا حاجة بالمنطقي اليه وبالنحوي حاجة شديدة الى المنطق ، لأن المنطق يبحث عن المعنى ... الخ . وأحسب ان متي قد ألزم نفسه العجبة ما دام قد قرران المنطق يبحث عن المعنى ، والمسئول عنه أمر يتعلق بالمعنى ، الا اذا قصد الى معان خاصة يهتم بها المناطقة .

وقد أجاب أبو سعيد عن هذه المسألة بعد أن كلفه الأمير بالجواب في قوله : أيّها الموفق ، أجبه بالبيان عن مواقع الواو حتى نكون أشدّ في إفحامه ، وحقق عند الجماعة ما هو عاجز عنه . . . الخ

وقد اقتصر أبو سعيد على بعض وجوه الواو ومواقفه ، ولم يحصها عدا .

فقد ذكر مع التمثيل ، أنّها تكون بمعنى العطف ، والاستئناف ، وبمعنى ربّ ، ومنها تكون أعلية في الاسم والفعل ، ومقحمة ، ومنها معنى الحال ، ومنها ان تكون بمعنى حرف الجرّ . فهذه سبعة من مواقعها وأقسامها .

غير أن السيرافي ذكر من أمثلة المقحمة قوله تعالى (فلما اسلما وتلاه للجبين وناديناه) فأقام الواو وزادتها في الآية ليس موضع اتفاق ، فمنهم من يرى أنها عاطفة وأنّ الجواب محذوف^(١) .

كما أنه ذكر من أمثلة التي تكون بمعنى الحال قوله : (ويحكم الناس في المهد وكهلا) وجعل الواو هنا للحال وهذا مخالف لما عليه كثير من النحاة ، فانهم يرون ان الجملة البدوء بمضارع مثبت يكون رابطها الضمير وليس السواو ، وان جاء من الكلام ما ظاهره ان جملة الحال المصدرية بمضارع مثبت تلت الواو التمسوا لها تخريجا^(٢) .

فلعل السيرافي كان يرى جواز هذا الذي منعه النحاة وبه ظال ابن مالك : " وقد تصحب الواو المضارع المثبت عاريا من قد "^(٣) .

(١) راجع التبيان في اعراب القرآن ١٠٩٢/٢ ومعجم الادباء ١٩٢/٨

والخضري على ابن عقيل ٦١/٢ .

(٢) راجع الاشموني بواضح المسالك ٥٢٩/٢ والتصريح على التوضيح ٣٩٢/١

(٣) تسهيل الفوائد بشرح ابن عقيل ٤٦/٢ .

وعلى تأويل بعضهم : من ان الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره
المضارع المثبت هي حال ، يكون ما ذهب اليه السيرافي جائزا .
كما أن أبا سعيد حين ذكر للواو تلك المواقع لم يذكر
الأحكام النحوية التي تكون لها في تلك المواضع ، ولعله قصد الى
التمثيل لبعض معان الواو ووجوهها بقدر ما يناسب المقام ، ولم يقصد
الى الاحكام والاستقصاء .

وأقول : قد اهتم كثير من النحاة بمعاني الحروف ، ومواضعها
في الاستعمال وبخاصة الواو . فقد أفردت في المؤلفات عند بعضهم
بابواب خاصة ^(١) ، أحصيت فيها الوجوه المختلفة وانتهى مجموع ما للواو
من أقسام عند بعضهم الى أحد عشر قسما ^(٢) ، وإلى عشرين عند فريق
من العلماء ^(٣) ، بل ان أحد أقسام الواو وهو كونها بمعنى العطف
قد ذكره ابن هشام خمسة عشر وجها ^(٤) ، فاذا علمنا هذا وذاك ،
مع ما يترتب على بعض اقسام الواو من أحكام إعرابية ، كرفع ما بعدها أو
نصبه ، أو جره في حالة عطف الاسم بالواو على ما قبله ، أو جـ
ما بعدها حين تكون للقسم ، أو بمعنى ربك ونصب ما بعدها على المصاحبة
والمعية في الاسم أو بـان مقدرة بعدها في الفعل ، ورفع ما بعدها في
الاستئناف وغير ذلك ، اذا علمنا كل ذلك أدركنا الى أي مدى وفـيق
أبو سعيد السيرافي في اختيار السوءال الذي يحقق غرضه في المناظرة .

-
- (١) راجع معاني الحروف للرماني ص ٥٩ ، والصاحبي ص ١٥٥ وفقه
اللغة وسر العربية للشمالي ص ٣٥٣ ومغنى اللبيب ٢/ ٣٥٤ .
(٢) مغنى اللبيب ٢/ ٣٥٤ .
(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٩٦ .
(٤) مغنى اللبيب ٢/ ٣٥٤ .

المسألة الثانية :

قال أبو سعيد : ما تقول في رجل يقول : لهذا عليّ درهم غير
قيراط ، ولهذا الآخر عليّ درهم غير قيراط ؟

قال متى : مالي علم بهذا النمط .

قلت : أظهر متى في هذه عجزه أيضا فلفظه قول السيرافي :
فلم تدعى أئني النحوى انما ينظر في اللفظ دون المعنى والمنطقي ينظر في
المعنى لا في اللفظ " وهذا سوء ال عن المعنى .

كما أن أبا سعيد لم يبين في هذه المسألة بيانا ولم يذكر
للسوء ال جوابا ، ولم يسأله أهل المجلس عن ذلك ، لأن المسألة واضحة
عندهم ، وهي مسألة يتوقف فهم مراد القائل على حركة الاعراب في كلمة
" غير " وأن المعنى يتغير في الموضعين بناء على علامة الاعراب فيها ،
وهذا ما قصده أبو سعيد من سوء ال - فيما يبدو - فهو معنى
بأثر الاعراب في المعنى .

وقد ذكر النحاة أن أصل غير هو الصفة ، وإن الاستثناء بها عارض
، فحين تكون صفة لا توجب للاسم الموصوف بها شيئا أما في الاستثناء
فتفيد نفي ما بعدها إذا كان ما قبلها موجبا وكذلك العكس (١) ، وعلى
هذا فإن القائل : لهذا عليّ درهم غير قيراط ، في مثل المسألة التي
ذكرها أبو سعيد فإن رفع (غير) فعليه درهم تمام لأنه صفة ،

(١) راجع المسألة في سيبويه ٤٣١/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٢ والتسهيل

١٠٤ وما بعدها والكوكب الدرر ٢٦٨/١ وجمع الهوامع ٢٣١/١

والرضي على الكافية ٢٤٥/١ ، والأشعوني لجاشية الصبان ١٥٥/٢ .

والمعنى درهم لا قيراط ، وان نصب غير على الاستثناء وهو المشهور
فيلزمه درهم ناقص قيراط (١) .

وترى من هذا أن المسألة صريحة في افادتها ما ذهب اليه
أبو سعيد .

المسألة الثالثة :

قال السيرافي لمتى : ها هنا أخف من هذا ، قال رجل لصاحبه :
بكم الثوبان المصبوغان ؟ وقال آخر : بكم ثوبان مصبوغان ؟ وقال آخر :
بكم ثوبان مصبوغين ؟ بيّن هذه المعاني التي تضمنتها لفظ لفظ ؟

أما متى فلم يجب على سوءال سيرافي هذا واعترف بمجهزه وتمسك
بقوله : لو نشرت عليك من مسائل المنطق أشياء لكان حالك كحالي .

قلت : دفع السيرافي ما تمسك به متى دفعا قويا وما يزال
سوءاله حجة على متى ، وقول متى لا يمدح أن يكون هربا من المسألة.

وقد وفق السيرافي في هذا السوءال أيضا ، فهو ملائم لغرضه
في اظهار فضل النحو وأثر الاعراب في توضيح المعاني ، فبيان المعنى
هنا متوقف على معرفة الاعراب كما قرر أهل الشأن قال الحريري (٢) :

" ومن ذلك انهم لا يفرقون بين قولهم : بكم ثوبك مصبوغا ، وبكم ثوبك
صبوغ وبينهما فرق يختلف المعنى فيه ، وهو انك اذا نصبت مصبوغا

(١) راجع شرح المفصل لابن يعيش ١١/١ ، والكوكب الدرى ٢٦٨/١ ،
والقيراط والقراط من الوزن معروف نصف دانق . اللسان (قرط)
والدرهم به ست دانق . الكوكب الدرى ٢٦٨/١ .

(٢) درة الفواص ص ١٢١ .

كمان انتصابه على الحال ، والسوء ال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ ،
واذا رفعت مصبوغا رفعت على أنه خبر المبتدأ الذي هو ثوبك ، وكان السوء ال
واقعا عن أجرة الصبغ لا عن ثمن الثوب .

وكذلك قال أبو حيان ^(١) : " وتقول بكم ثوبك مصبوغا ، النصب
على الحال والمعنى كم يساوى الثوب في تلك الحال ، ويكون خبر
المبتدأ الجار والمجرور الذي قبله ، وان قال بكم ثوبك مصبوغ فهو
يسأل بكم صبغ الثوب ، فتوب مبتدأ ومصبوغ خبره ، وبكم متعلق بمصبوغ .

ولعل هذا الذي قصد اليه السيرافي بسوء الة عن المعاني
التي تضمنها سوء الة ، فسوء ال الآخر الذي حكاه السيرافي : بكم ثوبان
مصبوغين . عن ثمن الثوبين مصبوغين ، فالنصب على الحال ومجس
الحال من النكرة هنا لتقدم الاستفهام على حدّ قول الشاعر ^(٢) :

يا صاح هل هم عيش باقيا فتري

لنفسك العذر في ابعادها الا ملا

وأما السوء الان الآخران : بكم الثوبان المصبوغان ، وبكم

ثوبان مصبوغان ، فلعل السيرافي قصد الى الرفع فيهما على النمط

(١) التذييل والتكميل م/م لوحة ١/١٤٩ ، وانظر : من قضايا اللغة
والنحو ص ١٠ .

(٢) راجع الاشموني بحاشية الصبان ١٧٦/٢ .

قال العيني : قاله رجل من طى . . اى يا صاحب فرخهم
وهل للاستفهام على وجه الانكار ، وحم بضم الحاء اى قدر ، والشاهد
باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة ولكنه وقع في سياق الاستفهام
شواهد العيني بهامش الاشموني بحاشية الصبان ٢٧٦/٢ .

وهو بمنزلة الخبر فيكون السوء الـ فيهما عن أجرة الصع فيهما . وتلمح
بين السوء الين هنا فرقا آخر فالتعريف في السوء الـ الأول عن ثوبين
معروفين ، والتكثير في السوء الـ الآخر للعموم .

هذا ما بدا لي انه مراد السيرافي وجهته مستعينا بأقوال العلماء
كما ترى حيث اني بحثت جاهدا لمعرفة رأى السيرافي في المسألة
في مثانه من شرحه لكتاب سيبويه فلم أجده (١) .

المسألة الرابعة :

جاء سوء الـ السيرافي في قوله : " ها هنا مسألة قد وقعت خلافا ،
فارفع ذلك الخلاف بمنطقتك ، قال قائل : لفلان من الحائط السي
الحائط ، ما الحكم فيها ؟ وما قدر المشهود به لفلان ؟ فقد قال ناس :
له الحائطان معا وما بينهما . وقال آخرون : له النصف من كل منهما ،
وقال آخرون : له أحدهما . هات الآن أدلتك الباهرة ومجزتك القاهرة .
وأني لك بها ، وهذا قد بان بغير نظرك ومنظر أصحابك .

ان السيرافي لم يكتف بالسوء الـ عن هذه المسألة فقط ، وانما حكم
على الرجل بالمجز عن الجواب مقدما : وأني لك بها ؟ كما أنه لم
يبين الحكم في المسألة ، وانما ذكر الخلاف فيها دون ترجيح .
و أقول : الظاهر أن منشأ الخلاف في قول القائل : لفلان من
الحائط الى الحائط " راجع الى معنى (من والى) ، فقد ذكر
النهاة ان " من " لا بتداء الفاية مكانية وزمانية وهو أحد

(١) مثلا راجعت الجزء الثالث من لوحة ١٧ الى ٣٠ باب " كم " .

معانيها بل هو الغالب عليها ، وتعرف الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى - وان " الى " تفيد انتهاء الفاية الزمانية والمكانية (١) وقد اختلف النحاة بعد هذا في دخول الفاية اذا لم تقم قرينة الى مذاعب :

أحدها : عدم الدخول قال الرضي (٢) : " والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت : اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء " وقال أبو حيان (٣) هو مذعب المحققين .
ثانيها : الدخول مطلقا (٤) .

ثالثها : التفصيل في دخول انتهاء الفاية في الى ، قالوا : ان كان ما بعد (الى) من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول ، والا فالظاهر عدم الدخول نحو قوله تعالى : (٥) (أتوا الصيام الى الليل) (٦) .
وحكى الزجاجي^٣ حوارا في مثل ذلك يحسن أن نورد هنا (٧)

(١) راجع الكتاب ٢٢٤/٤ ، ٢٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨

و ١٤ والتسهيل ١٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١ وما

بعدها ومغنى اللبيب ٧٤/١ و ٣١٨ .

(٢) شرح الكافية ٣٢٤/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب م/م لوحة ٢٦١ ب والكوكب الدرى ٣٧٣/٢ .

(٤) شرح الكافية ٣٢٤/٢ والكوكب الدرى ٣٧٣/٢ .

(٥) من الآية رقم (١٨٧) سورة البقرة .

(٦) راجع شرح الكافية ٣٢٤/٢ ، والكوكب الدرى ٣٧٣/٢ .

(٧) مجالس الملطاء ص ١٨٠ .

” قال عمر بن شبة^(١) ، قال سمعت أبا عاصم قال : لعبدالله
ابن المشنق الأنصاري - وأبو عمر الضمير عنده - يا أبا عبدالله ،
ما تقول في رجل حضره الموت فقال : يقسم عني الف درهم من دار
سليمان بن ثوبة إلى دار بني عمير أترى الدارين داخلة فسي
هذه الصدقة .

قال : لا أراهم يا أبا عاصم ، إنما قال : من إلى من
فقال أبو عاصم : لكني أراهم داخلتين ، لأن الله عز وجل
يقول^(٢) : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) ألا إن المرفقين
داخلان في الذراعين .

فقال أبو عمر : القول ما قلت ، وهو نظير قوله : أعطه من
درهم إلى عشرة دراهم ، الدرهم داخل فيه .

فأنت ترى من كل هذا أن الخلاف الذي ذكره السيرافي في
المسألة لم يحسم ، وكل فريق من النحاة لعظ فيما ذهب إليه ملحظا
لم يلحظه الآخر ، فالذين قالوا بعدم دخول الفاية أخذوا بظاهر
ما يبدو ، والذين قالوا : بدخول الفاية لحظوا أن من الإفادة
الابتداء وإلى لانتها الفاية ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل^(٣) .

-
- (١) عمر بن شبة أبو زيد البصري كان راوية وعالم بالآثار صدوقا
ألف في النحو كتابا ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢١٨ .
- (٢) من الآية رقم ٦ سورة الطائدة .
- (٣) شرح المفصل لابن يمين ٨/ ١٥ .

وجميعهم متفقون على ان القرينة هي الفصل في التحديد الظاهر
في بداية الابتداء ونهاية الانتهاء ، والمثال الذي ذكره السيرافي
خال من القرينة فيجوز فيه ما حكاه من الخلاف .

ومهما يكن فإن الذي يبدو من هذا ان النحاة كما اهتموا
بحمل (من) و (الى) وغيرها من حروف الجر في المسمول
اهتموا كذلك بمعاني تلك الحروف ولو كان شغلهم هو اللفظ
وحركات الاعراب لكانوا في غنى عن كل هذا النقاش والجدال عن مدلولات
هذه الحروف ، ولعل هذا ما قصد اليه السيرافي من طرح هذه
المسألة .

تعقيب :

حسبنا ما دار في هذه المناظرة ما وقفنا عنده من قنايا وما عالجناه
من بعض مسائلها ، فهي كافية في بيان ما قصد اليه السيرافي من اظهار
فضل النحو و أثر الاعراب في المعنى ، ولا يخفى ان السيرافي كان موفقا
في اختياره لتلك المسائل وغيرها ما تزخر به المناظرة ، وكلها موافقة
لفرضه ، كافية في رد دعوى معارضه ودحض قول من رددوا ويردها
عبر الزمان والمكان ، فقد أحسن السيرافي اختيار المسائل التي تدل على
مراده .

فان دعوى متى : " والنحو لم انظر فيه ، لأنه لا حاجة بالمنطقي
اليه . . لأن المنطق يبحث عن المعنى والنحو يبحث عن اللفظ . .
فان عثر النحو بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ " - قد
رددها قوم في أوقات متباعدة . فان الزمخشري حكى عن نفرينكر فضل
النحو والمربية بما هو قريب من دعوى متى ان لم تكن هي بذاتها

ثم دفع دعواهم بمثل ما دفع السيرافي دعوى صاحبهم (١) .

ثم حكى الأستاذ على النجدي عن جماعة قالوا بمثل قول متى
قال (٢) : " ظهرت منذ عامين دعوة الى الفاء الاعراب ، والاستماضة منه
بتسكين أو آخر الكلمات المعربة ، بحجة ان الاعراب لا صلة له بالمعنى
ولا تأثير له فيه . . . "

وقد أحسن الأستاذ النجدي دفع مقالتهم وأورد من القضايا

التي تظهر فضل الاعراب وأثره في المعنى . مثل ما ذكر السيرافي .

والحق أن أثر الاعراب في المعنى واضح وضوح الشمس لا ينكره الا

جاحد ، وهذه الحقيقة كانت ثابتة وماثلة عند النحاة وعم يعالجون

كثيرا من قضايا النحو ، ادركوا ان حركة الاعراب وملاحظة مواقع الكلمة

في الجملة ، وضعها بما يقتضيه قياس النحو غالبا ما يحدد مراد المتكلم

ويوضحه ، وحسبك على هذا دليلا ما جاء في مناظرة السيرافي ومتى ،

وما سبقت الاشارة اليه من ان النحاة ربطوا كثيرا بين مسائل الفقه

وأحكام التشريع بحركات الاعراب كما سبق ان بينا ذلك بتفصيل (٣) .

(١) راجع مقدمة المفضل .

(٢) من قضايا اللغة والنحو ص ٤ .

(٣) انظر مناظرات الكسائي مع ابي يوسف .

٣٥ - المبحث الخامس والثلاثون

لا يفرق بين إن واسمها

مناظرة بين أبي جعفر النحاس وأبي العباس بن ولاد (*)

" قال أبو جعفر (١) تقول : إن سارا سارة حديثك كلامك ؟

قال أبو العباس (٢) : تقدير هذه المسألة إن حديثك سار سارة

كلامك .

قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد
أجمعوا على أنه لا يفرق بين إن واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه . فان
قال قائل : اني أقدم حديثك واجعله يلي إن . قلت : هذا قرار من
المسألة ، ومجىء بمسألة أخرى ، وأيضا فان لم يقدر في جواب تقدير المسألة
فيفهم ما بناء عليه من جواب (٣) .

(*) الأشباه والنظائر ١٨٢/٣ .

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ويعرف بالنحاس أبو جعفر
النحوي رحل الى بغداد ، وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد
والزجاج وعاد الى مصر .

مات غرقا في النيل سنة ٣٣٨ . ترجمته في بغية الوعاة ٣٦٢/١ .
وحسن المحاضرة ٢٢٨/١ ، والمزهر ٤٦٦/٢ ، والنجوم الزاهرة
٣٠٠/٣ .

(٢) أبو العباس بن ولاد هو أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي
كان بصيرا بالنحو رحل الى بغداد ، ولقي الزجاج وغيره ، وكان الزجاج
يفضله على أبي جعفر النحاس ويقدمه عليه ، وكانا جميعا تلميذيه
توفي سنة ٣٣٢ - ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢١٩ وما بعدها
وبغية الوعاة ٣٨٦/١ وحسن المحاضرة ٢٢٨/١ .

(٣) هكذا في الأصل .

قال : أما قوله : ان هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ،
ان كنا لم نفرّق بين ان وبين اسمها في حال التقرير ، وانما كان تفرّقنا
بينهما في حال الالفاء ، والتقدير صواب ، وأما قوله : ان هذا التقدير
أيضاً خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبين من أى وجه كان
خطأ ، لأن الفائدة في الحجة لا في الدعوة .

قال : قد بيناه بقولنا : انه لا يفرّق بين ان واسمها الا بالظرف
أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة : ان سارا سارة حديثك كلا مك . والتقدير :
ان قولاً سارا رجلاً سارة حديثك كلا مك ، فسارا منصوب ، لأنه نعت لقول ،
وقول اسم ان ، وقولك : سارة نعت لرجل ، ورجل منصوب بوقوع سار
عليه ، وحديثك مرفوع بقولك سارة ، وكلامك خبران .

النقد :

هذه المسألة من المسائل التي جرت بين أبي جعفر النحاس وأبي
العباس بن ولاد ، وقيل إنّه بعث بقولهما في تلك المسائل الى محمد بن
بدر النحوي ببغداد ليفصل بينهما ، ولكنه : ما لم مع أبي العباس على أبي
جعفر ميلاً مفرطاً وحكى السيوطي : قال شيخنا أبو القاسم
الشاطبي رحمه الله وقد أوقفه على هذه المسائل واغبط بها غاية
الاعتباط : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النحاة وأبو العباس
له ذكاء وصدق رحمه الله (١) .

وستأتي هذه المسائل — ان شاء الله — كل واحدة في موضعها
من هذا البحث مفصلة .

(١) الاشباه والنظائر ٣ / ١٧٠ .

(*) محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر البغدادي توفي (٣١٤) بمصر
كان ببغداد الأصل سافر الى الشام ورجل الى مصر فاستوطنها
حتى مات . طبقات القراء ٢ / ٢٤٢ .

أما المسألة التي عرضناها هنا فهي موضع هذه الدراسة -

فقد بدأ أبو جعفر صاحبه بالسوء ال عنها في قوله : أقول : ان سارا
سارة حديقك كلا مك ؟

فأجاب أبو العباس : تقدير هذه المسألة : ان حديثك سار (١)

سأرة كلا مك . وقصد الى هذا التقدير ليجعل اسم ان متصلا بها وهو حديثك
كما يفهم من دفاعه .

وخطأه أبو جعفر في التقدير بحجة مخالفته لاجماع النحويين ،
 لأنهم أجمعوا على أنه لا يفرق بين ان واسمها . . . — وليس في هذا
 مخالفة كما سنرى .

كما أنه يرى في التقدير فرارا من المسألة والالتيان بمسألة أخرى ،

ونقصا في مثل تقدير أبي العباس ، أو هكذا يفهم من عبارة أبي جعفر :

فان لم يقدر في جواب تقدير المسألة فيفهم ما بناه عليه من جواب " ويدل

على انه يرى في تقدير ابي العباس نقضا قوله في تقدير جواب المسألة

حين قال : والتقدير ان قولاً ساراً رجلاً ساراً حديثك كلامك ، لأن

أباً الفصاح لم يذكر (قولاً ورجلاً) في تقديره و ملخص الاعتراض :

لا يوافق أبو جعفر ابن ولاد في تقديره جواب المسألة بحجة

مخالفة النحويين في التفريق بين أن واسمها ، والفرار من المسألة بالتقدير أو النقص فيه .

هذا ملخص ما جاء في المناظرة بين الشيخين .

(١) هكذا في الأصل وفي المثال : سارا ،

100-443887-100

وأقول : أولا ان في المثال الذي ذكره أبو جعفر موضوعا للمناظرة غموضا يجعله غير واضح المعنى قبل التقدير وبعده (١) . ولعله قصد الى ذلك على سبيل المعاينة ليعنى موضع السوء ال منه .
كما أنه خطأ قول أبي العباس في تقدير المسألة ثم لجأ الى التقدير في الجواب الذي ارتضاه مما جعل محمد بن بدر الدين الذي حكم بينهما يقول له (٢) : " هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيتة عن قولك وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ولا يعدل عنه الفهماء " كما ان في تقديره اغراب وبعده لا يخفى .

والذي حمل أبا العباس على التقدير في جواب المسألة هو نفسه ما ذكره أبو جعفر ، لئلا يفرق بين ان واسمها ، فليس على أبي العباس مأخذ في هذا ، كما أن التقدير في المسألة أو في غيرها لا يعد قسورا أو اتيانا بمسألة أخرى وهذا مشهور لا يحتاج الى دليل بل هو عمل معهود توجه به النصوص والا مثله عين ترى مخالفة للقواعد أو موهمة ذلك ، كما أن التقدير غير مقعد له فكل ما يصلح توجيهها كان مقبولا ، ويبدو أن تقدير أبي العباس في المسألة أحسن لخفته واختصاره .

(١) ومنشأ الغموض في ظني من التكرار الحاصل في سارا وسارة والتكرار في ضمير المخاطب والترادف دون موجب في حديثك كلا مك .

كما يبدو لي أن في العبارة سقطا أو تصحيضا ولم يعلق عليه محقق الأشباه ولم أجد في ط. حيدرآباد الدكن ١٥٦/٣ الا ما أثبتته من هذه النسخة المحققة ولم يكن للمناظرة مرجع

آخر غير الأشباه والنظائر ،

وأما ما ذكره الشيخان من اجماع النحاة على أنه لا يفرق بين
ان واسمها الا بالظرف أو ما قام مقامه ، أي الجار والمجرور فهذا هو
المشهور في كتب النحاة وعلّة ذلك عندهم : لعدم تصرف هذه العروف
وكونها فرعاً على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال ...
وأما استثناءهم الظرف وشبهه لأنهم توسعوا فيهما ^(١) .

(١) راجع المفصل وشرحه لابن يعيش ١٠٢/١ وما بعدها ، والأشعري بحاشية
الصبان ٠٢٧٢/١ والتصريح على التوضيح ٢١٤/١ وجمع الهوامع
١٣٥/١ ط. دار المعرفة .

٣٦ - المبحث السادس والثلاثون

مسألة : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطرة

مناظرة بين أبي العباس بن ولاد وأبي جعفر النحاس .

قال في الأشباه والنظائر ^(١) : سأل أبو العباس فقال :

كيف تقول : مررت برجل أسهل خد غلام أشد سواد طرة .

فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوه : أجودها أن تزيد

فيها ألف ولا ما فتقول : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد

الطرة ، وأنا قلنا : إن هذا أجود الوجوه ، لأن سيويه قال :

اعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن

لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما هنا

على حالة واحدة . معنى سيويه أن الأول لا يتعرف بإدخالك الألف

واللام في الثاني ألا ترى أن قولك : مررت برجل أسهل خد الغلام ^(٢)

أشدّ سواد الطرة ^(٣) ، أنه لم يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختير دخول

الألف واللام ليكونا بدلا من الهاء ، وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت

برجل أسهل خدّ غلامه أشد سواد طرته .

قال أبو العباس : في هذه الأمثلة جوابا قد أحلت به على قول النحويين

أجمعين ، وليس فيها جواب عما سألتك عنه ، وذلك أنا سألتك فيها بلا

ألف ولا م ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغي أن تردّ المسألة

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٣ .

(٢) أسهل يمكن أن تكون بمعنى لان من اللين وقلة الخشونة

- اللسان (سهل) .

(٣) الطرة : الناصية والشعر ، اللسان (طرر) ولعله يريد أشد سواد

شعر الناصية .

على هيئتها فتقول : هي خطأ اذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء
وتبين من أى وجه كانت خطأ ، أو تجيب فيها اذا كانت صوابا على هيئتها
اذا أجبت .

قال أبو جعفر : أما قلبي : مررت برجل أسهل خد الغلام أشد
سواد الطرة فهو بمنزلة قولك مررت برجل أحمر خد الغلام وما أشبهه
وهو كثير في كلام العرب ، أنشد سيبويه (١) :

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم تنصب له الشبك (٢)

فقوله : أسفع الخدين بمنزلة " أسهل خد الغلام ، وأما قلبي :
مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته ، فأسهل مرفوع بالابتداء
وخد غلامه خبره والجملة في موضع جر وكذا الجملة الثانية ، كما
تقول : مررت برجل أسود غلامه أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن
يحتاج ان يستشهد له ، ونظيره قوله عز وجل (٣) : " أم حسب
الذين اجترعوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات
سواء محياهم ومماتهم " .

على قراءة من قرأ بالرفع وهو أحسن ، وكذلك الرفع في المسألة
" أحسن ، وكذلك أسهل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه .

(١) الكتاب ١/ ١٩٥ و نسبه لزهير وهو في ديوانه ١٧٢ وكذلك في شرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٧/ ١ وهو من شواهد الصيمري في
التبصرة ١/ ٢٣٤ .

(٢) يصف الشاعر صقرا قد انقض على قطاة ، أهوى : انقض ، لها يعني
القطاة ، الأسفع : الأسود ، والمطرق : من الاطراق وهو تراكب
الريش ، والقوادم : مقدمة الجناح ، والشبك شركة الصائد - راجع
شرح أبيات سيبويه ٧٧/ ١ . هامش الكتاب ١/ ١٩٥ .

(٣) الآية رقم ٢١ من سورة الجاثية ، وقرأ بنصب سواء حمزة والكسائي وحفص
وقرأ الباقر بالرفع ، حجة القراءات ص ٦٦١ .

وأما قولي : مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته ،
فعلى أن "أجعل" أسهل نعتا لرجل ، واجعله بمعنى يسهل ظرفع (خد)
بأسهل ، وكذلك الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع
أجود ، وإنما جاز أن تجربيه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جار
على الفعل ، ونظيره القراءة "سواء محياهم ومماتهم" .

وأما قولك : اني زدت في المسألة ألفا ولا ما وهاء فقد بينا لم زدنا
الألف واللام على مذهب سيويه ، وقد ذكرناه .

النقد :

هذه القضية التي عرضناها آنفا كانت ضمن القضايا التي دارت
عليها مناظرة أبي جعفر النحاس وأبي العباس بن ولاد ، كما سبقت الإشارة
الى ذلك ، وفي هذه قد بدأ أبو العباس صاحبه بالسؤال : كيف
تقول : مررت برجل أسهل خد غلام أشد سواد طرة .

فكان جواب أبي جعفر : ان في هذه المسألة وجوها أجودها ان تزيد
فيها ألفا ولا ما ، واستحسن هذا الوجه بناء على ما حكاه عن سيويه
ثم ذكر فيها وجها آخر في قوله : وان شئت جئت بالهاء

واعترض أبو العباس على هذا الذي ذكره أبو جعفر ، لأنه لا يرى فيه
جوابا " عما سألتك عنه " فهو يريد ان يقطع في المسألة برأى صريح هل
هي جائزة على هيئتها أو غير جائزة ؟

وقد حاول أبو جعفر الدفاع عن ما ذكره من استحسان زيادة الألف
واللام أو الهاء وأطال في الشرح والبيان كما ترى .

قلت : ان أبا العباس اعترض على النحاس اعتراضا واحدا ، حصره
في الزيادة التي ذكرها النحاس " وذلك أنا سألتك فيها بلا ألف ولا لام ولا هاء

فزدت فيها ما ليس منها " وكان أبا العباس استعمل في هذا نفس
الأسلوب الذي حاجه به أبو جعفر في المسألة التي تقدمت حين قال
له في تقدير " ان حديثك سار سارة كلامك " : " هذا فرار من المسألة "
وما دفعنا به اعتراض أبي جعفر فبيما تقدم يكفي هنا أيضا في دفع
اعتراض ابن ولاد ، وذلك أن توضيح المسألة بزيادة أو تقدير لا يبعد
بها عن أصلها ولا يُعدّ هروبا منها .

ولكن الأهم من ذلك أن ابن ولاد لم يذكره رأى فيما جاء
به أبو جعفر من توضيح للزيادة التي استحسنها في المسألة وما ذكره لها
من توجيه .

غير أن محمد بن بدر النحوي الذي حكم بين الرجلين كما سبقت
الإشارة نقل عنه السيوطي كلاما طويلا رد فيه على كل كلمة ذكرها أبو
جعفر في هذه المسألة وخطأه فيها جميعا وتجاوز هذا إلى التحامل
عليه ووصف بالجهل ثارة وبالتمويه والكذب ثارة أخرى وهكذا مما يصدق
وصف السيوطي له " بأنه مال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلا مفرطا . (١)
قال محمد بن بدر (٢) : " والذي يدل على تمويهه - أي النحاس -

أنه قال : الا ترى ان قولهم مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد
الطرة أنه لم يتصرف أسهل ولا أشد ، فيحتاج إلى أن يعلم من قاله فإنه
كذب لم يقله أحد . . . " وذكر أيضا : " وقوله : اما قولي مررت برجل
أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة فهو كقولك مررت برجل أحمر خد الغلام . .
فحال كه " وقال أيضا : " وأما قوله هو مثل مررت برجل أحمر خد الغلام

(١) الأشباه والنظائر ٣ / ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٨٤ وما بعدها .

وهو كثير فكذب "، وكان ينبغي ان يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا ، وأسهل
خد الفلام لا يقوله أحد من العرب ولا من العجم

هذه بعض نماذج مما قاله هذا الرجل في حق أبي جعفر النحاس
ولا يخفى ما فيه من قسوة وعنف ، وما هكذا تعالج القضايا الفكرية ،
وقد رأيت من المتناظرين : ابن ولاد والنحاس - عفة في اللسان وسطاحة
في الأخذ والرد ، وقد طال الجدل بينهما في مسائل كثيرة فلم يتهم
أحد الآخر بشئ من مثل ما حكى عن ابن بدر هذا - سامحه الله .

ولنعد الى المسألة النحوية ، فيبدولي أن النحاس استطاع ان
يدافع عن زيادة الألف واللام أو الهاء التي رأى أن جودة المسألة متوقفة
عليها ، ولا تستحسن بدونها ، وذلك بما نقله عن سيويه : " وأعلم
ان كينونة الألف واللام في الاسم الاخر أكثر واحسن من ان لا يكون
فيه ... " وعلى الرغم من ان هذه العبارة ذكرها سيويه في الصفة
المشبهة^(١) الا ان سيويه سَوَّى بين الصفة المشبهة وأفعال التفضيل
في زيادة هذه اللواحق فقال^(٢) : " ... ومع ذلك أنك تدخل على
حسن الوجه الألف واللام فتقول : الحسن الوجه ، كما تقول الملازم الرجل ،
فحسن وما أشبهه يتصرف هذا التصرف . ولا تستطيع ان تفرق شيئا من هذه
الأسماء الاخير ، لو قلت : هذا رجل خير ، وهذا رجل افضل ... لم
يستقم ولم يكن حسنا ... فلما اضغثن وأوصلت اليهن شيئا حسنًا وتَمَنَّ
به ، فصارت الاضافة وهذه اللواحق تَحْسَنُهُ ... "

(١) الكتاب ١/١٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢/٢٥ .

- ١ - أعرب أسهل مرفوع بالابتداء ، وخذَّ غلامه خبره والجملة نسي موضع جر . ولاحظ عليه أن أسهل تكسرة فلم يوضح ما سوَّغ الابتداء بها هنا ، ولو أعربه خبراً مقدماً وخذَّ غلامه مبتدأ مؤخرالكان أوفق ، ولتخلص من اعتراض محمد بن بدر عليه في هذا أيضاً .
- ٢ - أعرب أسهل نعتاً لرجل وظل اجعله بمعنى يسهل فارفع خذَّ بأسهل . وفي نظري أن الاعراب الأول أحسن وذلك لسببين :
- الأول : لما ذكر سيويه عن هذه الأسماء أنها قويت في الابتداء وكان الوجه فيها عندهم الرفع إذا كان النعت للآخر وذلك قولك : مرت برجل خير منه أبوه (١) .
- والآخر : لسلامته ما يرد على اعراب النحاس الثاني من اعتراض ، وذلك أن جعل أسهل بمعنى يسهل فيرفع به الظاهر عليه اعتراض ، وهو أن أفعل التفضيل لا يكون بمعنى الفعل فيرفع الظاهر إلا في حالة واحدة ، عرفت عند النحاة بمسألة الكحل ، وصورتها : " ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " وضابطها : كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنباً مفضلاً على نفسه باعتبارين (٢) وما عدا هذا كالمثال موضع المناظرة فرفع أفعل فيه للظاهر " نزل " (٣) كما يقول ابن مالك أو على لغة ضعيفة كما يرى بعضهم (٤) أو لغة رديئة كما وصفها سيويه (٥) .

لكل هذا قلت : أن اعرابه الأول أحسن .

(١) راجع الكتاب ٢٥/٢ وما بعدها .

(٢) راجع شرح ابن عقيل على الألفية ١٨٢/٢ .

(٣) الألفية باب أفعل التفضيل .

(٤) راجع شرح ابن عقيل ١٨٨/٢ .

(٥) الكتاب ٣٤/٢ .

٣٧ - المبحث السابع والثلاثون

إضافة ما ناب عن ان واذا الى الجملة الاسمية

مناظرة بين أبي العباس بن ولاد وأبي جعفر النحاس (*)

"ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول هذه ساعة أنا فرح بخير

تنوين ؟

فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعة أنا فرح ، فتكون هذه في موضع

رفع بالابتداء ، وقولك ساعة خبره ، وأنا فرح مبتدأ وخبر في موضع جر ،

ويجوز هذه ساعة أنا فرح ، على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه

القضية ساعة أنا فرح ، تريد أن هذا الأمر ساعة أنا فرح قال الله

تعالى (١) : " هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ " الفعل والفاعل

بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

قال أبو العباس : سيويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه ،

وذلك أنهم لا يضيفون الى الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل الا ظرفا

في معنى المضى ، كقولك : جئتك يوم زيد أمير ، وجئتك يوم يقوم

زيد ، وذلك أنه اذا كان ماضيا كان يمعنى ان كقولك : جئتك ان زيد

أمير ، وجئتك ان يقوم زيد ، فاذا كان في معنى الاستقبال لم يضاف

الا الى الفعل ، ولا يجوز اضافته الى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ

بمعنى اذا كما تقول أنا آتيك يوم يقوم زيد ، لأن اذا في معنى الجزاء .

(*) الاشباه والنظائر ٣ / ١٨٨ .

(١) الآية رقم ١١٩ سورة المائدة .

وانما نضيف الظرف اذا كان في معناه الى الفعل ولا نضيفه الى الابتداء والخبر ، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر وهذه المسألة مسطورة لسيويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن هذه المسألة على معنى المضي ، والدليل عليه :

قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : لأنك قلت : هذه القضية ساعة أنا فرح .

النقد :

هذه من المسائل التي تناظر فيها ابن ولاد وأبي جعفر ، ولكن ليس فيها من الجدل الحاد ما في غيرها ، لأن المسألة المعروضة للمناظرة ليست من ذلك النوع المويص الذي يكون امتحانا للذكاء أو للقدرة العلمية ولا استحضار المعلومات النحوية .

فالسؤال من أبي العباس كيف تقول : هذه ساعة أنا فرح .

وأجاب أبو جعفر برفع ساعة من غير تنوين لأنها مضافة الى جملة

أنا فرح ، ولكن أبا العباس لم يترض هذا الجواب في المسألة بناء على ان سيويه وغيره من النحاة يمنعونه ، لأن الظرف اذا كان بمعنى الاستقبال لا يضاف الى الجملة الاسمية ، لأنه في معنى " اذا " وانما يضاف الى الجملة مطلق فعلية كانت أم اسمية اذا كان بمعنى المضي ، وساعة في المثال عنه في موضع (اذا) فلا تضاف الى الجملة الاسمية كما يفهم من اعتراضه .

لكن أبا جعفر تخلص من هذا الاعتراض بان " ساعة هنا بمعنى (ان)

فهي ظرف بمعنى المضي ، وصحة المثال عنده على التقدير اى : على كلام

قد جرى لأنك قلت : ان هذا الامر ساعة أنا فرح " يريد حكاية الحال .

ويسد وأن أبا العباس وافقه على ما ذهب إليه ، بدليل أنه لم
يحتج على التقدير ، وما كان له أن يمتنع ، لأن أبا جعفر لم يقل بصحة
إضافة ساعة إلى الجملة الاسمية في المثال إلا على ما ذكر أبو العباس
نفسه ، بأن الظرف بمعنى المضي فيجوز إضافته إلى الجملة الاسمية
بعد التقدير على أنه بمعنى أن .

(١) قلت : ما ذهب إليه الشيخان موافق لما قال سيويه جاء في الكتاب :
" وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى
الابتداء والخبر ، لأنه بمعنى (أن) فاضيف إلى ما يضاف إليه أن ،
وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى (إذا) ، وإذا
هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال .

وما ذكره سيويه ذهب إليه كثير من النحويين (٢) ، ويصح صاحب
الافصح عن علة الفرق بين (إذا) و (أن) فيقول (٣) : " والفرق
بينهما أن (إذا) فيها معنى الجزاء من حيث اقتضت جواباً فطلب
الفعل مثل (إن) فلم تضاف إلى الابتداء والخبر لذلك وليس كذلك (أن) ،
فاضيفت اليه ما ... "

وعلى هذا المذهب فصحة المثال في المناظرة متوقفة على التقدير
أي أن ساعة ظرف زمان دال على المضي واقع بمعنى أن وتقديره كما
قال أبو جعفر هذه القضية ساعة أنا فرح على كلام قد جرى ، وجوابه
على هذا شديد .

(١) الكتاب ١١٩/٣ .

(٢) راجع الحاجة بالسائل النحوية ص ١٥١ ، والتصريح على التوضيح

٤١/٢ وسمع الهوامع ٢٠٦/١ وابن عقيل بحاشية الخصري ٩/٢ .

(٣) الافصح للفارقي ص ٢٧٥ .

غير أن الاخفش خالف سيويه وجوز اضافة (اذا) الى الجملة الاسمية (١) ، واحتجوا له بقول الشاعر (٢) :

اذا باهلى تحته حنظلية

قال ابن لب (٣) : " وقد نُسبُ للاخفش ... في (اذا) مذهب ... انه يجوز أن يقع بعدها المبتدأ والخبر مطلقا سواء أكان الخبر فعلا أم غيره ، فأجاز أن تقول : اذا زيد قائم اكرمك ، وعليه جاء قول الشاعر (٤) :

من كل غيث في السنين اذا الكواكب خاوية
فالكواكب مبتدأ وخاوية خبره .

ويمكن أن يحتج له بما جاء في القرآن كثيرا مثل قوله تعالى (٥) :
" اذا الشمس كورت واذا النجوم انكدرت ، واذا الجبال سيرت .. الخ " على أن يكون الاسم مبتدأ وخبره الجملة الفعلية التي بعده دون تقدير ، وهو مذهب قوى وراجح حتى قال استاذنا د / الأنصاري :
" تجوز اضافة اذا الى الجملة الفعلية كثيرا والى الاسمية قليلا استنادا الى الآيات التي بلغت اكثر من عشرين آية فيما أحصيت فضلا عن مئات الأبيات التي أحصيتها في ذلك ... " (٦) .

فعلى هذا المذهب فالمثال في المناظرة : ساعة أنا فرح جائز دون تقدير وتأويل ، ولو كانت ساعة في موضع اذا .

(١) راجع معجم الهوامع ٢٠٧/١ ، وحاشية الفخرى ١١/٢ .

(٢) للفرزدق ديوانه ٤١٦/١ والدرر اللوامع ١٧٤/١ وتسامه :

له ولد منها فذاع المدرع .

يروى المدرع بالبدال اي المؤهل للبس الدرع والمدرع بالذال وهو الذي أمه أشرف من أبيه .

(٣) تقييده على جمل الزجاجي لوحة ١٠٧ . (٤) لم أقف له على قائل .

(٥) الآيات رقم ١ - ٢ - ٣ سورة التكويد .

(٦) بحثه : نظرية النحو القرآن . مجلة مركز البحث العلمي العدد الخامس

الفصل الثاني

النحو في المطاويرات

ويحوي ستة

وثلاثين مبحثاً

١ - السبعث الاول

توجيه : رفع (مجلف) في قول الفرزدق :

... لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف

معاودة بين ابن ابي اسحاق والفرزدق وابي عمرو (*)

" قال أبو عمرو : ان ابن أبي اسحاق (١) سمع الفرزدق (٢) ينشد :

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف (٣)

فقال له ابن أبي اسحاق : على أى شىء ترفع " أو مجلف "

نقال : على ما يسوءك وينوءك (٤) (علينا أن نقول وعليناكم أن

تتأولوا) (٥) .

(*) نزهة الالباء ص ٢٠ ، وراجع خزائن الأدب الشاهد ٣٥٧ ، والانصاف

من الانصاف ١٨٩/١ ، وأبو على الفارسي ص ٤٦٢ والنحو والنحاة

ص ١٧١ والمدارس النحوية ص ٢٣ ويونس البصري ص ٨١ .

(١) ابن ابي اسحاق هو عبدالله بن ابي اسحاق مولى آل الحضرمي أخذ

عن الاقرن وهو أول من بعج النحو ومد القياس توفي سنة ١١٧ هـ

طبقات الزبيدي ص ٣١ ونزهة الالباء ص ١٨ .

(٢) الفرزدق : هو همام بن غالب بن صمصمة بن دارم التميمي أبو فراس

الشاعر المشهور توفي سنة ١١٠ هـ . معجم الادباء ٢٩٧/١ .

(٣) البيت في ديوانه ٢٦/٢ وغريب الحديث للخطابي ١٨٠/١ ، والحلل

شرح أبيات الجمل ص ٢٨١ ، واللسان (جلف) .

المسحت : المهلك ، والمجلف الذي بقيت منه بقية راجع للسان

(سحت و جلف) ورواية الديوان (مجرف) يدل مجلف) والبيت

من قصيدة مثلها :

عزفت باعشاش وما كدت تعزف * وانكرت من حورا ما كنت تعرف

(٤) وفي اللسان (نوا) : وقالوا : له عندي ما ساءه وناءه اي : أثقله

وما يسوءه وينوءه . قال بعضهم : أراد ساءه وناءه ، وانما قالوا ناءه

وهو لا يتعدى لأجل ساءه ، فهم اذا أفردوا قالوا : أناه ، وانما

قالوا : ناءه وهو لا يتعدى لمكان ساءه ليزدج الكلام .

(٥) ما بين المكوفين من الخزنة .

قال أبو عمرو (١) : فقلت للفرزدق : أصبت وهو جائز على المعنى
أى : لم يبق سواه .

النقد :

في هذه المحاورة يبدو الانكار واضحا في سوء ال ابن أبي اسحاق
للفرزدق بسبب رفع الشاعر (مجلف) ، وكأنه قصد الى تلحينه ، وقد
فهم الفرزدق منه ذلك ، فان له مع ابن أبي اسحاق مواقف مماثلة ، فقد
خطأه حين سمعه يصف رحلته الى الشام في قصيدة يمدح بها يزيد
ابن عبد الملك منها :

مستقبلين شمال الشام تضر بنا يحاصب كندي القطن منشور
على عمامنا يلقي وأرحلنا على زواحف تزجى مخها رير
فقال له ابن اسحاق أسأت انما هو " مخها رير " . وأكرر عليه من ذلك
حتى اضطر الفرزدق الى تبديل الرواية بقوله : تزجىها محاسير (٢) .
ولهذا سارع الفرزدق بالرد عليه بهذه القسوة : على ما يسوءك
وينوءك ، لما تعرض له هنا .

وما يدل على ان ابن أبي اسحاق قصد بسوءه الى تخطئة
الشاعر وتلحينه ، سوءه الى عن علة الرفع في الكلمة ، وهو يعلم ان الفرزدق
ليس بنحوى يلتصق الملة والتوجيه النحوى ، ولكنه سليقي ، يقول ويوجه
النحاة قوله بما يتفق وقواعدهم ، وقد عبّر عن هذا قول الفرزدق : علينا
أن نقول وعليكم أن تتأولوا .

(١) أبو عمرو ابن الملاء المتوفى سنة ١٥٤ .

(٢) راجع الخبر في طبقات الزيدى ص ٣٢ .

والزواحف : جمع زاحفة يعنى الابل التي أعياها السير . وتزجى
تساق ، ورير : فاسد دائب من الهزال .

وقبل مناقشة توجيه الرفع في بيت الرزدي وما ظله أبو عمرو بشأنه
تلتزمنا وقفة عند رواية البيت ، ففي الرواية التي جاءت في المحاورة نرى
الفرزدق قد أنشد البيت بنصب " مسحتا " ورفع مجلف ، وهي مخالفة
للقياس النحوي حيث عطف بالرفع على المنصوب ، ولهذا انكرها ابن أبي
اسحاق الذي عرف عنه ولمه باطراد القواعد ومد القياس (١) .

وأغلب الظن أن الشاعر بدل وغير في البيت حتى يساير القياس
النحوي ، ولم يصّر على موقفه كما يرى بعضهم (٢) ، وآية ذلك أنه قد
ذكر البيت رواية أخرى برفع مسحت ، ولم يدع بكسر الدال هكذا :

وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحت أو مجلف

كما جاءت في الخصائص (٣) ، وغريب الحديث للخطابي (٤) ، واللسان (٥)
والافصح (٦) وخزانة الأدب (٧) ، وقد خرجها ابن جنى بقوله (٨) :

" لم يدع بكسر الدال أي لم يتدع ولم يثبت ... وتقديره لم يدع فيه
أولا جملته الا مسحت أو مجلف ، فيرتفع " مسحت " بفعله و " مجلف "
عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية
الأخرى " .

-
- (١) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ .
(٢) راجع مقالة التونسي مجلة العربي ، ربيع الثاني سنة ١٤٠٢ هـ ص ١٢١
حيث ذكر أن الشاعر أصر على موقفه ولم يغير بيته .
(٣) الخصائص ٩٩/١ .
(٤) غريب الحديث للخطابي ١٨٠/١ .
(٥) اللسان (مسحت و جلف) .
(٦) الافصح في شرح أبيات مشككة الاعراب لابن نصر الفارقي ص ٢٩٥ .
(٧) خزانة الأدب ٣٤٩/٢ .
(٨) الخصائص ٩٩/١ وما بعدها .

وليس بيميد أن يكون الفرزدق قد غيّر في رواية البيت ليساير القياس
النحوى استجابة لنقد ابن اسحاق فان له في هذا التفسير سابقة ، سبقت
الإشارة إليها .

أما توجيه أبي عمرو الذي جوّز به انشاد الفرزدق للبيت بحضرة
ابن أبي اسحاق بنصب (مسحتا) ورفع (مجلف) وقال للفرزدق :
" أصبت وعوجائز على المعنى أى لم يبق سواه " فهو توجيه قوى وسديد ،
وفيه غنى للشاعر عن تكلف التفسير والخروج على سليقته وذلك أن أبا عمرو
جوّز المخالفة في الاعراب بين الاسمين

وهذا ما أخذ به بعض النحاة بعد أبي عمرو يقول الرضي (١) :
" وأعلم أنه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو حررت يزيد وعمرو
أى وعمرو كذلك ، ولقيت زيدا وعمرو أى وعمرو كذلك .

وظهور المعنى الذى أشار اليه الرضي متحقق في البيت ويظهره بصورة
ظاهرة تقدير أبي عمرو في قوله : لم يبق سواه ؛ لأن قوله : لم يبدع
الا مسحتا " معناه بقي مسحت . فالمحذوف دل عليه سابق الكلام (٢) .

كما أن أبا عمرو أشار الى قاعدة نحوية حين قدر المحذوف فعلا في
قوله : لم يبق سواه ، وهي قاعدة أخذ بها كثير من النحاة فيما بعد ،
وهي جواز حذف الفعل الرفع للفاعل قال ابن مالك (٦٧٢) : " ويضمر جوازا
فعل الفاعل المشعر به ما قبله " (٣) وسيأتي لهذا فضل بيان (٤) .

(١) شرحه على الكافية ٣٢٨/١ .

(٢) راجع الانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محي الدين ١٨٨/١ .

(٣) تسهيل الفوائد بشرح ابن عقيل ٣٩٤/١ وراجع شرح ابن عقيل على
الألفية ١٦٢/١ .

(٤) راجع مبحث اعطاء الفاعل حكم المفعول ص ٣٣٣ من هذا البحث .

كما أن توجيه أبي عمرو يبدو في نظري أحسن من توجيهات ذكرها بعض النحاة لتخريج نصب (مسحتا) ورفع (مجلف) في البيت فمثلا قال بعضهم : ان قوله : (مجلف) معطوف على قوله : عرض زمان . في أول البيت ، وهو مصدر ميمي بمعنى التخليف ، وليس اسم مفعول وتقدير الكلام على هذا : وعرض زمان وتجليفه لم يدع من المال الا مسحتا " ويرى بعضهم : ان قوله (مسحتا) اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله : لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل وقوله : (مجلف) معطوف على الضمير في مسحتا (١) .

ولا أظن تمت مقارنة بين هذين التوجيهين وتوجيه أبي عمرو ، فان ما ذهب اليه أبو عمرو سائغ وسهل ومستقيم مع المعنى كما رأيت . ولو أن النحاة أخذوا بتوجيه أبي عمرو في هذا لكان فيه غنى عن تكلف غيره من الوجوه والتخريجات التي شغلت كثيرا من الوقت والجهد حتى قال ابن قتيبة (٢) : " وأتعب أهل الاعراب في طلب العللة ، فقالوا واكثر " وقال الزمخشري (٣) : " هذا البيت لا تزال الركب تصطك في تسوية اعرابه " .

ولكن يبدو لي أن رأي أبي عمرو في اعراب البيت لم يكن معروفا عند بعضهم قال البغدادي (٤) : " وكان أبو عمرو ويونس لا يعرفان للرفع وجهها " وجاراه في هذا صاحب النحو والنحاة بين الأزهروالجامعة (٥) والأمر ليس كما ذكر البغدادي ومن شايعه لما بينا .

(١) راجع هذه التوجيهات وغيرها في الحلل شرح أبيات الجمل ص ٢٨٢

وخزانة الأدب ٣٤٧/٢ والانتصاف من الانصاف ١٨٩١ .

(٢) الخزانة ٣٤٩/٢ وتاريخ آداب العرب للرافعي ٢٥٠/١ والانتصاف

من الانصاف ١٨٨/١ .

(٤) المصدر السابق .

(٣) راجع الخزانة ٣٤٩/٢ .

(٥) النحو والنحاة ص ٢٨٢ .

و خلاصة القول ان الغزديق وان رفع (مجلف) التزاما بالظنية
المرفوعة في القصيدة كلها الا ان له وجهها في المربية كما ذكر أبو عمرو
يجعله مقبولا وسائفا وهو وجه غير مردود .

٢ - المبحث الثاني

علة اختيار الرفع في (فمولان) من قول الشاعر :

وعينان قال الله كونا فكانتا فمولان الخ

محاورة بين ابن أبي اسحاق والفرزدق (*)

قال الزجاجي : " حدثنا بعض أصحابنا قال : حدثني أبو جعفر

أحمد بن محمد قال : حدثنا الزبيري عن الأصمعي :

أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي اسحاق ، فقال : كيف

تشدد هذا البيت (١) :

وعينان قال الله كونا فكانتا فمولان بالالطاب ما تفعل الخير

فقال الفرزدق : كذا أنشده .

فقال ابن أبي اسحاق الحضرمي : ما كان عليك لو قلت : (فمولين) ؟

فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت . ونهض فلم يعرف أحدا

في المجلس قوله : " لو شئت أن أسبح لسبحت " .

فقال ابن أبي اسحاق : " لو قال فمولين لا خير أن الله خلقهما

وأمرهما ولكنه أراد : هما يفعلان بالالطاب ما تفعل الخير .

(*) مجالس العلماء ص ٨٥ ، وانظر الخصائص ٣/٣٠٢ والاغانى ١١٢/١٦

ومفنى ابن فلاح لوحة ١٠ ب ، والاشباه والنظائر ٣/١٢٥ ، والاقتراح

ص ١٣٩ ونشأة النحو ص ٧٣ .

(١) البيت لذى الرمة في ديوانه ص ٢١٣ وقبله :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رقيق الحواشي لا هراء ولا نذر

في حاشية الخصائص ٣/٣٠٢ قال : (وفي مجالس كاتب ابن حنابلة

كتب في الهامش " حاشية : هذا البيت لذى الرمة ، وسواء ال الفرزدق

عنه غلط " وهذا لا بعد فيه فقد كان ذو الرمة والفرزدق متعاصرين

وكان ذو الرمة معروفًا بالشعر في زمن الفرزدق لكن خطاب ابن أبي

اسحاق للفرزدق يوحي أن البيت له ، غير أنى لم أجده في ديوان الفرزدق

ولا في ملحقاته .

هذه رواية الزجاجي المتوفى سنة (٥٣٣٧هـ) للمحاورة ، ثم جاء ابن جنى المتوفى سنة (٥٣٩٢هـ) فأورد هذه المحاورة في الخصائص كما هي عند الزجاجي ، ولكنه لم ينص على أن ابن أبي اسحاق هو الذى قال العبارة الأخيرة التى تضمنها شرحه .

~~ثم علق بقوله : قال ابن جنى : لو نصب لأخبر أن الله خلقهما ...~~

ابن جنى هكذا : " فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله : لو شئت أن تسبح لسبحت ، أى لو نصب لأخبر أن الله خلقهما ... "

ولهذا ظن السيوطي (٩١١هـ) ان هذه العبارة من ابن جنى وليست من أصل المحاورة ، وآية ذلك أنه وقف بالمحاورة في الاقتراح عند : ونهض - أى الفرزدق - فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد .

ثم علق بقوله : قال ابن جنى : لو نصب لأخبر أن الله خلقهما ... الخ " وما كان للسيوطي أن يفوته هذا ، لا سيما وأنه قد أورد المحاورة كاملة في الأشباه والنظائر ، كما هي عند الزجاجي / من تذكرة ابن هشام ، ولعل عذره في هذا الظن ان عبارة ابن جنى موهمة ، حيث أورد لها غفلا من نسبة لابن أبي اسحاق ، وبدل قول الحضرمي : لو قال فعولين " بالقول : لو نصب ... الخ " ثم ساق كلاما له متصلا معها .

النقد :

سبقت الإشارة إلى أن لابن أبي اسحاق مع الفرزدق مواقف اتسمت بالشدّة حيث كان يخطي الشاعر فيما يقوله من شمر فيه خروج على القواعد التحوية المقررة عنده والتي أراد لها الاضطراب والثبات ، ولكن جو هذه المحاورة اتسم بالهدوء فقد كان الحضرمي رفيقا بصاحبه ، سألـه

في يسر : ما كان عليك لو قلت : فعولين ؟ ثم تقبل جوابه بقبول حسن ،
والتمس له توجيهها وشرحها .

ولعل مرد هذا الى أن كلمة " فعولان " في البيت تحتل عند
الحضرمي الوجهين فليس فيها خروج على القواعد ، وإن كان الرفع عنده
أوجه لما ذكر من علة يأتي الحديث عنها .

غير أن ابن أبي اسحاق لم يذكر صراحة اعراب كلمة (فعولان)
بالرفع بل هي خبر لمبتدأ معنوف ؟ أى عما فعولان . أو أنهم
نعت للمعينين ، وعبارته : ولكنه أراد " ما يفعلان " تحتل هذا وذاك
كما أنه لم يذكر خبر كان في حالة رفع " فعولان " ولم يقل أنها اكفت
بالفاعل ، ولعل الذي شغله عن هذا اهتمامه بشرح العلة التي أومأ
اليها الفرزدق .

قلت : إن بعض العلماء وافق الحضرمي فيما ذهب اليه من جواز
الوجهين في (فعولان) : الرفع والنصب ، وإن زادوا عليه توضيحاً وبياناً .
فمنهم من يرى النصب في فعولين على أنها خبر لكان أى فكانتا فعولين (١) ،
وهو وجه جائز وقد اقترحه ابن أبي اسحاق على الشاعر أولاً : ما عليك
لو قلت فعولين ؟

ومنهم من يرى الرفع في (فعولان) على أن الكلمة " نعت للمعينين
" وكاننا مكثفة لاتحتاج الى خبر مثل قولك للشئ " فمدحه " قال الله كن
فكان " وهو منسوب للاصمعي (٢) ، ووافقه ابن جنى (٣) :

(١) مجالس العلماء ص ٨٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الخصائص ٣ / ٣٠٢ .

" قال أبو الفتح : كان هناك حاجة غير محتاجة الى خبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : أحدثنا فحدثنا ، وأخرجنا الى الوجود فخرجنا " .

والذي يظهر لي أن الوجهين جائزان عريضة : النصب في فعولين على ان الكلمة خبر لكان . والرفع في (فعولان) على الاستئناف - وهذا واضح - وإما أنها نعت للعينين في أول البيت ، وإن (كان) تامة لا تحتاج الى خبر ، فيكون محصل الكلام : وعينان فعولان قال الله أحدثنا فحدثنا ... الخ ، وهذا يجعل النعت في البيت مطردا مع سابقه في قوله :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رقيق الحواشي لا هراء ولا نذر
ويأتي بعده : وعينان ... فعولان " وتكون الجملة في قوله : قال الله كونا فكانتا . معترضة للاسراع بالتسبيح والتنزيه .

غير أن ابن أبي اسحاق وجه اختباره الرفع على أساس العللة التي أولاً اليها الفرزدق في قوله : لو شئت ان اسبح لسبحت . وشرحها ابن ابي اسحاق في قوله : لو قال فعولين لا أخبر ان الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما يفعلان " (١) ... " فهو يرى أن الرفع أقرب الى مراد الشاعر .

فيعبدو اختبار ابن اسحاق للرفع وجيها ما دام فيه تحقيق لفرض الظائل .

ولا يفوتنا ان نلمح هنا نمودجا لما عُرِف به ابن ابي اسحاق من اعتناء بالعللة وشرحها ، الذي وصف به في كتب التراجم (٢) ، لأن ما نقل عنه

(١) الاقتراح في اصول النحوص ١٣٩ .

(٢) راجع طبقات الزبيدي ص ٢٥ ، ونزهة الالبا ص ١٨ .

من تعليل قليل لا يكاد يُعرف حتى قال أحد الاساتذة الباحثين عن ابن أبي اسحاق^(١) : " ولكننا لا نعرف شيئاً عن العلل التي أتى بها ، فقد ذكر له سيبويه في كتابه تسعة آراء في مواضع مختلفة ، رجعت اليها فلم أجده في أى منها علة من العلل ، كما أنه لم يصلنا كتاب في النحو نُسب اليه . "

غير أنه لا يخفى أن هذا النوع من التعليل يعتمد على المعنى ، فالعلة عند ابن أبي اسحاق كما يصورها هذا المثال الذي أشارنا اليه تمثل المرحلة الأولى في نشأة التعليل فيها بساطة أقرب الى طبيعة اللغة التي قصد منها التخاطب . فالعلة عندهم تفسير للظواهر في التعبير اللغوي لتحقيق المعنى وتأكيده ولعل الخليل بن احمد عبر عن مفهوم العلة في هذا الطور خير تمثيل فقد حكى عنه أنه قال^(٢) : " ان العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها ، وعللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه ، فان أكن اصبت العلة فهو الذى التمس وان يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون علة له " .

فالتعليل عند ابن أبي اسحاق وطبقته يتمثل روح المربية في بساطتها ووضوحها ، وليس فيه تكلف ولا عمل منطقي كما ظهر فيما بعد عن النحاة في فلسفة العلل كما مر بنا سابقاً .

(١) هود / محمد هاشم عبد الدائم في بحثه : التعليل عند النحاة . مجلة

مركز البحث العلمي العدد الثالث سنة ١٤٠٠ ص ١٤٠ وما بعدها .

(٢) الاقتراح في اصول النحو ص ١٣٥ وما بعدها .

٣ - المبحث الثالث

توجيه القراءات في قوله تعالى " ارسله معنا غدا يرتع "

محاورة بين عيسى بن عمر الثقفي والكسائي (*)

قال الزجاجي : " حدثني عمر بن علي بن الهيثم بن عثمان النوري
المقري بطرسوس^(١) ، قال : حدثني أبو جعفر أحمد بن جبير صاعب
الكسائي قال :

انهدر الكسائي البصرة ، فسأل عن عيسى بن عمر الثقفي فقيـل :
هو عليل ، فاستأذن فدخل فألقى تحته وسادة وقال :

أنت الكسائي ؟ فقال له : نعم

فقال له : كيف تقرأ هذا الحرف : " ارسله معنا غدا " ماذا ؟

قال : " يرتع ويلعب " .^(٢)

فقال له عيسى : لم لم تقرأ يرتعى ويلعب ، فتثبت الياء أو

تشير اليها ؟

فقال له الكسائي : انما هي من رتعت لا من رعيت .

فقال له عيسى بن عمر : صدقت يا أبا الحسن .

النقد :

في هذه المحاورة بدأ عيسى الآية الكريمة ثم سأل الكسائي تكلمتها

ليسمع منه القراءة فيها فقال الكسائي : " يرتع ويلعب " أي : بالياء في

(*) مجالس العلماء ص ٢٦٣ .

(١) طرسوس : يفتح الطاء واختار الاصمعي ضمها راجع اللسان (طرس)

وهي بلد بالشام .

(٢) من الآية رقم ١٢ سورة يوسف .

أول الفعلين بإسنادهما ليوسف عليه السلام ، وسكون عين يرتع وهي القراءة المنسوبة الى الكسائي وحمزة وعاصم ويعقوب وخلف في كتب القراءات ^(١) ، وقد وجه الكسائي سكون العين في يرتع في هذه القراءة بأنها من ارتعت لا من رعيت : وهو يعني بهذا التوجيه ان الفعل يرتع صحيح الآخر ، ومجزوم بالسكون الظاهر ، لأنه واقع في جواب الأمر ، ومعنى يرتع - كما يقول ابن الأعرابي : يرتع الأكل . . . وقال الله مخبرا عن اخوة يوسف " أرسله معنا غدا يرتع ويلعب " أي يلهو وينعم وقيل معناه يسهو وينسى وقيل معنى يرتع يأكل ^(٢) .

وتوجيه الكسائي كما ترى - قوى وسديد وقد أخذ به كثير من المتأخرين في الاحتجاج لهذه القراءة ^(٣) . كما وجد استحسان عيسى في المجاورة . ولكن عيسى ، يسأله : لم لم تقرأ يرتعى فتثبت الياء أو تشير اليها وهو بهذا السوء ال يشير الى قراءات أخرى في " يرتع " من الآية صحيحة وثابتة ، وكأنه يلتبس من الكسائي احتجاجا للقراءات فيها عن طريق العربية .

ولكن الكسائي لم يجب عن هذا السوء ال حتى نعلم موقفه من تلك القراءات وتوجيهها ، واكتفى بذكر قراءته واحتجاج لها . ولا بأس من أن نذكر شيئا عن تلك القراءات التي وردت الإشارة اليها في سوء ال عيسى حتى يلم القارئ بها وباحتجاج الملأ لها لتكتمل الصورة عن القراءة في الآية .

(١) راجع اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ مرجحة القراءات ص ٣٥٦ ، والتبيان في

اعراب القرآن ٧٢٤/٢ ، والقرطبي ١٣٩/٩ .

(٢) اللسان (رتع) .

(٣) راجع حجة القراءات ص ٣٥٦ والتبيان ٧٢٤/٢ ، والاتحاف ص ٢٦٢ .

ونقول : من القراء من يقرأ بإثبات الياء في قوله تعالى : يرتعى ويلعب " ومنهم من يحذف الياء ويشير اليها بالكسرة " يرتع " ، فبالأولى " قرأ قنبل بإثبات الياء من طريق بن شنبوذ وصلا ووقفاً " (١) ووجهت هذه القراءة على أن ذلك لغة لبعض العرب يثبت حرف العلة مع الجازم ويكتفى بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة ، اجراء للمعتل مجرى الصحيح لأن الفعل " من (رعى) (٢) .

وأما القراءة الثانية بحذف الياء وكسر العين " نرتع " ونون الجمع وهي قراءة نافع وابن كثير (٣) والفعل مجزوم بحذف الياء وأشارت الكسرة اليها " وهو معتل من يرعى وهو نفتعل من الرعاية تقول ارتعى القوم اذا تحارسوا ورعى بعضهم وحفظ بعضهم بعضا ويقال : رعاك الله أى حفظك والأصل نرتعى فسقطت الياء للجزم لأنه جواب الأمر " (٤) .
وقرأ قنبل من طريق ابن مجاهد بحذف الياء في (نرتع) كقراءة نافع وابن كثير المتقدمة .

(١) اتحاف فضلاء البشر ص ١١٥ و ص ٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق ومفنى اللبيب ٢/٦٩٨ .

(٣) حجة القراءات ص ٣٥٦ واتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٣ .

(٤) حجة القراءات ص ٣٥٦ ، واتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٣ ، وطلائع الفكر

ص ٦٣ .

(٥) اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٣ .

٤ - المبحث الرابع

الخلاف في اعراب : يا ذا الضامر المنس والرجل ...

محاورة بين سلمة بن عياش وأبي عمرو بن الملاء (*)

قال الزباجي : " وجدت بخط اسحاق بن ابراهيم الموصلي :

أخبرني الأصمعي عن سلمة بن عياش^(١) قال :

سألت أبا عمرو بن العلاء عن هذا البيت^(٢) :

يا صاح يا ذا الضامر المنس والرجل ذي الاجلاب والجلس^(٣)

فقال : يا صاح يا ذا الضامر المنس . ثم قام فصعد درجة

فاحضر فيها .

فقلت له : ان فيها :

والرجل ذي الاجلاب والجلس

فقال : ويحك منها فررت .

أى علم أنه أخطأ فقام .

قال الأصمعي : انما أراد يا صاح يا ذا المنس الضامر والرجل ذي

الاجلاب ، فلا يكون في الضامر الرفع . واجلاب الرجل : عيدانه "

(*) مجالس العلماء ص ١١١ .

(١) سلمة بن عياش . شاعر بصرى مخضرم الدولتين انظر الاغانى ٨٤/٢١ وما بعدها .

(٢) نسبة سيويه ١٩٠/٢ لابن لوزان السدوسي وهو من شواهد المقضب ٢٢٣/٤ والمفصل وشرحه ٨/٢ ، والاصول لابن السراج ص ٤١٢ ، والرضي على الكافية ١٤٠/١ والخزانة ٢٩/٢ ونسبه الى خالد ابن مهاجر .

(٣) المنس : الناقة الشديدة ، والجلس كل شيء ولى ظهر البعير يكون تحت الرجل والقب السرج ويروى : ذي الانساع . وهي جمع نسع بالكسر

وجاء في بعض الروايات . ان المستول عن القضية هموسيويه
يدلا عن أبي عمرو وان السائل رجل لم يسم وزاد في سوء اله :
ان فيها : والرجل ذي الاقتاب والجلس .
ابن لي علام عطفت ؟ (١) .

النقد :

يغلب على ظني أن المستول عن البيت في المحاورة ليس سيبويه ،
لأن هذا له رأي في اعراب "الضامر" سجله في كتابه بوضوح واصرار (٢)
على ان الضامر بالرفع مما يدل على أنه لم يهرب من جواب السائل ، ولم
يعترف بأنه اخطأ والا لرجع عنه . ومهما يكن من أمر فانه قد ظهر أماننا
في توجيه اعراب (يا ذا الضامر) رأيان :

أحدهما : رأى أبي عمرو وسيبويه ومن شايعهما من البصريين
أن (ذا) اشارة منادى والضامر نعتة " ورفع الضامر وان كان مضافا
الى عنس لأن اضافته غير محضة ، ان التقدير يا ذا الذي ضمرت عنسه (٣)
ويلزم على هذا الرأي ان الرجل في البيت مخفوض فكيف يعطف
بالخفض على المرفوع كما يفهم من اشارة السائل ان فيها والرجل ... أو
كما قال صراحة : ابن لي علام عطفت ... ؟

وهو اعتراض حكاها أيضا ابن يعيش عن الكوفيين : " قالوا انه عطف
عليه والرجل والاقتاب والجلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما
أنشده سيبويه لكان الرجل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير

-
- (١) مجالس ثعلب ٤٤٥/٢ ، الخصائص ٣/٢٠٢ ، الخزائن ٢/٢٣١ .
(٢) راجع الكتاب ١٩٠/٢ .
(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٢ وراجع الرضي على الكافية ١/١٤١ .

يا الذى ضمرت عنسه ورحله " وهذا فاسد " (١) ولم تحك المحاوره ردا
على هذا الاعتراض أو ذاك ؟

ولم يذكر سيبويه في كتابه عنه شيئا حين تحدث عن هذا البيت
- فيما وقفت عليه - وهو اعتراض وجهيه كما ترى . غير أن من انتصر لسيبويه
زعم ان الضامر دال على التفسير فكأنه قال يا ذا المتغير العنس والرحل (٢)
" أو يحمل على مثل قول الآخر (٣) :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغير الرحل لأن الضمور يدل على
التفسير (٤) وهو على هذا له وجه يخرج القائل به من الخطأ لأن الحمل
على المعنى سائغ .

وثانيهما : ما ذهب اليه الكوفيون من ان (ذا) بمعنى صاحب
منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة المضاف اليه مجرور
قال ثعلب (٦) : " انما أخطأ سيبويه في هذا البيت :

يا صاح يا ذا الضامر العنس

لأنه ذهب " بذا " مذهب هذا ، وزو يذهب مذهب (هذا) ومذهب
(صاحب) ، فهي ها هنا في معنى صاحب ، لأنه قال : يا صاحب

(١) شرح المفصل ٨/٢ .

(٢) الكتاب هامش ج ٢ ص ١٩٠ .

(٣) لم يعرف قائله وقيله :

لما حطت الرحل عنها واردا

وعو على تقدير علقتها تبنا وسقيتها ماء . راجع الخزانة ٤٩٩/١

ط . بولاق والانصاف ٦١٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ٨/٢ . (٥) المصدر السابق .

(٦) مجالس ثعلب ٤٤٥/٢ .

المنس الضامر والرحل والاقتاب والحلس وخطاً ان يكون يا هذا المنس
الضامر."

والذى يبدو لي أن تَجْجِيه الكوفيين أحسن لسلامته من التقدير
والحمل على المعنى ، كما أن معنى البيت يؤيد ان (ذا) بمعنى
صاحب أوفق من تفسيره باسم الإشارة ، غير ان القول الأول ليس بخطأ
لَمَّا ذُكِرَ له من توجيهه مقبول .

٥ - المبحث الخامس

الاستثناء بلييس

محاورة بين حماد وسيبويه (*)

" قدم سيبويه (١) البصرة ، فلزم حلقة حماد بن سلمة (٢) فبينما هو يستمل على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس من أصحابي أحد الا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء " (٣) .

فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء - وظنه اسم ليس -

فصاح به حماد : لحت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وانما (ليس) هنا استثناء .

فقال سيبويه : والله لا أطلبن علما لا يلحطني معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره .

(*) طبقات الزبيدي ص ٦٦ ، واخبار العلماء النحويين ص ٩٣ ، ونزعة الالباء ص ٤٠ ومجالس العلماء ص ١٥٥ وانباء الرواة ٣٥٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٩٤/١ ، ونور القبس ص ٩٥ ، ونفع الطيب ٤/٨٥ وسيبويه والقراءات ص ٢٣ .

(١) سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ على الأرجح مرت ترجمته .

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصري قال في سير اعلام النبلاء ٤٥٣/٧ مات يوم الثلاثاء في ذي الحجة ١٦٧ هـ . وراجع ترجمته في تقريب

التهذيب ١٩٧/١ وتاريخ ابن معين ١٣١/٢ والاعلام ٢٧٢/٢ .

(٣) أبو الدرداء : عمير بن مالك بن قيس الأنصاري الخزرجي صحابي جليل من الحكماء الفرسان والقضاة والزهاد جمع القرآن حفظا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ، مات بالشام في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٢ هـ . ترجمته : تهذيب التهذيب ١٧٥/٨ وما بعدها والاعلام للزركلي ٩٨/٥ .

النقد :

كان لهذا المجلس أثره الطيب العظيم على النحو والنحاة ، حيث انصرف سيبويه عقبه من حلقة شيخه حماد عاقد العزم على ان يكون أحد طلاب علم النحو المبرزين ، ليصمم لسانه من الزلل في الاعراب واللامن في الكلام ، ذلك اللحن الذي عدّه ضمة لمكانته في ذلك المجلس ، فاذا هو يمزجه وجده يصل الى القصة بل الى ان يكون أحد الاثمة وامام النحاة ، وليؤلف في هذا العلم كتابا هو قطب دائرة النحويين من يوم أن أولف والى اليوم وما بعده الى ما شاء الله ، ولقد كان لهذا المجلس وغيره من المجالس آثار باقية على الزمن ، وفي حوار العلماء ومناظراتهم نتائج خالدة ، وحسبنا أن نقول : ان الحوار قد انتهى ببعض المتحاورين الى الاقبال على هذا العلم حتى كانوا فيه من النوابغ والقلم الشوامخ ، وقد أشرنا الى هذا في مقدمة البحث .

أما ما ذهب اليه حماد من أن " ليس " في الحديث : ليس أبا الدرداء " عني استثناء وان ما بعدها متمين النصب فقد أصبح هذا قاعدة راسخة عند النحاة فيما وقفت عليه - لأنه قد تقرر عندهم أن " ليس " إحدى أدوات الاستثناء . قال سيبويه في كتابه (١) :

" هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما ، فاذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما اضمارا ... وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا ... فكلّنه قال : ليس بعضهم زيدا . وترك الظهار بعض استغناء ... فسيبويه هنا يقرر ان اسمها مضمرة وان ما بعدها منصوب ، ويوضح النحاة هذه القاعدة أكثر فيقولون (٢) : " والاستثناء بليس ولا يكون " لا يكون المستثنى

(١) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٢) راجع شرح ابن يعيش على المفصل ٧٨/٢ ، شرح الكافية على الشافية ٧٢١/٢ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٣٠/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٤/١ وابن عقيل بحاشية الخضرى ٢١٠/١ ومغنى اللبيب ٢٩٤/١ ، والتصريح على التوضيح ٣٦٢/١ ، والاشموني بحاشية الصبان ١٦٢/١ .

بهما الا منصوبا ، منفيا كان المستثنى منه أو موجبا ، وذلك قولك فـ في
الموجب : قام القوم ليس زيدا وتقول في المنفي : ما قام القوم ليس
زيدا وانتصاب المستثنى هنا بانه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمرة والتقدير
ليس بعضهم

وقد رأيت بعض النحاة حين أراد أن يحتج لهذه القاعدة من المسموع
اتجه الى الحديث النبوي الشريف ليوثقها منه . ولم يذكروا لها من
الشواهد - فيما وقفت عليه - غير ما ورد في الأحاديث النبوية كأنهم
تأثروا بما جاء عنها في حوار سيويو وشيخه حماد . قال ابن مالك (١) :
” ومن المستثنى ب (ليس) قول النبي صلى الله عليه وسلم : ” يطبيع
المؤمن على كل ” خلق ليس بالخيانة والكذب (٢) . أى ليس بعض خلقه
الخيانة والكذب . وقال ابن هشام في التوضيح (٣) : ” والمستثنى
بليس واجب النصب وفي الحديث (٤) : ” ما أنهر الدم وذكر
- اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والثفّر ” ، وأما في معنى اللبيب
فقد أورد ما جاء في المحاوراة (٥) . وقد احسن الشخان صنعا فان
الشاهد من الحديث بالقوة التي لا يعدل معها الا أن يكون في القرآن .

(١) شرحه على الكافية الشافية ٧٢/٢ ، وراجع الاشباه والنظائر

٠١٦٤/٢

(٢) الحديث أخرجه الاطام أحمد في مسنده ٠٢٥٢/٥

(٣) التصريح على التوضيح ٠٣٦٢/١

(٤) في صحيح البغاري بفتح الباري ١٨٨/٦ كتاب الجهاد باب ما يكره

من ذبح الابل والخنم عن عبادة بن رافع عن جده : ” ما أنهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والثفّر ” .

(٥) معنى اللبيب ٠٩٤/١

وخلص ما ذكره النحاة في القضية أن "ليس" تأتي وفيها
معنى الاستثناء ويتعين اضممار اسمها كما يتعين نصب المستثنى بها
على الخبرية، وهو ما أجمله حماد في حوار له مع سيويه ما يدل على
أن لعماد آراء نحوية صائبة، ولا غرورة فقد كان الرجل فصيحا يكره
اللحن ويحذر منه حدث الخطابي بسنده إلى الأصمعي قال : سمعت
حماد بن سلمة يقول : " من لحن في حديثي فليس يعدّث عنى " (١)
ولعله لهذا صاح بسيويه حين قرأ : ليس أبو الدرداء بالرفع استهجانا
للحن .

(١) غريب الحديث للخطابي ١/٦٢٢ .

٦ - المبحث السادس

أسدٌ على فعل مصروف

٢ - معاورة بين أبي محمد اليزيدي وأبي عبيدالله (*)

قال الزجاجي : "حدثنا أبو زيد عمر بن شبة النميري قال :
أخبرني أبو اسحاق ابراهيم بن الحارثي عن أبي محمد اليزيدي النحوي (١)
قال :

كنت جالسا مع أبي عبيدالله وزير المهدي (٢) ، فقال لكاتب بين
يديه : اكتب ، فجري في كلامه أسد ، فقال له : ان أسد كان يفعل
كذا وكذا فلم يجر أسدا .

فقال أبو محمد : فالتفت اليه ، فقلت : ان سدا كان يفعل كذا
وكذا .

فقال : الألف ما يمنع بها ها هنا ؟

قلت له : الألف ليست بزايدة على الفعل ، هذه الألف هي فاء
الفعل .

قال : وما الدليل على هذا ؟ وانما "أسد" (فعل) مثل أحمر

لا يجري .

(*) مجالس العلماء ص ١٦٨ .

(١) أبو محمد اليزيدي : هو يحيى بن المبارك توفي سنة ٢٠٢ .

(٢) أبو عبيدالله وزير المهدي هو معاوية بن عبيدالله الأشعري الطبراني

كان كاتب المهدي ونائبه قبل أن يلي الخلافة ثم وزيرا له فوَّض

اليه تدبير المملكة وسلم اليه الدواوين مات معزولا سنة (١٢٠)

محاضرات تاريخ الأمم ص ٩٠ وهامش ص ١٦٩ مجالس العلماء .

فقلت له : انما أسد مثل فعل ، وقد غلطت ، عدد الحروف كم
حرف أسد ؟

قال : ثلاثة .

قلت : فعل كم حرف هو ؟

قال : ثلاثة .

فقلت : أفعل مثل أحمر كم حرف هو ؟

قال : أربعة .

قلت : لو كان أسد أفعل كان أربعة أحرف .

النقد :

الظاهر أن وزير المهدى التمس عليه الأمر ، فهو قد منع التنوين
في أسد ظنا منه انه على وزن أفعل أو كما قال : أنه مثل أحمر
لا يجرى ، وهذا لا يخفى على هذا الوزير الكاتب البار في صناعته ولكن
التمس اليه الأمر .

وقد غلطه اليزيدى وأقنعه على أن أسدا فعل وهو مشروف ، وحجة
اليزيدى قوية وما ذهب اليه هو الوجه في الكلمة .

ولو أن أبا عبيد الله منع أسدا من الصرف بحجة غير أنه على

وزن افعل قد نجد له فيما قال النحاة مخرجا " ان أسدا اذا
أريد به القبيلة لم تصرفه لأنك جعلته اسما للقبيلة " (١) أما ما ذكره

من منع أسد من الصرف لأنه على افعل فهو سهو (أو غلط) كما

قال اليزيدى ولا وجه له .

(١) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧ .

نلاحظ ان اليزيدي استعمل : يجري ، ولم يجر : وهو مصطلح
كوفي^(١) في مقابل مصطلح البصريين : المصروف والممنوع من الصرف ،
والييزيدي محدود في طبقات البصريين^(٢) ، فيبدو أن اليزيدي تأثر
بالكوفيين لكثرة مخالطته لهم على بساط الخلفاء ، وله معهم ومع
الكسائي خامسة مناظرات بعصرة الخلفاء مرزكرها .

(١) الأشباه والنظائر ٢٩/٢ وابوزكريا الفراء ومذهبه في النحو

واللغة ص ٤٥٣ .

(٢) ذكره اليزيدي في الطبقة السادسة ، راجع طبقات اليزيدي ص ٦١ و

ص ٣١٦ .

٧ - المبحث السابع

العتف على موضع اسم ان قبل مجيء الخبر

محاورة بين محمد بن سليمان الهاشي والاعفش ونحوين (*)

قال الزجاجي : حدثني أبو الحسن (١) قال : حدثني سليمان بن

يزيد قال : حدثني المازني قال :

غلط محمد بن سليمان (٢) يوما فقرأ على المنبر : " إِنَّ اللَّهَ

وَمَلَائِكَتُهُ يَصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ " (٣) . ثم استحيا أن يرجع ، ثم أرسل إلى

النحوين .

فقال : احتالوا لي +

فقالوا : عطفتم وملائكته على موضع الله ، وموضعه رفع .

فأجازهم . ولم تنزل قراءته حتى مات ، وكره أن يرجع عنها فيقال :

أن الأمير لحن .

وحدثني قال : حدثني المبرد قال : حدثني المازني قال :

حدثني الأعفش الكبير (٤) مثله وقال :

(*) مجالس العلماء ص ٥٤ وما بعدها ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢٤

والبيان والتبيين ٣١٢/١ وانباء الرواة ٤٣/٢ .

(١) هكذا في الأصل - ولعله : أبو الحسن علي بن سليمان أبو الحسن

الاعفش الصغير لأن الزجاجي يروى عنه في المجالس كثيرا .

(٢) محمد بن سليمان الهاشي بن علي بن عبد الله بن عباس ولاء

المنصور بالبصرة ثم عزله ولاء الكوفة توفي سنة ١٧٣ .

(٣) من الآية رقم (٥٦) سورة الأحزاب .

(٤) الأعفش الكبير : هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى

قيس بن ثعلبة من أهل حجر ، أول الأعفش الثلاثة المشهورين وهو

أكبرهم أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقه توفي سنة ١٧٧ ،

طبقات الزيدى ص ٧٠ ونزهة الألباء ص ٤٣ .

كان أمير البصرة يقرأ : " إن الله وملائكته بالرفع ، فيلحن ، فمضيت
إليه ناصحا له ، فزبرني وتوعدني .

وقال : تلحنون أمراءكم ؟ ثم عزل وولى محمد بن سليمان فكانه
تلقاه من المفزول ، فقلت في نفسي : هذا هاشمي ونصيحته واجبة ،
فجئنت أن يلقاني بملقيني به من قبله ، ثم حملت نفسي على نصيحته
فصرت إليه ، ووعو في غرفة ومعه أخوه ، والغلمان على رأسه .
فقلت : أيها الأمير ، جئت لنصيحة .

قال : قل .

قلت : هذا - وأومأت إلى أخيه - فلما سمع ذلك قام أخوه
وفرق الغلمان عن رأسه وأخلاني .

فقلت : أيها الأمير ، انتم بيت الشرف ، وأصل الفصاحة وتقرأ :
" إن الله وملائكته بالرفع وهذا غير جائز وهو لحن لا وجه له .

فقال : قد نصحت ونبيهت فجزيت خيرا ، فأنصرف مشكورا .

فلما صرت في نصف الدرجة إذا الغلام يقول لي : قف مكانك ،
فعمدت مروعا وقلت : أحسب أن أخاه أغراه بي . فاذا بفلة سفوء (١)
وغلام وبدرية وتخت ثياب ، وقائل يقول : البفلة والغلام والمال بك
أمر به الأمير . فأنصرفت مقتبضا بذلك كله .

النقد :

قبل النظر فيما جاء من المعارضة عن قراءة " وملائكته " بالرفع لنا
ملاحظتان : الأولى : في رواية سليمان بن يزيد عن المازني التي حكاهما

(١) قال في اللسان : (سفا) : " وفرس أسفى اذا كان خفيف الناصية .
والانثى سفواء " .

الزجاجي في صدر المجلس تبدو شبهه في قوله : غلط محمد بن سليمان يوماً فقرأ على المنبر الآية ... الخ ثم استحيا أن يرجع ثم أرسل إلى النحويين فقال : احتالوا لي ، فقالوا : عطفتم وملائكته على موضع الله .. فأجازهم . ولم تزل قراءته حتى مات ...

وذلك أنه ربما يفهم من هذا أن القراءة بالرفع غلط والذي صح هذا الخطأ هو احتيالي النحويين لها مما أغرى الأمير بالتمادي فيها وقد وجد في توجيههم مندوحة عن الخطأ واللحن . ومن هنا جاءت الشبهة وفي دفعها أقول : ان القراءة تعتمد على السند الصحيح أولاً وليس على توجيهات النحاة ، وليس من وظيفة النحويين تصحيح القراءات . ولكن غاية ما لهم في هذا الشأن هو توجيه القراءات المأثورة ، والاحتجاج لكل قراءة - بعد ورودها بالسند - بما يوافق العربية ، وهذا يعني أن النحاة - كما فهموا هم أنفسهم - ليسوا حكاماً على القراءات فمما صححوه صح وما ردوه بطل ، كلا وقد اكد النحاة هذا كثيراً فقالوا : القراءة سنة متبعة والقراءة نقل ، لا تخالف لأنها سنة ^(١) وإلى غير ذلك ، وان كان ثبت فهم غير هذا - أحسب - انه بجانب للصواب سواء صدر من بعض النحاة أو من غيرهم ، ولهذا يظهر ان الأمير لم يمسك بالقراءة استجابة للنحاة ولا استحياء من اللحن كما سيأتي بيانه .

الملاحظة الثانية : في رواية الزجاجي الأولى عن طريق ابن يزيد ان محمد بن سليمان قرأ : وملائكته بالرفع وكره أن يرجع منها وكانت قراءته حتى مات ، ومثل هذا جاء في البيان والتبيين وفي الرواية الثانية عن طريق

(١) راجع الكتاب ١/١٤٨ ورسم المصحف ص ٥٦ .

المبرد : ان محمد بن سليمان سمع نصح الاُخفش وتنبهه وأجزل له
في مقابلة الخطاء فيبدو كأنه استجاب للاُخفش ولم يعد لقراءة الرفع ،
فهل هذا الذي يبدو هو الواقع فيكون بين الروایتين تعارض واضح ؟
أو ان الأمير اكرم الرجل وسمع له دون ان يستجيب بتبديل قراءة ته .
ونرجح هذا بما قلناه في تلك أن الأمير لم يرجع عن قراءة ته ،
وكل الذي صنعه مع الاُخفش هو الذي يليق بهذا الأمير الهاشمي ،
استقبل عالما جاء ناصحا بما ظهر له من رأى فآكرمه وأحسن وفادته ،
ولم تتحدث الرواية عن تركه لقراءة ته مما يقوى انه ليس للنحاة سلطان
على القراءات بالقبول والرد قال ابن الجزرى " كم من قراءة افكرها
بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبرانكارهم بل اجمع الاُئمة المعتبر
بهم من السلف على قبولها " (١) وان رجع الأمير عن قراءة ته فلا يبعد
أن يكون بسبب آخر لم يذكر ، وليس هو التوجيه النحوى قطعاً .

لنعد بعد هذا الى ما جاء في المحاوراة عن قراءة : الرفع في " .
" ملائكتك " من الآية " ان الله وملائكته يصلون على النبي " . . . " فقد جاء
عنها في المحاوراة رأيان متعارضان :

الأول : ان الرفع في " ملائكتك " غلط وخطأ . رواه الزجاجي
بسند عن المازني قال : غلط محمد بن سليمان يوماً فقرأ على المنبر " ان
الله وملائكته " . . . وقال الاُخفش الكبير للأمير : " . . . تقرأ : ان الله
وملائكته " بالرفع وعو غير جائز وهو لحن لا وجه له . . . "

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١١٠ والدفاع عن القرآن ص ١٠٢

الموقف الثاني : ان الرفع جائز وبه قال النحويون في حضرة الأمير
 ووجهوا الرفع بقولهم : عطفت وملائكته على موضع الله ، وموضعه رفع " .
 ويحسن أن تلم بما جاء عن رواية الرفع قبل التوجيه النحوي :
 قال أبو عبيدة ^(١) : " يقول بعضهم : ان الله وملائكته يصلون على
 النبي ... " فيرفعون ملائكته . وما أجمله أبو عبيدة جاء تفصيله عند
 أبي حيان قال ^(٢) : " قرأ الجمهور ملائكته نصبا ، واهن عباس وعبد
 الوارث عن أبي عمرو رفعاً " اذا قرأ الرفع مروية عن قرأ ، ولها سندها
 والا مير فيها تابع لغيره .

ومن هنا يمكن القول أن تخطئة القراءة غير سديد ، ولم يذكر
 الا خفش ومن تبعه سبباً لما قالوه من أنها غلط وغير جائزة ، ولحسن
 لا وجه له ، ولكن الظاهر أنهم يرون ان المطف بالرفع على موضع
 اسم ان غير جائز ، لانهم خالفوا النحويين الذين قالوا بجواز ذلك في
 احتيالهم لتوجيه قراءة الأمير الهاشي .

واذا تتبعنا موقف النحاة من هذه القاعدة التي غلطت ولحنست
 على أساسها قراءة الرفع في الآية ، أو جوزت على أساسها وهي : هل
 يجوز المطف على موضع اسم ان أو لا يجوز ؟ - نجد النحاة فريقين ^(٣) :
 فريق يرى انه لا يجوز المطف على الموضع قبل مجيء الخبر على كل

(١) مجاز القرآن ١/٢٦٢ .

(٢) البحر المحيط ٧/٢٤٨ .

(٣) راجع في هذا ، اخبار الزجاجي ص ٢٥ ، الانصاف في مسائل الخلاف

مسألة ٢٣ ، مغنى اللبيب ٢/٤٧٤ ، الاشموني ١/٥٧٥ ، تحقيق

الشيخ محي الدين ، شروح التلخيص ٢/٣ ، سيويه والقراءات

ص ١٣٠ وما بعدها .

حال كما في الآية وهم البصريون ، وحجتهم : لا نك اذا قلت إنك
وزيد فاعلم ، وجب ان يكون زيد مرفوعا بالابتداء ، ووجب ان يكون عاملا في
خبر " زيد " وتكون ان " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ
واحد ، فلو قلنا : انه يجوز العطف قبل تمام الخبر لاذى ذلك الى ان يعمل
في اسم واحد عاملان ، وذلك محال ^(١) . وفي سبيل ان تسلم هذه الملة
كان موقفهم مما سُمع فيه العطف على موضع اسم ان قبل ان تستكمل خبرها
موقف التأويل لبعضها وموقف التخطئة لبعضها الآخر ، وهذا الأخير
هو موقف يمثل في المحاضرة الأُخفش الكبير ومن معه من قراء الرفع
في الآية ، وان كان غيرهم يرى تأويلها على وجه تسلم معه من التخطئة
واللهن فقالوا ^(٢) : خبر ان " معذوف تقديره : ان الله يصلي ، وملائكته
يصلون " وما المسمى ذلك ، ومع أن القول بالتأويل أحسن وأسلم من القول بعدم
الجواز ورسم القراءة بالخطأ الا أنه دون القول بتوسيع القاعدة على
أساس الشواهد كما سنرى .

وفريق آخر يقول بجواز العطف على موضع (ان) قبل مجيء
الخبر على كل حال وهم أكثر الكوفيين ^(٣) ، ويمثلهم في المحاضرة بعض
النحويين الذين قالوا للأُمير : عطفت (وملائكته على موضع الله ، وموضع
رفع-أوانه معطوف على محل ان " واسمها كما نسب للكوفيين كما هو ظاهر
عبارة الانصاف وهذا الفريق له حجته القياسية والسماعية .

(١) الانصاف ١/١٨٧ .

(٢) راجع البحر المحيط ٧/٢٤٨ .

(٣) راجع الانصاف ١/١٨٦ : قلنا اكثر لان الفراء شرط لصحة الرفع قبل
مجيء الخبر خفاء الاعراب ، راجع رأيه في المصدر المتقدم ومفني اللبيب

وإذا استمرغنا من الشواهد الصحيحة الفصيحة التي أوردها

هذا الفريق وجدنا فيها حجة تقوى مذهبهم ، وفيها لقول النحاة

الذين وجهوا قراءة الرفع في " ملائكته " للأمر تأيد وأن للقراءة

نظائر فصيحة وليست بخطأ ولا لحن ، فمن ذلك :

١ — قوله تعالى (١) : " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون

والنصارى " فقد عطف (الصابئون) على موضع إن قبل تمام الخبر وهو قوله :

" من آمن بالله واليوم الآخر " (٢) .

٢ — حكى الثقات أنهم قالوا : " انك وزيد زاهبان " (٣) ،

قال ابن مالك (٤) : " وما يصلح الاحتجاج به للفراغ والكسائي

على رفع المفعول قبل الخبر قول بعض العرب : " انهم أجمعون زاهبون

فرفع التوكيد مملاً على معنى الابتداء في المؤكد مع انها شئ واحد

في المعنى .

فإن يكون ذلك في المفعول والمفعول عليه لتباينهما في المعنى

أحق وأولى .

ونسب سيويه قائل : انهم اجمعون زاهبون . [وانك وزيد

زاهبان] (٥) الى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم .

وليس ذلك من سيويه — رحمه الله — بمرضى

(١) الآية رقم ٦٩ من سورة الطائدة .

(٢) الانصاف ١/ ١٨٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٥ والانصاف ١/ ١٨٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٤ وما بعدها .

(٥) ما بين المعكوفين من الكتاب ٢/ ١٥٥ قال سيويه " واعلم ان ناسا

من العرب يخلطون فيقولون : انهم اجمعون زاهبون وانك وزيد

زاهبان

٣ - حكى أبو عبيدة قال ^(١) : سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون : "إن الحمد والنعمة لك" برفع النعمة .

٤ - قول ضابي البرجمي ^(٢) :
فمن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقَّار بها لفريب
٥ - وقول الآخر ^(٣) :

خليلي هل طب ، فاني وانتما - وان لم تبوها بالهوى - دنان
٧ - قول بشر بن أبي خازم ^(٤) :

والأفاعلموا اننا وانتهم بغاة ما بقينا في شـطـق
من كل هذا نرى ان قراءة "وملائكته" بالرفع ليست بخطأ لا وجه له
كما رأى الاُخفش الكبير بل لها نظائر فصيحة ، جعلت كثيرا من النحاة
يُعقِّد عليها ويؤسس على أساسها ويقول : بجواز العطف على موضع
اسم ان مطلقا . وهذا أولى بالقبول ، يقول استاذنا د / الاُتصاري ^(٥) :
وهو رأى قوى في نظري ، ونظر الكثيرين ممن ينصفون ولا يتعصبون .

ولن يضير القاعدة البصرية في شيء الا في التعليل للعامل في
قولهم لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، فلا يجوز من أجل هذا فقط

(١) مجاز القرآن ٢/٢٢٠ .

(٢) مجالس ثعلب ١/٢٧٢ ، اخبار الزجاجة ص ٢٥ ، المفنى ٢/٤٧٥
وشرح الكافية الشافية ١/١١٢ والاشموني ١/٥٧٥ ، وشرح التلخيص
٢/٣ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/١٣٧ .

(٣) الاشموني ١/٥٧٨ ، وحاشية الخضرى ١/٤٣٧ .

(٤) الكتاب ٢/١٥٦ ، والانصاف ١/١٩٠ وشرح الكافية الشافية ١/٥١٣
والبيت في ديوان بشر ص ١٦٥ ، والرواية فيه :

..... ما حيننا في شقاق .

(٥) سيبويه والقراءات ص ١٣٣ .

أَنَّ تَوْءَ وَلِ كُلِّ هَذِهِ النُّصُوصِ أَوْ تَخْطِئاً عَلَى فَصاحتِهَا فَتُحْدِثُ بِالنُّصُوصِ
أَوَّلَى . وَقَدْ دَافَعَ عَنْ تَحْدِيدِ النُّصُوصِ الْأَسَاسِ سَتَانِ عَبَّاسِ حَسَنٍ حَتَّى تَسْتَوْعِبَ
هَذِهِ النُّصُوصِ الْفَصِيحَةُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى اسْمٍ أَنْ قَبْلَ
مَجِيءِ الْخَبَرِ وَرَفْضُ بِشَدَّةٍ تَأْوِيلِ الشَّوَاهِدِ وَرَأْيُ فِي جَوَازِ الْعَطْفِ بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ تَبَسُّراً قَالَ ^(١) : " مِنْ التَّيْسِيرِ الْحَسَنِ إِجَازَةُ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي
نَحْوِ كَلِمَةِ دِمَشْقَ فِي قَوْلِنَا : أَنْ الْقَاهِرَةَ وَدِمَشْقَ حَاضِرَتَانِ . . . " ثُمَّ
قَالَ ^(٢) : " وَلَوْ أَخَذْنَا بِرَأْيِ مَنْ يَرِفُضُ الْعَطْفَ بِالرَّفْعِ فِي الصُّورَةِ الْقَسِي
لَا مُطَابَقَةً فِيهَا - وَغَيْرَهَا . . . لَاعْتَرَضْتَنَا أَمْثَلَةُ نَاصِعَةِ الْفَصَاحَةِ مِنْ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الصَّحِيحِ ، وَلَمْ نَجِدْ بَدَأَ مِنَ التَّحَلُّلِ الْمَحْبُوبِ
وَالتَّأْوِيلِ الْبَغِيضِ وَكَيْفَ يُوجِبُ كَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ النَّصْبَ وَحْدَهُ - عِنْدَ
الْعَطْفِ بَعْدَ الْأَسْمِ وَقَبْلَ مَجِيءِ خَبَرٍ أَوْ مَجِيءِ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
" أَنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّامِتِينَ - مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ . . . ؟
. . . وَمِثْلَهَا قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " أَنْ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ . . . "
وغير هذا من الشواهد المتعددة كيف يقبلون أن تَوْءَ وَلِ الْآيَةِ بِغَيْرِ
دَاعٍ لِمُطَابَقَةِ النُّصُوصِ وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِي النُّصُوصِ تَصَرُّفاً صَرِيحاً يَسِيرُ الْآيَةَ ،
مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْقُرْآنَ أَفْصَحُ كَلَامٍ عَرَبِيٍّ وَأَعْلَاهُ ؟ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ فِي الْأَمْثَلَةِ
الْعَرَبِيَّةِ الْآخَرَى - وَهِيَ كَثِيرَةٌ - وَتَرَكَ النُّصُوصَ بِغَيْرِ إِصْلَاحٍ ؟ وَهَلْ يَصِيرُ
الْأَسْلُوبُ الْقَاسِدُ صَالِحاً بِمَجْرَدِ التَّأْوِيلِ وَالنِّيَّةِ الْخَفِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ
يَطْرَأُ عَلَى ظَاهِرِهِ . . . "

(١) النحو الوافي ٦٦٦/١ بتصرف يسير .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٦٦٩ .

٨ - المبحث الثامن

نعت المنادى

محاورة بين الخليل وسيبويه (*)

قال سيبويه : وزعم الخليل ^(١) رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدالله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك . ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل .

قلت : أرايت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟
قال : نصب لانه صفة لمنسوب . وقال : ان شئت كان نصبا على أعتى .

فقلت : أرايت الرفع على أى شىء هو اذا قال : يا زيد الطويل ؟
قال : هو صفة لمرفوع .
قلت : أأست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الا حدث ؟

(*) الكتاب ١٨٢/٢ وما بعدها وراجع مدرسة البصرة النحوية ٧٧

والمدارس النحوية ص ٥٢ .

(١) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدى ، كان الخليل فطنا ذكيا شاعرا وفاضلا ، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه الى مثله سابق ، أخذ عنه سيبويه والنضر بن شميل توفي سنة ١٧٥ ، وقيل ١٧٠ وقيل ١٧٤ والأول أصح كما قال في نشأة النحو ص ٧٩ . ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٤٧ واخبار النحويين البصريين ص ٣٠ ، ووفيات الاعيان ١٥/٢ والاعلام ٣١٤/٢ .

قال : من قِيلَ أن كلَّ اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في ^{موضع} أمس يكون مجروراً ، فلما اطرَد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته .

قلت : أفرايت قول العرب ككهم .
أزیدُ أخا ورقاء ان كنت ثائراً فقد عرَّضتَ احناً حقَّ فخاصم (١)
لائی شیء لم یجز فی الرفع كما جاز فی الطویل ؟

قال : لأنَّ المنادی إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن فالمضاف إذا وُصِفَ به المنادی فهو بمنزلته إذا ناديت به لأنه هنا وصف لمنادی في موضع النصب ، كما انتصب حيث كان منادی لأنه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطویل لطوله .

النقد :

عن سيويه رحمه الله في كتابه بنقل آراء شيوخه ، وخصوصاً شيخه الخليل بن أحمد وقد حظي الخليل من ذلك النقل بحفظ وافر ، وقد جاءت آراء الخليل في عبارات مختلفة وبصيغة السوء ال والجواب في أغلبها الأعم ، حتى ان عبارة : وسالته في الكتاب صارت علماً تعني ان المسئول الخليل دون غيره .

(١) البيت لم ينسبه سيويه وذكره ابن يعيش في شرحه على المفضل ٤/٢ وفي اللسان (هنا) ورقاء حق من قيس . والثائر طالب الثائر . واحناء الأمور متشابهاتها وتواحيها فهو يدعو أخوا ورقاء بأخذ ثأره فقد ظهرت الفرصة ، وحانت فاعطيه . وراجع هامش الكتاب

ونحن في بحثنا هذا لا نمنى بمجرد السؤال من تلميذ الى
استاذة واجابة الاستاذ على السؤال فقط دون حوار من الطرفين
يتجاوز الى توضيح او اعتراض أو تمقيب ، كالمثال الذي بين أيدينا ونحوه
هذا ما نقصده بالمحاورة - كما ترى وكما ذكرنا في المنهج - .

ففي هذه المحاورة قرر الخليل ان المنادى المضاف نحويا عبدالله
والنكرة غير المقصودة نحويا رجلا مالحا منصوب ، وعلل لهذا النصب
بقوله : حين طال الكلام . ويسوق لهذا مثلا يوضحه : كما نصبوا
هو قبلك وهو ببدك .

وان المنادى المفرد مرفوع كما رفعوا قبل وبعد .

وعنا يسأل سيوييه بناءً على ما قرر شيخه في المنادى المفرد
علام نصبوا الطويل - وهو نعت لمرفوع ؟ ويجيب الشيخ انه نصب ، لأنه
صفه لمنصوب يعني ان محله النصب ، أو ان شئت على تقدير اعنى .

ثم تأتي بقية الأسئلة فما زال الموضوع يحتاج الى بيان . فقد قالوا :
الطويل بالرفع فلم رفعوا ؟ والاجابة ^{عن} هذا ، لأنه صفة لمرفوع . لا تقع
السائل ، لأن هذا المرفوع موضعه نصب ، ويقوى الاعتراض في نفسه ان نعت
أمس على موضعه فلم لا يكون نعت المنادى المفرد كنعت أمس وما
الفرق بينهما ؟

وتجسّأ اجابة الخليل مقنعة تزيل اللبس وتوضح الفرق بين البناء
في أمس والبناء في المنادى المفرد ، فالبناء على الكسر في أمس ليس لا زما
لكزوم البناء على الضم في المنادى المفرد الذي يشبه حركة الاعراب اطرادا
كرفع المبتدأ ورفع الفاعل .

ولكن التلميذ حصيف لا بد أن يسأل مرة أخرى عن الفرق بين

نعت المنادى المفرد في يا زيد الطويل ، وأزيد أخا ورقاء هذا الذي التزمت فيه العرب كلهم النصب وذاك الذي يجوز فيه الشيخ الوجهين ما الفرق بينهما .

وهنا قرر الخليل ان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو في منزلته اذا كان في موضعه ، وموضع المنادى المضاف النصب وعلّة ذلك لطوله ، فكذاك حين يكون وصفا .

شرحت هذا الحوار على وضوحه بلفظة الشيخين لبيان أسلوب الحوار الذي نقصده في "أسئلة سيويه لشيخه . وليتضح من هذا ايضا مقدار النضج الذي بلغه هذا العلم على يدى الشيخين ، فهذه المحاوراة زاخرة بالآقيسة والعلل وعقد المقارنة ، وبيان الخلاف ، وملاحظة الفروق (١) ، وما تقرّر فيها من قواعد المنادى ونعته ثبت معظمه دون تغيير أو خلاف يذكر .

ولقد تسجبت من السيوطي حين رأيته ينقل عن ابن يعميش بعد ان قرر انه يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع قال (٢) : " قال ابن يعميش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض ... الخ وحين رجعت لابن يعميش وجدت ما نقل السيوطي بنصه مع اجابة الخليل وتعليقه (٣) ، ومصدره المصحب من الشيخين في نظري ان السوء ال المحكى عندهما بان قيل : سوء ال ذكي جـدا

(١) راجع المدارس النحوية ص ٥٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٤ .

(٣) ابن يعميش على المفصل ٢ / ٢ .

والاجابة عليه كشف علي لا ينبغي ان يوضع عند ابن يميث هكذا دون
نسبة ، وكان على السيوطي^١ الا ينسب لابن يميث ما ليس له ، ورحم الله
الجميع .

بقي أن أقول : ان ما زاده المتأخرون على الخليل ما هو الا توضيح
وشرح فحسب لجواز الوجهين في نعت المنادى المفرد قالوا : النصب
اتباعا للمحل والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة
البناء العارضة بسبب حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل^(١)
فكان بناء المفرد المنادى على الضم عندهم جاء بسبب عامل أثر هذا الاثر
كما أثر الابتداء في رفع المبتدأ والفعل في رفع الفاعل ، كما نلاحظ ان الخليل
وسيويه في هذه المحاورة يقولان : الرفع والمرفوع . ومصطلح البناء : الضم
والمضوم فلمل تحديد المصطلحات والالتزام بها جاء في مرحلة تالية.

(١) التصريح على التوضيح ١٧٥ / ٢ ، وراجع شرح ابن يميث على المفصل

٣ / ٢ والاشباه والنظائر ٢ / ٢٣٤ .

٩ - المبحث التاسع

الضمائر في : (سَيَكْفِيكُمُ اللَّهُ) والمثنى على التثنية

محاورة بين المفضل والكسائي بحضرة الرشيد (*)

في مجالس العلماء : " قال أبو العباس أحمد بن يحيى : روى عن أبي عمرو الشيباني أنه قال : " أخبرنا المفضل (١) قال : جاء نسي رسول الرشيد يوم الخميس بكرا فقال لي : أجب ، فدخلت عليه ومحمد عن يمينه ، والمأمون عن يساره ، والكسائي بين يديه باركا وهو يطرح محمدا والمأمون معاني القرآن ، فسلمت فرد ، وقال : اجلس ، فجلست .

فقال لي : كم اسم في (سيكفيكم الله) (٢) ؟

قلت : ثلاثة أسماء ، يا " أمير المؤمنين ، أولها اسم الله تبارك وتعالى لا اله الا هو ، والثاني اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، والثالث اسم الكفرة ، فالياء والكاف المتصلتان بالسين لله عز وجل ، والياء والكاف المتصلتان بالهاء للنبي صلى الله عليه وسلم ، والهاء والميم للكفرة .

(*) مجالس العلماء ص ٣٥ ، والمزهر ١٩٠ / ٢ ، والاشباه والنظائر ٨٩ / ٣ .

(١) المفضل الضبي ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين

وكثير ممن ترجموا له لم يذكروا تاريخ وفاته الا ابن الجزري في طبقات

القراء وذكر انه توفي سنة ١٦٧ وابن تفرى بردى في النجوم

الزاهرة وذكر انه توفي سنة ١٧١ ورجح محققا المفضليات شاكر

وعارون : انه توفي سنة ١٧٨ بمرجحاة قوية يراجع مقدمتها .

(٢) من الآية رقم ١٣٧ سورة البقرة وتامها " فان آمنوا بمثل ما آمنتم

به فقد اعتدوا وان تولوا فانط هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو

السميع العليم .

فقال : كذا اخبرنا الشيخ وأشار بيده الى الكسائي ، والتفت الى محمد فقال افهمت ؟ فقال : فهمت يا أميرالمؤمنين . قال : رد ذلك عليّ ، فردّه . فقال : أحسنت .

ثم رمى ببصره اليّ فقال : من يقول :
نفلق هاماً لم تنله سيوفنا باسيافنا هام الملوك القمام
فقلت : الفرزدق يا أميرالمؤمنين (١) .
قال : فما أراد بذلك ، ثم قال : لا ، ولكن نفلق هاماً لم تنله
سيوفنا فميم زعم .

قلت : هذا لفظ مدغم يستتر فيه صواب معناه على التقديم والتأخير ،
وذلك انه قال : نفلق باسيافنا هام الملوك القمام ، ثم رجع فقال : هاماً
لم تنله سيوفنا على التشبيه والتعجب .

قال : صدقت عندك مسألة ؟
قلت : نعم يا أميرالمؤمنين قال الفرزدق (٢) :
أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع
قال : قد أفدنا هذا مقدماً من هذا الشيخ علي بن حمزة .
القران : الشمس والقمر ، كما قالوا في السمرين يريدون أبا بكر وعمر .
قلت : أزيد يا أميرالمؤمنين في السؤال ؟
قال : زد .

قلت : فلم استخفوا هذا بعد ؟ ولم قالوا ذلك ؟

(١) لم أجده في ديوانه ط . بيروت .

(٢) ديوانه ٤١٩/١ وراجع المتن لأبي الطيب اللقوي ص ١٠ وشرح الايضاح

٢٠٤/١ واملأ ابن الشجري ١٤/١ ، ١٦٠/٢ ، وخزانة الادب

قال : لأن من شأن العرب اذا اجتمع شيطان من جنس واحد
فكان أحدهما أشهر سمي الآخر باسمه ، ولما كان القمر أشهر عند العرب
وأكثر في أوقات المشاهدة ، وتدركه ليلا ونهارا ، سمو الشمس باسمه ،
وهي القصة في تسميتها أبا بكر وعمر^(١) ، ان كانت خلافة عمر أكثر وأشهر
في الاسلام للفتوح وطول المدة .

قلت : بقي مع هذا زيادة يا أمير المؤمنين .

قال : لا اعرفها . ثم التفت الى الكسائي فقال : أتصرف فسي
هذا أكثر من الذي سمعت ؟

قال : لا يا أمير المؤمنين هذا هو معروف المعنى عند العرب
قال الفضل : فأمسك عنى قليلا كالمستعمل فيه الفكرة ثم نظر اليّ
وقال : أعندك فيه زيادة ؟

قلت : نعم يا أمير المؤمنين ، وهي فضيلة المعنى والغاية
التي جرى اليها ، ولولا ذلك ما كان أولى بالشمس والقمر والنجوم من غيره ،
ولا يفتخر فيه بما حظّ غيره كعائلته ، الشمس ها هنا ابراهيم الخليل عليه
السلام ، والقمر النبي صلى الله عليه وسلم والنجوم أنت يا أمير المؤمنين ،
وآباؤك من الخلفاء المهديين^(٢) .

(١) أى في قولهم : الصمران .

(٢) في كتاب المثنى لأبي الطيب اللغوى ص ١٠ : " قال أبو عبيدة :
لنا قمرها . أراد أبو بكر وعمر . والنجوم الطوالع : المهاجرون .
وقال غيره : أراد النبي صلى الله عليه وسلم وعلياً رضي الله عنه .
والنجوم الطوالع : الخلفاء .

فتهلل سرورا ثم قال : اغربت على الرجل محسنا ، ثم رفع رأسه

فقال : يا فضل - قال : لبيك يا أمير المؤمنين .

قال : تحمل الى منزله الساعة عشرة آلاف درهم .. (١) .

النقد :

سنتناول ما دار في هذا المجلس مسألتين بالدرس والنقد فيما يلي :

الأول : الاسماء في " سيكفيكم الله " .

ذكر المفضل أن في " سيكفيكم " ثلاثة أسماء ، أولها : اسم

الله تبارك وتعالى ، والثاني : اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، والثالث :

اسم الكفرة . فالياء والكاف المتصلتان بالسين لله عز وجل ، والياء والكاف

المتصلتان بالهاء للنبي صلى الله عليه وسلم ، والهاء والميم للكفرة .

هذا ما ذكره المفضل ووافق عليه الكسائي والرشيد .

قلت : هذا رأي غريب وأغرب منه اتفاقهم عليه ، وعلى كل حال فهو

بعيد عن لغة القواعد في الباب ، فقولهم : الياء والكاف المتصلتان بالسين

لله عز وجل غير مناسب من وجهين :

الأول : ان الياء والكاف المتصلتان بالسين أى : يك ليستا

باسم . فالياء هي حرف المضارعة والكاف حرف أصلى لكلمة (كفى) وهي

فعل .

والآخر : ان اسم الله مذكور صريحة فليس في الفعل اضمار يشير

الى اسم الجلالة .

فما ظله النعانة في المعاورة لا أرى له وجهها .

(١) في مجالس العلماء بقية لهذا المجلس تناولت تحكيم المفضل بين

الشمراء الذين حضروا مجلس الرشيد .

أما قولهم : والياء والكاف المتصلتان بالياء للنبي صلى الله عليه وسلم ، ليس دقيقاً ، لأن الياء هي لام الكلمة (كفى) والكاف وحدها هي الضمير .

والذى يبدو ان في " سيكفيكم " ضميرين : الكاف الأخيرة وهي للنبي صلى الله عليه وسلم ، و (هم) المقطع الأخير للكفرة . والآية من شواهد النحاة على رجحان اتصال الضميرين في مثل هذا الموضع قال في التصريح على التوضيح ^(١) : " ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ فالوصل أدرجح قال الله تعالى : " سيكفيكم الله " .

أما الثانية : فقد جاءت في سورة الفضل عن كلمة " القمرات " في بيت الفرزدق ، فلم استحقوا هذا بعد ، ولم قالوا ذلك ؟ وما جاء عنها من جواب الرشيد والكسائي .

والذى يبدو ان المفضل قصد بسؤاله عن " القمران " الى السوء الـ عن الحلة التي من أجلها ثبتت العرب الشمس والقمران فقالت " القمران " مع أنهما حقيقتان متفايرتان .

وقد أجاب الرشيد عن علة ذلك في قوله : " لأن شأن العرب اذا اجتمع شيان من جنس واحد فكان أحدهما أشهر سئى الآخر باسمه ، ولما كان القمر أشهر عند العرب ... سوا الشمس باسمه ... " وعلل بمثل هذه : لقولهم " السمran " في أبي بكر وعمر " اذ كانت خلافة

(١) التصريح على التوضيح ١٠٧/١ ، والاشموني بحاشية الصبان ١٧٧/١ .

عمر أكثر وأشهر في الاسلام للفتوحات وطول المدة .

وقد نسب إلى الرشيد في بعض مصادر هذه المحاوراة القول بعملة أخرى في تثنية "القران" والعمران^(١) ، قال : "لأنه اذا كان اسمان من جنس واحد ، وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلبوه فسموا الآخر باسمه فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر رضى الله عنهما وفتوحه أكثر غلبوه ، وسموا أبا بكر باسمه .."

قلت :

أولاً : ان التعبير بمثل قول الرشيد : " اذا اجتمعا شيئان من جنس واحد فكان أحدهما أشهر سمي الآخر باسمه " فيه تسامح لأن الاسمين اذا كانا من جنس واحد ثنيا تثنية حقيقة ولا يحتاج الى ان يسمى الآخر باسمه ، ولهذا كان تعبير الصرفيين عن هذا : اذا اجتمع اسمان بينهما تناسب غلبوا أحدهما على الآخر^(٢) .

وثانياً : جاء في المحاوراة عن سبب التغليب علتان الأولى عللة معنوية : وهي في القول بالشهرة في أحد الاسمين والثانية لفظية : وهي في القول بالخفة في أحد الاسمين وهذه جاءت في قول الرشيد وكان أحدهما أخف ... ولكنه لو قال لأن لفظ عمر أخف من لفظ أبي بكر للتركيب الحاصل في أبي بكر " كان أوفق .

وكلا الملتين مقبول في التوجيه ولكن القول بالعملة اللفظية في مثل (العمران) يبدو أنه مناسب للجدول عن العطف ، فهم قد

(١) المزهر ١٩٠/٢ ، والاشباه والنظائر ٨٩/٣ .

(٢) راجع مغنى اللبيب ٦٨٦/٢ .

عدلوا عن قولهم : أبوبكر وعمر إلى (العمران) يقصد الخفة لأن
التثنية أخف من التكرار ، فهذا يناسب القول بالعلف اللفظية ، ولهذا
قال الجزجاني ^(١) : " لا اختيارهم خفة اللفظ غلبوا اسم عمر رضي الله عنه مع
كونه بعد أبي بكر رضي الله عنه في المرتبة ... "

كما أن بعض النحاة يرى في تغليب القمر على الشمس علة
أخرى قال ابن الشجري ^(٢) : " والتذكير أبدا يغلب على التأنيث
كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق :

لنا قمرها والنجوم الطوالع . "

ومثل هذه - في نظري - علة لما هو واقع ، وليست قياسية
يترتب عليها حكم نحوي لكن درج النحاة على ذكر هذا النوع في باب
المثنى على أنه ملحق به ومعرب أعرابه ، والتمسوا له عللا وتوجيهات .

(١) المقصد شرح الايضاح ٢٠٢/١ . فلفظ : العمران عنده أخف من لفظ :
أبوا بكر .

(٢) الأملاني ١٤/١ و ١٦٠/٢ .

١٠ - المبحث العاشر

اعطاء الفاعل حكم المفعول في الاعراب

محاورة بين الكسائي ويونس (*)

في مجالس العلماء قال : "حدثني أبو الحسن علي بن سليمان
قال : حدثني أبو العباس محمد بن يزيد قال : قال محمد بن سلام الجمحي :
قدم الكسائي البصرة مع الرشيد فجلس الى يونس في حلقة ، فألقى
عليه بعض من حضر في المجلس بيت الفرزدق (١) :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة

حصين عبيطات السدائف والخمر

فأنشده هكذا :

ف قيل للكسائي : على أى شيء رفعت ؟

فقال : أضمرت فعلا ، لأنه قال : وحلت لي الخمر .

(*) مجالس العلماء ص ٢١ وما بعدها ، وراجع الكامل للمبرد ٣٧٠/١ ، انباه
الرواة ٢٦٥/٢ ، والحلل ص ٢٨١ وغريب الحديث ٣٥٦/١ ، والتصريح
على التوضيح ٢٧٤/١ ، والانقضا ص ١٨٧/١ وهذا
السالك الى تحقيق أوضح المسالك ٣٤٥/١ .

(١) ديوانه ٢٥٤/١ هو من قصيدة يذكر فيها ان حصين بن اصرم قد
قتل له قريب ، فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم المبيط
- وعبيطات جمع عبيط وهي القطعة من اللحم الطرى والسدائف
جمع سديف وهو السنام - حتى يقتل قاتله ، فلما طعمه وقله احلت
له تلك الطعنة - أو الضربة كما في الرواية الأخرى شرب الخمر
وأكل اللحم المبيط - راجع اللسان (عبط) الحلل شرح أبيات
الجميل ص ٢٧٩ والاضداد للأنباري ص ٨٥ وراجع المعنى أيضا في
هداية السالك ٣٤٥/١ .

فقال يونس : ما أحسن - والله - ما وجهته غيراني سميت
الفرزدق ينشده :

غداة أحلت لا بن أصرم ضرباً

حصين عبيطات السدائف والخمر
جعل الفاعل مفعولاً كما قال الحطيئة (١) :

فلما خشيت الهون والميرممسك

على رغبه ما أمسك الحبل حافرَه
والقصيدة على الرفع جعل الفاعل مفعولاً .

فقال الكسائي : هذا على هذا وجه .

وجاءت رواية الخطابي بزيادة على ما في هذه الرواية للمحاورة

ليس فيها تغيير كبير ولكن فيها مزيد توضيح يحسن أن نورد لها .

" فقال يونس : ما أحسن ما قلت : ولكن سمعت الفرزدق ينشده
فنصب الطعنة ، ورفع العبيطات والخمر ، جعل الفاعل مفعولاً . والمفعول
فاعلاً ، كقول الآخر (٢) :

كانت عقوبة ما فعلت كما كان الزناء عقوبة الرجم
وانما هو كما كان الرجم عقوبة الزنى ."

(١) ديوانه ص ١٨٣ ورواية الديوان ما اثبت الحبل حافرَه .

قال شراحه : ابن السكيت والسكري والسجستاني : أراد ما اثبت
الحبل حافرَه فقلب فجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً ، وراجع
الأضداد لابن الانباري ص ٨٥ .

(٢) البيت للناطقة الجعدى ديوانه ٢٣٥ ، واللسان (زنى) والرواية
فيها كانت فريضة ما تقول كما . . . الخ وراجع هامش ص ٣٥٢
ج ١ - غريب الحديث للخطابي .

النقد :

من هذه المحاورة يتضح أن الشيخين : الكسائي ويونس متفقان

على رفع الخمر في بيت الفرزدق ، ولكن لكل وجهة في توجيه الرفع .

أما الكسائي : فوجه الرفع على أن الخمر فاعل لفعل مضر تقديره :

حلت . " لأنه قال : وحلت لي الخمر " .

وهو توجيه ساد عند كثير من النحاة ، ويقويه أن حذف الفعل

الرافع للفاعل جائز إذا دل " عليه دليل ، قال صاحب الألفية (١) :

ويرفع الفاعل فعل اضمر . كمثل زيد في جواب من قرا

ومن قرائن حذف هذا الفعل عندهم — كما قال صاحب التصريح — " أن

يستلزم الفعل الرفع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كما في بيت الفرزدق

— موضع المحاورة — فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت أي وحلت

له الخمر لأن أحلت المزيد يستلزم حلت المجرد " (٢) .

أي أن حلت المحذوفة مفهومة من أحلت المذكورة صراحة

وهو مرادهم بالاستلزام " (٣) .

وعليه فإن توجيه الكسائي مقبول عند النحاة وتجيّزه الصناعة

النحوية وهذا ما وافق عليه يونس أيضا ، وقال المبرد (٤) : " والذي

ذهب إليه الكسائي أحسن في محض العربية "

(١) الألفية لابن مالك باب الفاعل .

(٢) التصريح على التوضيح ٢٧٤/١ .

(٣) حاشية المليبي على التصريح ٢٧٤/١ .

(٤) الكامل ٣٧١/١ .

ونذهب يونس في التوجيه مذهباً آخر مبنياً على الرواية التي سمعها من الشاعر نفسه . فهو قد سمع النصب في "ضربة" والرفع في "عبيطات" (والخمر) ووجهه بقوله : جعل الفاعل مفعولاً . أى : ان ضربة مفعول به في اللفظ ينصبه وان كان فاعلاً في المعنى . و "عبيطات" فاعل من حيث الصناعة اللفظية وان كان مفعولاً به في المعنى والخمر مفعول عليه ^(١) ولا اشكال .

ويسبدو لي أن توجيه يونس للرفع الخمر في البيت هو الاًمثل والاأقوى - رغم ان كثيراً من النحاة الذين تعرضوا للمسألة لم يذكروه - وتظهر قوته فيما يأتي :

١ - أن يونس سمع الشاعر ينشد بينه بنصب "ضربة" ورفع "عبيطات السدائف - والخمر" والشاعر عربي فصيح ، لعله قصد إلى هذا قصداً وفهم يونس مراده : " ومن ثم نرى ان معاصرة قائل النص ولقاءه - وهو يعالج نصه - كما حدث ليونس - جد معينة على تفهمه - ومعرفة اسراره " ^(٢) فان السماع المباشر للنص ومعايشة الظرف الذي قبل فيه لكل هذا احياءات وظلال معينة على تفهم مراد القائل ولهذا قال ابن جنى ^(٣) : " فالحالون ... والساسة ومن يليهم ، ويعتد بهم يستوضحون من مشاهدة الاحوال ما لا يحصله " ابو عمرو من شعر الفرزدق اذا أخبر عنه ولم يحضره ينشده " .

(١) راجع هداية السالك ٣٤٥/١ .

(٢) راجع بحث د / عبد القادر ابو سليم - مجلة مركز البحث العلمي المدد

الثاني ص ١١٩ .

(٣) الخصائص ٢٤٦/١ والصادر السابق .

٢ - ان نصب الفاعل ورفع المفعول جاءت له شواهد من

السماح : منها ما احتج به يونس لاختياره من قول الحطيئة وقد سمع قولهم : خرق الثوب المسار . ورفع الثوب ونصب المسار ، وسمع : كسر الزجاج الحجر . كذلك (١) .

قال ابن عقيل (٢) : " ومنه قول النابغة (٣) :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

أى : عاتبنى المشيب " .

وجعلوا منه (٤) قول الشاعر (٥) :

مثل القناذ هداجون قد بلغت

نجران أو بلغت سواتهم عجم

والشاهد فيه نصب الفاعل وهو سواتهم ورفع المفعول وهو عجم .

-
- (١) راجع شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٥/١ والتصريح على التوضيح ٢٧٠/١ ، ومفنى اللبيب ٦٩٩/٢ .
- (٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٥/١ .
- (٣) البيت من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢ والانصاف ٢٩٢/١ وهو في ديوان النابغة الذبياني ص ٤٤ .
- وتطامه : وقلت : ألتصح والشيب وازع .
- (٤) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢ ، وحاشية الخنصري على ابن عقيل ١٥٨/١ .
- (٥) الشاعر هو الأخطل ديوانه ٢٠٩ والرواية فيه على المهارات . . الخ والمهارات : جمع غير وهو الحمار . ونجران اسم موضع باليمن وسواتهم فضائهم . وعجم موضع في البحرين كما في حواشي الديوان :

ولهذه الشواهد وغيرها مما لم يذكر قد جعل بعض النحاة
كأبن الطراوة نصب الفاعل ورفع المفعول قياساً مكرراً (١).

وأجازه بعضهم إذا فهم المراد وأمن اللبس . قال ابن مالك (٢) :
” وربما رفع مفعولاً ونصبَ فاعلاً لا من اللبس ” .

ويمكن القول أن القرينة الدرفية — كما حدث ليونس —

معينة على فهم مراد القائل ورفع اللبس كثيراً من القرائن ” مع ما لها من
ملح في كلا مهم قد تشمل على إعطاء الفاعل حكم المفعول وعكسه ” (٣) .

والظاهر أن يونس والكسائي يجهزان رفع المفعول ونصب الفاعل

— كما ترى في المحاورة — ولكنهما لم يشترطاً ما اشترطه غيره من
النحاة من أمن اللبس ، ولم يقلوا بأن ذلك قياس دون شرط كما يرى ابن
الطراوة .

وأرى أن جواز ذلك ينبغي أن يشترط فيه أمن اللبس كما قال ابن
مالك ، لأن الشواهد التي سَمِعَ فيها إعطاء الفاعل حكم المفعول ، ظاهرة
المعنى ، فكانها استغنت بهذا الوضع عن علامات خاصة تحدد الفاعل
وتحدد المفعول ، ولأن في جواز رفع المفعول ونصب الفاعل دون ذلك
الضابط ما يؤدى إلى اللبس في كثير من النصوص دون شك ، فالالتزام
بالقاعدة فيها ضرورى ومحتم .

(١) التصريح على التوضيح ٢٧٠/١ ، وحاشية الخضرى على ابن

عقيل ١٥٨/١ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٢/٢ .

(٣) راجع معنى اللبيب ٦٩٩/٢ ، والاشباه والنظائر ١٣٤/١ .

١١ - المبحث الحادى عشر

العامل في (أى)

محاورة بين مروان بن سعيد والكسائي بحضرة يونس (*)

" قال أبو المباس : أخبرني المازني أن مروان بن سعيد بن عباد ابن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة^(١) سأل الكسائي بحضرة يونس :

أى شىء تشبه أى من الكلام ؟

فقال : ما ، ومن .

فقال : كيف تقول : لا ضربين من في الدار ؟

قال : - أى الكسائي - لا ضربين من في الدار .

قال : فكيف تقول : لا ركن ما تركب ؟

قال : لا ركن ما تركب .

قال : - أى مروان - فكيف تقول ضربت من في الدار ؟

قال : ضربت من في الدار .

قال : فكيف تقول ركبت ما ركبت ؟

قال : ركبت ما ركبت .

(*) مجالس العلماء ص ٢٤٤ . وانظر اخبار النحويين البصريين ص ٢٧

والتصريح على التوضيح ١٣٥/١ والمزهر ٣٧٣/٢ .

(١) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين قال ياقوت : سمعت بعض النحويين ينسب اليه هذا البيت :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه

ولا أعلم من أمره غير هذا . معجم الأديباء ١٤٦/١٩ ، وبغية

الوعاة ٢٨٤/٢ .

قال - أي مروان - : فكيف تقول لا ضربين أيّهم في الدار ؟

قال : - أي الكسائي - لا ضربين أيّهم في الدار .

قال : فكيف تقول ضربت أيّهم في الدار ؟

قال : لا يجوز .

قال : - أي مروان - لم ؟

قال : أي هكذا خلقت .

قال : فغضب يونس ، وقال : توء ذون جليسناء وموء د ب ولد أمير

الموء منين .

النقد :

في هذه المحاورة التي دارت بين مروان بن سعيد والكسائي بحضرة
يونس نجد أن الكسائي أجاب على الأسئلة المطروحة في إيجاز ، وما سئل
عن تعليقه لم يعمل له . ويتخلص ما جاء عن - أي - في المحاورة في
الآتي :

- ١ - شبه الكسائي (أي) بما ومن ولكنه تشبيه ليس من كل الوجوه
كما سيأتي تفصيله .
- ٢ - أجاز استعمال ما ومن مع الماضي والمضارع فجوز : لا ضربين
من في الدار . وضربت من في الدار ، ولا ركن ما تركب ، وركبت
ما ركب ، وجوّز لا ضربين أيّهم في الدار مع المستقبل ومنع ضربت
أيّهم في الدار مع الماضي ، ولما سئل عن تعليل ذلك قال : (أي)
هكذا خلقت .

قلت : ان تشبيه أيّ بما ومن بمعنى أن (أي) تكون موصولة لا خلاف
فيه بين النحاة الا ما نسب الى أبي العباس ثعلب من أنّه " زعم أن أيّا

لا تكون موصولة أصلا وقال : لم يسمع "أيّهم هو فاضل جاءني" بتقدير الذي هو فاضل جاءني (١).

ولكن ما جاء في المسموع يرد قوله ان معنى الموصولة واضح في مثل قول الشاعر (٢) :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيّهم أفضّل
وقوله تعالى (٣) : " لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد على الرحمن عتيا "
كما أن (أ ي) في البيت والآية مبنية على الضم في المشهور من الرواية فهما " وغير الموصولة لا تبني وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة " (٤).

أما ما منعه الكسائي من قولهم " ضربت أيّهم في الدار " فسنقف عنده قليلا في شيء من التفصيل فأقول :

بعد أن جوّز الكسائي استعمال ما ومن مع الماضي والمضارع واستعمال أي مع المضارع ، قال في المثال " ضربت أيّهم في الدار " : لا يجوز فالمشهور في بعض كتب النحاة عن الكوفيين أن أي لا يعمل فيها الا مستقبل ، ولم يذكروا لهم تعليلا لهذا الا حكاية الكسائي هذه ، وقوله : أي هكذا خلقت " (٥).

- (١) مغنى اللبيب ٧٧/١ والا شموني ٢١٨/١.
- (٢) هو غسان بن ولة وأنشده في اللسان (أيا) : إذا ما أتيت .. الخ وانظر الدرر اللوامع ٦٠/١ وشواهد ابن عقيل للشيخ محمد محبي الدين ١٦٢/١.
- (٣) الآية رقم ٦٩ من سورة مريم.
- (٤) التصريح على التوضيح ١٣٥/١.
- (٥) انظر المصدر السابق في نفس الموضع والا شموني ٢٢٢/١.

والظاهر من عباراتهم ان الكسائي أول من قال بشرط الاستقبال في العامل في أى وعموماً واضح من قول صاحب اللسان ^(١) : قال الكسائي : تقول لا ضربن أيّهم في الدار ولا يجوز أن تقول : ضربت أيّهم في الدار ففرق بين الواقع والمنتظر .

وقد أخذ بشرط الكسائي هذا في عامل أى بعض النحاة قال ابن هشام ^(٢) : " ولا يعمل فيها - أى - الا عامل مستقبل متقدم نحو لنزعه من كل شيمة أيّهم أشد خلافاً للبصريين " كما ذكر بعض النحاة تعليلاً لما سكت عنه الكسائي في شرط الاستقبال في عامل أى ومنع أن يكون عاملها ماضياً فقد قال الشيخ خالد الأزهرى نقلاً عن ابن السراج ^(٣) : " وجهها قول الكسائي بالمنع ما معناه أن أيّاً وضمت على الموم والابهاً فاذا قلت يعجبني أيّهم يقوم فكأنك قلت يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام كائناً من كان ، ولو قلت أعجبني أيّهم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضمت له من الموم " . كما علل له بعضهم بتعليل قريب من هذا ^(٤) .

والذى يبدو لي أن عبارة الكسائي : أى هكذا خلقت : يريد ان استعمالها قد جاء مع المستقبل ولم يأت مع الماضي اى هكذا وضعت في اللغة ، والذى يقوى عندى هذا الزعم أن من خالفه في شرط الاستقبال لم يحتج عليه بالوارد - فيما وقفت عليه - فإن صح هذا كان فيه

(١) اللسان (أيا) .

(٢) التوضيح ١/ ١٣٥ .

(٣) التصريح ١/ ١٣٦ .

(٤) راجع حاشية العليم بها مشي التصريح ١/ ١٣٦ .

غنى عن التعليل للضع . ويعلق أحد الأساتذة الباحثين على اجابة
الكسائي : أى هكذا خلقت فيقول^(١) : "والكسائي الكوفي باجابته
هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو، وما تميل اليه من تتبع اللغوى
وعدم التأويلات البعيدة والامعان المنطقي الذي جهت اليه مدرسة
البصرة المناظرة....".

(١) راجع : أبو زكريا الفراء ص ٣٥٤ ، والكسائي امام الكوفيين ر/م ص

١٢ - المبحث الثاني عشر

توجيه : والطلاق عزيمة ثلاثا . . . بالرفع والنصب

محاورة بين أبي يوسف والكسائي (*)

" حدث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثني سلمة

عن الفراء قال :

كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي

حنيفة : اقتنا أحاطك الله في هذه الأبيات (١) :

فان ترفقي يا هند فالرفق أيمن وان تخرقي يا هند فالخرق أشأم

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فبينى بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم

فقد أنشد البيت "عزيمة ثلاث" بالرفع و"عزيمة ثلاثا" بالنصب ، فبكم

تطلق بالرفع ؟ وبكم تطلق بالنصب ؟

(*) مجالس العلماء ص ٣٣٨ وما بعدها ، وانظر التذكرة لأبي

حيان لوحة ١٠٤/١ ، ومغنى اللبيب ٥٣/١ ، والأشباه

والنظائر ٨٩/٣ ، والخزانة ٤٢١/٣ وما بعدها وشرح أبيات

مغنى اللبيب ٣٤٦/١ ، من قضايا اللغة والنحو ص ١٠

وأورد ابن الهمام في شرح فتح القدير طرفا منها وذكر ان

المسألة كانت بين الكسائي ومحمد بن الحسن بدلا من أبي يوسف

راجع ٣٥٧/٣ وما بعدها .

(١) قال البغدادي لم أقف على قائل هذه الأبيات - انظر شرح أبيات

مغنى اللبيب ٣٢٦/١ والأبيات في ابن يعيش على المفصل ١٢/١ .

قال : قال أبو يوسف : هذه مسألة فقهية نحوية ، إن قلتُ فيها بظني لم آمن الخطأ ، وإن قلتُ لا أعلم قيل لي كيف تكون قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن عليّ بن حمزة الكسائي مقيم في الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي الشمعة بين يدي .

فدخلت إلى الكسائي وعوفي فراشه ، فأقرأته الرقعة .

فقال لي : خذ الدواء واكتب : " أُمّا من أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمة ثلاث ، فانما طلقها واحدة ، وأنها أنّ الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ، ولا شيء عليه . وأُمّا من أنشد عزيمة ثلاثا فقد طلقها وأبأنها ، لأنه قال : انت طالق ثلاثا " .

فأنفذت الجواب ، فحملت إليّ آخر الليل جوائز وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي .

عذا وقد جاءت هذه المحاورة في بعض الروايات باختلاف يسير فقد ذكر بعضهم^(١) أنها كانت في مجلس الرشيد والسائل الكسائي بقصد امتحان أبي يوسف ، واجاب القاضي فيها ووافقه الكسائي فيما قال ، لأنه اجاب بمثل قوله كما في المحاورة .

النقد :

قبل مناقشة القضية النحوية في هذه المحاورة لنا ملاحظة على السوء ال ، وذلك لو أن السائل سواء أكان الرشيد أم الكسائي اكتفى في سوء ال بإيراد البيتين الأولين من قول الشاعر وترك البيت الأخير لكان أقوى في توجيه السوء ال لمعرفة مراد القائل من طريق النحو ، وما يحمله الأعراب من دلالة في توجيه المعنى لأن قول الشاعر في البيت الأخير :

فبينى بها ان كنت غير رفيقة وما لامرىء بعد الثلاث مقدّم
نص في مراده وانه قصد لوقوع الطلاق ثلاثا ، ولهذه النكته آخر ابن هشام
البيت بعد ان ناقش القضية في البيتين قبله ^(١) . لأن ذكر البيت
الاخير في السوء ال يجعل معرفة مراد المتكلم واضحة .

ولكن ذلك لا يمنع من مناقشة ما ذكر في المسألة من الناحية
النحوية فأقول : ذكر الكسائي أن من أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمة
ثلاث فانما طلقها واحدة ، وانها ان الطلاق لا يكون الا بثلاثة ،
ولا شيء عليه ، وأما من أنشد : عزيمة ثلاثا ، فقد طلقها وأبانها لأنه
قال : انت طالق ثلاثا ، فاراد الكسائي بهذا أن جملة والطلاق عزيمة
جملة معترضة بين طالق وثلاث .

هذا ما جاء في المحاورة من احتمال المعنى وفق توجيه الاعراب
في " ثلاث " .

ويحسن أن نذكر طرفا مما جاء عند النحاة المتأخرين في هذه
المسألة فقد كانت لهم آراء كثيرة وتوجيهات متعددة لكلمة " ثلاث " في
البيت ، بل لم يكفوا بتوجيهها فحسب ولكن امتدت تخريجاتهم الى غيرها
من كلمات البيت فقالوا : أن عزيمة ترفع وتنصب وأن ال في الطلاق للمهد
أو للجنس ، ورتبوا على ذلك أحكاما ووجوها بلغت اثني عشر وجها ، وأفرد
بعضهم بيت الشاعر وما فيه من وجوه إعرابية وما انتجتها من معاني
ببحوث ورسائل ^(٢) .

ولذلك تجد في تلك الآراء نوعا من التناقض والاضطراب .

(١) مغنى اللبيب ٥٣/١

(٢) انظر خزانة الأدب ٤٢٦/٣ وما بعدها ، ومغنى اللبيب ٥٣/٢

ولنأخذ لهذا مثلا ، فان ابن هشام قال ^(١) : والصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد ووجه هذا بقوله : " أما الرفع فلأن أل في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول : " زيد الرجل " أي هو الرجل الممتد به ، وأما للمهد الذكرى مثلها في " فعصى فرعون الرسول " ^(٢) أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ... فعلى المهدية يقع الثلاث و على الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي ، وأما النصب فلا نه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث ، ان المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينها بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى ، والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا .

فأنت ترى من هذا ان ابن هشام وافق الكسائي فيما ذهب اليه و اضاف توجيهات أخرى في اعراب الكلمة ، أفادت في زيادة المعنى وكذلك تجد في المقابل آراء أخرى منها ما نقله البغدادى عن أبي على الطارسي قال البغدادى ^(٣) : " ومنع الكل أبو على ... وحقق أن مفاد البيت الطلاق الثلاث لا غير ... " وذكره في المسألة حديثا طويلا .

قلت : يبدو أن ما ذهب اليه الكسائي وجه مقبول وقد أحسن في توجيه المعنى على مقتضى الاعراب في الكلمة ،

(١) معنى اللبيب ٥٣/١ .

(٢) من الآية رقم ١٦ من سورة المزمل .

(٣) خزانة الأديب ٤٢٧/٣ وما بعدها .

وقد ارتضى توجيهه ابن هشام وغيره من النحاة ، والقول في المسألة قائم على التوجيه ، وهو أمر قابل للاحتمال .

ولكن لا بد من ملاحظة اهتمام النحاة بالمعنى وهم يوجهون الاعراب ، أو قل يوجهون الاعراب بمقتضى ما يكون له من دلالة في المعنى ، أو قل بهما . فأبو يوسف لاحظ منذ البداية ان المسألة نحوية فقهية . كما أن جواب الكسائي كان على ذلك فهو يصدر حكما فقهيا بما أدى اليه معرفته لموقع الكلمة وما عليها من حركة اعرابية .

محاورة بين أبي محمد اليزيدى ويس الزيت (*)

(٣) من الآية رقم (٥) من سورة القصص .

"وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ" فخطب بهذا محمدا صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل . قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتها لك ؛ لأنه قال : " انه كان من المفسدين " لأن تقدير الكلام ، وكان من حكمنا يومئذ ان نمن على الذين استضعفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم ، كما قال في قصة يحيى : " وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا " (١) لأن تقدير الكلام : وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم . فقال لي : جزاك الله خيرا يا أبا محمد ، فقد فرجت عني بما شرحت لي ، ولا أفيدك كما أفدتني .

قال أبو محمد : فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان أكثر دعائه : " اللهم اني أسألك اليقين والمفوء والعافية ، وتمام النعمة في الدنيا والاخرة يا أرحم الراحمين " .

النقد :

استشكل السائل التعبير بالمضارع عن حادثة وقعت فحكاها القرآن بلفظ الماضي في قوله : " ان فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا " مع مجيء التعبير بالمضارع في سياق القصة في قوله : " ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم في الأرض ونرى فرعون وهامان .. الخ فهل يصح عربية أن يقول الرجل لشيء فعله أريد ان أفعل كذا وكذا ؟

هذا هو الاشكال وهو واضح الدلالة على أن صيغ الأفعال : الماضي والمضارع ... الخ قد كانت تحمل مدلولها الزمني الذي أدركه النحاة وقعدوا له ، ولهذا فتتمتع الاشكال ، فكل واحد وُضِعَ موضع الآخر في الآية وقد أجاب أبو محمد عن سوء ال صاحب به بأن ذلك من حكاية الحال ومعناه أن التعبير بالمضارع حكاية عما وقع يومئذ فكان من حكمنا .. الخ والحسب ان النصوص التي جاء فيها المضارع موضع الماضي ، والماضي موضع المضارع كثيرة جدا ، وقد سلك النحاة في توجيهها طرائق ، منها حكاية الحال التي ذكرها أبو محمد اليزيدي وهي من القواعد الشهيرة كما يقول السيوطي (١) .

ولم ير النحاة في تلك النصوص ما يبهدم قاعدة : أن صيغة الماضي تدل على الزمن الذي انقضى وقته حين التكلم ، ولا ان المضارع يدل بصيغته على الحال أو الاستقبال ، وعدوا تلك النصوص ما يمكن تأويله وتوجيهه ليظهر مع دلالة الصيغة على الزمن . وقد عقدوا لذلك أبوابا وفصولا قال أبو الحسين (٢) : " باب ما يأتي بلفظ الماضي وهو راجع أو مستقبل ، ولفظ المستقبل وهو ماضٍ " وكذلك صنع الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية (٣) ، وقد أتوا بطائفة من الأمثلة . فوقع كل من الماضي والمضارع في موقع صاحبه لقرائن ودلالات جائز في العربية .

(١) الأشباه ١/٢٤٠ .

(٢) الصاحبي ص ٣٦٤ .

(٣) ص ٣٣٠ .

جاء في أمالي ابن الشجرى ^(١) : قال أبو الفتح عثمان بن جنى ،
قال لي أبو علي سألت أبا بكر بن السراج عن الأفعال يقع بعضها في موقع
بعض فقال : كان ينبغي للأفعال أن تكون كلها مثالا واحدا ، لأنها لمعنى
واحد ، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أزمقتها فإذا اقترن بالفعل
ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض . قال أبو الفتح
وهذا كلام من أبي بكر عال وسديد .

وقال ثعلب حدثني سلمة عن الفراء : ان الأفعال الماضية تعل
محل المستقبلية ^(٢) اذا ظمت قرينة وتبادل المواقع في التعبير
بين الفعلين لا يخلو من حكمة بلاغية .

هذا رأى النحاة في المسألة . وأرى في توجيههم تلك النصوص
ما يحفظ لقاعدة ربط الفعل بالزمن مكانتها ، ويجعل الشواهد على
الجمادة دون شذوذ ، غير أن أحد العلماء الباحثين يرى ان في
تلك التوجيهات تكلفا دعا اليه ربط الصيغة الفعلية بالزمن ولهذا فهو
يدعو الى دراسة الصيغ بعيدا عن الزمن فيقول ^(٣) : " ولا شك ان ربط
الصيغة بزمن معين ، يحملنا في اللغة العربية على كثير من التكلف
والتعسف في فهم أساليبها ، ومن الواجب ان نفصل بينهما ، وان ندرس
أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن . "

ولكن هذا الباحث ^{عليه السلام} رغم ما كتبه في هذا الموضوع فإنه - لم يحدد
كيفية تلك الدراسة للصيغ بعيدا عن الزمن ، والمدلول اللغوي نفسه
للمصيغة يحمل في طياته دلالة الزمنية ، ولا أدل على هذا من أنه

(١) ١٧٧/٢ .

(٢) سيأتى هذا النص في ص ٥٥٥ من هذا البحث .

(٣) دكتور ابراهيم انيس ، اسرار اللغة ص ١٧٢ .

هو نفسه لجأ لتأويل النصوص التي جاء فيها الماضي في موقع المستقبل
يقول (١) : " ولهذا يكفي أن نقول أنه في أسلوب التأكيد يحسن أن
نستعمل تلك الصيغة المسماة بالماضي في كل الأحداث المستقبلية كما في
قوله تعالى (٢) : " اقتربت الساعة وانشق القمر " ... و " أتى أمر الله (٣)
... وغير ذلك من آيات القرآن الكريم . ويقرر علماء البلاغة أن التعبير
عن المستقبل بلفظ الماضي إنما يكون تنبيها على تحقق وقوعه ... " .

وهذا الذي ذكره الأستاذ الباحث هو قريب من قول النحاة
جاء في المغنى لابن هشام (٤) : " انهم يعبرون عن الماضي والآتى
كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحتضاره في الذهن حتى كأنه
مشاهد حالة الاخبار ... " .

قلت : ان ربط الصيغة بالزمن ربط لغوى وتقسيم مناطقي
قال ابن يعميش (٥) : " ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ،
وذلك من قبل ان الأُزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها
حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت
الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر " هذا هو الأصل وقد يخرج التعبير
عن هذا الأصل ، فيوجهه بما يتناسب وغرض المتكلم ولا أرى في توجيهه
النحاة الذي وقفت عليه تكلفا ولا تعسفا . يوجب القاء مدلول الصيغة الزمني
ولهذا يمكن ان يقال : ان صيغة (فعل) للماضي وقد ترد للمستقبل وكذلك
الشأن في صيغة (يفعل) وفق قرائن تحدد المراد كما يرى النحاة .

(١) دكتور ابراهيم انيس ، اسرار اللغة ص ١٧٣ .

(٢) الآية رقم (١) سورة القمر .

(٣) الآية رقم (١) سورة النحل .

(٤) مغنى اللبيب ٢ / ٦٩٠ والآشياء والنظائر ١ / ١٧٤ .

(٥) شرحه على المفصل ٤ / ٧ .

١٤ - المبحث الرابع عشر

دخول لام الألف مرثيا بنو للمجهول

معاودة بين أبي عبيدة والمازني ورجل (*)

قال في الخصائص "وأخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن القاسم
الذهبي بإسناده عن أبي عثمان (١) أنه كان عند أبي عبيدة (٢) ،
فجاءه رجل فسأله ؛

فقال : كيف تأمر من قولنا ؛ عنيت بحاجتك ؟

فقال له أبو عبيدة : أَعَنَّ بحاجتي .

فأولأت إلى الرجل : أي ليس كذلك .

فلما خلونا قلت له ؛ انما يظل ؛ لَتَعَنَّ بحاجتي .

فقال لي "أبو عبيدة ؛ لا تدخل إلي .

فقلت : لِمَ ؟

فقال : لأنك كنت مع رجل غوزي^(٣) سرق عني عام أول قطيفة لي .

[فقلت : لا والله ما الأمر كذلك ، ولكيك سمعتني أقول ما سمعت ،

ثم انصرفت وتحملت (٤) عليه باخوانه فلما جئته .

قال : أدب نفسك أولا ثم تعلم "]^٥

(*) الخصائص ٢٩٩/٣ ، واللسان (عنا) وبخية الوعاة ٤٦٤/١ .

(١) أبو عثمان المازني .

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى كان أجمع الناس للعلم وأعلمهم بأيام العرب

وأخبارها وأكثر الناس رواية قال الزبيدي في طبقاته ص ١٧٨ "توفي

سنة عشر ومائتين وأحدى ومائتين " وبخية الوعاة ٢٩٦/٢ ونزهة

الالبا ص ١٠٤ وما بعد ما .

(٣) خوزي أي من الخوز وهم سكان خوزستان في بلاد فارس قال في معجم

البلدان "الخوز الأم الناس واستقلهم نفسا وفي اللسان دوري بدل

خوزي .

النقد :

أن أبا عبيدة أجاب على سوء ال رجل عن الأمر من (عنيت بحاجتك)
بقوله : " أعن بحاجتي " ولم يرتض المازني هذا الجواب ، ولم يذكر تعليلا
لرفضه ، ولم يدافع أبو عبيدة عن رأيه ولم يملق بشيء على جواب المازني
في المسألة كذلك .

والظاهر أن أبا عبيدة - على الرغم من أنه كان استازا للمازني -
لم يجد ما يرد به اعتراض تلميذه واكتفى بطرده من مجلسه ، ولم يل
الأسلوب الذي اتبعه المازني في الإساءة للسائل بأن الجواب ليس صحيحا
أغضبه .

فإذا نظرنا في جواب المازني بأن الأمر من " عنيت " هو لمتن ،
وجدنا أنه القول الذي عليه كثير من النحاة ، وعند بعضهم أنه لا يجوز غيره
حكى عن المبرد أنه قال :

" الأمر من - عنيت - باللام لا يجوز غيره " (١) وقال ابن هشام (٢) :
" وتجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو : " لمتن بحاجتي " وقال
السيوطي (٣) : وتلزم اللام في أمر فعل غير الفاعل المخاطب أي في الغائب
والتكلم والمفعول ... نحو لمتن بحاجتي " وتبعه الخضرى (٤) .

-
- (١) بغية الوعاة ٠٤٦٤/١
(٢) مفنى اللبيب ٠٢٢٤/١
(٣) عمع الهوامع ٠٥٥/٢
(٤) حاشيته على ابن عقيل ٠١١٩/٢

وتوسع ابن درستويه في المسألة وبسط فيها القول وفي مثلاتها فقال (١) : " لئتمن بحاجتي فان الأصل فيه يعنى بالألف على لفظ الخبر لأنه فعل مستقبل لم يسم فاعله والتاء للمخاطب لا للفاعل لأن فاعله غير مسمى فلما دخلت عليه اللام لحقه الجزم وانضم أوله اذا كان مفعولا لم يسم فاعله ... وهكذا جميع هذا الباب " فهو يصنع قاعدة للأمر مما بني للمجهول بان تدخل عليه لام الأمر ثم تضم أوله .

ومن هنا يمكن القول بان ما ذهب اليه المازني هو وجه راجح في المسألة ، ولكن ليس هو الوجه الذي لا يجوز غيره في " عنيت " لأن هذا الفعل سمع فيه البناء للمعلوم قلوا : عنيت " بفتح الميم .

قال في اللسان (٢) : " حكى ابن الأعرابي وحده عنيت بأمره بصيغة الفاعل " وليس ابن الأعرابي وحده كما قال ابن منظور بل حكاه ابن القطاع أيضا (٣) عن الطوسي (٤) ، وحكاه ابن درستويه كذلك (٥) وعلى هذه اللغة يكون الأمر من عنيت بحاجتك اعن بحاجتي بلا لام ليس خطأ بل هو وجه جائز ، وإذا قصد اليه أبو عبيدة فقد أخذ بوجه مقبول .

(١) تصحيح الفصح ص ٢١٥ لابن درستويه أبو عبد الله محمد بن جعفر أخذ عن المبرد توفي سنة ٣٤٧ . نزهة الالباء ص ٣٨٣ وما بعدها .

(٢) اللسان (عنا) .

(٣) الاختال ٣٩٢/٢ .

(٤) الطوسي هو علي بن عبد الله كان أعلم أصحاب أبي عبيدة ذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من اللغويين البصريين راجع طبقات الزبيدي ص ٢٠٥ .

(٥) تصحيح الفصح ص ٢١٥ .

١٥ - المبحث الخامس عشر

فائدة الخبر في نحو قوله تعالى "فَإِنْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ"

محاورة بين مروان والأخفش والمازني (*)

قال أبو يعلى زكريا بن يحيى بن غلاد : حدثني أبو عثمان قال :
سأل مروان ^(١) الأخفش ^(٢) عن قول الله جلّ وعزّ ^(٣) : "فَإِنْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ"

كانتا اثنتين " أليس خبر كان يفيد معنى ليس في اسمها ؟

قال : نعم .

قال : فاخبرني عن : " كانتا اثنتين " أليس قد أفاد بقوله :

" كانتا " معنى ما أراد فلم يحتج الى الخبر ؟

فقال : انما أراد فان كان من ترك اثنتين ثم أضمر (من) على معناها

قال فيها ضمير (من) على معناها أفاد معنى ما أراد .

قال أبو عثمان : فقلت أنا : أفاد في الخبر ما لم يفد في الاسم ،

وذلك لما قال " كانتا " كان يجوز ان يكون الخبر صغيرتين ، فلما قال :

" اثنتين " اشتمل على الصغير والكبير ، فأفاد معنى " .

(*) مجالس العلماء ص ٧٦ ، نزعة الالباء ص ١٣٥ ، درة الغواص ص ٢٩ .

(١) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب النهوي ، ذكره

في البيهقي ٢٨٤/٢ ولم يذكره له تاريخ وفاة ، وقال : " أحد
أصحاب الخليل المتقدمين " .

(٢) الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي ويعرف بالأخفش الاوسط

وهو من اكابر النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيوييه
توفي سنة ٢١٥ . طبقات الزبيدي ص ٧٢ وطبعدها ، ونزعة الالباء

١٣٣ وما بعدها ، وبغية الوعاة ١/٥٩٠ .

(٣) من الآية رقم (١٧٦) من سورة النساء .

النقد :

كان سوء ال مروان في هذه المحاوره عن فاعده الخبر في قوله
تعالى : " فان كانتا اثنتين " وهو سوء ال فيه ذكاء كأنه أراد به
امتحان الاخفش ، لأن الخبر في الآية الكريمه مفهوم من اسم كان في قوله :
كانتا لأن ضمير التثنيه الذي هو اسم كان حدد الخبر : فلا يمكن ان يقال
فان كانتا ثلاثا أو اربعا أو غير ذلك . فما الذي أفاده الخبر من معنى
زائد على المعتدأ في الآية ؟

وفي اجابة الاخفش تفسير للنص بما يجعل للخبر فاعده . وهي
توضح الابهام فيما قدره بقوله : فان كان من ترك ... الخ
وعلق الحريري على السوء ال والجواب بقوله (١) : " لعمري لقد
أبدع مروان في استنباط سوء ال ، وأحسن أبو الحسن في كشف اشكاله " .
قلت : ان النحاة في المحاوره متفقون على انه لا بد أن يكون كمال الخبر
معنى زائد ، سواء أكان خبرا للمبتدأ أم خبرا لكان أو غيرها من
النواسخ ، وان كان الحديث هنا عن خبر كان ، وما ذهبوا اليه من ضرورة
افادة الخبر معنى زائدا لا خلاف عليه بين النحاة ، وجاء كلام المتأخرين
يوكد .

قال ابن يمش (٦٤٣هـ) (٢) : " الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند
المخاطب ، لأن الغرض من الخبر افادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه
قلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا ... " .

(١) درة الفواعل ص ٢٩ .

(٢) شرحه على المفصل ١٥٤/٣ .

وقال ابن مالك ^(١) " ٦٧٢ " : الخبر الجزء المتم الفائدة ...

وقد جاء تأقوال شراحه تبسطه معنى هذا القول الموجز وتو كد انه لا يصح ان يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ سواء أكان موافقا له في اللفظ أم غير موافق ^(٢) .

لهذا الذي تقرر استشكل مروان الخبر في الآية وأنه في معنى المبتدأ وموافق له .

وجاء في المحاورة لتوجيه ذلك رأيان :

أحدهما للاخفش : وهو في قوله : انما أراد فان كان من ترك اثنتين ثم أسمر من على معناها قال : فباضمار من على معناها أفاد معنى ما أراد .

وهو تأويل للآية وليس فيه ما يصلح أن يكون قاعدة أو توسيما لها ل لتشمل مثل ما جاء في الآية الكريمة ، وغيرها .

والآخر : للمازني في قوله : فقلت أنا : أفاد في الخبر ما لم يفد في الاسم ، وذلك لما قال : " كانتا " كان يجوز أن يكون الخبر صغيرتين فلما قال : اثنتين اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى " .

قلت : وهذا الذي ذهب اليه المازني أحسن وأوجه مما ذهب اليه الاخفش ، وذلك : ان المازني اتجه بجوابه الى كلمة " اثنتين " التي هي الخبر المسئول عنه وبيّن أفادتها معنى زائدا على الاسم

(١) الألفية باب المبتدأ والخبر وتماه : كالله بر والأيادي شاهدة

(٢) راجع الأشموني بحاشية لصبان ١٩٤/١ ، والتصريح على التوضيح

بحاشية المليبي ١٥٩/١ ، والنحو الوافي ٤٤٣/١ .

وتأول الأُخفش الاسم وهو غير مسئول عنه ، مما اضطره للاضمار .

وقول المازني غير محتاج الى اضمار ، ومعلوم ان ما لا يحتاج الى اضمار أحسن مما يحتاج اليه ، ولسبب آخر مهم وهو ان المازني أشار في جوابه الى أن ثمة قاعدة في الخبر ليست في الاسم وهو المسمى الزائد ، فالاسم في " كانتا " افاد العدد المجرد من الصفة أى قد كان يجوز ان يقال فان كانتا صغيرتين أو صالحتين فلهما كذا فلما قال " فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان " افاد الخبر ان فرض الثلثين تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط فقد حصلت من الخبر قاعدة لم تحصل من الاسم " (١) .

ومضى ما اكتسب الخبر القاعدة من قرينة ولو خارجة عن الجملة صح وقوعه خبرا عن الاسم وهذا استثناء من القاعدة العامة في الخبر التي تقدم ذكرها .

وهذا ما أخذ به النحاة : " اذا دل الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ ، وظامت القرينة على هذه الزيادة صح وقوعه خبرا ولو كان ماثلا للمبتدأ في لفظه " (٢) مثل قوله : شمري شمري ... (٣) أى المعهود (٤) ، يعنى أنه يجوز ان يتحد لفظ المبتدأ بالخبر اذا افاد الاتحاد معنى .. " (٥) .

(١) راجع نزعة الالباء ص ١٣٥ .

(٢) النحو الوافي ٤٤٣/٢ .

(٣) هذا جزء من بيت لابي النجم المجلي :

انا ابوالنجم وشمري شمري لله درى ما اجن صدرى

الدرر اللوامع ٧٦/٢ وراجع شرح الايضاح للجرجاني ٣٠٧/١ .

(٤) راجع حاشية العلبي ١٥٩/١ .

(٥) راجع الدرر اللوامع ٧٦/٢ .

والأمر عندهم على هذا قياس قال الجرجاني في شرح
الايضاح بعد قول أبي النجم المتقدم : " شمرى كما أبلغت
وعرفت ، و على هذا فقس الباب فكل موضع حصل فيه الفائدة
جاء (١) .

١٦ - المبحث السادس عشر

نصب الاسم بعد همزة الاستفهام

محاورة بين مروان والاعفخ والطازني (*)

" أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري قال : سأل مروان سعيد ابن مسعدة الاعفخ : أزيذا ضربته أم عمرا فقال : أى شئ تختاره فيه ؟

فقال : اختار النصب لمجىء ألف الاستفهام .

فقال : أليست انما تختار في الاسم النصب اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيذا ضربته ، أعبدا لله مررت به ؟

فقال : بلى .

فقال له : فانت اذا قلت : أزيذا ضربته أم عمرا ، فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان ، وانما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل فالاختيار الرفع ، لأن المسئول عنه اسم وليس بفعل .

فقال له : الاعفخ هذا هو القياس .

قال أبو عثمان : وهو أيضا القياس عندي ، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل .

النقد :

المستفهم عنه في قول مروان : أزيذا ضربته أم عمرا هو الاسم هذا

(*) مجالس العلماء ص ٣٢٣ وما بعدها وص ٧٧ وانظر الاشباه والنظائر

٨٥/٣ والتصريح على التوضيح ٣٠٠/١ .

ما وافق عليه الاُخفش ولا أحسب أن عليه خلافا بين النحاة لوجود أم المعادلة
أما أن يختار رفعه كما يرى مروان فليس بمسلم له ، ولا ان القياس
يقتضي رفعه كما زعم الاُخفش والمازني ، والغريب أن المازني لم يعمل لاجماع
النحاة في مخالفة القياس حين اختاروا النصب على الرفع . وفي توضيح موقف
النحاة من هذه القضية أقول :

إن النحويين يرون أن النصب راجح في مثل قوله : أزيذا ضربته
أم عمرا وذلك لوجود همزة الاستفهام التي تلي الفعل غالبا ، فلاختيار
النصب في نحو المثال موضع المحاورة قال سيويه^(١) : " هذا باب
ما ينصب في الألف تقول : أعبدا لله ضربته ، وأزيذا مررت به . . . ففي
كل هذا قد اضممت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك
فيما نصبت في هذه الأحرف في غير الاستفهام . قال جرير^(٢) :
أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهيّة والخشبا
" استشهد به لنصب ثعلبة بأضمار فعل دل عليه ما بعده ، فكأنه قال :
أظلمت ثعلبة عدلت بهم ونحوه من التقدير " ^(٣) .

وأخذ بهذا المتأخرون من النحاة دون تفريق بين المسئول عنه
سواء أكان الفعل أو الاسم ولا خلاف بينهم في اختيار النصب بـ
همزة الاستفهام في المشغول عنه الا ما نسب لابن الطراوة (٥٢٨) من أنه
قال : " ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو : أزيذا ضربته أم عمرا " .

(١) الكتاب ١/١٠١ .

(٢) ديوانه ص ٦٦٧ .

(٣) التصريح على التوضيح ١/٣٠٠ ، روضح المسالك لتحقيق منهج

السالك ٢/٢٢١ .

والظاهر أنه متأثر بما رآه مروان أو بما ظله الا خُفِشَ والمَازَنِي ، ولكن ابن الطراوة ذهب أبعد منهم حيث جعل رفع الاسم المسئول عنه متعيناً وليس مختاراً ولهذا حكم بشذوذ النصب في قول جرير المتقدم .

"أثعلبة الفوارس أم رياحا الخ" (١)

والذي يبدو أن اختيار النصب في مثل أزيدا ضربته أم عمرا أقوى من اختيار الرفع كما ذهب اليه جمهور النحاة وذلك :

١ - لعل النحاة اعتمدوا في اختيار النصب على السماع ، وهذا واضح من استشهاد سيويه ببيت جرير واستشهاد غيره "بقول العرب أزيدا ضربته أم عمرا" (٢) .

والواضح أيضاً من كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني : " ان الوالى الهمزة في الاستفهام قد يكون مفعولاً كما يكون مبتدأ ويقران الاستفهام عن الاسم المنصوب بالهمزة واقع في كلام العرب" (٣) .

٢ - وأما القياس فإنه يؤيد اختيار النصب لا كما ذكر الا خُفِشَ والمَازَنِي

يقول الشيخ ^{محمد} محي الدين " وآية ذلك أنك اذا قلت : أزيدا

ضربت أم عمرا من غير أن تصل بالفعل ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام ^{عليه السلام} ههنا ، وهذا واجب النصب اجماً ، فدل ذلك على ان كون الاستفهام عن الاسم لا يقتضى رفعه كما زعم

(١) راجع التصريح على التوضيح ٣٠٠/١ ، والأشونى بحاشية

الصبان ٠٧٨/٢ وجمع الهوامع ٠١١٣/٢

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠١/١

(٣) دلائل الاعجاز ص ٨٧ وواضح المسالك ٠٢٢٢/٢

ابن الطراوة^(١) ، وما يو^{*} يد اختيار النصب قياسا كذلك
حصول المشاكلة بين جملتي السوء ال والجواب . فالاسم المسئول
عنه في قولهم أزيذا ضربته أم عمرا منصوب اختيارا أو هو
متعين النصب اذا حذف الضمير فتكون جملة الجواب ضربت
زيذا ، أو زيذا بتقدير الفعل ان هو مفعول وفي الحالتين
فالنصب أولى لحصول المشاكلة بين الجملتين .

(١) واضح المسالك ٢/٢٢٢ .

١٧ - المبحث السابع عشر

علة منع صرف أحوى مصفرا وأحمر منكسرا

محاورة بين الأُخفش والمازني وأبي يعلى (*)

قال أبو يعلى : حدثني أبو عثمان المازني قال : قلت للأُخفش :
لم لم تصرف أحوى ^(١) اذا صفرتة وقد ذهب منه بناءُ أفعل ، تقول :
أحى كما ترى ، فالمحذوف في التصغير موضع اللام .
قال أبو يعلى ^(٢) : فقلت له أنا : ولم حُذِفَ ؟ قال : لاجتماع
الياءات اجتمعت الياء التي في موضع العين ، وياء التصغير والياء التي
في موضع لام الفعل فحذف .

فقال الأُخفش : لا أني أنوى ما حذف .
قلت له : فانت اذا صفرت سماء قلت سُمِيَّة ، فتجنّء بالهاء
وانت تنوى ما حذف ، وذلك أنه لا يصفر اسم مؤنث على أربعة أحرف
فلحقته الهاء ، وكل اسم مؤنث على ثلاثة اذا صفرتة لحقته الهاء .

(*) مجالس العلماء ص ٩١ وما بعدها .

(١) أحوى وصف من الحوّة بضم الحاء وتشديد الواو وهي سواد الى

الخنصرة وقيل حمرة تضرب الى السواد ، والأحوى من الخيل :

هو الكميث الذي يعلوه سواد . راجع اللسان (حوا) .

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي من أصحاب المازني قتل يوم

دخول الداعسي صاحب الزنج البصرة وذلك سنة ٢٥٧ ، طبقات

الزبيدي ص ١١٠ وفي بغية الوعاة ١٠٤/١ " ولد يوم دخول صاحب

الزنج ٢٥٧ " وما ذكره الزبيدي هو الأوفق ، لأن الرجل من أصحاب

المازني ولعل في الاصل قتل ولم يستدركه عليه المحقق .

فقال : لأن التصغير بناءً على حدثه .

فقلت : وهذا بناءً على حدثه ، وأحمر أيضا لا يصرف اذا صغر
لأنه يشبه الفعل المصغر ، نحو ما أميلج زيدا .

فقال : كيف تبى من حىي زيد يحيا ما أحيا زيدا ؟

فقلت : كذا أقول ، فقال : كيف تصغره ؟ فقلت : ما أحى و

زيدا .

فقال : ذاك مثل ذا ، حذف من الفعل موضع اللام أيضا من

أجل الياءات ، وأشبه أحوى مصغرا ما أحيا زيدا مصغرا ، فلم يصرف

مثل أحمر مصغرا يشبه أملج مصغرا .

قال : وقال الأَخفش : " أحمر اذا سميت به رجلا صرفته

في النكرة .

فقلت له : لم ؟

فقال : لأنني انما منعتَه الصرف في المعرفة (والنكرة) لبناء

ولأنه صفة فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ، ولم أصرفه

في المعرفة لبنائه .

قلت له : فكذا ينبغي لك ألا تصرف أريما في قولك : مررت

بنسوة أربع ، لأنه اسم جعل صفة فدخل في باب الصفة ، فان كنت

انما صرفت ذاك لدخوله في باب الاسماء فامنع هذا الصرف لدخوله

في باب الصفات .

قال : فلم يجزى بشئ .

قال : والقياس عندي ألا يصرف أحمر البتة سى به أولم يسم ،

لأنه في الأصل صفة ، وينصرف أربع وان وصف به ، لأنه في الأصل

اسم .

قال : فيلزمك أن تقول : لا أصرف يضرب اسم رجل في النكرة
لأنه في الأصل فعل ، فإذا لم يلتزم ذلك فذلك أصرف احمر اسم رجل .
قلت : إذا قلت هذا يضرب ويضرب آخر ، فيقول آخر قد
أخرجته من باب الأفعال إلى الأسماء ، لأنه لا معنى للفعل أن يكون معرفة
وإذا قلت أحمر وأحمر آخر ، فيقول آخر لم أخرجته من باب الأسماء
إلى غيرها .

النقد :

في هذه المحاورة قضيتان عما :
لماذا منع أحوى مصفرا ، وأحمر منكرا من الصرف ، وقبل تحليل ما
ورد فيهما من آراء ، أقول أن ردّ المازني على سوء ال أبي يعلى عن حذف
الياء في تصغير أحوى . لا اجتماع الياءات لا خلاف عليه بل هو من القواعد
الصرفية المقررة : الحذف لا اجتماع الياءات لا تخفيفا كما قال ابن جنى (١) ،
وقد قال به سيويه من قبل المازني ففي كتابه (٢) : " وأعلم أنه إذا
كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال
فعليل " .

وفي هذا جواب عن سوء ال أبي يعلى ، وذكرته هنا ، لأنه كالتصعيد
لل قضية النحوية التالية .

أما القضية الأولى : وهي علة منع صرف أحوى مصفرا ، فقد كان
سوء ال المازني عنها في المحاورة مع الأ غفش : لم لم تصرف أحوى إذا صغرته

(١) راجع الخصائص ٢٠/٣ والأشباه والنظائر ١٣٤/٢ .

(٢) الكتاب ٤٧١/٣ .

وقد ذهب منه بناءً أفعل ؟ وواضح ان المازني يسأل عن علة منع أحقّ تصغير أحوى من الصرف وقد زالت منه إحدى علتى المنع وهو وزن الفعل .

وكان تعليل الأُخفش لمنع ذلك من الصرف : لا نبي أنوى ما حذف . ولم يقبل منه المازني هذه العلة وردها ردا قويا ، فالمحذوف للتصغير لا يعتمد به ولا ينوى ، ونظر لهذا بان التاء تلحق سماء مصغرا فيقال سميّة ، ولو كان المحذوف منويا - كما قال الأُخفش - لم تلحق التاء تصغير سماء ؛ لأنه سيكون على أربعة أحرف ، فلما دخلته التاء في التصغير دل على أنه لا شيء ينوى ما حذف حذفًا لا زما (١) .

كما لم يفتح المازني أيضا قول الأُخفش : ان التصغير بناءً على حدثه . وهو غير مقتنع - في نظري - لأن التصغير بناءً على حدثه فيهما أى : في سميّة وأحس . فلا مجال للتفريق بينهما .

ولهذا ذهب الأُخفش يلتص علة أخرى لمنع أحقّ في القياس بينه وبين مصغر ما أحيا زيدا ، وكأنه أخذها من قول المازني : وأحمر أيضا لا يصرف اذا صفر ، لأنه يشبه الفعل المصغر نحو ما أميلج زيدا .

ولهذا فان المازني قد ارتضاها وقنع بها فيما يبدو في المحاورة وهي تبدو في نظري مقبولة وقد أخذ بها بعض النحاة قال ابن يعيش (٢) : وأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرت له لكان غير منصرف أيضا ، لأن الفعل قد صغر في التفجيب كما قال الشاعر (٣) :

يا ما أميلج غزلانا شدن لنا

(١) سيأتي لهذا الحذف تفصيل راجع تصغير أروء س ص ٩٤ من هذا البحث .

(٢) شرحه على المفصل ١/٦١ .

(٣) مر هذا البيت ص ٢٢٦ من هذا البحث .

فهم يعنون بهذا ان تصغير نحو أحوى باق على مشابهته للفعل مع
التصغير ، لأن الفعل يدخله التصغير في التعجب .

غير أنه يبدو لي ان تعليل سيويه لمنع تصغير أحوى من الصرف
— عند من يرى منعه — (١) أحسن وأوجه قال (٢) : " لا تصرفه ، لأن

الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت الى قلته كما لا يلتفت الى قلة يضع " .

أما القضية الثانية : فهي عن صرف أحمر في النكرة ومنعه من

الصرف فان الأُخفش — كما ترى في المحاورة — يقول بصرف أحمر : اذا
سميت به رجلاً صرفته في النكرة . وهو رأى مشهور عنه في كتب
النحاة .

قال ابن الحاجب (٣) : وخالف سيويه الأُخفش في مثل أحمر علما ثم

ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير " وشرح ابن يعيش رأى الأُخفش
هذا بقوله (٤) : " وذهب أبو الحسن الأُخفش الى صرف أحمر ، لأنه

بالتقسية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر ، فاذا
نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة ، وهي الوزن وحده "

كما أن هذا الرأي نسبة الزجاج الى جماعة من النحاة قال (٥) :

" وزعم الأُخفش وجماعة من البصريين والكوفيين : ان الصفة اذا سُميت
بها رجلاً نحو أحمر لم ينصرف في المصرفة وانصرف في النكرة .

(١) حكى سيويه ان عيسى كان يصرفه ، قال " واما عيسى فكان يقول :

أحى " و يصرف وهو خطأ " الكتاب ٣/٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٣/٤٧١ .

(٣) الكافية بشرح الرضي ١/٦٧ .

(٤) شرحه على المفصل ١/٧٠ .

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ .

ثم سأل المازني الأُخفش عن سبب صرفه في النكرة فأجاب : لأن
الصفة زالت بالاسمية الحالية ، فألزمه منع أربع من الصرف في قوله : مرت
بنسوة أربع لأن العلمية زالت من أربع فدخل في باب الصفات وهو
مصرف باتفاق ، فألزمه الحجة^(١) كما ترى ولم يقع المازني تنظيره أحمر
في النكرة - (يهرب) بل ان المازني حكى انه ألزمه الحجة ولم
يأت الأُخفش بمقنع " ولم يأت الأُخفش بشيء " ^(٢) .

وأما ما ذهب اليه المازني من منع أحمر من الصرف البتة سمي به أو
لم يسم هو مذهب الخليل وسيبويه^(٣) وتبدو حجته راجحة وقوية
لأن أحمر اذا كان علما ففيه - العلمية ووزن الفعل ، واذا نكر عاد السى
الوصفية ووزن الفعل^(٤) ، فالتكثير لا يذهب الوصفية ، ورجحنا هذه الحجة
في مقابل دعوى الأُخفش أن الصفة زالت في النكرة ^(٥) .

السماع الذى نعتمده في الترجيح غالبا فقد بحثت في حجج المذهبين
في كتب النحاة فلم أجد أثرا ماثورا يشهد لأحدهما أو يعتج به من ينصر
أحدهما على الآخر .

ولهذا قال الزجاج : وكلاهما عندى مذهب^(٥) ، بعد أن أعياه ترجيح
أحدهما .

(١) الفرق بين أحمر وأربع أن أحمر في الأصل صفة وأربع في الأصل اسم
للعدد وفي حكمهما قال سيبويه : كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في
معرفة ولا نكره - مثل أحمر - وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة
الكتاب - ٢٠٣/٣ وانت ترى ان اربعاً في المثال صفة للنكرة وصرف
لأنهم لم يعتدوا بالوصفية الطارئة ولأنه يؤتى بالتاء وشرط أفعل
في الصفة ألا يفعل مؤنثة التاء .

- (٢) المحاجة بالمسائل النحوية ص ٨٤ .
(٣) الكتاب ١٩٨/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ .
(٤) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ .
(٥) المصدر السابق ص ٨ .

هذا وقد نقل ابن هشام وهو يتحدث عن " يعرض الصرف لغير المنصرف قال : ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية ك (أحمر) .. فسيويوه يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأُخفش في الحواشي ، ووافقه في الأوسط " (١) فقد تعدّد هذه الموافقة من الأُخفش رجوعاً عن رأيه . وهذا ما رجحه أحد الباحثين قال (٢) : " رأى في حواشيه على الكتاب صرف أحمر اذا سى به ، ونكر بعد التسمية ، ثم رجع عنه في كتابه الأوسط فوافق سيويوه على منع الصرف اذا نكر والاشارة الى الرجوع تحدد لنا أول رأيه وثانيهما ، ونرى انه رجع ، لانه رأى سبب المنع انما هو الشبه بالفعل لا غير ، وهذا الشبه يبقى في التنكير وغير التنكير ، ولعل كتابه الأوسط ألف بعد عودته الى البصرة من بغداد وتجدد عهده بأراء اهل البصرة ومناقشاتهم " .
ففي هذه الموافقة حجة أخرى لترجيح مذهب سيويوه الذي يؤيده القياس .

(١) أوضح المسالك ، ط . دار التراث العربي ١٥٧/٣ .
(٢) منهج الأُخفش الأوسط ص ٣٩٢ - عبد الأمير محمد .

١٨ - المبحث الثامن عشر

عامل الجزم في فعل الشرط وقضايا أخرى (١)

محاورة بين أبي عثمان المازني والافخفش سعيد بن مسعدة (*)

" قال أبو يعلى : حدثني أبو عثمان قال : قال لي الافخفش في الجزاء : انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان ، وانجزم الآخر بالفعل الأول . كما تقول : زيد منطلق ، فرفع زيدا الابتداء ، ورفع " منطلق " زيد .

فقلت : لا أقول ذا ، ولكن أقول : انما انجزم الفعلان في الجزاء لا متناع وقوع الأسماء فيه ، لأن الفعل لا حظ له في الاعراب وانما حظه السكون ، فأعرب الفعل لما حل محل الاسم ، فاذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل الى أصله .

قال : والافخفش يذهب الى أنه لما كان القول الأول يحتاج الى ثواب صار كخبر الابتداء ، لأنه لا يبين أحدهما عن صاحبه .

قال أبو عثمان : والنحويون يقولون : انما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه ، نحو أيّا تضرب اضرب .

فقلت : لم لا يكون الجواب هو العامل في " أيّا " ؟

فقال : لا يكون لمجيء الفعل الأول معنى ، لأنه انما يقع الأول

بسبب الآخر .

(*) مجالس الملوك ص ٨٨ وما بعدها ، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص ٢٣١ .

(١) العامل في أي ، ووقع (ان) موقع (اذا) .

قلت له : فقول النحويين لا يعمل الجزاء الا فيما عمل هو فيه
لم ذاك ؟

قال : لانه يكون خبرا له ، اذا قلت : أيّ تضرب أضرب ،
فيعمل فيه كما يعمل زيد في منطلق ،

قلت : فمنطلق لم يعمل في زيد ، ويضرب يعمل في أيّ .

فقال : انما عمل ، لأن له معنى اذا عمل . ولو عمل منطلق في
زيد لم يكن له معنى .

قال أبو عثمان : أتذكر ان تقول ان لمضى كيف أضافها
الى مستقبل ؟

فقال : لانه حكى ما مضى . قال : فلما جعلوا للماضي
ما يدل عليه جعلوا ان^(١) للمستقبل . وقال الأخفش : يجوز في
قولك اذا قلت : بينما يمشى فاذا زيد منطلق ، أن يكون مفاجأة ،
ويجوز أن يكون وقتا ، كانه قال : فوق انطلاق زيد موجود .

قال أبو عثمان : فليس هاهنا شيء الا أن يقال له : رأيت
اذا تصرف هذا التصرف اسما ، أي انه لا يتصرف هذا التصرف أي لا يضر
لما يجيء ، لأن قولك فاذا زيد منطلق اذا مضافة الى زيد منطلق ،
وليس قبلها شيء يعمل فيها ، فتكون ظرفا له ، فليس لها وجه الا أن تكون
مبتدأة ويضم لها حرف على قول الأخفش .
وقال أبو عثمان : تكون هاهنا حرف المفاجأة ولا تكون وقتا .

(١) هكذا في مجالس العلماء بتحقيق الأستاذ هارون ، والظاهر انها
(اذا) كما سيأتي تحقيقه .

النقد :

تناول الأُخفش والمازني في هذه المحاور عددا من القضايا النحوية سنقف عندها بالدراسة والنقد فيما يلي واحدة واحدة .

الأولى : عامل الجزم في فعلى الشرط والجزاء .

وهي القضية الأولى والمهمة في هذا الحوار ، وهي إحدى ثمرات القول بضرورة العامل التي أحدثت خلافا بين النحاة في كثير من المسائل ، وسنرى شيئا من ذلك في استعراضنا لآراء النحاة في هذه المسألة .
فأنت ترى أن للأُخفش رأيا في المسألة يخالف رأى المازني فيها وهما رأيان يخالفان آراء أخرى للنحاة في المسألة ذاتها .

فالأُخفش يرى أن الفعل الأول انجزم بحرف الجزاء ، وانجزم الفعل الآخر بالفعل الأول ، كما تقول زيد منطلق فرفع زيدا الابتداء ورفع (منطلق) زيد .

وقد نسب للأُخفش رأى أخرى حكاه السيوطي قال ^(١) : " قال ابن النحاس في التعليقة : حكى ابن جنى في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة بين الناس ^(٢) قولا عن الأُخفش : ان فعل الشرط ، وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر " .
وقد تعرض ما ذهب اليه الأُخفش في قوله لنقد وتضعيف ، أما الأول الذى ذكر في المحاورة ضعفه ابن الأنبارى بعد ان حكاه دون نسبة قال ^(٣) : " وهذا القول ضعيف ... لأنه يؤدى الى اعمال الفعل في الفعل " ورده الرضوي بمثل ذلك ^(٤) .

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٤٧ .

(٢) ما رأيت من نسب لابن جنى كتابا بهذا الاسم ولا شهر عنه فيما أعلم .

(٣) الانصاف ٢/٦٠٨ .

(٤) شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/٢٥٤ .

وأما ما نسبته إليه ابن جنى بأنهما يتجازمان فيرد عليه ما ورد على الكوفيين بقولهم بترافع المبتدأ والخبر، من أن ذلك يؤدى الى محال، وذلك أن العامل سبيله أن يقدر قبل المفعول، وإذا قلنا أنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدى الى المحال محال^(١) ويرد عليه أيضا أبطال عمل الأداة.

وأما المازنى فيرى: انما انجزم الفعلان في الجزاء لا متناع وقوع الأسماء فيه، لأن الفعل لما حل محل الاسم أعرب، وإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل الى أصله "أى انهما مبنيان"، وهو رأى اشتهر عنه قال ابن يعميش^(٢): "ويحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: ان فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين وانما هما مبنيان، لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الأسماء فبعدا من شبهها فعدا الى البناء الذى كان يجب للأفعال".

ورد بعض النحاة قول المازنى هذا، قال ابن يعميش بعد ان حكاه^(٣): "وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل... وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول (ان) عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم... ورده صاحب الانصاف^(٤): باجماع النحاة ان الفعل معرب بعد الجوازم كما هو معرب بعد النواصب.

(١) الانصاف ١/٤٨.

(٢) شرحه على المفصل ٧/٤٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الانصاف ٢/٦٠٩.

قلت : وما ذكره الأُخفش والمازني في انجزام الفعلين في الجزاء
يخالف مذهب الخليل وسيبويه في المسألة .

فسيبويه يقول ^(١) : "واعلم ان حروف الجزاء تجزم الا فـمـال
وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك اذا قلت : إن تأتني آتاك ،
فأتاك انجذمت بأن تأتني ..."

وأوردوا على هذا ما ورد على الأُخفش ، لأن فعل الشرط فعل
والأصل في الفعل ان لا يعمل في الفعل ... ^(٢)

هذه أربعة آراء لأئمة البصريين لا سبيل للأخذ بها بعد تلك
الاعتراضات والآخذ التي أوردنا كثير من متأخري النحاة ، وهي في نظري
اعتراضات قوية ، كما لا سبيل للأخذ بمذهب الكوفيين القائل : بجزم
جواب الشرط على الجواز ^(٣) ، لأن جوار جواب الشرط لفعل الشرط
لا يقتضى جزمه ، وقد وجدنا كثيرا من الكلمات يجاور بعضها بعضا
ويقتضى السابق اللاحق ، كما في باب ان " وكان وأخواتهما . وكل منها
يأخذ حكما اعرابيا يقتضيه المعنى ويتم به الكلام ، وليس ثمة موجب
للتفريق بين جوار المجرور والمنصوب والمرفوع والمجزوم .

قلت : إن القول الذي تركن اليه النفس في هذه المسألة هو
ان اداة الشرط هي عامل الجزم في الفعلين بدون واسطة ^(٤) .

(١) الكتاب ٦٢/٣ وما بعد ما .

(٢) الانصاف ٢ / ٠٦٠٨ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٠٦٠٢ .

(٤) ذهب ابن الأنباري إل: أن (إن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة
فعل الشرط ، لأنه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط
عند وجود فعل الشرط لا به ... وهو رأي بعيد في نظري فكيف توجد
أداة شرط وجواب مجزوم بدون فعل الشرط ؟ وابعده منه حجتـه

وقد نسب الرضى للسيرافي (١) وأخذ به كثير من المتأخرين (٢) ويقوى هذا الرأى : ان اداة الشرط هي التالبة للفعلين لما فيها من معنى الجزاء الذى لا يتحقق بالأول وحده ، ولا بالثاني منفردا ، ولا يرد على هذا القول - في نظرى - ما قيل عن ضعف عوامل الافعال فلا تعمل في شيئين (٣) ، لأن الأداة تقوّت بمعنى الشرط وهو في نفسه معنى يصلح أن يكون عاملا كما قيل في الابتداء والتجريد ، فيكفي لتقوية اداة الشرط مع ما بينها وبين الفعلين من مناسبة واضحة .

القضية الثانية : العامل في أى من قولهم : أيا تضرب أضرب .
يرى الأُخفش ان العامل في (أيا) هو الفعل " تضرب " ، وذلك لأن المعنى عليه .

ويبدو أن المازني لا يختلف معه في هذا وإنما هو يسأل لماذا لا يعمل فيه جواب الشرط على حد قول النحويين : انما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه . وكان رد الأُخفش ان المعنى على الأول والذى عليه النحاة ان أيا في الجزاء معسولة للفعل كما يرى الأُخفش ، قال ابن يميث (٤) : " وتقول أيهم تضرب أضرب ، تنصب أيا بتضرب ، لأن نـه واقع عليه في المعنى ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل ،

=====

=== الفلسفية : كما ان النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين انما حصل عند وجودهما لا بهما ، لان التسخين انما حصل بالنار وحدها فكذلك هـا هنا " الانصاف ٢/٠٦٠٨ .

- (١) شرحه على الكافية ٢/٢٥٤ .
- (٢) راجع الصيمرى في التبصرة والتذكرة ١/٤٠٨ .
- (٣) الاشباه والنظائر ١/٢٥٠ .
- (٤) شرحه على المفصل ٧/٤٤ وما بعدها .

والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كما أن ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز أن يتقدم معموله ، والفعل إذا كان مجزوماً يصل عليه غير مجزوم قال الله تعالى (١) : " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى " فأياً منصوبة بتدعوا ويقويه أن (أي) في المثال اسم شرط وظاهرانه مفعول للفعل الأول ، ويظهر هذا بصورة أوضح في الآية التي استشهد بها ابن يمش وفي مثيلاتها ما فيـه الجزاء جملة اسمية .

القضية الثالثة : القول في (ان) و (اذا)

يرى الأخفش أن (ان) للماضي و (اذا) للمستقبل فيسأله أبو عثمان عن (ان) كيف تضاف للمستقبل ، بعد هذا الذي تقرر ، فيوجه الأخفش إضافة ان للمستقبل على حكاية الحال : لأنه حكى ما مضى . قلت : هذا واضح أنه موضع اتفاق بين الشيخين ولا خلاف عليه عند كثير من النحاة فإن عندهم للوقت الماضي . فإذا جاءت (ان) للمستقبل فهو خروج عن أصل وضعها فيؤل على تنزيل المستقبل منزلة ما قد وقع (٢) كما في قوله تعالى (٣) " يومئذ تحدث أخبارها " أو بنى ذلك من التأويلات (٤) .

لكن فريقاً من النحاة يرى أن (ان) تقع للمستقبل واستدلوا على ذلك بالآية السابقة التي تأولها الجمهور . قال ابن هشام وعويقوى

(١) من الآية رقم ١١٠ سورة الاسراء .

(٢) الافصح ص ٢٧٥ ومغنى اللبيب ٨١/١ وجمع الهوامع ٢٠٤/١ .

(٣) الآية رقم (٤) سورة الزلزلة .

(٤) تأتي تأويلات للآية " ان الأغلال في أعناقهم " في مناظرة ثعلب والمبرد

انظر ص ٦٧ ٦ من هذا البحث .

هذا المذهب : وقد يحتج لغيرهم - أى لغير الجمهور - بقوله تعالى (١) : " فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم " فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد أُعْمِلَ في از ، فيلزم ان يكون بمنزلة اذا (٢) ، وعوفي نظري مذهب قوى فتكون (از) مفيدة للمعنيين الماضي والمستقبل حسب مقتضى الكلام .

اما المثال : بينما يمشى فاذا زيد منطلق . فالأخفش يجوز ان تكون اذا فيه للمفاجأة ويجوز ان تكون وقتا " كأنه قال : فوق انطلاق زيد موجود .

ويرى أبو عثمان ان (ازا) في المثال حرف المفاجأة ، ولا تكون وقتا . لعدم العامل فيها الا على الاضمار ، الذى وجهه به الأخفش قوله بطرفيتها .

وسيدولي انها للمفاجأة أظهر ، وذلك لأن هذا موقع (ازا) للتي للمفاجأة فانهم قالوا : تختص بالجملة الاسمية (٣) .

وقد رجع أحد الباحثين مذهب المازني في هذا بقوله (٤) :

" فمذهب المازني أيسر وأوضح من مذهب الأخفش وأدل على معانى (ازا) في استعمالاتها وليس فيه من التأويل المتكلف كمال في مذهب الأخفش "

(١) من الآية رقم ٧٠ و ٧١ من سورة غافر .

(٢) مغنى اللبيب ١/ ٨١ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٧ .

(٤) راجع أبو عثمان المازني ومذاعبه في الصرف والنحو ص ٢٣٢ لرشيد

عبد الرحمن .

١٩ - المبحث التاسع عشر

حكم الاسم بعد مذ ومن

(*)

محاورة بين الأخفش والرياشي والمازني وابن أبي زرعة

" أخبرنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري قال : أنبأنا أبو عثمان المازني قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الرياشي ، فقال :

ان مذ اذا رفع بها فهي اسم مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيته مذ يومان ، واذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم ، كقولك : مذ اليوم .

فقال له الرياشي : فلم لا تكون في الموضعين اسما ، فقد نرى لا ساء تخفض وتنصب ، كقولك : هذا ضاربٌ زيدا غدا ، وهذا ضاربٌ زيد أس ، فلم لا تكون مذ بهذه المنزلة ؟ ، فلم يأت الأخفش بمقنع .

قال أبو عثمان : فقلت أنا ، لا تشبه (مذ) ما ذكرت من الاسماء ، وذلك لأننا لم نر الاسماء هكذا تلزم موضعا واحدا الا اذا ضارعت حروف المعاني ، نحو : أين ، وكيف . وكذلك مذ ، هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا .

(*) أمالي الزجاجي ص ١٤٤ ، وراجع مجالس العلماء ص ٦٦ ، وأخبار الزجاجي ص ١٧٠ وأفلاطون العلماء النحويين ص ٧٧ وانباء الرواة ٣٧٢/٢ ومعجم الأدباء ١٢٣/٧ ، والأشباه والنظائر ٢٤٠/٣ وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص ٥٥٠ .

قال أبو جعفر : فقال أبو يعلى بن أبي زهرة للمازني : أفرأيت
حرف المعنى يعمل عملين متضادين ؟ قال نعم ، كقولك : قام القوم
حاشا زيد وحاشا زيدا ، وعلى زيد ثوب ، وعلى زيد الجبل ، فيكون مرة
حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد .

وردت هذه المحاورة في كل مصادرها هكذا ليس فيها اختلاف
الا ان الزجاجي في مجالس العلماء^(١) ذكر " منذ " بدل " منذ " .
وكذلك في الأشباه والنظائر وهو اختلاف يسير كما ستري .

النقد :

ان " مذ " في نظر النحاة فرع عن منذ فخفت بحذف النون ،
واستدلوا على ذلك بأن النون ترد اليها في التصغير والتكسير فتقول :
منذ وأما^(٢) .

قال ابن جنى : " وأصل مذ منذ ، فحذفت النون تخفيفا " .^(٣)
هذا ما يكاد يجمع عليه النحاة ، ولكن يظهر فيما رواه الرضي عن الأخفش
انهما أصلان والفرق بينهما لهجي : " قال الأخفش : منذ لفظة
أهل الحجاز ، وأما مذ فلفظة بني تميم وغيرهم " .^(٤)

- (١) مجالس العلماء ص ٦٦ .
- (٢) راجع ابن يمش على المفصل ٩٤/٤ ، الرضي على الكافية ١١٧/٢
المتع ٦٢٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٨٤/١ ، واللسان " منذ " .
وفيه قال ابن جنى : قد تحذف النون من الاسماء عينا فسي
قولهم مذ وأصله منذ ولو صغرت مذ اسم رجل لقلت (منيد)
فرددت النون المحذوفة .
- (٣) اللع في العربية ص ١٦١ .
- (٤) شرح الكافية ١١٨/٢ .

وللمرب في مذ و مذ استعمالان :

أحدهما - أن يليهما اسم مجرول مثل مذ اليوم . وثانيهما - أن يأتي بعدها اسم مرفوع نحو : ما رأيته مذ يومان ^(١) .

واختلف النحاة فيهما في الاستعمالين ، وفي حكم الاسم بعدهما في الحالتين كذلك على مذاهب . فلبصريين مذهبان ، وللكوفيين رأيان ^(٢) ، ويهمن في هذه المحاورة ما ذهب اليه البصريون لأن المحاورة جرت بين ثلاثة من أقطابهم .

فالأخفش يرى أن مذ إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدهما خبرها وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم . وهذا مذهب كثير من البصريين إذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل رفع بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما .

وخالف بعضهم فذهب إلى أن المرفوع بعدهما هو المبتدأ وما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ونسبه ابن هشام للأخفش والزجاج والزجاجي ^(٣) ولكن رأى الأخفش في المحاورة غير ما نسبه إليه ابن هشام كما ترى . وأما حجة الأكثرين في أنها مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما فهي ما حكاه ابن الأنباري بقوله : " وذلك لأن مذ و مذ معناهما

(١) اللسان " مذ " .

(٢) جمهور الكوفيين على أن مذ و مذ إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف لانهما مركبان من (من + ذ) .
 وذهب الفراء إلى أن المرفوع بعدهما مبتدأ وذلك لأن (مذ و مذ) مركبتان من (من + ذو الطائفة) التي بمعنى الذي - راجع المذهبين في الانصاف ٣٨٢/١ - والأشباه ١٥٥/٢
 والرضي على الكسافية ١١٨/٢ ، واللسان (مذ) والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٢/١ .

(٣) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢٢٢/٢ .

الأمد ، ألا ترى ان التقدير في قولك : " ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان " اى أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد في موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، واذا ثبت انهما مرفوعان بالابتداء وجب ان يكون ما بعدهما خبرا عنهما ، وانما بنينا لتضمنهما معنى من وإلى ... (١) .

وحجتهم في خفض ما بعد مذ ومنذ في حال استعمال ما بعدهما مجرورا : انهما حرفا جر مضارعان لحروف المعنى كما ذكره الأخفش وأيده المازني ، وان كان تنظيره مذ بعاشا وعلا ، غير موفق في نظري ، لأن حاشا حين تنصب ليس بحرف (وعلا) حين ترفع فعل وليس بحرف .

كما أنه لم يذكر لأى الحروف ضارعت مذ . غير ان التأخيرين افصحوا عن ذلك فقالوا " انهما حرفا جر بمعنى (من) ان كان الزمان ماضيا وبمعنى (في) ان كان حاضرا ، وبمعنى من وإلى جميعا ان كان معدودا (٢) .

واما الرياشي فقد ذهب الى ان (مذ) في الموضعيين سواء — رفع ما بعدها أو جر — سلم وهذا رأى بعض البصريين كما يقول الرضي (٣) وحكاه ابن يعميش بقوله (٤) : " وقد ذهب بعض أصحابنا

(١) الانصاف ١/٣٩١ .

(٢) الزجاجي الأملاني ص ١٤٤ ، وابن هشام في المفتى ٢/٢٢ بحاشية

الأمير واعراب الحديث النبوي للعكبري عند قوله صلى الله عليه وسلم

في حديث جبريل : " لم يأتني منذ ثلاث " .

(٣) شرح الكافية ٢/١١٨ .

(٤) شرح الفصل ٤/٩٥ .

الى أن مذ ومنذ اسمان على كل حال " . وهو رأى قوى لم يستطع الا خوفش
أن يرده ، وحاول ولم يأت بمقتع .

وما ذكره المازني ليس يكاف في رده فيما أظن ، لأن له ما يؤيده ،
وذلك ان مذ ومنذ اشبه بالظروف لدلالاتهما على غاية زمانية ، وفي
جملتهما اسمين على كل حال رفع للتعارض في أحكامهما ومدلولهما ، فالمدة
والزمان ملحوظان فيهما باعتبار الاسمية ، ويرتفع ما بعدهما بالابتداء
اذا كان مرفوعا ويجر ما بعدهما بالاضافة ان كان مجرورا والاضافة دليل
الاسمية ^(١) ودليل آخر اضافتهما للأفعال فحرف الجر لا يدخل
على الفعل . والظرف . يضاف الى الأفعال ، قال سيويه ^(٢) : " وما
يضاف الى الفعل أيضا قولك : " ما رأيته منذ كان عندي " .

ألا ترى بعد هذا كله ان القول باسمية " مذ ومنذ " على كل
حال وجيه وسديد ، وقد أخذنا من الاسمية أهم خصائصها فهي
الاضافة ، والتغيير ، بالتصغير والتكسير .

(١) راجع ابن عقيل في المساعد ٥١٢/١ والتركيب في المفردات والادوات

ر/م ص ٥٥٠

(٢) الكتاب ٢١١٧/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٢/١

٢٠ - المبحث المشرون

جواز ان يقال : وهذا المال مالا على التقريب

محاورة بين ابن قادم واسحاق المصمبي (*)

جاء في طبقات الزبيدي " قال أبو بكر بن عبد الملك بن عبد الصمد :
قال لي عمي : قال أبو العباس أحمد بن يحيى : حدثني ابن قادم (١) -
وكان مع اسحاق بن ابراهيم المصمبي (٢) ، قال أبو العباس : وكان ابن قادم
يشبه الناس في خلقه وخلقه وعلمه .

قال : وجه الي اسحاق يوما من الايام فأحضرنى فلم أدر
ما السبب ، فلما قربت من مجلسه تلقاني ميمون بن ابراهيم كاتبه على
الرسائل ، وهو في غاية الهلع والجزع ، فقال له بصوت خفي : إنه اسحاق ،
ومرّ غير متلبث ولا متوقف ، حتى رجع الى مجلس اسحاق ، فراعني ذلك ، فلما
مثلت بين يديه ، قال لي : كيف يقال : " وهذا المال مالا " أو
" وهذا المال مال " ؟

فعلت ما أراد ميمون ، فقلت له : الوجه : " وهذا المال مال " .
ويجوز " وهذا المال مالا " .

(*) طبقات الزبيدي ص ١٣٨ راجع مجالس شعلب ١٢/١ ، بغية الوعاة

١٤٠/١ .

(١) محمد - ويقال احمد . هو ابو جعفر بن عبدالله بن قادم النحوي

الكوفي شيخ شعلب كان يعلم المحتز قبل الخلافة ، وكان المعتز
قد حقد عليه عذف تأديبه ، فلما أرسل اليه يستدعيه عقب توليه
الخلافة خشي منه فخرج من منزله ولم يجد اليه وكان ذلك سنة

٢٥١ . راجع طبقات الزبيدي ص ١٣٨ ، وانباه الرواة ١٥٧/٣ وبغية

الوعاة ١٤٠/١ وما بعدها .

(٢) اسحاق بن ابراهيم بن الحسن المصمبي كان صاحب الشرطة ببغداد

أيام المأمون والمعتصم والواثق والعتوك . مات سنة ٢٣٥ . الكامل لابن

الاثير ٥٢/٧ .

فاقبل اسحاق على ميمون بفلة وفظة ، ثم قال : الزم الوجه
في كتبك ودعنا من يجوز ويجوز . ورمى بكتاب كان في يده .
فسألت عن الخبر ، فاذا ميمون قد كتب الى المؤمن - وهو
ببلاد الروم عن اسحاق ، وذكر ما حمله اليه ، وكتب : " وهذا المال مالا "
فخط المؤمن على الموضع من الكتاب ، ووقع بخطه في حاشيته : تكاتبنى
باللحن ! فقامت القيامة على اسحاق ."

النقد :

يلفت النظر بادي ذي بدء حصر هو " لا القوم على سلامة لغتهم ،
والعناية بأمرها ، لا يشغلهم عن ذلك شاغل مهما عظم ، فالخليفة
المؤمن ببلاد الروم وسط اعمال جسيمة وعموم كثيرة ، تستوقفه كلمة
في خطاب ورد اليه من عامله رأى فيها خروجاً على ما ألفه من شوابط اللغة
فلا يستهين بالامر ، بل يكتب بخطه يعاتب من ورد الخطاب من قبله :
تكاتبنى باللحن " واللحن عندهم هجنة الشريف ، وضمة العزيز ،
واسحاق حين يصله خطاب الخليفة يبادر للتحقيق في الامر ، ويرسل
لعالم المربية يسأله عن صحة ما كتب كاتبه ، وتحس بمقدار ما كان يحمله
الكاتب من خوف واشفاق مما قد يلحق به من أذى بسبب الخطأ الذى وقع
فيه حين تسمع مقالته " ما أدرى كيف أشكر ابن قادم أبقى على روحى
ونعمتى " (١) فلولا أن ابن قادم جوز " وهذا المال مالا " للحق الكاتب
أذى عظيم ، وقد علق أبو المباس على هذه المحاورة بقوله : " فكان هذا
مقدار العلم ، وعلى حسب ذلك كانت الرغبة في طلبه ، والحذر من الزلل " (٢).

(١) طبقات الزيدى ص ١٣٩ .

(٢) المصدر السابق .

وإذا رجعنا الى المحاورة نتأمل ما فيها من موضوع نحوي نجد أن ابن قادم سئل أيقال : وهذا المال مالا ، أو وهذا المال مال ، فجوز الوجهين ولكن قال : بوجهة الرفع دون تعليل ودون عرض المسألة على القواعد ، وقبل منه اسحاق ذلك دون معارضة ثقة بعلمه وفضله . وأقول : ان النحاة البصريين على وجه الخصوص لا يجوزون : وهذا

المال مالا " فالوجه عندهم الرفع فقط لأنه خبر للمبتدأ ، ولهذا قال الزيدى " وهذا المال مالا ليس بشئ " ^(١) ولعل المأمون واسحاق كانا على هذا المذهب . ولكن " وهذا المال مالا " جائز عند الكوفيين دون حرج أو ضعف بل تحس من عبارة ثعلب أن النصب في مثل هذا المثال هو الوجه قال ^(٢) : " وأعل الكوفة — يسمون هذا زيد القائم تقريبا أى قرب الفعل به ، وحكى كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادم ، أى الخليفة قادم ، فكما رأيت هذا يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب ، من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما ، والصياد محروم باسقاط هذا بمعنى ، فقد دخلت لتقرب الفعل مثل كان " ويتهم ثعلب سيويه : بأنه لا يعرف التقريب ^(٣) .

ويشرح السيوطي مذهب الكوفيين في هذا المسمى عندهم بالتقريب بقوله ^(٤) : " ذهب الكوفيون الى أن " هذا وهذه " اذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجها الى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ،

(١) طبقات الزيدى ص ١٣٩ .

(٢) مجالس ثعلب ٣٥٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ٤٣/١ .

(٤) همع الهوامع ١١٣/١ .

نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم... فيعربون "هذا" تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب "على أن السيوطي قال ان الكوفيين يعربون المنصوب خبرا وعمو مثل قول ابن عصفور في شرح الجمل : " هذا تقريبا وزيدا اسم التقريب وظائما خبر التقريب " (١) .

وما نسبته ثعلب والسيوطي للكوفيين من القول بالتقريب ذكر أستاذنا د/الأنصاري انه مما ابتكره الفراء خاصة وان المنصوب حال لا خبر (٢) ومهما يكن فهو مذهب جدير بالقبول وفيه اضافة : "الى النحو البصري بما يتمثل روح العربية" (٣) فلعل ابن قادم يجوز النصب في المثال : وهذا المال مالا . على ما عرف في مذهبه . فالرجل كوفي المذهب ولكن كان عليه أن يجوز الوجهين دون ترجيح لمذهب الرفع في المسألة أو يقول بالنصب بناء على مذعب أصحابه ، ولكن يبدو انه أراد أن يقارب المصمبي حيث رأى أنه خطأ النصب على ما ورد في خطاب الخليفة من تلحيين النصب .

(١) شرح الجمل ٣٧٧/١ .

(٢) راجع ابو زكريا الفراء ومذهبيه في النحو واللغة ص ٤٢٠ .

(٣) مدرسة الكوفة النحوية ص ٣٢٥ .

٢١ - المبحث الحادى والعشرون

جوا ز حذف الموصول وبقاء الصلة

محاورة بين أبي عثمان البازني وأبي يعلى بن أبي زرعة (*)

" قال أبو يعلى : قرأ أبو عثمان : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " (١) وأنشد
قال : أنشد الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء (٢) :

لأنَّ رماحنا أشطان بئرٍ بعيدٍ بينَ جالِها جرورٍ
بالرفع ، وهو ظرف في الأصل ، فصيحه اسما ورفعته .

قال : وأنشدني :

وَيُشْرِقُ بَيْنُ اللَّيْثِ مِنْهَا إِلَى الصَّقْلِ (٣)

قلت : فمن قرأ بينكم ؟

قال : يريد ما بينكم .

قلت : فتحذف الموصول وتترك الصلة ؟

(*) مجالس العلماء ص ١٤٣ ، والمنصف ٣/ ٣٢٥ .

(١) من الآية رقم ٩٤ سورة الانعام .

(٢) البيت في أطالي القالي ١٣٢/٢ بدون نسبة وكذلك في اللسان

(بين) برواية الأصمعي عن أبي عمرو . والاشطان الحبال

الشديدة الفتل ، والجال : جانب البئر ، والجرور البعيدة القصر

راجع اللسان (شطن) و (جرر) و (جول) .

(٣) أنشده في اللسان (بين) ولم يميزه لقائل .

والليت بكسر اللام واد بأسفل السراة يدفع الى البحر .

والصقل : الجانب والناحية .

قال : نعم ، أقول الذى ظم وقعد زيد ، ومعناه الذى ظم والذى
 قعد زيد . وقد حذف الموصول في كتاب الله جلّ وعزّ . قال جلّ
 وعزّ (١) : " إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا " .
 معناه : والذين اقترضوا الله . هذا مثله .

النقد :

جاء في " بينكم " من قوله تعالى : " لقد تقطع بينكم " قراءتان
 الأولى : ينصب بينكم قرأ بها نافع وحفص عن عاصم والكسائي من السبعة^(٢)
 وكذا أبو جعفر والحسن^(٣) .
 والثانية : برفع بينكم قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو ، وابن عامر وحمزة^(٤)
 والباقون^(٥) .

فالقراءتان سبعيتان كما ترى ولم يبق امام النحاة الا التوجيه والاحتجاج
 لكل قراءة بما يوافق العربية .

وقد وجه المازني قراءة الرفع على ان (بين) ظرف في
 الأصل ولكنهم توسعوا فيه : فيصير اسما مرفوعا . واحتج لهذا
 بما أنشده الأصمعي عن أبي عمرو ، وهذا الذى ذهب اليه المازني

- (١) من الآية رقم ١٨ من سورة الحديد .
 (٢) راجع السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣ والقراءات لابن زنجلة ص ٢٦١
 وتهذيب اللغة (بان) والقرطبي ٤٣/٧ ، واللسان (بين)
 وإمامي ابن الشجري ٢٥٧/٢ .
 (٣) اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٣ .
 (٤) السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣ ، التهذيب اللغة (بان) واللسان
 (بين) .
 (٥) القرطبي ٤٣/٧ ، واتحاف فضلاء البشر ص ٢١٣ ، وإمامي ابن
 الشجري ٢٥٧/٢ .

جائز عند النحاة ^(١) ويقوى كون (بين) اسماً ما ذكره من شواهد
جاءت فيها (بين) ظرفاً متصرفاً مثل قوله تعالى ^(٢) : " ومن بيننا
وبينك حجاب " و " هذا فراق بيني وبينك " ^(٣) وقولهم : عوبيد
بين المنكبين تقى بين الحاجبين ^(٤) وقد سلم أبو يعلى لشيخه
هذا التوجيه دون مناقشة فالأمر هنا واضح والقراءة على القطع—
دون تعارض .

أما قراءة (بينكم) بالنصب فقد سأل أبو يعلى المازني عن توجيهها
فأجاب به بقوله : يريد ما بينكم ، أى أنه حذف (ما) الموصول وأبقى
صلته وهذا التوجيه لم يجد عند أبي يعلى قبولا في بادئ الأمر ولهذا
سارع بهذا الاستفهام الذى يظهر أنه استفهام إنكارى فتحذف الموصول
وتترك الصلة ومرددهم الرضا بحذف الموصول وبقاء الصلة عند أبي
يعلى — فيما أظن — أنه كان متأثراً بمذهب البصريين فهم لا يجيزون
ذلك ^(٥) ، قال ابن زنجلة : " وحذفوا الموصول وهو " ما " وبقيت الصلة
وهي " بينكم " وعند أهل البصرة غير جائز هذا ، لأن الصلة والموصول
اسم واحد ، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخره ^(٦) .

-
- (١) راجع إلى ابن الشجرى ٢٥٧/٢ وسمع الهوامع ٣١١/١ ط . دار
المعرفة ، والقرطبي ٤٣/٧ والأشباه والنظائر ١٦/١ .
- (٢) من الآية رقم ٥ سورة فصلت .
- (٣) من الآية رقم ٨٧ سورة الكهف .
- (٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٢٥/١ .
- (٥) راجع همع الهوامع ٣٠٦/١ ط / دار البحوث العلمية .
- (٦) حجة القراءة ص ٢٦١ .

ولكن أبا يعلى ^ع الرغم ما يوحيه سوءه لم ينكر القراءة ولم يعارض
استاذة فيما ذهب اليه ولعله قنع بما ظله المازني .
أما المازني فقد كان عظيما في قوله بجواز حذف الموصول وبقاء
الصلة ، فهو تعديل منه للقاعدة البصرية المبنية على الاستقراء الناقص ،
ولكن قبل النشر فيما يؤيد مذهب المازني ، يحسن أن نقف مع رأى بعض
النحاة البصريين في قراءة بينكم بالنصب المخالفة لقاعدتهم .
فقد وقف بعض البصريين من هذه القراءة ثلاثة مواقف :
أحدها : تشدد في المحافظة على القاعدة متعصب لها يخطئ
الفصح في سبيل اطرادها ولو كانت قراءة متواترة ^{هذا} ويمثل أبو حاتم البصري .
قال الأزهري ^(١) وابن منظور ^(٢) : " وكان أبو حاتم ينكر هذه القراءة
ويقول من قرأ " بينكم " لم يجز الا بموصول كقولك : ما بينكم " قال ولا يجوز
حذف الموصول وبقاء الصلة ، لا يجيز العرب : ان قام زيد بمعنى الذي
قام زيد " وهذا موقف مردود ولا شك كما سيأتي .
وثانيها : موقف أخف من سابقه ولكنه ليس بمقبول أيضا ولا حجة
لقائله ، يمثله ما حكى عن الزجاج أنه قال ^(٣) : الرفع أجود والنصب
جائز " وليس كما زعم فالوجهان جيدان كما سيأتي بيانه .
وثالثها : موقف التأويل وقد لجأ اليه جماعة من نحاة البصرة فوجدوا
فيه ما يحفظ للقاعدة اطرادها وللقراءة حرمتها فقلوا في تأويل
قراءة النصب في " بينكم " ولكن التقدير لقد قطع الأمر بينكم ،

(١) تهذيب اللغة (بان) .

(٢) اللسان " بين " .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٩ .

لأن الأمر ليس مما يحتاج إلى صلة^(١) .

وقال العكبري^(٢) : " بينكم يقرأ بالنصب وفيه ثلاثة

أوجه :

أحدها : هو ظرف لتقطع والفاعل مضمراً أي تقطع الوصل بينكم .

والثاني : وصف للمحذوف أي تقطع شيء بينكم أو وصل .

والثالث : أن هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب وهو قول

الأخفش .

ولكن هذا التأويل قد يرد عليه أن هذا المحذوف قد ورد نصاً

في القراءة المروية عن ابن مسعود رضي الله عنه^(٣) : " لقد تقطع بينكم "

كما أنه قد يكون مقبولا لو كان التمازض مع قاعدة متينة ليس لها ما يعارضها

إلا هذه القراءة أو نصوص نادرة ، أما أنها قاعدة ضعيفة لمخالفتها

للمسعود الكبير ، فهو وقف التأويل غير سديد .

فلم يبق إلا القول بتمديد القاعدة : ليكون حذف الموصول

وبقاء الصلة جائزا كما قال الطازي وهو مذهب منسوب للفراء^(٤) والكوفيين

والبخاريين وابن مالك^(٥) ، وهو مذهب قوي يؤيده السماع الكثير

(١) حجة القراءات ص ٢٦١ .

(٢) التبيان في أعراب القرآن ٥٢٢/١ ، وراجع الخصائص ٣٧٠/٢ واطلي

ابن الشجري ٢٥٨/٢ ، واللسان (بين) .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ ، وحجة القراءات ص ٢٦١ والتهذيب

(بان) واللسان (بين) .

(٤) التهذيب (بان) ومعاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ .

(٥) راجع مفتي اللبيب ٦٢٥/٢ وشمع الهوامع ٣٠٥/١ ط / دار البحوث

العلمية .

- ولا حرج في القول به ، ولننقل بعض تلك النصوص مع أقوال العلماء فيها :
- ١ - قال أبو الحسين (١) : " وقد تكون ما مضرة كقوله جل ثناؤه " وَاِذَا رَأَيْتَ شَمًّا (٢) أراد ما شَمَّ .
 - ٢ - جاء في تاج العروس (٣) : " ومن العرب من ينصب " (بينهما) في مثل هذا الموضع فيقول : شتان بينهما ، ويضمر (ما) لأنه يقول شتت الذي بينهما كقوله تعالى : " لقد تقطع بينكم " .
 - ٣ - وقال حسان بن ثابت (٤) :
- وشتان بينكما في الندى وفي اليأس والخبر والمنظر
وقال آخر (٥) :
- ٤ - اخطب جهرا ، اذ لهن تخافت
- وشتان بين الجهر والمنطق الخفت
- ٥ - " وقال الشاعر (٦) :
- أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟
أى ومن يمدحه .
- ٦ - قال تعالى (٧) : " ۞ إِنزِلْ إِلَيْنَا وَأَنْزِلِ إِلَيْكُمْ " .
- أى والذي انزل إليكم " (٨)

-
- (١) الصاحبي ص ٢٧٠ .
 - (٢) من الآية رقم ٢٠ سورة الانسان .
 - (٣) تاج العروس (شتت) .
 - (٤) وكذا في اللسان (شت) وديوان حسان ١/٤٨٩ .
 - (٥) لم ينسبه كذلك صاحب اللسان (شت) .
 - (٦) هو حسان بن ثابت ديوانه ١/١٨ والدرر اللوامع ١/٦٧ .
 - (٧) من الآية رقم ٤٦ من سورة العنكبوت .
 - (٨) راجع مفنى اللبيب ٢/٦٢٥ ، وجمع الهوامع ١/٣٠٥ ط / دار البحوث العلمية .

فهذه النصوص - بالاضافة الى ما ذكره المازني - كافية في تعديل القاعدة ليكون حذف الموصول وبقاء الصلة جائزا وان قراءة النسب في "بينكم" من الآية "لقد تقطع بينكم" جارية على القياس وليس فيها ما ينكر أو يضعف أو يدعو الى التأويل .

٢٢ - المبحث الثاني والمثرون

اعمال (ما) واهمالها ودغول الياء في خبرها

محاورة بين المازني والمبرد (*)

قال الزجاجي : " وجدت بخط محمد بن يزيد : سألت أبا عثمان بكر بن محمد المازني .

فقلت : ما ترى في قوله (١) :

وقدر كفف القرد لا مستميرها

يُعار ولا من يأتيها يتدسم

أحتاج " لا " الى أن يكون بعدها ضمير ؟

فقال : لا ، ولكن لو كانت " ما " مكانها احتاجت الى ضمير .

فقلت له : أما (ما) الحجازية فتحتاج الى ضمير لأنها بمنزلة

ليس ، فما تقول في (ما) التميمية أيضا لأنها تبقى آخر الكلام ، فلا بد من

أن يكون ضميره فيها . ألا ترى أنه يختار بعدها اضمار الفعل في قولك :

ما زيدا ضربته فتجربها مجرى ألف الاستفهام .

قلت : أفرايت ما التي تكون لغوا يمتنع منها موضع .

فقال : لا يمتنع منها موضع ، بين كلامين كانت أو آخر كلام (٢) ،

(*) مجالس العلماء ص ١١٢ وما بعدها .

(١) البيت لابن مقبل كما في سيبويه ٧٧/٣ ، واللسان (دسم) وديوانه

ص ٣٩٥ : " هجا قوما فجعل قدرهم في ضالّتها كفف القرد يضمنون

بها على المستعير فارغة ولا يجد طالب القرى فيها ما يتدسم به

وذلك للوهم وبخلهم " هامش الكتاب .

(٢) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٦/٨ هذه العبارة ونسبها للمبرد

ومثل لزيادتها بين كلامين بقوله : " غضبت من غير ما جرم " ومثل لزيادتها

لمر فا بقوله : جئت لا مرما " ص ١٣٣ .

ولكنها لا تلغى اذا كانت أول كلام ، فليس تصنع الا في هذا الموضع .

قال أبو عثمان : زعم سيويه في بيت الفرزدق (١) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إن هم قريش وإن ما مثلهم بشـ

إن بعض العرب إذا قدّم خبر ما نصب بها ، وهذا وهم منه ، لأنه قال :
بعض العرب يشبه ما بليس ، فكما يقدّم خبر ليس كذلك يقدم خبر ما ،
وهذا لا يجوز ، لأن ليس فعل ، وما حرف جاء لمعنى وكان القياس أن يكون
ما بما بعدها مبتدأ وخبراً ، وهي لفظة بني تميم .

قال سيويه : ولفظة بني تميم أقيس . وقد قال جرير (٢) :

أتيتا تجعلون إليّ نداً وما تيم لذي حسب نديد

فرفع بها ، وإنما (ما) مشبهة بليس في لفظة أهل الحجاز ما دام ينفي
بها ، وإذا أوجبت رجعت إلى أصلها وفارقت ليس ، وقد نطق القرآن بلفظة
أهل الحجاز . قال الله عز وجل (٣) : " ما هذا بشراً " وقال فسي

أخرى (٤) : " ما عن أمهاتهم " . وتدخل الباء على خبر ما كما تدخل

على خبر ليس ، تقول : ما زيد بقاءم ، وليس زيد بقاءم ، فإذا أثبت ما نفيت

تقول : ما زيد الا قائم ، وليس زيد الا بقاءم ، فتخالف ليس ، لأنه

تقول في ليس : ليس زيد الا قائم .

(١) ديوانه ١٨٥/١ وهو من شواهد سيويه ٦٠/١ والمقتصد ٤٣٣/١ والزمخشري

على الكافية ٢٦٧/١ ، والأشمونى ٤٥٤/١ ، والتصريح على التوضيح

١٩٨/١ وجمع الهجاء ١١٣/٢ ، والخزانة ١٠٠/٤ والدرر اللوامع

٩٥/١ .

(٢) ديوانه ص ١٦٤ والرواية فيه : وهل تيم ، بديل وما تيم .

(٣) من الآية رقم ٣١ من سورة يوسف .

(٤) من الآية رقم ٢ من سورة المجادلة .

قال أبو عثمان : لأنه صفة فقدم الصفة على الموصوف فنصبه على الحال وذلك أن بعض العرب يجعل النكرة حالا ، فإذا قدم الصفة على الموصوف نصبه لأنه يجعل الحال للنكرة .

النقد :

واضح أن الطائفة في هذه المحاورة يقرر للمبرد قواعد نحوية أهمها ما يتعلق بما من حيث اعطائها وأشغالها وشروط ذلك ودخول الباء في خبرها .

وسنمرغز أولاً ما جاء في المحاورة من قواعد وتعليقات ثم نعود عليها واحدة واحدة لنبين موضع الاتفاق منها بين النحاة وموضع الخلاف فيها مع ترجيح ما نراه راجحاً — ان شاء الله — جاء في المحاورة الآتي :

- ١ — ان (لا) في بيت ابن مقبل لا تحتاج إلى أن يكون بعدها ضمير .
- ٢ — اذا وقعت ما موقع (لا) احتاجت إلى ضمير .
- ٣ — نسب الطائفة في المحاورة إلى سيويه — في قوله : زعم سيويه في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإن ما مثلهم بشر — أن بعض العرب إذا قدم خبر ما نصب بها .

- ٤ — قرر الطائفة أن (ما) يعملها المجازيون بشرطين : بقاء النفي . وتأخير الخبر ، وبلغتهم جاء القرآن ، وأهلها بنو تميم ، وبلغتهم أقيس كما حكى سيويه ، لأن ما حرف جاء لمعنى . كما قرر أن الباء تدخل في خبر ما كما تدخل على خبر ليس .

- ٥ — خرج أبو عثمان بيت الفرزدق أن مثلهم نصب على أنه حال من بشر وهو نكرة ، ولكن تقديم الحال وهو صفة على الموصوف يجوز مجيء الحال من النكرة .

هذا باختصار أهم القضايا النحوية التي جاءت في هذه المحاورة ،
وسنقف مع كل واحدة منها وقفة قصيرة نبين غامضها ، ونرجح ما يستحق
الترجيح فيها كما قلنا :

أما القضية الأولى : فإن المبرد لم يحدد في سوء الـ
ما المقصود بـ " لا " في البيت هل هي التي جاءت في صدره :
لا مستميرها ، بعارض أو التي جاءت في آخره : ولا من يأتيها ... الخ
كما أنه لم يفصح في سوء الـ عن حاجة هذه أو تلك إلى أن يكون بعدها
ضمير .

وقد أجاب المازني على السؤال كما هو بالنفي بأن " لا " لا
تحتاج إلى ضمير ، ولم يعلل ولم يشرح واكتفى بهذا الإيجاز في بيان
الحكم وهو كاف .

وأقول : إن " لا " في الموضعين لا تحتاج إلى أن يكون بعدها
ضمير كما قال المازني لأنها إما أن تكون مشبهة بليس ، وهذه حتى
عند من يرى أعمالها كعمل ليس يشترط أن يكون ما تعمل فيه نكرة
حكى السيوطي عن الجمهور : وجوب تكثير اسمها وخبرها ^(١) . ومنهم
من يجعلها كما عند بني تميم ^(٢) ، وهي على هذا وذاك لا تحتاج إلى
ضمير ، وقد نص سيويه على أن " لا " قد ترد لغوا في كلامهم بمنزلة
ما في قوله عز وجل ^(٣) : " فيما رحمة من الله لنت لهم " واستشهد ببيت

(١) هـمع الموامع ١٢٥/١ .

(٢) راجع شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١٢١/١ وشرح الأشموني

بحاشية الصبان ٤٧٦/١ .

(٣) من الآية رقم ١٥٩ سورة آل عمران .

ابن مقبل :

وقدر ككف القدر لا مستعيرها . يعارولا من يأتها ينتدم
على ان " لا " لغو^(١) وتخالف " ما " في انها تكون لغوا وتقع بين
الجار والمجرور فلا تغير الكلام عن حاله ، فلذلك دخلت على جملة الشرط
فلم تغير عمله " (٢) .

القضية الثانية : جاءت في قول المازني : " لكن لو كانت

" ما " مكانها احتاجت الى ضمير " .

قلت : إن " ما " سواء أكانت حجازية أم تميمية ، لا أحسب
انها تحتاج الى ضمير يقع بعدها أو يضر فيها ، أما التميمية فامرها واضح
لأنها ليست عاملة ، وأما الحجازية التي تعمل عمل ليس فلا تحتاج الى
ضمير ولا تتحمل ضميرا فلا يقال : زيد ما فاعلا كما يقال زيد ليس فاعلا^(٣)
لأن (ما) ليس فيها اضطرار كما في ليس . قال أبو مسلم وهو يعلق على
هذا الجزء من المحاوره : " ليست (ما) الحجازية ما يضر فيها لأنها
ليست بفعل " (٤) فالقول بان (ما) تحتاج الى ضمير ليس واضحا ،
ولعل المازني قصد الى مجرد التفريق بين (ما) العاملة و (لا)
المهملة كما فهم المبرد .

-
- (١) الكتاب ٧٦/٣ وما بعدها .
(٢) الكتاب ٧٧/٣ هامش رقم (٣) .
(٣) راجع الاشباه والنظائر ٢/٧٢ .
(٤) راجع مجالس العلماء ص ١١٢ وأبو مسلم هو محمد بن أحمد
ابن علي الكاتب له تعليقات على نسخته من كتاب المجالس نقلها
المحقق .

أما القضية الثالثة : تبدو فيما نسبته المازني الى سيويه في قوله :

زعم سيويه في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش وان ما مثلهم يشر
ان بعض العرب اذا قدم خبر ما نصب بها " ثم علق بقوله : وهذا
وهم منه .. الخ " .

فأقول : ان هذا الزعم الذي نسبته المازني الى سيويه لم أجده
له سندا ، لا في كتابه ، ولا فيما اشتهر عنه بين النحاة فلم يقل فسي
كتابه ان بعض العرب اذا قدم خبر ما نصب بها ، وانما الذي فيه
أنه قال ^(١) : (وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ

وهذا لا يكاد يعرف " وقال ابن السيرافي ^(٢) : " قال سيويه بعد ان اشار
هذا البيت : " وهذا لا يكاد يعرف يريد اعمال ما مع تقدم خبرها " وهذا
واضح انه لم يقل ان ذلك لفظة أو ان بعض العرب يشبه ما بليس ،
فكما يقدم خبر بليس يقدم خبر ما حكى المازني عنه اللهم إلا أن
يكون في غير هذا الموضع .

ولكن ما حكى النحاة عنه يؤيد ما وجدناه في كتابه .

قال الزمخشري : وانكره سيويه فقال ^(٣) : " وهذا لا يكاد يعرف " .

ونقل الرضي عبارة سيويه كذلك قال ^(٤) : " فان سيويه

حكى أن بعض الناس ينصبون : مثلهم ، وقال هذا لا يكاد يعرف

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) شرح أبيات سيويه ١٦٢/١ .

(٣) المحاجة بالمسائل النحوية ص ١٤٢ .

(٤) شرحه على الكشاف ٢٦٧/١ .

وكذلك في الدرر اللوامع ^(١) وبعضهم نسب اليه القول بشذوذ نصب
(مثلهم) كابن هشام ^(٢) .

المسألة الرابعة : يرى المازني أن (ط) يعطى الحجازيون
بشرط بقاء النفي . وهذا يوافق ما ذهب اليه معظم النحاة وهو
وجه الشبه بينها وبين ليس فاذا زال الشبه بطل عطىها كما في " وما محمد
إلا رسول " ^(٣) .

أما الشرط الثاني الذي ذكره المازني وهو أن (ط) لا يتقدم
خبرها على اسمها فان تقدم لا يجوز اعمالها . هذا هو المشهور عند
البصريين ووافقهم ثعلب من الكوفيين قال في مجالسه ^(٤) : " وانما قالوا
ما عبدالله قائما وهو قول أهل الحجاز . . . وينو تميم يرفعون فيقولون ما
زيد قائم . . . وأهل البصرة اذا قالوا ما عبدالله قائما شبهوه بليس فاذا قدوا
رفعوا فقالوا انما أشبههم (ط) ليس في ذلك الموضع فقط هذه أصول
العربية " .

وقد خالف في هذا من يعتد به كالفراء فجوز نصبه مطلقا نحو :
ما قائما عبدالله ، وجوزه الا تخفش مع الا نحو ما قائما الا زيد . وحكى
الجرمي أن ذلك لغة سمع و " ما سيئ من أعتيب " ^(٥) ،
وهذا كما ترى إن ذهب اليه سيئويه لا يُعد خطأ لا يجوز ، كما قال
المازني ، بل هو مذهب قوى كما سترى .

- (١) الدرر ١ / ٩٥ .
(٢) التصريح على التوضيح ١ / ١٩٨ .
(٣) الأشموني ١ / ٤٥٠ والاشباه والنظائر ٢ / ١٧٢ . ومن الآية ١٤٤ آل
عمران .
(٤) مجالس ثعلب ٢ / ٥٩٦ .
(٥) همع الهوامع ٢ / ١١٣ ط / دار البحوث العلمية الكويت .

وأما قوله : بزيادة الباء في خبر ما كما تزداد في خبر ليس فهو
مبوضع اتفاق أن أراد ما الحجازية كما هو واضح من عبارته وقد جاء من
ذلك قوله تعالى (١) : " وما ريك بظلام للصبيد " وقوله (٢) : " وما ريك
بغافل عما يعملون " .

وأما أن أراد ما التسمية فإن زيادة الباء في الخبر بعدها فهو
موضع اختلاف بين النحاة ولكن الراجح جواز زيادتها وقد نقلت
زيادتها عند التسميين أنفسهم قال ابن عقيل (٣) : " ولا تختص زيادة
الباء بعد ما يكونها حجازية خلافا لقوم بل تزداد بعدها وبعد
التسمية ، وقد نقل سيويه والفرافرحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما
عن بني تميم فلا التفتات الى من منع ذلك " وقال ابن مالك (٤) : وزعم
أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلفظة أهل الحجاز
وتبعه في ذلك الزمخشري والأمر بخلاف ما زعمه " ثم ذكر وجوها
لا بطلان زعمها أحدها أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر
كثيرا ، منه قول الفرزدق وأنشده سيويه (٥) :

لممرك ما معن بتارك حقّه ولا منسى معن ولا متيسر (٦)

(١) من الآية رقم ٤٦ سورة فصلت.

(٢) من الآية رقم ١٣٢ سورة الأنعام.

(٣) شرحه على الألفية بحاشية الخضرى ١/١٢١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٦ .

(٥) الكتاب ١/٦٣ .

(٦) ديوان الفرزدق ١/٣١٠ : ممن رجل بالبادية شديد التقاضي

لا يترك شيئا من دينه : منسى يؤخر الدين ، متيسر ، يتساهل
مع المدين .

الخامسة : ان المازني بناءً على مذهبه - في ان (ما) لا
تعمل اذا تقدم خبرها - تأول : ما مثلهم بشر . في بيت الشاعر بيان
مثلهم حال من بشر . وهو قول منسوب اليه في بعض كتب النحاة .
قال البغدادي (١) : " والقول الأول من القولين هو للمازني وتبعه
المبرد وقال : كأن مثلهم صفة لبشر فلما قدم عليه صار حالاً " وهو
قول مطابق لما ذكره في المحاوراة كما ترى ، وقد أخذ به بعض النحاة (٢) .
وقد أورد عليه بعضهم اعتراضاً وجيهاً وهو : ان الحال فضلة
يتم الكلام بدونها ، وما هنا لا يتم الكلام بدون (مثلهم) فلا يكون
حالا " (٣) .

قلت : على الرغم من وجاهة هذا الاعتراض يبدو أن ما ذهب
اليه المازني أولى بالقبول من قول بعضهم بخطأ الشاعر ، " وأنه غلط ،
لأنه تيسر وأراد أن يتكلم بلفظة الحجاز وكان أخرق فيها ، ولم يسدر
ان من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر " (٤) فهذا
قول مردود ولا يجوز تخطئة الشاعر - وهو العربي الصريح - بمثل
هذه الحجة الواهية ، فعلى النحاة ان يعدلوا القواعد لتستوعب
أقوال الفصحاء ، أو يتأولوا النصوص لتوافق قواعدهم ، وقد أحسن المازني
حين اختار احدي الحسنيين ، مع ما على تأويله من اعتراض .

-
- (١) خزانة الأدب ٤ / ١٠٠ .
(٢) المقصد شرح الايضاح ١ / ٤٣٣ .
(٣) الخزانة ٤ / ١٠٠ .
(٤) انظر المحااجة بالمسائل النحوية ص ١٤٣ ، والاشرافوني ١ / ٤٥٤ ،
والتصريح على التوضيح ١ / ١٩٨ .

ولكن الذى يبدو ان ما جاء في بيت الفرزدق جائز سائغ دون
شدوز أو ضعف ودون حاجة الى التأويل فيما ذهب اليه الفـــــــراه
— كما سبقت الاشارة — ومذهبه أولى بالترجيح فالسمع يؤيده فقد جاء
النصب في خبر ما المتقدم في بيت الفرزدق المذكور في المحاوراة كما جاء
في قول الآخر (١) :

نجران ان ما مثلها نجران

وقد تكون ثمت نصوص أخرى ما دام ذلك لغة قوم من العرب كما حكى
الجرمي .

كما أن القياس يؤيده . فالمشابهة في النفي بين ما وليس
موجودة بينهما مع تقدم الخبر ، وما أحسن ما نقله الرضي عن الرمي (٢) :
قال الرمي الاعمال — عندى — هو القياس لبقاء النفي (٣) .

(١) لم يعرف قائله — انظر الدرر اللوامع ١/٩٦٠ .

(٢) الرمي على بن عيسى الرمي البخداوى توفى سنة ٤٢٠ .

انظر ترجمته في ابن خلكان ٣/٢٣٠ .

(٣) شرحه على الكافية ١/٢٦٧ .

٢٣ - المبحث الثالث والعشرون

أسماء الاستفهام استعمالها ومواضعها ومسائل أخرى (١)

محاورة بين المازني والمبرد (*)

" قال أبو العباس محمد بن يزيد : سألت أبا عثمان ، فقلت :

من أجاز : ما صَبَّك الله عليّ ، فجعل ما حالا كيف يكون تقديره ؟

فقال : كأنه قال : خيرا أم شرا صَبَّك الله عليّ .

فقلت له : انما يسأل عن الحال بكيف ، وما انما يسأل بها

عن صفات الآدميين وذات غيرهم ، كقولك : ما عندك ؟ فيقول : حمار أو

تمر ، وتقول : ما عبد الله ؟ فيقول : ظريف أو أحمق . ولو احتملت (ما)

ان تدخل على كيف فتكون سوءا لا عن حال لا احتملت أن تدخل على (متى)

فيسأل بها عن الزمان ، وعلى (أين) فيسأل بها عن المكان ، وعلى (كم)

فيسأل بها عن العدد ، كما تقول : كيف ذهب عبد الله أراكبا أم ماشيا .

فذكر ان من أجاز ذلك في (ما) انما استكرهه . فهذا القياس .

وانما اضطر الشاعر فادخلها على كم فقال - وهو الفرزدق (٢) :

فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا زلا نخاف ولا افتقارا

أراد كم أقمنا فينا ، ولو رفع يكون لكنت (ما) ويكون بمنزلة الكون

(*) مجالس العلماء ص ١٤٥ وما بعدها .

(١) بناء الذي وأعراب مثناه ومسائل صرفية .

(٢) ديوانه ١٩٣/١ ، قاله الفرزدق في مدح أمير البصرة الجراح

ابن عبد الله ، وراجع شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣ .

جعله وقتا ، مثل مقدم الحاج ، قال الله تبارك وتعالى (١) : " وَكَتَبَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ " أى دواحي فيهم .

قال أبو العباس : ويجوز أن يسأل بها عن المصدر نحو خير وشر وتجعله حالا نحو جاء زيد مشيا .

قال أبو العباس : وسألته لم قال سيويه في النسب الى عدة عدى فلم يرد الواو ، زعم لبعدها عن ياء النسب ، ورد في النسبة الى شية ؟

فقال : من قبل أنه لو لم يرد في (شية) وحذف الهاء لبقيت على حرفين أحدهما حرف لين ، وهذا لا يكون في الأسماء .

قال أبو العباس : وسألته لم قالوا : جاءني الذي في الدار فجعله كالنصب والجبر ، وقالوا في الاثنين اللذان فأعرب ورأيت اللذين .

فقال : من قبل أن التثنية لا تخطئ الواحد والجمع أبدا والجمع قد يكون له أبنية فتختلف ، فهو كالواحد ، فلما كان الواحد مبنيا بنيت الجمع ان كان يختلف ، ولم يكن قط إلا على طريقة واحدة . وأما قولهم : هنة وهنتان ، ومنة ومنتان فأسكنوا في التثنية ما كان في الواحد متحركا ، فانما أسكنوا ذلك من الواحد في الأصل ، وأما التثنية فقد سلموا علامتها بالألف والنون . والدليل على أنهم الى الواحد قصدوا بالأسكان ، قولهم اذا وصلوا : يا هنة افعلى (٢) .

(١) من الآية رقم ١١٧ سورة المائدة .

(٢) هنة : قال في اللسان (عنا) " الهن والهن بالتخفيف والتشديد : كناية عن الشيء لا تذكره باسمه ، تقول أنا هني وهنة . والعرب تقف عليها بالهاء فتقول : هنة ، واذا وصلوها قالوا : هنت فرجعت التاء ... " .

وأما قولهم اللذان ولم يقولوا اللذين كما قالوا : في عم عميان ، فلان ياء
عم تحركت في النصب ، فلما جاءت بعدها ألف توجب فيها الفتحة
تحركت لذلك . وياء الذي ساكنة على كل حال ، فلذلك حذفت لما جاءت
الألف لالتقاء الساكنين ، اذ لم يجز أن تتحرك البتة .

النقد :

في هذه المحاورة ثلاث مسائل سنتعرض هنا الى مسألتين هما :
ما كان عن مواقع أسماء الاستفهام ، وبناء الذي واعراب مثناه ، ونرجس
ما جاء من النسب الى محذوف الفاء الى بابه في التصريف (١) .

أما المسألة الأولى . فان المبرد يسأل أبا عثمان عن قول من
أجاز ما صبك الله علي . ما تقديره ؟ . فقال أبو عثمان تقديره :
خيرا أم شرا صبك الله علي . واستشكل المبرد . وقوع ما في الاستفهام
موقع كيف ، لأن (ما) كما ذكر يسأل بها عن صفات الأدميين ، وذوات
غيرهم ، وكيف يسأل بها عن الحال ، كما ان متى يسأل بها عن الزمان ،
وأين يسأل بها عن المكان ، فلكل واحد ما ذكر له موقعه ، ولا يؤدى
غيره مؤداه . فاذا جاز ان تقع (ما) موقع (كيف) لاحتتمل أن تقع
موقع غيرها من أسماء الاستفهام . فكان جواب المازني ان وقوع (ما)
موقع كيف في المثال استكراه وليس قياسا وهذا ما أيده المبرد .

قلت : ان ما ذهب اليه الشيخان هو الوجه في الاستعمال
والقياس ، ولكن لعل الذي جاوز وقوع (ما) موقع كيف في المثال
(ما صبك الله علي) وما في معناه : " ان كيف اسم مبهم يتضمن جميع
الأحوال فاذا قلت : كيف زيد ؟ أغنى عن ذكر أحواله (٢) .

(١) انظر ص ٧٠٨ من هذا البحث.

(٢) شرح المفصل لابن يمين ١٠٩/٤ .

و (ما) تكون استفهامية ومعناها أى شئ " نحو (ما هي) (١)
 (ما لونها) (٢) (وما تلك بيمينك) (٣) وما بك ؟ (٤) فالصوم في
 الاسمين : ما وكيف ، لعله هو الذى جَوَّز وقوع ما موقعها عند من أجاز
 ما صبك الله عليّ . ومع ذلك فليس بقياس .

أما القول في بيت الفرزدق : بأنه لورفع (يكون) لكنت
 ما ويكون بمنزلة الكون جملة وقتاً " فهذا بناء على ان (ما) في البيت
 مجردة عن الظرفية حالة الجزم بها وهو مذهب النحويين .
 وخالف ابن مالك وذهب الى بقاء ظرفيتها قال (٥) : " وانما
 قلت : و (ما) و (ما) في الاشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون
 (ما) و (ما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن
 استعمالهما ظرفيين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب " وأنشد عدة
 أبيات منها بيت الفرزدق . ويكون على ما ذهب اليه ابن مالك ان قول
 الشاعر : " فماتك يا بن عبد الله فينا " أى مدة كونك فينا ولم تكن (ما)
 قد وقعت موقع (كم) كما ذكر في المحاورة ، وجعل (ما) في البيت
 ظرفية أحسن يخرج الشاعر من الضروية التي قال بها المبرد ، كما
 يتوجه بها معنى البيت .

(١) من الآية رقم ٦٨ سورة البقرة : " قالوا ادع لنا ربك يسين لنا
 ما هي " .

(٢) من الآية رقم ٦٩ من سورة البقرة : " قالوا ادع لنا ربك يمين
 لنا ما لونها " .

(٣) الآية رقم ١٧ سورة طه .

(٤) مغنى اللبيب ١/ ٢٩٨ .

(٥) شرحه على الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥ .

أما المسألة الثانية : فقد سأل عنها المبرد بقوله : لم ظلوا :
جاءني الذي في الدار فجعله كالجر والنصب ، وظلوا في الاثنين اللذان
فأعرب ... الخ أي ان المبرد يسأل عن العلة في بناء المفرد (الذي)
وأعرب مثناه .

وهذا سوء ال تردد عند التحويين كثيرا ، قصدوا منه توضيح مشكلة
ظاهرة وهي أن اسم الموصول مبني للافتقار اللازم فلماذا أعرب مثنى
الذي ؟ والمفرد مبني والجمع مبني كذلك ، وقد التمس النحاة لهذا
عللا . وقد ذكر المازني في المعاصرة علة ذلك في قوله : " من قبل ان
التثنية لا تخطئ الواحد والجمع ، والجمع قد يكون له أبنية فتختلف ،
فهو كالواحد ، فلما كان الواحد مبنيا بنيت الجمع ان كان يختلف ، ولم
أبن ما لم يكن قط ، الا على طريقة واحدة " .

وليؤيد ذلك ان المثنى على طريقة واحدة لا تختلف دفع ما يبدو من
تخالف بين : هنة ومنة المحركين وتثنيتهما بالسكون بان السكون
سكن المفرد والتثنية بالاسكان على هذا . وكذلك بين
لم حذف الياء في تثنية الذي حين ظلوا : اللذان .

وذكر غير المازني من النحاة علة أخرى لأعرب مثنى الذي ، وهي :
ان (اللذان وللذين) مثنى والتثنية من خواص الأسماء ^(١) ، ويشرح
هذه العلة الامام ابن القيم بقوله ^(٢) : " ان التثنية في اللذين خاصة
من خواص الاسم ظومت شبه الحرف فتقابل المقضيان فرجع الى أصله فأعرب ،

(١) راجع التصريح على التوضيح ٤٩/١ وما بعدها ، والأشعري بحاشية

الصبان ٥٥/١ وهمع الهوامع ١٧/١ .

(٢) بدائع الفوائد ١٣٠/١ .

بخلاف الذين فان الجمع وان كان من خواص الاسماء لكن هذه الخاصة
ضميفة في هذا الاسم لنقصان دلالة مجموعا عما يدل عليه مفردا ، فان
الذي يصلح للعاقل وغيره ، والذين لا يستعمل الا للمفكلا خاصة فنقصت
دلالة وضعفت خاصية الجمع فيه فبقي موجب بنائه على قوته وهذا بخلاف
المثنى فانه يقال على العاقلين وغيرهما ...
وكل هذه علل لتفسير ما هو واقع لا ضير في الاخذ بها أو ببعضها ،
غير أن بعض النحاة يرى أن (اللذان والذين) في التثنية وضعا على
صورة المثنى . ففي حالة الرفع وضع (اللذان) على صيغة المثنى المرفوع
و (اللذين) في حالة الجر والنصب على صيغة المثنى المجرور والمنصوب .
فهما مبنيان ^(١) وعلى مذهبهم فلا حاجة الى تلك العلل .

(١) راجع التصريح على التوضيح ٤٩/١ وما بعدها ، والصبان ٥٥/١ .

٢٤ - المبحث الرابع والعشرون

الفرق بين (معا) و (جميعا) في الاستعمال

محاورة بين ثعلب وابن قادم (*)

" قال أبو العباس (١) : قلت لابن قادم (٢) ، قام عبدالله

وزيد معا ، وقام عبدالله وزيد جميعا ، ما بينهما من الفرق ؟
فبقى يركض فيها الى الليل فلما أصبح قلت : انطها هنا
ابن يحيى أحمد .

وفسر ذلك - ثعلب - فقال : قام زيد وعمرو معا لا يكون القيام
وقع لهما الا في حالة واحدة ، واذا قلت : قاما جميعا فيكون في وقتين
وفي واحد ، لأنك تقول : مات زيد ومحمد جميعا فيكون الوقت مختلفا ،
واذا قلت : قام زامع ذا لم يكن القيام الا في وقت واحد .

النقد :

يبدوان ثعلبا قصد لامتحان أستاذه ابن قادم (٣) بلا سوء ال عن

الفرق بين معا وجميعا في : قام عبدالله وزيد معا ، وقام عبدالله وزيد جميعا .
فلما أعياه الجواب بعد جهد فخر عليه بقوله : انطها هنا ابني يحيى
أحمد ، وسكت الرواية عما كان ابن قادم يتردد فيه وما قاله فيها
من جواب ، لم ينقل شيء من هذا - فيما وقفت عليه - ولكن الظاهر أنه

(*) مجالس ثعلب ٣٨٦/٢ والا مالى الشجرية ٢٤٥/١ .

(١) ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب .

(٢) ابن قادم : ابو جعفر احمد بن عبدالله بن قادم وهو أستاذ
ثعلب تقدمت ترجمته راجع مبحث رقم (٢٠) من هذا الفصل .

(٣) طبقات الزيدى ص ١٣٨ .

وافق ثعلباً في قوله بالفرق بين معا وجميعاً .

ومعنى قول ثعلب بأن مما في المثال : ظم عبدالله وزيد معا ونحوه : لا يكون القيام لهما الا في حالة واحدة - يعنى بقاء الصحبة في (معا) حال افرادها وتجربتها من الاضافة ، ولعل ثعلباً أول من قال بهذا القول ، يتضح ذلك في نسبه اليه دون غيره من النحاة في بعض كتب المتأخرين قال ابن هشام ^(١) : " قول ثعلب : اذا قلت : (جاء جميعاً) احتمل ان فعلهما في وقت واحد وفي وقتين واذا قلت جاء معا " فالوقت واحد " وكذا حكاه ابو حيان في نقل السيوطي ^(٢) ونسبه اليه ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ^(٣) .

وقد أخذ برأى أبي العباس بعض النحاة كأبي حيان والرضي قال في شرح الكافية ^(٤) : " والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعاً ان مما يقيد الاجتماع في حال الفعل ، وجميعاً بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا " .

ولكن فريقاً من النحاة يرى ان " معا " في مثل جاء اء معا قد خرجت عن أصل وضعها في افادة الاتحاد في الوقت وصارت بمعنى جميعاً وقد نسب هذا القول أبو حيان وابن هشام والسيوطي لابن مالك (٦٧٢) لأنه أول من قال به مخالفاً لثعلب . قال ابن هشام ^(٥) : " هي في افراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب " .

(١) مغنى اللبيب ١/ ٣٣٤ .

(٢) معجم الهوامع ١/ ٢١٨ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ص ٥٣٦ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٢٧ .

(٥) مغنى اللبيب ١/ ٣٣٤ .

وقال السيوطي : " وذهب ابن مالك الى أنها في الافراد مساوية لمعنى جميعا قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب : اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت أو وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد" (١) .

وأقول صحيح ان ابن مالك قال في التسهيل (٢) : " وتفرد - أى مع - فتساوى جميعا معنى ، وفقى لفظا " ، ولكنه مسبوق الى هذا ولعل عبارته فيها ابهام أو حى بنسبة القول اليه ، حيث لم يذكر وفاقا لغيره كما عي عاداته ، فقد ذهب ابن الشجري (٥٦٢) الى ان معا حال افرادها تساوى جميعا وهو الصحيح عنده . قال عند قول الحنساء (٣) :

(فبادوا معا)

قال : " قولها : " فبادوا معا " انتصاب (معا) على الحال بمنزلة جميعا وهو في الاصل ظرف موضوع للصحبة" (٤) ثم بعد أن ساق رأى ثعلب قال : " والصحيح ما ذكرته أولا ، لأنه قد نُقل من ذلك الموضع وصار معناه معنى جميعا" (٥) .

وعليه فابن مالك ليس أول من قال بان (معا) في مثل جاءا معا بمعنى " جميعا " .

(١) عمع الهوامع ٢١٨/١

(٢) تسهيل الفوائد ص ٩٨

(٣) وهي من قولها : واغنى رجالي فبادوا معا

فأصبح قلبي بهم مستغرا

راجع ديوانها ص ٨١

(٤) امالي ابن الشجري ٢٤٥/١

(٥) المصدر السابق ٢٤٦/١

وخلاصة القول ان في معنى (معا) حال افرادها وتجردها
من الاضافة رأيين : احدهما : لثعلب ومن وافقه وهي ان " معا "
في مثل قولهم : جاء ا معا انها باقية على أصل وضعها في افادة
معنى الصحبة والاتحاد في الزمان .

وثانيهما : لابن الشجري وابن مالك ومن تبعهما : انها
حال تجردها قد خرجت الى معنى جميعا .

والذي يبدو في نظري - ان قول ثعلب (أولى بالقول ، لأن
هذه الكلمة موضوعة لمعنى الصحبة والمعية فسلبيها هذه الخاصية
في حالة معينة دون سبب قوى ليس مقبولا ، وما أظن تجردها
من الاضافة بكاف لسلبها معناها الاصلى ، كما ان قول الشاعر (١) :

كنت ويحيى كيدى واحدة نرمى جميعا ونرمى معا
يشهد لهذا الذي نقول فقوله نرمى جميعا يحتمل في وقت واحد
أو في وقتين ، وأما قوله نرمى معا (فمعا) واضحة في النص
على المعية والصحبة مع افرادها وتجردها من الاضافة فكأنه قصد
الى رميها في وقت واحد معادلا بها جميعا وجاء الفعل قبلها على
المفاعلة ، وقد فرق بعضهم في دقة بين معا وجميعا قالوا :
" ان الاساس في كلفة " مع " هو أن تدل على اتحاد الوقت بين
الشئين ، والأشياء ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ، كالقرينة التي

(١) البيت في مغني اللبيب ٣٣٤/١ نقل السيوطي عن القلي ان البيت
لرجل من بني مخزوم . وقيل لمطيع بن اياس في يحيى بن زياد
الحارثي . كما في الاغاني ٣٠٨/١٣ شرح شواهد المغنى ٢/٢٤٧
وعامش الصفحة

في قول امرئ القيس (١) :

يَكُرُّ مَفْرٍ مَقْبِلٍ مَدْبِرٍ مَعَا

لاستحالة الكر والفرو والاقبال والادبار في وقت واحد ، اما كلمة " جميع " فقد تقوم معها القرينة التي توجب الاتحاد الزمني أو تمنعه أو تجيزه ... ، فالفرق بين أكلنا معا وأكلنا جميعا ... أن " معا " يفيد الاجتماع في حال الفعل وزمنه . وان جميعا هو بمعنى : كئنا سواء اجتمعنا في زمن الفعل أم لا " (٢) .

(١) ديوانه ١٩/١ : كجلمود صخر حطه السيل من عل

(٢) راجع النحو الوافي ٠١٢٩/٣

٢٥ - المبحث الخامس والمشرون

ما يجوز في الحائد على (من)

محاورة بين ثعلب وابن قادم (*)

" قال ثعلب : قلت لابن قادم : من مسألتان

فقال : لا ، ثلاث مسائل .

فقلت : مسألتان .

فقال : ثلاث .

فقلت : بين لي حتى اسمع وأفهم .

فجاء باللفظ ثم جاء بالمعنى ، ثم جاء باللفظ والمعنى .

فقلت : هذه هم (١) تلك بحد .

وفسر - ثعلب - فقال : من مسألتان : لفظ ومعنى : من

قام اخوتك واخوانك بمعنى ، فطلبها بما شئت ، والا أول مجهول ،

واذا قلت : يقوم جاريتك ويقومان ، ويقوم جيئت به على المعنى واللفظ ،

فاذا جمع بينهما فقليل : من هو قائمة جاريتك ، جاء باللفظ ، وجاء

بالمعنى ، فليس يزيد على هذا ، وهي تلك الا أنه جاء بها باللفظ والمعنى ،

ومن هو أخوك همد . قال لا يجوز . وقال الفراء : من هو

اختك همد قبيح ."

(*) مجالس ثعلب ٢/٣٨٧ .

(٢) هم بفتح الهاء وسكون الميم قال الاستاذ مصطفى جواد : هم لفظة

عامية عراقية قديمة . فقله : " هذه هم تلك " معناها على

حالتها ذكرها الا خفش وأبو حيان في الامتاع والمؤانسة بمعنى

أيضا ... الخ همام مجالس ثعلب ٢/٣٧٨ .

النقد :

ليست هذه أولى المسائل التي يقف فيها ابن قادم أمام تلميذه عاجزا عن اقتناعه بالرأى الذى يراه ، أو توجيهه مذهبه لاقتناع غيره فقد تكرر مثل هذا الموقف كما مرّ ، فأنت ترى هنا ان ابن قادم قال : من ثلاث مسائل : اللفظ ، والمعنى ، ثم اللفظ والمعنى معا ، ووافقه ثعلب في الأولى والثانية ، وخالفه في الثالثة ، ولم يستطع ابن قادم ان يدافع عن رأيه أو يوجهه ^{على} رغم إصراره عليه في البداية ، وانتهت المحاورة بما يدل على أنه اقتنع بما ذكره ثعلب وبتفسيره للمسألة .

ونلاحظ الغموض والابهام في سؤال ثعلب : من مسألتان . وهو يريد أن يقرر جواز الوجهين فيما يعود على (من) : جواز مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، ولكنه أغرب في كلامه ، وما تفسيره الا مثل سوء الـ غموضا وابهاما .

وانظر الى عبارته : من قام اخوتك واخوانك بمعنى فظلمها بما شئت والاول مجهول .. الخ .

ولكن هذا لا يمنع من معالجة المسألة ، وابداء الرأى فيها لان جوهر القضية واضح ، وكذلك رأى الشيخين فيها . وفي القضية موضع السؤال : من مسألتان أو ثلاث مسائل . أقول أنه مما تقرر عند النحاة :

أ - ان (من) لفظ مفرد مذكر .

ب - يجوز في المعائد على (من) مراعاة اللفظ افرادا وتذكيرا . مثل قوله تعالى (١) : * ومنهم من يستمع اليك " ومراعاة المعنى

(١) من الآية رقم ٢٥ سورة الانعام .

فيؤثّر المائد عليها أو يثنى أو يجمع حسب ما يقتضيه المعنى ^(١) نحو قوله تعالى ^(٢) : " ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا " وقول الفرزدق ^(٣) :

تمش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من ياذب يصطحبان
فثنى الضمير المائد عليها في : يصطحبان . وقوله تعالى ^(٤) : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " فجمع المائد عليها كما ترى .

وقالوا : بجواز مراعاة اللفظ أولا والمعنى ثانيا في جملة واحدة ^(٥)
كما في الآية : " ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل .. " كما جاوزوا العكس .
وهنا يرد سوء ال : هل قول النحاة بجواز مراعاة اللفظ أولا والمعنى ثانيا أو العكس يعد مسألة ثالثة في (من) قصد اليها ابن قادم ؟
يبدو هذا قصده يدل عليه قول ثعلب : ثم جاء باللفظ والمعنى . فيكون ابن قادم جعل المائد على (من) باعتبار اللفظ والمعنى في جملة واحدة حالة ثالثة .

وهو قول جائز ، قال العليمي — وهو يعلق على قول التصريح :
" ففي المائد وجهان : مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى — قال العليمي :
" وقد يجتمع الاثنان قال في الكشف ^(٦) في سورة النساء في تفسير قوله تعالى : ^(٧)

(١) راجع في هذه المسألة الكتاب ٤١٥/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد

١٥٩/١ والتصريح على التوضيح ١٤٠/١ ، وجمع الهوامع ٨٧/١

والاشموني ٢٠٨/١ وحاشية الخضري ٧٦/١ .

(٢) من الآية رقم ٣١ سورة الأعراف .

(٣) ديوانه ٣٢٩/٢ وشرح أبيات سيويه ٨٤/٢ وجمع الهوامع ٨٧/١

وحاشية الخضري ٧٦/١ .

(٤) من الآية رقم ٤٤ سورة يونس .

(٥) راجع البحر المحيط ١٩٢/٣ .

(٦) راجع الكشف ٥١١/١ .

(٧) من الآية رقم ١٣ سورة النساء .

"ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها..."
قيل يدخله. وخالدون حملا على لفظ من ومعناها . يمتنع أنه أفرد
الضمير في يدخله باعتبار لفظ (من) ، وجمع الوصف الواقع حالا من
ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه " (١) .
فيبدو أن القول في العائد على (من) له ثلاث حالات :
يراعى فيه لفظها ، ويراعى فيه معناها ، وقد يجتمع الأمران .
قول مقبول .

(١) حاشيته على التصريح ١٤٠/١ .

٢٦ - المبحث السادس والعشرون

توجيه القراءة في قوله تعالى: " إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٌ "

محاورة بين أبي جعفر النحاس والقاضي اسماعيل وابن كيسان (*)

" قال أبو جعفر النحاس : وسألت أبا الحسن بن كيسان عن قوله تعالى ^(١) : " إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٌ " .

فقال : ان شئت أجبتك بجواب النحويين ، وان شئت أجبتك بقولي .
فقلت : بقولك .

فقال : سألني اسماعيل بن اسحاق ^(٢) عنها ، فقلت : القول عندي

أنه لما كان يقال : " هذا " في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة وكانت التثنية يجب ألا يغير لها الواحد ، أجريت التثنية مجرى الواحد فقل : ما أحسن هذا لو تقدمك أحد بالقول به حتى يؤنس به .
قال ابن كيسان : فقلت له : فيقول القاضي به حتى يؤنس به

فتبسم .

وفي انباه الرواة ^(٣) والأشباه والنظائر ^(٤) جاءت رواية محاورة

القاضي اسماعيل مع ابن كيسان هكذا ، قال القفطي : " وذكر أن القاضي

(*) اعراب القرآن المجلد الثاني ص ٣٤٦ والجامع لأحكام القرآن ٢١٩/١١ والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص ٧٥ ومجلة مركز البحث العدد الأول ص ٩٥ .

(١) من الآية ٦٣ سورة طه .

(٢) اسماعيل بن اسحاق البصري القاضي المالكي صنف في القراءات والحديث

والفقه وكان إماما حتى قال المبرد : هو أعلم بالتصريف مني توفي سنة

٢٨٢ ، شذرات الذهب ١٧٧/٢ وانباه الرواة ١٣١/٢ .

(٣) انباه الرواة ٥٨/٣ . (٤) الأشباه والنظائر ١٦٩/٣ .

وراجع رسالة شيخ الاسلام ابن تيمية ضمن مجموعة الفتاوى ٢٤٨/١٥ .

اسماعيل كان معجبا بما يأتي ابن كيسان من مقاييس في العربية . وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما : يا أبا الحسن ما تقول في قراءة الجمهور - الا أبا عمرو " ان " هذان لساحران " ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب ؟ فأطرق ابن كيسان مليا ثم قال : نجعلها مبنية لا معربة ، وقد استقام الأمر .

فقال له اسماعيل القاضي : فما علة بنائها ؟

قال ابن كيسان : لأن المفرد فيها " هذا " وهو مبنى والجمع

هو " لاه " وهو مبنى فتحمل التثنية على وجهين .

فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدة خاطره وبعيد غوصه وقال

له : ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد .

قال : ليقل به القاضي .

فروايت القفطي والسيوطي بينت ما أجمله النحاس ، فحددت زمان

محاورة القاضي وابن كيسان ومكانها ، ودلت على ما كان لابن كيسان

من عادة الاغراب في الاعراب وشهرته بين نحاة زمانه ، وبينت في وضوح علة

بناء " هذان " في الآية عند ابن كيسان كما سيأتي به البيان .

النقد :

(١) ان هذه الآية الكريمة قد استأثرت بقدر كبير من اهتمام النحاة

والمعربين لاى القرآن الكريم (٢) ، وتعددت فيها المواقف والآراء تبعا لتعدد

(١) راجع من كتب النحاة المفصل وشرحه ١٢٩/٣ وشذور الذهب ص ٤٦

وشمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) راجع من ذلك معاني القرآن للأخفش ص ٤٠٨ واعراب القرآن للنحاس

ومجاز القرآن لابي عبيدة ٢١/٢ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١٤٤/٢ .

الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١١ ، والتبيان ٨٩٥/٢ ، وحجة القراءات

لابن ابي زرعة ص ٤٥٤ .

القراءات فيها وقد نشط عدد من الكتاب والباحثين لجمع تلك الآراء في محاولة للتوفيق بينها أو ترجيح بعضها ودفع بعضها الآخر ، فقد جمع الامام القرطبي في تفسيره كثيرا من تلك الآراء^(١) ، وأفرد شيخ الاسلام ابن تيمية هذه الآية برسالة خاصة بسط فيها القول^(٢) ، وجمع الآراء ووازن ورجح ، وأفردها استاذنا الدكتور الأنصاري ببحث في كتابه الدفاع عن القرآن^(٣) فأبدع وأمتع .

وسلم في هذا المبحث العامة عاجلة بالقراءات في الآية الكريمة ، ثم نقصر الحديث على القراءة موضع المناقشة مع شرح رأي ابن كيسان في توجيهها وموقفنا منه مع ما نختار من توجيهه . واليك تفصيل ذلك .

اختلف القراء في هذه الآية الى طوائف ثلاث^(٤) :

طائفة قرأت : " إن " هذين لساحران " ويمثلها أبو عمرو من السبعة^(٥) وتبعه اليزيدي والمطوعي ، وهي منسوبة الى عثمان وعائشة رضي الله عنهما من الصحابة .

- (١) الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١١ وما بعدها .
- (٢) رسالة شيخ الاسلام حققها الاستاذ الدكتور ناصر بن سعد الرشيد ضمن مواد العدد الثاني لمجلة مركز البحث من ص ٢٦٥ الى ٢٧٨ .
- (٣) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص ٥٦ وما بعدها .
- (٤) السبعة لابن مجاهد ص ٤١٩ ، الحجة في القراءات لابن خالوية ص ٢٤٢ ، وحجة القراءات لابن أبي زعة ص ٤٥٤ والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، واتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٤ ، والاقناع ٢/٦٩٩ .
- (٥) قلت : ان قراءة أبي عمرو ومن معه موافقة لقياس العربية ، ولكن بعضهم عارضها ، لانها تخالف رسم المصحف في رأيهم من هو لا الأخفش قال في معانيه ص ١١٣ " وذلك خلاف الكتاب " وقال ابن فارس في الصحابي ص ١٥ " وكان أبو عمرو يقرأ : " ان هذين ... ولست اجترئ على ذلك لمخالفة الرسم " وحكى في

وطائفة قرأت : " إِنْ هَذَان ... " بتخفيف ان ، ومن هو " لا " حفص عن عاصم وابن كثير وقرأ الباقر : " إِنْ هَذَان لساخران " بتشديد ان " والقراءة هذه هي التي نسبها القاضي اسماعيل في المحاورة للجمهور . وسأل ابن كيسان عن توجيهها ، لأنها لا تتفق مع قاعدة النحاة وماتواضموا عليه من قواعد فيما يبدو من ظاهرها . فقد تقرر في القواعد : " إِنْ تنصب الاسم وترفع الخبر . وان المثنى ينصب بالياء . وجاء اسم إِنْ في الآية " عَذَان " بالالف وكان حقه ان يكون بالياء لأنه في موضع النصب .

وقد ذهب النحاة في تخريج الآية مذاهب اثار اليها ابن كيسان في قوله : ان شئت اجبتك بجواب النحويين ... " ونحن لا نريد ان نفصل أقوال النحويين في الآية (١) بل سنكتفي بما قاله ابن كيسان ، لأنه موضع المحاورة . وما هو راجح في نظرنا .

==== البحر المحيط ٢٢٥/٦ : مثل ذلك عن الزجاج .
والذي يبدو أن القراءة ليس فيها ما يخالف الرسم وذلك ان كلمة : " هَذَان " يظهرانها كانت مرسومة هكذا " هَذَن " بها " و زال ونون . وليس فيها الف بعد الذال ولا ياء . والدليل على ذلك :
ان كلمة : هَذَان . رسمت بالف صغيرة في المصحف المتداول برواية حفص عن عاصم ، ورسمت بيا صغيرة في المصحف المطبوع باذن وزارة الشؤون الدينية والاوقاف السودانية بالرواية عن أبي عمرو . ورسمت بيا حمراء في مصاحف أهل السودان برواية الدورى عن أبي عمرو .
وعذا المصطلح - كما يقول علماء الرسم : " والحروف الصغيرة تدل على أعيان الحروف المتروكة في المصاحف العثمانية مع وجود النطق بها . .
وكان علماء الضبط يلحقون هذه الأحرف حمراء بقدر حروف الكتابة الأصلية ولكن تعسر ذلك في المطابع فاكتفى بتصغيرها في الدلالة على المقصود . . راجع اصطلاحات الضبط المطبقة بالمصاحف المذكورة .
فكل هذا يدل على ان الصمدية في قراءة نحو : " هَذَان " الرواية وهي ما أخذ بها أبو عمرو وغيره .

(١) راجع تفصيل ذلك في الجامع لأحكام القرآن ٢١٢/١١ وما بعدها والدفاع عن القرآن ص ٩٧ وما بعدها . وظاهرة التأويل في اعراب القرآن الكريم ص ٢٨

فابن كيسان يرى ان : " هذان " في الآية اسم ان ، ولكنه مبنى على الالف وليس معمرا . ولما سُئِلَ عن علة بناءه قال : ان مفردة هذا وهو مبني وجمعه هو " لا " وهو مبني ، فيحمل المثنى على الواحد والجمع ، ويفهم من عبارته انه سابق الى هذا القول : وان شئت اجبتك بقولي . قلت : سبق الفراء (٢٠٧) ابن كيسان (٢٩٩) الى القول ببناء (هذان) في الآية وحمله على الذي والذين قال شيخ الاسلام ابن تيمية (١) : " بل تقدمه الفراء وغيره " .

وقد حكى ابن فارس عن بعض أهل العلم قولاً قريباً من قول ابن كيسان : قال وذلك ان هذا اسم منهوك ، ونهكه أنه على حرفين أحدهما حرف علة وهي الالف ، وهما كلمة تنبيه ليست من الاسم في شئ ، فلما شئت احتيج الى ألف التثنية فلم يوصل اليها لسكون الالف الأصلية ، واحتيج الى حذف أحدهما ، فقالوا : إِنْ حذفتا الأصلية بقي الاسم على حرف واحد ، وان اسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض . . . فلما كانت الالف الباقية هي ألف الاسم ، واحتاجوا الى اعراب التثنية لم يغيروا الالف عن صورتها . . . فتركوها على حالها في النصب والخفض (٢) وقلت قريب منه لأنهما وان اتفقا على بناء " هذان " الا انهما اختلفا في علة البناء كما ترى .

وقد أخذ بهذا الرأي الذي ذهب اليه ابن كيسان في المحاور في بناء (هذان) شيخ الاسلام ابن تيمية ورجحه بقوله : " فهذا كله مما يبين ان لفظ المثنى في الاسماء المبنية في الاحوال الثلاثة نوع واحد ، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره كما فعلوا ذلك في الاسماء المعربة وان ذلك في المثنى أبلغ منه في لفظ الواحد والجمع . . . الخ " (٣)

- (١) رسالته المحققة ضمن مواد مجلة مركز البحث العدد الاول ص ٢٧٣ وطبعدها .
- (٢) الصاحبي ص ٢٩٠ .
- (٣) رسالته المحققة ضمن مواد مجلة مركز البحث العلمي العدد الثاني ص ٢٧٤ .

ان هذا المذهب - فيه قراءة "ان هذان" على ان "هذان" مبنية حملاً لها على المفرد والجمع هو مذهب مقبول ولكن قد يرد عليه اعتراض وهو : ان مثنى اسم الإشارة قد ورد معرباً بالياء في بعض احواله ولم يلزم البناء كما في قوله تعالى في قصة موسى مع شعيب عليهما السلام : " قال اني أريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين " (١) واللغة التي بنيت عليها قاعدة النحاة من أن المثنى معرب بالياء في حالتي النصب والجر لم تفرق بين تثنية المذكر والمؤنث ، فيضطر اصحاب هذا الرأي الى تأويل ما جاء منصوباً بالياء فلم يخرجوا من تأويل الا الى آخر (٢) .

ولهذا فاني أرى أن من ذهب من النحاة الى ان تحمل قراءة "ان" هذان في الآية على لغة من يلزم المثنى حالة واحدة قد قال بما لا يلزم عليه ذلك الاعتراض ، وأن مذهبهم جدير بالقبول والترجيح لما ذكرنا ولما سنذكر من أسباب مرجحات فيما يلي

فيما يلي : ان لغة الزام المثنى الألف قد جاءت منسوبة الى قبيلة بني الحارث بن كعب ، ومشهورة عنهم والحجة لمن قرأ "ان" هذان بتشديد النون وأتى بالألف في "هذان" : انه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس : أن الله تعالى انزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب ، وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب (٣) .

(١) من الآية رقم ٢٧ سورة القصص .

(٢) راجع هذا الاعتراض وتوجيهه في رسالة شيخ الاسلام ابن تيمية

المحققة ضمن مواد مجلة مركز البحث العدد الثاني ص ٢٢٥ وما

بعدها .

(٣) حجة ابن خالوية ص ٢٤٢ .

وليس بنو الحارث بن كعب وحدهم على هذه اللغة وإنما جاءت معزوة إلى عدة قبائل من العرب منهم بلعنبر، وكثينة، وبطنون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزيد، وخثعم، وحمدان، وفزارة، وعذرة^(١).

وقد حكاهما عنهم من أهل الثقة جمع من العلماء قال أبو جعفر النحاس^(٢) : " كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاهما من يترضى علمه وأمانته منهم أبو زيد الأنباري — وهو الذي يقول : إذا قال سيويه حدثني من أثق به فأنما يعنيني — وأبو الخطاب الأخفش — وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة — والكسائي ".

ولأن هذه اللغة معروفة ومعتمدة خرج عليها كثير من النحاة هذه القراءة، حكى عن الكسائي أنه قال^(٣) : " إن قراءة من شدد النون في إن " وأبقى الألف في (هذان) على لغة بني الحارث بن كعب " وإلى ذهب ابن خالوية^(٤)، والفارسي، وابن جنى^(٥)، وابن الأنباري^(٦) وابن عشام^(٧) وابن عقيل^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والسيوطي^(١٠).

-
- (١) راجع جمع الهوامع ١٣٣/١ ط / دار البحوث العلمية، ومعاني الأخفش ص ٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ١٨٨/١.
- (٢) أعراب القرآن ٣٤٥/٢ والقرطبي ٢١٦/١١ واللسان (انن) .
- (٣) أعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٣.
- (٤) الحجة ص ٢٤٣.
- (٥) راجع شرح المفصل لابن يعيش هامش ١٢٨/٣ وما بعدها.
- (٦) البيان ١٤٤/٢.
- (٧) شذور الذهب ص ٤٦ وما بعدها.
- (٨) شرحه على الألفية ٥٨/١ وما بعدها.
- (٩) البحر المحيط ٢٥٥/٦.
- (١٠) جمع الهوامع ٤٠/١.

ويؤيدهم فيما ذهبوا اليه ان نصوصا كثيرة جاءت على هذه اللفظة كما في القراءة ، مما يحمل على الثقة فيما ذهبوا اليه والاعتداد بقولهم وسنذكر طرفا من ذلك يقوى هذا الذي ارتضيناه في توجيه القراءة فمن ذلك :

١ - ما جاء في النثر من أقواله صلى الله عليه وسلم ^(١) : " انى وايك وعذان ، وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة " فجاء اسم الإشارة " هذان " بالالف وكان حقه النصب ... ولكن ثبتت الالف فيه اتباعا للغة بني الحارث ... ^(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم ^(٣) : " لا وتران في ليلة " .
وسمع عن رجل أسدى وهو من أفصحهم : " هذا خط يداً أخى بعينه " ^(٤) وروى عن بني الحارث قولهم : " قبضت منه درهمان " ومرت برجلان ، وجلست بين يديه ^(٥) .

٢ - أما الشواهد الشعرية التي جاءت على تلك اللفظة فكثيرة حسبي منها ما يلي :

-
- (١) مسند الامام احمد ١/١٠١ .
(٢) اعراب الحديث النبوى ص ١٥٥ .
(٣) سنن ابي داود بعنوان العبود ٣١٤/٤ الحديث رقم ١٤٢٦ وفي سنن الترمذى ٢٩٢/١ قال : حديث حسن غريب . حديث رقم ٤٦٨ .
(٤) معاني القرآن للاخفش ٢/١٨٣ .
(٥) البيان ٢/١٨٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ .

- /١/ انّ اباهـا وأبا أباهـا قد بلغنا في المجد غايتها (١)
فجاءت (غايتها) بالالف في موضع النصب ، لأنها مفعول .
- /٢/ تزود منا بين اذناه طعنة دعتـه الى هابي التراب عقيم (٢)
فانـاه جاء بالالف معـانه مضاف اليه .
- /٣/ فاطرق الطراق الشجاع ولورأى مساغا لناياه الشجاع لصما (٣)
فجاء (ناياه) مجرورا وعو بالالف .
- /٤/ واهـا لريا ثم واهـا واهـا يا ليت عيناها لنا وفاها
وموضع الخلخال من رجلاها بثمان نرضى بها أباهـا (٤)
ومحل الشاعـد : يا ليت عيناها ، بالالف وهو منصوب و (من
رجلاها) بالالف وعو مجرور .
- /٥/ ومنه ما أنشده ابو زيد في نوادره لرجل من ضبة (٥) :
اعرف منها الجيد والعينا ومنخرين اشبهـا طيبـان
فالعينا بالالف وهو منصوب .

- (١) البيت منسوب لابي النجم العجلي كما في الدرر اللوامع ١٢/١ ،
وراجع الحجة لابن خالويه ص ٢٤٢ ، وابن يعيش ١٢٩/٣ ،
وحاشية الخضرى ٣٨/١ .
- (٢) البيت لهوיר الحارثي كما في اللسان (هـيا) وراجع الصاحبى ٢٩ ،
وابن يعيش ١٢٨/٣ ، وحجة القراءات ص ٤٥٤ . والهابي : التراب
المختلط بالرماد .
- (٣) البيت للمتلمس ديوانه ص ٣٤ ، والرواية فيه : لنايه . والتهذيب
(صم ١٢٨/١٢) هكذا أنشده الفراء (لناياه) وراجع شرح
الكافية الشافية ١٨٩/١ وابن يعيش ١٢٨/٣ . الشجاع : الهية .
- (٤) روح المعاني ٧٦/٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ .
- (٥) النوادر ص ١٥ ، وشرح المفصل ١٢٩/٣ .

من كل ما تقدم نلخص الى :

- ١ - ان لغة من يلزم المثنى الألف لغة فاشية كما يقول ابن يمش (١).
- ٢ - قد اعتمدها جمهور من النحاة وفيهم من يتشدد في الرواية والاخذ من قبائل العرب ولهذا فلا يجوز الطعن فيها قال النحاس (٢) : "ومن ينكر هذه اللغة اذا كان الاثمة قد رويها وتبين أنها أصل ؟ .

ولهذا فان حمل قراءة : "ان" هذان " على هذه اللغة أولى بالقبول من تكلف التخريج والتأويل الذي ذهب اليه ابن كيسان وغيره .

قلت : وان رجعت مذهب من يرى حمل قراءة : "ان هذان " على انها جاءت على لغة بني الحارث وغيرها من يلزم المثنى حال واحدة ، لا ننكر توجيهات النحاة وتخريجاتهم لهذه القراءة فهي محاولات مقدرة للدفاع عن هذه القراءة في وجه من رماها باللحن أو بالخطأ انخداعا بالخبر المنكر المروي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما من القول : بان في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها " (٣) فهو خبر لا يليق ان ينسب الى أحد من المؤمنين فضلا عن ان ينسب الى خليفة المسلمين وأم المؤمنين رضي الله عنهما .

(١) شرحه على المفصل ٣/ ١٢٩ .

(٢) اعراب القرآن ٣/ ٣٤٦ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٥٠ .

وراجع القرطبي ٢١٦/ ١١ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٤ .

٢٧ - المبحث السابع والعشرون

الخلاف في اصالة البناء وعلّة المبنيات

محاورة بين أبي الحسن بن كيسان وأبي العباس المبرد (*)

(١) قال الزجاجي : " حدثني أبو علي قال : حدثني أبو الحسن (١) قال : كان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب الى أن " أواخر الأسماء في البناء كأواظها وأواسطها ، وكان يقول لما كان في مثل برد وجذع وكعب ، وكان في أواسطها مثل ما في أواظها مثل كتف وحجر ^وفلس ، كانت أواخرها كذلك ، منها الساكن ومنها المتحرك ، وانما الاعراب عارض فيها وداخل في أبنيتها .

قال أبو الحسن : فسألته عن المبنيات : لم اختلفت أواخرها

وعذا حكمها عندك ؟

فقال : أمّا ما كان منها قبل آخره حركة فلا حاجة بنا الى حركته ، فوصله مثل الوقف عليه ، لأن ذلك يمكن فيه نحو : من وكم . وأمّا ما كان قبل آخره ساكن فأنّه يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين فكان أولى الحركات به الفتح لخفته ، الا أنهم وجدوا الفتح والضم يكونان اعرابا بتنوين وبغير تنوين ، ولم يجدوا الكسر اعرابا الا بتنوين ، فألزموا الكسر ما احتاجوا الى حركته لالتقاء الساكنين لهذه اللمة التي لم تخرج فيها الى شبه المعرب ، فكان الكسر فيما منعت الضرورة من اقراره على السكون كالوقف في المبنيات ، وذلك نحو قولك :

(*) مجالس العلماء ص ٢١٨ وما بعدها ، وابن كيسان النحوي / ام

ص ٢٧٩ .

(١) ابو الحسن ابن كيسان (٢٩٩) .

هو "لا" وأمس يا فتى ، فان جاءك شيء مفتوح ما يجب فيه الكسر فهناك
علة نقل معها الكسر ، وكان في الحكم أن يكون هو المستعمل فيما احتيج
الى حركته ، وذلك نحو أين ، وثم ، ومن الرجل ، كرهوا الكسر مع اليا
والضم والكسرة ، فعدلوا الى الفتح في هذه الحروف .

وما جاء محرّكا على غير هذين الوجهين فانما الحركة فيه معارضة
للاعراب وليست من باب ما ابتدئ على البناء ، وذلك أن يكون الشيء يضارع
المبنى من حال ، والمعرب من أخرى ، فيحرك حركة لا زمة فيصير كالمبنى
للزوم الحركة اياه ، ويصير كالمعرب لأن الحركة داخلته وليس بمضطر
اليها ، وذلك نحو قولك ضرب ، وكل فعل ماض ، ومع يا فتى ، لأنك تقول
: جاء معا يا فتى ، ويا حكم ابدأ بهذا أول ومن عل . فما حكم هذا
أن يكون ساكنا بل يجب أن يكون بحركة للدرج .

قال أبو الحسن : أي حركة شئت أو يكون بحركة معلومة ؟

فقال : بابه أن يكون بالفتح ليخفة الفتح ، ولا يكسر لثلا يشبه

ما حرّك للضرورة . وبابه أن يكون مفتوحا حتى تقع علة تنزيهه عن الفتح .

فما فتح "مع" ، و "فعل" و "خمسة عشر" . وما أزيل عن الفتح فبابه

أن يزال الى الضم كما أزيل الكسر الى الفتح ، وذلك من قبل وابدأ بهذا أول ،

ويا حكم ، وذلك أن قولك من قبل ومن بعد ومن عل ، وجهتك من قبل ومن بعد

ومن عل ، وجهتك قبل وبعد ، وجهتك أول ، انما هو في موضع نصب أو خفض ،

فكرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما عدلوا عنه ، لأن الفتح بغير

تنوين يكون جامعة للخفض والنصب ، فبنوها على الضم لعدلها عن هذين

الوجهين ليخرجوها عن حد اعرابها البتة . وكذلك يا حكم في موضع

أطلب حكما .

فهذا كان مذهب أبي العباس ، وهو مشاكل لمذهب سيويه ، وهو واضح

بين ، ثم سألته عن العلة التي توجب البناء .

فقال : الأسماء هي المتمكنة الأول ، والأفعال وحروف المعاني

لها تبع وانما وقع لها النقص في الاعراب - يعنى ما لا ينصرف - والبناء ،
لمضارعها في حال الافعال وفي حال حروف المعاني ، فكل اسم خرج من
جملة الأسماء التي وضعت للتمكن في التسمية ، والتمكن في الاعراب الى
مضارعة الفعل ، وجب أن تحمل تلك المضارعة على الفعل في نقص
الاعراب عن جملة الاسماء ، وكل ما ضارح حروف المعاني من الأسماء
أخرج من جملتها في باب استحقاق الاعراب الى البناء . فأصل كل شئ
مبنى أن يضارع حروف المعاني .

وسألته : ما بال من وكم وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام ؟

فقال : لأنها وضعت للاستفهام تضمنت معنى الألف وهل ،
فاستحقت البناء بهذه المضارعة ، وكذلك هي في الجزاء مضارعة لـ "إن"
ألا ترى أنك اذا قلت من لقيك أزيد أم عمرو ؟ فقد تضمنت من معنى
الاسمين والألف وأم .

فكنا نقول له في هذا : فانت تقول : أيهما أتاك ، بهذا المعنى
فتعرب أيّا .

فقال : انما أعربت أى لمضارعتها لبعض ، وانها على معناها .
قلنا : قد تضمنت معنى الألف وأم ، والذي فيها من الخصوص
كالذى في (من) من العموم - فكان يذهب الى ان الاضافة بمنزلة التنوين ،
وان التنوين يوجب الاعراب .

فقلنا له : فما بال من لم تعرب في الخبر ؟

فقال : لأنها لم تكمل اسما الا بصلة .

فقلنا : فما فيها من المضارعة لحرف المعنى ؟

قال : لما لم تخص قليلا من كثير ولا كثيرا من قليل ، ولا واحدا

من تشنية ، ولا مذكرا من مؤء نث ، كانت كحرف المعنى الذى هو مملق
بغيره .

قلنا : فأحد ، اذا قلت ما جاءني أحد ، كمن في الابهام ،
وأنه يقع للواحد والاثنين ، والقليل والكثير من الجمع ، والمؤء نث والمذكر !
قال : ليس هو محتاج الى صلة ، وانما وقع المصوم فيه من غيره ،
وذلك لأن الجحد يجوز فيه المصوم ولا يجوز في الخبر على الخصوص
قلنا : فلم لم يضارع حروف المعاني ؟

قال : لأنه لم يكتف به منها ، ألا ترى أن حرف الجحد
لازم له ، وكذلك الحروف التي هي موجبة ، كقولك : ما أتاني أحد ،
وان أذاك أحد فأكرمه ، وهل من أحد ؟ فجرى مجرى عمل من رجل ،
وان كان لا يقع الا مع هذه الحروف فانه كسائر الاسماء المتمكة التي تقع
موقعه في النفي وغير الايجاب .

- فهذا من مذهبه حسن -

وسألته : عن هذا وهو لا .

فزعم أنه موضوع موضع تنبيه وانظر فقال : هو مضارع لهذا
الفعل المبني الذى ليس بمعرب - وذلك الفعل عنده انما بنى لأنه
مضارع للزجر الذى هو حرف معنى كسه ومه -
وسألته : عن هذام .

فقال : كان المؤء نث جملة لا ينصرف في المعرفة ، وهذام معدول
في باب المعرفة ، كعمر عن عامر في باب المعرفة ، فلما عدل عمر عن اسم
مصرف لم يصرف ، ولما عدلت هذام عن اسم لا ينصرف لم يكن بعده الالباء .
قال : فقلت له : هذا ترك ما اشترطته في باب البناء أنه مضارع
لحروف المعاني دون غيرها ، فأى شيء يضارع به هذام حروف المعاني ؟

فتغلغل في هذا الى أن قال : فعال تعدل في أربعة أوجه :
في باب الأمر والنهي ، وفي النداء ، والمصدر ، وفي الاسم العلم ، وهي في
ذلك كله اسم معرفة مؤنث وبعضه مضارع لبعض ، فالذي في باب
الأمر مضارع لمه وصفه ، وما ضارع المضارع جرى مجراه - يريد أن يدرك
بمعنى أدرك ، كأنه مصروف عن الإدراك موضح موضع الفعل المبني -
وهي في باب النداء ، وباب المصدر وباب التسمية مضارعة لهذا الباب ، لأنها
في هذا الموضع عدل كما أن ذلك عدل ، فقد ضارعت حروف المعاني
لمضارعتها ما ضارعه .

وسألته : عن خمسة عشر .

قال : إنما وجب فيها البناء لأن معناه خمسة وعشرة ، فلما ضمّا
وأسقطت الواو تضمن جمعها معنى الحرف ، يعنى الواو ، فضارعا حروف
المعاني بما تضمننا من معنى الواو . ويلحق بهذا ما كان مثله فيجمله
إذا أمكنه فيه ، غذا على هذا محمول ، وإذا لم يمكنه جعله مضارعا
لهذا الذي يتضمن معنى الحرف ، يعنى الواو . وأمّا قبل وبعد وما أشبه
ذلك فانه احتج له بمثل قول سيويه : أجره مجرى الزجر كحوب .
وهذا قد ذكره سيويه .

ويحمل قبل وبعد لأنها ليست بمستمكنة على مثل من وإلى ؛
لأن كل واحدة مقتضية لصاحبيتها ، فكان قبل ابتداء غاية لبعد وبعد
انتهاء غاية لقبل ، ففيهما ما في من وإلى من الابتداء والانقطاع . فإذا
أفردتا من باب تمكّنها ^(١) في الإضافة التي وضعتا عليه خرجتا إلى شبه
حروف المعاني ، كفروج الأساء في باب النداء إلى مضارعة الأصوات كفاق
وطق مضارعة للحروف ، لأنها حكيت حكيدة جرت فيها كالزجر ؛ لأن

(١) تمكّنها هكذا في النص ، وتمكّنها أحسن .

الزجر ^وإنما ^ووُضِعَتْهَا حروف معان ليُعلم ما تريد بها ، ومخرجها مخرج صوت ،
وحكاية الصوت كإخراج الزجر منك للمزجور ، وإنما هو صوت ونداء ، وهي
مضارعة لحروف المعاني من هذه الجهة ، وكذلك حروف الهجاء إذا
قطعت ، والمدد إذا تكلم به من غير عطف عكسه حكم الصوت المكرر .
- وقد كان ^{ربما} قال البناء بغير هذا المعنى - وهذا الذي كان يعتمد عليه -
- وأما مذهب سيويه فإنه لم يخص بالبناء شيئاً من شيء ، وقال : هو
للأسماء التي ليست يتمكن وللافعال غير المضارعة وللحروف التي لم
تجس ، إلا لمعنى ليس . ولم يجعل شيئاً من هذه أصلاً لغيره .
قال أبو الحسن : والذي أذهب إليه أن البناء إنما هو الأصل
الذي يضم المعرب وغيره ، وأن المعرب مخرج منه ، فخرج عنه إلى
الاعراب الأسماء المتمكنة ، لحاجتهم إلى اعرابها للمعاني التي صرفوها
فيها ، وضارعتها الأفعال فأدريت منها ولم تلحق بها وقصرت عنها ،
وتباعدت الحروف التي للمعاني فلزمت الأصل الذي بنيت عليه .

النقد :

ان هذه المحاورة قد تناولت كثيراً من قضايا المبنيات وفي تفصيل
كما هو ظاهر ، وليس من السهل ان نقف مع المبرد في الجزئيات المتعددة
لنناقش رأييه في كل مسألة ، وسنكتفي بدراسة ونقد القضية الجامعة
لهذه الجزئيات وهي التمثلة في سوء ال ابن كيسان : ثم سألته : عن
العلة التي توجب البناء ؟ وستكون لنا كلمة عسماً بعد هذا السوء ال ،
وهو ما يمكن أن يسمى بالسوء ال عن علة العلة ، مثل ما جاء في أول المحاورة :
لما بني المبنى على الحركة ، ولم كانت حركته كذا دون غيرها ؟
فأقول : أولاً : ان المبرد يرى أن الاعراب أصل في الأسماء ،
لأنها الممكن الأول ، والأفعال والحروف لها تبع ، وهذا مذهب البصريين

في اصالة الاعراب في الاسماء دون الافعال ، ويخالفهم فيه الكوفيون القائلون باصالة الاعراب فيهما ، وهذه قضية ليس هنا مجال تفصيلها (١) .

كما أن المبرد يرى أن علة بناء الأسماء المبنية مضارعتها لحروف المعاني وهو في هذا قد أخذ بقول سيويه أيضا ، جاء في الكتاب (٢) : " وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلا أسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير " .

غير أن المبرد أشار إلى المضارعة بين الأسماء المبنية وحروف المعاني في أجمال هنا وفي المقتضب كذلك دون تفصيل لأوجه هذه المشابهة ، وقد أفاض المتأخرون في بيان أنواعها وحاولوا بذلك إدخال المبنيات في دائرتها .

ثانيا : نلاحظ أن المبرد يخرج أحيانا على الأصل الذي قرره في بناء الأسماء ، وأن علة ذلك مضارعتها لحروف المعاني فمثلا حين سئل : عن علة بناء هذا وهو " لا " ، " فزعم أنه موضوع موضع تنبيه وانظر فقال : هو مضارع لهذا الفعل المبني الذي ليس بمضرب " " وعلى هذا اعتراض وهو إذا كان هذا وهو " لا " مضارعة للفعل المبني كان ينبغي أن تكون معرفة أعراب ما لا ينصرف كما ذكر هو في قوله : " فكل اسم خرج من جملة الأسماء التي وضعت للتمكن في التسمية ، والتمكن في الاعراب إلى مضارعة الفعل ، وجب أن تحمل تلك المضارعة على الفعل في نقض الاعراب " ولم أجد في المقتضب توضيحا لهذا (٣) الموقف ولا في كتب النحاة .

(١) راجع تفصيل هذه القضية وحجة كل فريق في الايضاح في علل النحو ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) ١٥ / ١ .

(٣) راجع المقتضب ١٨٦ / ٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ / ٤ ، ٢٧٨ .

وعليه ما ذكره بعض المتأخرين من النحاة في تحليل بناء اسم الإشارة أحسن وأوضح فهم يقولون : ان اسم الإشارة بني لمضارعة حرف غير موجود كان ينبغي أن يوضع ليؤدى معنى الإشارة التي هي معنى حقه ان يؤدى بالحرف كالأستفهام (١).

ثالثا : خالف المبرد قوله في علة بناء الأسماء المبنية أيضا في باب حذام ، وخرج بها عما اشترطه في باب البناء : انه مضارع للحروف وقد تنبه ابن كيسان لهذا : قال المبرد عن علة بناء حذام : كان المؤنث جملة لا ينصرف في المعرفة ، وحذام معدول في باب المعرفة ، كعمر عن عامر في باب المعرفة ، فلما عدل عن اسم مصروف لم يصرف ، ولما عدلت حذام عن اسم لا ينصرف لم يكن بعده إلا البناء " وهذا أيضا رأي في المقتضب (٢).

وهذا قول انفرد به ونسب اليه دون سائر النحاة ، ولم يجد عندهم قبولا بل وجد معارضة شديدة . ولنسمع لابي اسحاق الزجاج يشرح قول المبرد ويرد عليه (٣) : قال أبو اسحاق : وكان لابي العباس مذهب في هذا ، كان يزعم أنك لو سميت امرأة بـ " حازمة " كنت لا تصرفها ، فلما عدلت " حذام " عن حازمة بنيفة ، لا مرتبة في حط الاعراب بعد ترك الصرف إلا البناء ،

(١) راجع من شرح الألفية عند قول الناظم : والمعنوي في متى وفي

هنا . ابن عقيل بحاشية الغزوى ٢٨/١ ، والأشموني بحاشية الصبان ٥٣/١ ، والتصريح على التوضيح ٤٩/١ ، وراجع همع الهوامع ٥١/١ ط/الكويت .

(٢) المقتضب ٣/٣٧٤ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦ .

وهذا مذهب يفسده عندي : " أنى أرى ما لا ينصرف من الأسماء
إذا زادت علته عن اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف ، والدليل
على ذلك أنك إذا سميت رجلاً " ورقاً " يا هذا " قلت : " جاء نسي
ورقاً " يا هذا " فقد زاد بتسميتي علة التعريف فصار فيه ثلاث علل :
أنه فيه ألف التأنيث ، وأن ألف التأنيث صيغة مع الاسم ، وأنه معرفة ،
فلم يزد التعريف على منع الصرف .

وإذا كان أبو اسحاق قد دفع قول المبرد بمثل " ورقاً " يا هذا "
ما اجتمع فيه ثلاث علل ولم يخرج من باب الاعراب الى باب البناء فان
ابن جنى ^(١) وابن الشجرى ^(٢) وابن يمشى ^(٣) قد دفعوا قول المبرد
بما اجتمع فيه أكثر من ذلك قال أبو الفتح ابن جنى : " وما يفسد قول
من قال : ان الاسم اذا منعه السببان الصرف فان اجتماع الثلاثة
فيه ترفع عنه الاعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة
أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كما مرأة
سميتها (بأذربيجان) فهذه اجتمعت فيه خمسة موانع ، وهي : التعريف
والتأنيث ، والمجسة ، والتركيب ، والألف والنون ، وكذلك ان عنيت
" بأذربيجان " البلدة والمدينة ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ،
وهو مع ذلك معرب كما ترى . فاذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع
الاعراب والثلاثة أحجب بالأ ترفعه .

-
- (١) الخصائص ١٧٩/١ وما بعدها وجمع الهوامع ٤٨/١ ط / الكويت .
(٢) الأمل ١١٥/٢ .
(٣) شرح المفصل ٥٣/٤ .

والحق أن قول المبرد مدفوع ولا وجه له ، إذ لا وجود لمقارنة بين ما منع من الصرف وما استحق البناء ، فلكل وجهة ، هو نفسه قد أشار إليها في صدر هذه المحاورة ، فما منع من الصرف فلمضارعة الفعل ، وما بني فلمضارعة الحرف .

بقي أن نقول : أن حذام وأخواتها بنيت عند من يرى بناءً مما لعلته مضارعتها لنزال وبابها لوجوه منها : الموازنة ، والعدل ، والتأنيث هذا قول أكثر النحاة ^(١) .

ونذهب على بن عيسى الرعي - فيط نسبه إليه ابن الشجري ^(٢) في علة بناء حذام وأخواتها مذهبا آخر وهو : لتضمنهن معنى علامة التأنيث التي في حازمة وقاطمة وراقشة ، فلما عدلن عن اسم مقدرة فيه تاء التأنيث وجب بناؤهن لتضمنهن معنى الحرف .
وجدير بالتأمل قول أبي الحسن بن كيسان في آخر المحاورة :
والذي أذهب إليه أن البناء إنما هو الأصل الذي يعم المعرب وغيره ، وأن المعرب مخرج منه " فهذا الرأي حقيق بالقبول فيه حل للنزاع في علة المبنيات التي أطال النحاة الجدل فيها ، وتكلفوا كثيرا دون الحصول على نتيجة ايجابية ، ولأن ابن كيسان نفسه أحسن بهذا حين عقب على محاورته للمبرد ، التي تشقق فيها القول وتفرع ، بهذا الرأي الذي سجله وعلل له .

فالقول بأن البناء هو الأصل والأعراب هو الطارئ على الكلم يناسب تطور اللغة في تدرجها . وقد اتفق النحاة على أن المفرد

(١) راجع الأُمالي الشجرية ١١٦/٢ ، وسمع الهوامع ٤٨/١ ط / الكويت .

(٢) الأُمالي ١١٦/٢ .

قبل التركيب ليس بمعرب ، لأن الأعراب جاء بعد ضم المفردات بعضها الى بعض ، ودخول العوامل على المعمولات ، وليس من شك ان المفرد سابق على الجملة ، فيكون البناء سابق للأعراب ، والأعراب هو الذي جاء لتحييز ما أبيهم معناه ، وما لم يعرب لزم الأصل ، وما كان كذلك لا يحتاج الى تعليل ، وانما يبحث عن علة ما خرج عن الأصل وهو المعرب ، وتعليل هذا سهل ميسور لأنهم أعربوا حين احتاجوا الى تمييز المعاني التي تصرفوا فيها كما يقول أبو الحسن .

كلمة :

ترى في هذه المحاورة جدلا على نحو ما يطلق عليه ابن مضاه العلل الثواني والثالث^(١) ، ففيها السؤال عن علة بناء المبنى ، وعن علة بنائه على الحركة ولم كانت هذه الحركة دون غيرها ؟ ولأن مثل هذا ضروري عند النحاة يقول الأشونى^(٢) : " وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ، ولم حرك ، ولم كانت الحركة كذا ؟ " .

واحسب أنه لو قبل السؤال عن العلة الأولى ، لأنها علة تعليمية فليس بمقبول في منطق اللغة السؤال عما وراء ذلك ، لأن الجواب لن يكون الا تكلفا وافترضا ، ولن يثبت منه شيء امام النقد ولولا خوف الاطالة لضربت أمثلة لهذا ، وان هذا الجدل العقلي وان غاسب المتخصصين والباحثين ، فليس بمناسب الأبقاء عليه الا في حدود ذلك تنقية للنحو مما علق به من آثار هذا الجدل العقلي ، لأن جهل ما رتبته النحاة على هذه العلل لا يضر في فهم الفصحى من الكلام ولا في استعماله .

(١) الرد على النحاة ص ١٢٧ تحقيق الأستاذ د / البناء .

(٢) شرحه على الألفية بحاشية الصبان ١ / ٦٣ .

كزيادة الألف في قولك الرجلان ، والميم كالنون إلا أنها جعلت قبل الألف ليوافق لفظ ضربا ، ويكون بزيادتها مع الميم كزيادة الألف في الأسماء بعدها النون ، وكان في ذلك تحصين لها من السقوط ، لأن النون في الأسماء الظاهرة تسقطها الإضافة ، والمضمر لا يضاف .

قال أبو الحسن : فقلت : المضمر الذي فيه ظهور حرف واحد أو أكثر الموحدة والمذكر ينفصل أحدهما من الآخر بدليل في ذلك الحرف ، والتثنية تبطل ذلك الدليل ، فأرادوا أن ينتقل الواحد عن الفعلين جميعا ، أعني الفتح والكسر والواو والياء والألف ، لأنها لا تلي الاقحفة فجعلوا الميم معها زائدة لتقع عليها فتحة الألف ، ولينتقل العلمان اللذان كانا في الواحد في التثنية حركة تجمعهما لم تكن في الواحد .

فقلت : قمتا فأسقطت الكسرة والفتحة وجمعتها بالضممة ، وكذلك أسقطت الواو من هو والياء من هي وأسقطت الألف من قولك رأيتها ، والضممة أو الواو من قولك رأيتهم ، والياء من مرت بهم . . .

النقد :

جاءت في هذه المحاورة ثلاثة آراء لوئلك النحاة في لواحق الضمائر : انتم وانتم . . . الخ وما هي إلا تعليل لما استقر عليه الأمر في هذه الصيغ وهو تعليل جدلي ، ولهذا كان فيه مجال للطعن والدفع ، كأن آراء غيرهم من النحاة في هذه اللواحق ، لأنها آراء قائمة على التخمين والاستنتاج دون برهان من اللفظة ^(١) وسنقف مع الآراء التي وردت في المحاورة وقفة قصيرة لتبرهن على ما قلناه :

(١) راجع مجالس العلماء فقد أورد مع هذه الآراء آراء أخرى في أصل هذه اللواحق .

أولا : ذكر عن ثعلب - في المحاورة - ان الميم في انتما وانتسم زيدت في تثنية الاسم وجمعه لقلته ، وذلك أن قولك : قمت وقمت على حرف واحد . ومعنى هذا القول ان الضمير هو التاء ثم تُنسى وجمع وزيدت عليه الميم لقلة الاسم - وبناء على هذا كان ينبغي أن يظل في التثنية والجمع " تما وتم " لأن التاء هي اللفظ الواحد ثم زيدت عليه الميم ولم يقل أحد بهذا ولا اعتقدت ان العرب نطقت بذلك وان قصد ثعلب ان الضمير كان انت ثم ادخلت عليه علامة التثنية والجمع فيرد عليه ان " انت " ليس بالقليل ليكثر .

ثانيا : ساق المبرد رأيه في هذه اللواحق في فلسفة ، تعنى فهم مراده ، ولكن قوله : فكانت الألف كزيادة الألف في قولك الرجلان والميم كالفون " يعنى أن الضمير ثني بعلامتين كما ثني رجل ثم قدمت الميم ليوافق لفظ ضربا ، والحق اننى لا أرى مناسبة بين الضمير في ضربا ، وانتما ، لأن الضمير في ضربا على حرف واحد ، و " انتما " مجموعة أحرف ، وأولمله كان يقصد الى ان الألف في ضربا طرف فيوافقفه الف انتما في هذا التطرف ؟

وهذا فيه إيهام بان الألف في انتما هي الضمير وليس كذلك كما انه لا يستقيم مع قوله : " ان الألف في أنتما ، كالألف في " الرجلان " فالألف في " الرجلان " علامة فيكون في " انتما " علامة فكيف تكون الموافقة بين الألف في ضربا وهي الضمير وفي انتما وهي علامة وليست بضمير ؟

ثالثا : معروف عن ابن كيسان أن الضمير في انت هو التاء ^(١) وانه مفتوح للمذكر ومكسور للمؤنث ، وهنا قرر ان التثنية تبطل هذا الفرق

(١) راجع همع الهوامع ١/٦٠ .

فجي " بعلامة الضمة لتجمع الحركتين فيكون الضير " انت " بضم
الثاء ، ثم جي " بالميم لتقع عليها فتحة الالف . وهنا لا بد
من سوء ال : ولماذا زيدت الميم في أنتم ؟ وليس فيه فتحة توجب
زيادة الميم فان قيل انها علامة الجمع قلنا : لماذا لا تزداد الواو ؟
وسوء ال آخر : هل لجمع حركتي الفتحة والكسرة في الضمة
نظير ؟ اعتقد انه ليس لمثل هذه الأسئلة جواب .

وأقول : ان بعض النحاة نظر الى هذه اللواحق أو الى الضمائر
بصفة عامة نظرة صائبة قال ابن يعيش في انتا وانتم (١) : " وقيل
ان الكلمة بكاملها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب " .
وهذا حق فان العرب خاطبت المثنى بـ " انتا " والجمع
بانتم ، فهذه الصيغ لم تكن لها مفردات ثم حولت الى التثنية والجمع ،
وانما هي هكذا باصل الوضع ، وفي هذا القول ما يغنى عن البحث في أصل
الضمائر الذي شغل به القدماء (٢) والمحدثون على السواء (٣) .
وأحسب ان الجهد فيه لا يأتي بمزيد على ما استقر عليه أمر
الضمائر في الاستعمال أو في فهم الكلام الفصح .

(١) شرح المفصل ٩٥/٣ .

(٢) راجع في هذا الرضي على الكافية ١/٢ وما بعدها ، وجمع الهوامع
٦٠/١ .

(٣) في مذكرات استاذنا د / عساكر بسط لآراء المستشرقين وغيرهم في
أصل الضمائر بحوزتي .

ولذا قدروا لها عاملا محذوفا : تقديره تبهثون ، وحذف للدلالة ما بعده عليه " (١) .

ورد بعضهم قول من يرى ان العامل في اذا هو قوله جـ " انكم لفي خلق جديد " بان (ان) ولام الابتداء يمنعان من ذلك ، لان لها صدر الكلام ، ولا يصلح (جديد) أيضا ان يعمل في (اذا) لانه صفة ، والصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف " (٢) .

وفريق ثالث من النحاة يرى ان العامل في (اذا) من الاية هو شرطها ونسب الى المحققين (٣) ، ف (اذا) عندهم منصوبة بـ " مزقم " (٤) وهذا لم يسلم أيضا من اعتراض . قال ابن الأنباري (٥) : " زعم بعض النحويين ان العامل فيه مزقم وليس بمرضى ، لانه مضاف اليه والمضاف اليه لا يعمل في المضاف .

ورد ابن عطية قول من يرى ان العامل في اذا (مزقم) بقوله : هو خطأ وفساد المعنى " (٦) .

وعندى ان هذا القول جيد وجدير بالقبول ولا عبرة بما ورد عليه من اعتراضات من السهل دفعها وردها ، وذلك ان " اذا " لا ينبغي أن تكون بدعا من أدوات الشرط التي يعمل غيها فعل الشرط (٧) ، وليس

(١) راجع الكشف ٢٨١/٣ ، والتبيان في اعراب القرآن ١٠٦٣/٢ والبحر

المحيط ٢٦٠/٧ ومغنى اللبيب ٩٩/١ .

(٢) مغنى اللبيب ٩٩/١ .

(٣) المصدر السابق ٩٦/١ .

(٤) البحر المحيط ٢٦٠/٧ والقرطبي ٢٦٣/١٤ .

(٥) البيان ٢٧٥/٢ وراجع التبيان ١٠٦٣/٢ .

(٦) البحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٧) المصدر السابق . ومغنى اللبيب ٩٦/١ .

لها ما يخرجها عن سائر أدوات الشرط حتى تنفرد بحكم خاص . أما القول " بأن
المضاف اليه لا يعمل في المضاف فهو غير وارد لأن (اذا) عند هو " لا
غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جازمت كقوله :
" واذا تصبك خصاصة فتحمل " (٢)

أما القول بفساد المعنى كما ذهب اليه ابن عطية فبعيد جدا لأن المعنى
واضح حين تقول : ينبئكم أى يقول لكم اذا مزقتم كل ممزق تبعثون وأكد
ذلك بقوله انكم لفي خلق جديد كما يقول أبو حيان (٣)

فانت ترى ان القول بان العامل في (اذا) هو شرطها يلحقها
باخواتها دون شذوذ وان العامل فيها شرطها في الآية خاصة يغنى
عن تكلف التقدير .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٩٣ و ٩٦ - صدره : استغن ما اغتاك ربك بالغنى
وهو من قصيدة عبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة يوصى ابنه
جبيلاً جمعت حكماً وآداب وبعد بيت الشاهد قوله :
اذا هممت بأمر شر فأتد * واذا هممت بأمر خير فاعجل
انظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٣ / ٣٧٤ .
(٣) البحر المحیط ٧ / ٢٦٠ .

٣٠ - المبحث الثلاثون

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

محاورة بين أبي بكر بن دريد وأبي سعيد السيرافي (*)

وفي الأُمالي الشجرية : " حُكِيَ عن القاضي أبي سعيد السيرافي (١) أنه قال :

حضرت في مجلس أبي بكر بن دريد (٢) ، ولم أكن قبل ذلك رأيتَه ، فجلست في ذلك المجلس ، فأنشد أحد الحاضرين بيتين يمزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قابيل أغاه هابيل وهما (٣) :

تغيّرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح
تغيّر كل ذي حسن وطيب وقلّ بشاشة الوجه الطليح

فقال أبو بكر: هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا ، وجاء فيه الأقواء .

فقلت : إن له وجهها يخرجها من الأقواء .

قال : ما هو ؟

(*) أُمالي ابن الشجري ٣٨٤/١ ، وراجع الانتصاف من الانصاف ٦٦٢/٢ ،

والأشباه والنظائر ٢٤١/٣ والدرر اللوامع ٢٠٩/٢ .

(٢) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان : تقدمت ترجمته صفحة ٢٤٤ من هذا البحث .

(٣) أبو بكر بن دريد : هو محمد بن الحسن بن دريد عده الزبيدي في طبقاته ص ١٨٣ في الطبقة السادسة من اللغويين البصريين وقال توفي سنة ٣٢١ وانظر بغية الوعاة ٧٩/١ ونزهة الألباء ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٣) راجع الانتصاف ٦٦٣/٢ والدرر اللوامع ٢٠٩/٢ .

قلت : نصب بشاشة وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للاضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته باسناد قل اليه ، فيصير اللفظ : وقل بشاشة الوجه المليح^١ والأصل : بشاشة الوجه المليح^٢ ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله :

فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا^(١)
فقل : ارتفع ، فرفعتني حتى أقعدني إلى جنبه .
النقد :

يروي قول الشاعر : وقل بشاشة الوجه المليح - موضع المحاورة -

بروايتين :

أحدهما : رفع بشاشة من غير تنوين مضافة إلى الوجه ويكون المليح ، مجرورا لأنه نعت للوجه المجرور بالاضافة ، وهذه هي الرواية التي رواها ابن دريد بالاقواء . وهو تفسير حركة حرف الروى لأن كلمة (قبيح) في البيت السابق مرفوعة فيحدث الاختلاف بين البيتين بالرفع والجرح ، والاقواء أحد عيوب القافية^(٢) .

والرواية الأخرى : بنصب بشاشة من غير تنوين ورفع (الوجه) على أنه فاعل قل ورفع المليح على القاعدة ، وهذه هي الرواية التي ذكرها السيرافي وأخرج بها الشاعر من الاقواء ، ووجه نصب بشاشة على ان الكلمة تمييز والأصل بشاشة بالتنوين ، وانط حذف منها لالتقاء الساكنين لا للاضافة ، وهو توجيه شديد ارتضاء ابن دريد ورفع به مكانة الرجل .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من الأشباه والنظائر .

(٢) راجع المطالي ابن الشجري ١/ ١١٩ .

ولكن هل حذف التنوين لالتقاء الساكنين قياسي ، أو هو ضرورة ؟
 لم يقل السيرافي عن هذا شيئا هنا ، ولكن الظاهر من كلام النحاة أن حذف
 التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة وليس قياسا مطردا . يقول سيبويه (١) :
 وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي (٢) :
 فألفيته غير مستمتب ولا ذاكر الله الا قليلا
 لم يحذف التنوين استخفا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء
 الساكنين وهذا اضطرار .

وقال الرضي : يقول سيبويه أيضا : " وحذفه في نحو قوله
 " وهاتم الطائي وهاب المني " .
 وقوله :

فألفيته غير مستمتب ولا ذاكر الله الا قليلا
 ضرورة " (٣) ، ويقول في موضع آخر (٤) : وأما حذف التنوين للساكنين
 فشان " .

وحين ذكر النحاة مواضع حذف التنوين حصروها في مواضع ولم
 يذكروا منها حذفه لالتقاء الساكنين (٥) ، كما أن ابن الأنباري أفصح عن

(١) الكتاب ١/١٦٩ .

(٢) والبيت من جملة أبيات لأبي الأسود الدؤلي . راجع الدرر اللوامع ٢/٢٣١
 والتمصرة للصيمري ٢/٢٢٩ .

(٣) شرح الكافية ٢/٤٠٢ . (٤) شرح الشافية ٢/٢٣٤ وما بعدها .

(٥) راجع الأشباه والنظائر ٢/١٠٥ وجاء فيه : " قال ابن هشام وغيره :
 يلزم حذف التنوين في مواضع : لدخول ال ، وللإضافة ، ولما منع الصرف ،
 وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو ضاربك ، عند من قال
 أنه غير مضاف ، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن أو ابنة
 مضافا إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء " .

علة منع النحاة حذف التنوين لالتقاء الساكنين بقوله (١) : " وإنما وجب حذفها — أى نون التوكيد — بخلاف التنوين ، لأن نون التوكيد تدخل على الفعل ، والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ، فجعل ما يدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ، فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ، ولم يحذف التنوين ."

فهل يكون السيراني — بناءً على رأى النحاة في حذف التنوين — قد أخرج الشعر من عيب القافية ، والزعمه الضرورة في حذف التنوين ، أو كما يقول صاحب الدرر (٢) : " وتوجيه السيراني فيه تخلص من ضرورة السى ضرورة . . . وهي ضرورة قبيحة " أم هل يرى السيراني ان الحذف قياس وليس ضرورة ، ويكون من مواضع حذف التنوين التخلص من التقاء الساكنين كحذف التنوين للإضافة وغيرها ؟ الحق انني لم أجده للسيراني تصريحاً بهذا أو ذاك (٣) ، ولكن يبدو أن قوله : ان له وجهاً يخرج منه من الأقواء ، واستشهاده بالببيت ، يؤيد بانه يرى ان الحذف ليس ضرورة .

ومهما يكن من أمر فان القول بجواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين له ما يؤيد به من المسوع نثراً وشمراً ، وليس من سبب للحذف الا التخلص من التقاء الساكنين ، واليك بعضاً من ذلك زيادة على ما ذكر في المحاورة :

(١) الانصاف ٦٥٩/٢ .

(٢) الدرر اللوامع ٢٠٩/٢ .

(٣) راجعت شرحه عند قول سيويه المتقدم فلم يصح بقياسية الحذف .

- ١ - قرئ قوله تعالى (١) : " قل هو الله أحد الله الصمد " بحذف تنوين أحد .
- ٢ - قرئ قوله تعالى (٢) : " ولا الليل سابق النهار " بحذف التنوين من سابق ونصب النهار .
- ٣ - وجاء في الشعر (٣) :
يذهل الشيخ عن بنيه وتبدى
عن خدام العقيلة العذراء
بحذف التنوين من خدام ، ورفع العقيلة ، لأنها فاعل (تبدى) (٤)
- ٤ - قول الشاعر (٥) :
حيدة خالى ولقيط وعلسى
وحاتم الطائي وهاب المئسي
أراد حاتم فحذف التنوين .

- (١) الآية رقم ١-٢ سورة الاخلاص جاء في البحر المحيط ٥٢٨/٨ :
" قرأ ابان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين
والعسن البصري وابن ابي اسحاق وابو السكك وابو عمرو في رواية
يونس بحذف التنوين لالتقاءه مع لام التعريف . . . " فقول الرضي
في شرح الشافية ٢٣٥/٢ : بأن حذف التنوين في القراءة شاذ .
ليس بجيد لما ذكرناه .
- (٢) من الآية رقم ٤٠ سورة يس وقرأ بحذف التنوين عمارة بن عقيل ، راجع
شرح السمد ضمن مجموعة شروح التلخيص ١٤٤/٢ ونزهة الالباء
ص ٢٣٠ .
- (٣) ذكره في اللسان (خدم) ولم ينسبه وقال : وخدام جمع خدمة بالكسر
وهو الغلخال وعدى تبدى بمن لان فيه معنى الكشف " وهو لمبيد الله
ابن قيس الرقيات كما في ديوانه ص ٩٥ والافصح ص ٥٥ وامالي ابن
الشجري ٣٨٣/١ .
- (٤) الانصاف ٦٦١/٢ .
- (٥) انشده في اللسان (مأى) ونسبه الى امرأة من بني عقيل تفخر باخوالها
من اليمن ، وانشده في الخصائص ٣١١/١ ، والانصاف ٦٦٣/١ ،
والبيان ٥٤٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي كما مر وابن الشجري في اماليه

٥ — وقول الآخر (١) :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مستنون عجاف

بحذف التنوين من (عمرو) .

٦ — وقال الشاعر (٢) :

حميد الذي أصبح داره
أخو الخمر ذو الشيبة الا صلح

بحذف التنوين من (حميد) .

٧ — وقال الآخر (٣) :

لتجدني بالأمير برا
وبالقناة مدعسا مكرا

إذا غطيف السلمي فرا

أراد غطيف بالتنوين الا انه حذفه لالتقاء الساكنين (٤) .

فهذه النصوص ليس سائفا حملها على الضرورة أو الحكم عليها بالشذوذ ،
ولهذا يبدو ان ما قاله أبو حيان ان الحذف لالتقاء الساكنين : موجود
في كلام العرب واكثر ما يوجد في الشعر (٥) . يجعل الحذف على الجادة ،
وان لم يكن الا فصحا والاشهر ولكنه حذف جائز وليس بشاذ ولا ضرورة .

(١) أنشده في اللسان (هشم) ونسبه الى ابنة هاشم بن عبد مناف

وروى عن ابن بري ان الشعر لابن الزبير ، والبيت في الافصح

ص ٥٦ والانصاف ٦٦٣/٢ .

(٢) أنشده في اللسان (أمج) عن المبرد ولم يعزه لقائله ، وامج موضع

قال في معجم البلدان (أمج) من اعراض المدينة منها حميد

الأمجى وهو القائل وذكر البيت ، وهو في الانصاف ٦٦٤/٢ ، والمسائل

العسكرية لابي علي ص ١٢١ والبيان ٢٤٥/٢ .

(٣) اللسان (دعس) ولم ينسبه . المدعس من الرماح الغليظ الشديد

الذي لا ينثنى والبيت في الانصاف ٦٦٥/٢ ، وامالي ابن الشجري ٣٨٣/١

والتبصرة ٧٣٠/٢ .

(٤) التبصرة والتذكرة ٧٣٠/٢ والانصاف ٦٦٣/١ .

(٥) البحر المحيط ٥٢٨/٨ .

٣١ - المبحث الحادى والثلاثون

جواز الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي

(*) محاورة بين ابن جنى والمتنبي

قال أبو الفتح (١) : ذكرت المتنبي (٢) شاعرنا وقت القراءة (٣)

في اعراب هذا البيت :

(٤) وفاؤ كما كالربع اشجاه طاسه بأن تسعدا والدع اشفاء ساجمه

فقلت له : بأى شىء تتعلق الباء من " بأن " .

فقال : بالمصدر الذى هو " وفاؤ " كما .

فقلت له : وما ارتفع " وفاؤ " كما ؟

فقال : بالابتداء .

فقلت : وما خبره ؟

فقال : كالربع .

(*) تفسير ابيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٢٢٣ ، المالى ابن الشجرى
١٩٣/١ ، والخصائص ٤٠٣/٢ ، التبيان في شرح الديوان ٣٢٦/٣
مغنى اللبيب ٥٤١/٢ ، سيبويه امام النحاة ص ٢٤ ، مجلة كلية الشريعة
العدد الثانى ٢٧٠ .

(١) أبو الفتح عثمان بن جنى من احدث اهل العربية له شرحان على ديوان
المتنبي . وله الخصائص في النحو وسر صناعة الاعراب ، والمحتسب وغيرها
توفي سنة ٣٩٢ هـ - بغية الوعاة ١٣٢/٢ وما بعدها ونزهة الالباء
ص ٣٣٢ .

(٢) المتنبي : أحمد بن الحسين أبو الطيب الشاعر المشهور توفي سنة ٣٥٤ .
نزهة الالباء ص ٢٩٤ .

قلت : ما نسب للمتنبي من انه كان بصيرا بالنحو على مذهب أهل الكوفة
تو كده هذه المحاورات وأخرى تأتي في التصريف .
(٣) هذه العبارة تدل على ان ابن جنى قرأ على المتنبي خلافا لما قال بعضهم :
" كان أبو الفتح يحضر يحلب عند المتنبي كثيرا وينظره في النحو من
غير ان يقرأ عليه شيئا من شعره انفة واكبارا لنفسه " شرح ديوان
المتنبي ص ٨٣ - بغية الوعاة ١٣٢/٢ .

(٤) معنى البيت : وفاؤ كما يا صاحبي بما وعدتاني به من الاسعاد بالكا .

فقلت له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه وقد بقيت
منه بقية ، وهي الباء ومجرورها ؟
فقال : هذا لا أدري ما هو الا أنّه قد جاء في الشعر له
نظائر .

وأنشدني بيتا أنشده أبو الحسن الأُخفش ، وهو :
(١)
لسنا كمن حلت أيار دارها تكريت ترقب حيه أن يحصدا
النقد :

في هذا الحوار أراد ابن جنى من شاعره أن يلتزم بقاعدة اتفق عليها
معظم النحاة وهي : ان المصدر الذي يصح في موضعه حرف مصدرى :

====
عند ربع الأُحبة انما يسليني اذا كان مدد مع ساجم أى
هامل ، كما ان الربع انما يكون أبعث على الحزن اذا كان دراسا :
وقيل كان يخاطب عينيه . راجع للمعنى في شرح أبيات الصّاني
ص ٢٢٤ وما بعد ، ومعنى اللبيب ٥٤٢/٢ ، وفي نزهة الالباء
ص ٢٩٨ : ويحكى ان المتنبي لما أنشد سيف الدولة قوله :
وفاؤ كما كالربع اشجاه طاسه ...

قال له ابن خالويه : يا أبا الطيب : انما يقال شجاه - توهمه
فعلا ماضيا . فقال أبو الطيب : أسكت فما وصل الأمر اليك .
قال ابن الأنباري : قلت : انما قصد أبو الطيب بقوله : أشجاه
أكبره شجلا لا الفعل الماضي .
(١) البيت للأعشى في ديوانه ٥٦ ، والمسائل العسكرية ص ١٢٣ والتبيان
في شرح الديوان ٣٢٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١
واللسان (من) .

والمعنى ان الشاعر يمدح قومه بانهم لا يرضون الهوان والذل
لأبياد التي رضىت تكريت - وهي بلد على نهر دجلة - تماذج الحرث
والنزع راضين .

جعل بمنزلة الحرف والفعل ، ولهذا كان المصدر ومعموله كموصول وصلية
فلا يحال بينهما بأجنبي كما لا يحال^{به} بين الموصول والصلة^(١) ونحوهما
جاء مخالفا لهذه القاعدة يقول ابن مالك^(٢) :

وبالنسبة إلى الذي يريد بغير ذا أو حاول المذرتجد
وظاهر أن بيت المتنبي جاء مخالفا لهذه القاعدة ، ولهذا اعترض عليه ابن
جنى ، وقد شرح هذا الاعتراض وبيّن وجهة نظره في البيت وفي
أمثاله من النصوص التي جاءت مخالفة لتلك القاعدة يحسن أن نورد كلامه
قال^(٣) : " وكذلك لا يجيزون أن تعلق الباء في " بان تسعدا "
بالوفا " ، وقد أخبرت عنه بقولك كالربع ، فإذا لم يجز ذلك كانت
الباء " بان " متعلقة بفعل محذوف يدل عليه قوله : " وفاؤ كما " فكلّنه
لما قال : " وفاؤ كما كالربع " قال : " وفيما بان تسعدا " وإن لم
يقدر هذا التقدير فسد الأعراب . وكذلك قوله تعالى^(٤) : " إنه على رجعه
لقادر يوم تبلى السرائر " معناه والله أعلم أنه على رجعه يوم تبلى السرائر
لقادر ، إلا أنه لا يجوز أن يكون أعرابه الآن على هذا ، لأن الظرف
الذي هو " يوم تبلى السرائر " على هذا التقدير يكون متعلقا بالرجوع وقد
فصل بينهما بقوله " لقادر " وهو خبران وهو أجنبي من المصدر ، ولا يجوز

-
- (١) راجع شرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢ وما بعدها ، والرضي على
الكافية ١٩٥/٢ وجمع الهوامع ٩٣/٢ ، والمساعد على تسهيل
الفوائد ٢٣٢/٢ ، والأشروني بحاشية الصبان ٢٩١/٢ .
(٢) الكافية الشافية بشرحه ١٠١٨/٢ .
(٣) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٢٢٤ .
(٤) الآية رقم ٨ ، ٩ من سورة الطارق .

الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي " ولهذا يتأول ابن جنس
اعراب الآية بقوله (١) : " انه على رجعه لقادر " اي يرجعه يوم تبلى
السراير فدل (رجعه) على يرجعه " (٢) .

فهو يقدر فعلا محذوفا دل عليه المصدر ، وكذلك صنع بالبيت
الذي أنشده المتنبي محتجا به .

لسنا كمن حلت ايار دارها ...

يقول ابن جنس (٣) : " فابدل ايارا من " من " في قوله " من حلت " .
ومعناه لسنا كمن حلت دارها ايار " أي كأياد التي حلت دارها ،
فدارها الآن ليست منصوبة بـ (حلت) هذه ، وان كان المعنى يقتضى
ذلك ، لأنه لا يبدل من الاسم الا بعد تمامه ، وانما هي منصوبة بفعل
مضمر يدل عليه (حلت) هذه الظاهرة .
فهو لا يرى فيه للمتنبي شاهدا .

فانت ترى من هذا ان ابن جنس لا يجوز الفصل بين المصدر
ومفعوله باجنبي ، ويؤول ما جاء من الشواهد مخالفا لهذه القاعدة
وان كثيرا من النحاة سلخوا هذا المسلك ، وكل من تعرض لبيت المتنبي
خرجه بمثل ما ذكر ابن جنس ، قال ابن سيده (٤) : " والباء في " بان
تسمدا " متعلق بمحذوف اي : وفاؤ كما بالاسعاد ، ولا تكون متعلقة

(١) الخصائص ٢/٤٠٢ .

(٢) ولم يعلقه النحاة بقادر لانهم يرون فيه تضييقا للمعنى . قال في معنى
الليب ٢/٥٤١ : " ولا ينتصب يوم بقادر ، لأن قدرته تعالى لا تتقيد
بذلك اليوم ولا بغيره ... " .

(٣) تفسير أبيات المعاني من شعراي الطيب ص ٢٢٣ .

(٤) شرح مشكل أبيات المتنبي ص ١٩٢ .

بـ " وفاؤه كما " الا أول لا أنك قد اخبرت عنه بقولك : كالربع " .
فمحال ان تخبر عن اسم وقد بقي ما يتعلق به ، لأن هذا المتعلق به جزء
منه ،

وكذلك صنع الشيخ أبو العلاء ^(١) ، وقال ابن السجري ^(٢) :

" وما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به في المعنى فوجب حملـه
على فعل يدل عليه المصدر قول المتنبي : وانشد البيت ، كما قدر فعلا
بنصب يوم تبلى السرائر من لفظ الرجوع في الآية . وغير هو ^(٣) .

تلك آراء أولئك النحاة فيما جاء فيه الفصل بين المصدر ومعموله
باجنبي نرى منها أنهم لا ينعنون التعبير فلا سبيل الى منعه ، لأنه
قد ورد في الفصح ولكنهم يخرجونه على وجه تسلم به القاعدة .
وأقول : ان الذي ذهب اليه المتنبي في قوله : بأن تسعدا متعلق
بالمصدر " دون تقدير جائز ، وبه ظا بعض المتأخرين في أمثاله من النصوص .

فالزمخشري يقول عند قوله تعالى : " انه على رجعه لقادر
يوم تبلى السرائر " يقول ^(٤) : " يوم تبلى " منصوب بـ رجعه " وعلى الرغم من أنه
لم يصرح بجواز الفصل بين المصدر ومعموله ولكن عبارته ظاهرة في جوازه
ولهذا ظا ابن مالك ^(٥) : قال الزمخشري : يوم تبلى السرائر " منصوب
بـ " رجعه " فيلزمه من قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعمولـه
..... والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ " يوم " .

(١) راجع شرح أبيات المعاني ص ٢٢٤ .

(٢) أماليه ١٩٢/١ وما بعدها .

(٣) راجع التبيان في شرح الديوان ٣٢٥/٣ وشرح البرقوى ٤٢/٤

ومعنى اللبيب ٥٤١/٢ .

(٤) الكشف ٢٤١/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢ .

قلت : ما ذهب اليه الزمخشري جيد أيضا فقد صرح بعض النحاة بجواز الفصل وذكر له علة قوية ففي شرح الكافية للرضي (١) :

" ويجوز الفصل بينه - أي المصدر - وبين معموله بك جنبي على هذا فلا يقدر الفعل ... " لأن تقدير الفعل فيه تكلف ، وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به . فلا مانع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه (٢) .

وقال ابن عقيل (٣) : " يحتل في المصدر المنسبك ما لا يحتل في الموصول ، إذ هو غير صريح في الموصولية " حتى يتساويا في منع الفصل بالاجنبي ولهذا جاز بعضهم كالزمخشري أن تكون (أياما) من قوله تعالى (٤) : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَا مَعْدُودَاتٍ " منصوبة بالمصدر وهو الصيام مع وجود الفصل (٥) .

وحجة أخرى يمكن أن يحتج بها لجواز الفصل في مثل الآية " أنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر " وفي بيت المتنبي بأن معمول المصدر ظرف في الأول وجار ومجرور في الثاني وهما قد توسع

(١) ١٩٥/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٢ .

(٤) من الآية رقم ١٨٢ ، ١٨٣ سورة البقرة .

(٥) راجع الكافية بشرح الرضي ١٩٥/٢ . ومغنى اللبيب ٥٤١/٢ :

وفيه أن أياما منصوبة بفعل محذوف تقديره صوموا أياما . ولا تتعلق بالصيام لوجود الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب " وراجع أيضا التبيان في أعراب القرآن ١٤٩/١ .

النحاة فيها كثيرا ، ويكيها رايحة الفصل^(١) . ولهذا قال الصبان^(٢) :

" والفصل مفتفر اذا كان المصنوع ظرفا أو شبهه لاتصاعهم فيه " .

ولعل ما يؤيد القول بجواز الفصل بين المصدر ومموله

الظرفي وشبهه كما في الآية والبيت ، ان النحاة الذين منعوا ذلك خرجوا تلك النصوص على تقدير فعل محذوف وهم يرون ان المحذوف المقدر مأخوذ من المذكور بدلالته عليه . والنصوص فضيحة لا شك ، والمعنى واضح فلا داعي للتأويل والتقدير . فمذهب المجيزين يوسع القاعدة على أساس السماع الفصيح .

(١) راجع المصنف في الحاشية . ١٩٥/٢

(٢) حاشيته على الاشموني ٢٩٢/٢ .

٣٢ - المبحث الثاني والثلاثون

جواز حذف فاء الجزاء

محاورة بين ابن جنى والمتنبي (*)

قال المتنبي (١) :

ومن يجعل الضرغام للصيد بازه

يصيره الضرغام فيما تصيدا

قال ابن جنى : قلت له وقت القراءة (٢) : لم جعلت من شرط

صريحا ، وهلا جعلتها بمنزلة الذي وضعت الصلة معنى الشرط حتى لا

ترتكب الضرورة نحو قوله تعالى (٣) : " والذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار

سرا وعلانية فلهم أجرهم " ؟

فقال : هذا يرجع إلى معنى الشرط والجزاء ، وأنا جئت بلفظ

الشرط صريحا ، لأنه أبلغ وأؤكد . قال : وارتد الظاء في " يصيره " وحذفتها .

قال ابن جنى : والذي ظال جائز ، والموجه ما سنده أياه .

(*) الفسر ٢٦٣/٢ وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٧٩ .

(١) رواية العكبري ٢٨٧/١ " ومن يجعل الضرغام بازا لصيده " .

ورواية الديوان ص ٣٧٢ ط . دار صادر بيروت :

ومن يجعل الضرغام للصيد بازه * تصيده الضرغام فيمن تصيدا

والرواية المذكورة في المحاورة موضع البحث هي رواية ابن جنى التي سمعها من الشاعر وقت القراءة عليه .

(٢) (وقت القراءة) جملة تفيد تلقى ابن جنى عن المتنبي خلافا لما

زعم بعضهم كما مر بيانه .

(٣) من الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

النقد :

ترى في هذه المحاورة ابن جنى وكأنه يريد من الشاعر أن يعرب بيته قبل أن يقوله ، وأن يتحرى الوجه النحوى قبل أن يترجم عما في نفسه ، هل تجعل من شرطاً صريحاً ، أو تكون بمعنى الذى ؟ وما يترتب على الوجهين في جملة الشرط وهكذا ؟ ولوان كل شاعر فعل مثل هذا الذى يطلبه النحاة ما قيل شعر ، وان قيل لجاء خطبة من النثر لا يقدم الا ما حقه التقديم وان كان المعنى يقتضى تأخيرها ، ولا يحذف ما يستحق الذكر ، ولا يضر ما ينبغي أن يظهر وهلم جرا .

ولكن الشاعر مع ما له من الحق في أن يقول وعلى النحاة أن يتأولوا قد وجه بيته توجيهها نحويًا يدل على براعته في صناعة النحو أيضًا فقد أخذ عليه ابن جنى وغيره من النحاة ، جزم "يجمل" في البيت بمن الشرطية مع رفعه " يصيره " التي كان حقها أن تكون مجزومة جواباً للشرط ، والوجه أن يجعل من بمعنى الذى وما بعدها مرفوع ، فتكون يصيره مرفوعة كما يرى ابن جنى وكأنه قال : والذى يجعل الضرغام للصيد بازه يصيره ، فيكون يصيره في موضع خبر المبتدأ " هذا ما أراده ابن جنى وغيره من شراح المتنبي (١) .

وقد رأى ابن جنى في جعل من شرطية ورفع يصيره ضرورة كان ^{على} الشاعر ان يتعاشاها بما ذكره من توجيهه ولكن المتنبي وجه بيته بأنه قصد الى التصريح بالشرط والجزاء لمعنى يقصده ولا يظهره الا هذا التعبير .

(١) راجع تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٨٠ .

ومن الوجهة النحوية قال أردت الفاء في "يصيره" وحذفتها ،
وهو توجيه مقبول سلّم به ابن جنى نفسه ويزيده قوة وقبولا ان بعض
النحاة وجهوا به نصوصا جاءت بمثل ما في بيت المتنبي كما سنرى ولكن
بعضاً منهم لم يقطع بهذا التوجيه يقول : جزم "يجعل" ورفع
"يصيره" وذلك ضعيف جداً لأنه يعوج الياهي تضر الفاء^(١) .

والذي يبدو ان ما قاله المتنبي : أردت الفاء في "يصيره"
وحذفتها . وجهه سليم قال به بعض النحاة^(٢) في توجيه قول
جرير^(٣) :

يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع أخوك تصرع
لأنه أراد ظنت تصرع .
وقول زهير^(٤) :

وان أتاها خليل يوم سألة يقول لا غائب مالي ولا حرم
لأنه أراد فيقول أي فانه يقول^(٥) .

- (١) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٨٠ .
- (٢) مذهب منسوب للمبرد ومن تبعه . راجع مع الهوامع ٦١/٢ طبعة دارالمصرفة والفسر ٢٦٣/٢ .
- (٣) البيت من شواهد سيبويه ٦٧/٣ والمقتضب ٦٢/٢ ،
والفسر ٢٦٣/٢ ، والرضي على الكافية ٢٥٦/٢ والانصاف
٦٢٣/٢ ، ومع الهوامع ٦١/٢ ، والدرر اللوامع ٤٧/١ .
- (٤) البيت من شواهد سيبويه ٦٦/٣ والمقتضب ٧٠/٢ ،
والانصاف ٦٢٥/٢ وهوفي ديوان زهير ص ١٠٥ .
- (٥) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٨٠ والمقتضب ٧٠/٢ .

(١) وقول حسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات الله يشمركها والشر بالشر عند الله مثلان
بل قالوا ان الفاء المقدرة كالموجودة (٢) .

وأنت ترى من هذا ان ما قاله المتنبى لم يخرج عن هذا ، ولا
يصح ان يظل عن كل هذه النصوص : أنه ضعيف جدا ، بل ان حذف
الفاء في هذه النصوص قياس سائغ على مذهب الكوفيين القائل بحذف
علامة الجزاء اختيارا (٣) .

وقد استدلوا على هذا بما سمع في الفصح كقوله تعالى (٤) :
" اينما تكونوا يدرككم الموت " على قراءة الرفع ، وكقوله تعالى (٥)
" وان اطعموهم انكم لشركون " والشواهد معهم ، والنصوص تؤيدهم
فالذى جاء فيه حذف الفاء من الكلام الفصح كثير ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث اللقطة الذى أخرجه البخارى من حديث أبي بن
كعب : " فان جاء صاحبها والا استمتع بها " (٦) وعلى هذا المذهب
فلا داعي لتكلف التأويل بالتقديم والتأخير الذى اعتمده بعض النحاة
في توجيه تلك النصوص . ومشى عليه ابن جنى في توجيه بيت المتنبى (٧) .

(١) سيويه ٦٥/٣ والمحتسب ١٩٣/١ والرضي على الكافية ٢٥٦/٢ ،
مغنى اللبيب ٤٢٢/٢ والدرر ٧٦/٢ والكواكب الدرية ٩٢/٢ ،
وديوانه ٣٥٦/١ .

(٢) مغنى اللبيب ٤٢٢/٢ .

(٣) الرضي على الكافية ٢٦٣/٢ وهمع الهوامع ٦٠/٢ .

(٤) من الآية رقم ٧٨ من سورة النساء وقراءة الرفع منسوبة الى طلحة بن سليمان
كما في المحتسب ١٩٣/١ .

(٥) الآية رقم ١٢١ من سورة الانعام .

(٦) البخارى بفتح البارى ٥/١٨٤ كتاب اللقطة . حديث رقم ٧٤٤٤٤

(٧) ذهب سيويه في توجيه قول جرير : " انك ان يصرع أخوك تصرع " .

ولا موجب للقول بحذف الظاء للضرورة (١) ما دام قد جاء
الحذف في السمة فينبغي أن يظل أن حذف فاء الجزاء جائز كما
هو مذهب الكوفيين . والشواهد معهم ، والحجة لهم ، قال
العكبري (٢) : " أما قول المتنبي أردت الفاء ثم حذفها فجاءت
حسن قد جاء في الكلام الفصح . ثم ساق شواهد لذلك .

== الى انه على التقديم والتأخير ، أي أنك تصرع ان يصرع أخوك ،
الكتاب ٦٧/٣ وقال ابن جنى في بيت المتنبي " لأنه قال
" يصير الضرغام من يجعله بازا فيما تصيده " الفسر ٢٦٣/٣
كل هذا تغلصا من حذف الفاء أو اضمارها ، وهو تكلف ظاهر ،
فالجواب قد وقع في محله (فلا ينوى به التقديم) كما قال المبرد .
انظر الهمع ٦١/٢ .

(١) وهو مذهب سيويه أيضا . راجع همع الهوامع ٦٠/٢ .

(٢) شرحه للديوان ٢٨٧/١ .

٣٣ - المبحث الثالث والثلاثون

عامل النصب في المستثنى بالاً

محاورة بين عضد الدولة وأبي على الفارسي (*)

" ويقال : أنه اجتمع أبو على الفارسي (١) مع عضد الدولة (٢) في

الميدان .

فسأله عضد الدولة : بما ينتصب الاسم المستثنى في نحو : قام

القوم الا زيدا ؟

فقال له أبو على : ينتصب بتقدير " استثنى زيدا "

فقال له عضد الدولة - وكان فاضلاً - : لم قدرت : استثنى زيدا ،

فنصبت ؟ وهلا قدرت : " امتنع زيد " فرفعت !

فقال له أبو على : هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني (٣) ،

واذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح .

(*) نزهة الالباء ص ٣١٦ ، وراجع الانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦٣ ،

والمغنى لابن فلاح م / لوحة ١٩٢ ، ومعجم الادباء ٢٣٨ / ٧ ، وبغية

الوعاة ١ / ٤٩٦ .

(١) أبو على الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار القزويني سنة ٣٧٧

تقدمت ترجمته ص ٤٤٧ من هذا البحث .

(٢) عضد الدولة : فناخسرو بن الحسن بن بويه عضد الدولة : ابو شجاع أحد

العلماء بالعربية والادب وكان فاضلاً نحوياً له صنف أبو على الفارسي

الايضاح والتكملة مات بعملة الصرع يوم الاثنين ثامن شوال سنة ٣٧٢

بيخداد . بغية الوعاة ٢ / ٢٤٧ وما بعدها ووفيات الاعيان ٣ / ٢١٨ .

(٣) وقد ذكر استاذنا د / شليبي بانه قد رويت لأبي على أغبار تدل على

أنه كان رعيديداً ، ثم أورد غباراً وخلص منه الى القول : ولكن ارتياعه

على هذه الصورة . . . دليل عندى على طبيعة الجبن المتأصلة في نفس

أبي على " أبو على الفارسي ص ٧٢ .

===

النقد :

لعله لا يفوت المتأمل في هذه المحاورة أن يلحج بادي ذي بدع^١ حرص هذا النفر الكريم على تحصيل العلم والمعرفة ، فهم في ميدان الحسب لا يشغلهم عن إثارة قضايا ومعالجة مسائله مشاغل مهما صعبت وتعقدت ، فهذان الشيخان في الميدان يناقشان عامل النصب في المستثنى ، فلهـ درهما !

فإذا نظرنا إلى المحاكمة النحوية نجد أن لأبي على الفارسي رأيا في ناصب المستثنى بالآ في مثل قولهم : قام القوم الازبيدا ، وهو : أن زيدا منصوب بفعل مقدر تقديره : استثنى ، وهو رأى لكثير من النحاة قبل أبي على كما سيأتي - ولكن عضد الدولة أبدى عليه اعتراضا في قوله : ولم قدرت استثنى فنصبت ؟ وهلا قدرت امتنع فرفعت ؟ فكان الفعلين في نظر عضد الدولة متساويان وليس أحدهما بأولى في التقدير من صاحبه ، ولم يقل أبو على عن اعتراض عضد الدولة قولا بالقبول أو الرد ولكن يبدو أنه وافقه ورجع عن قوله بتقدير (استثنى) واعتذر عنه بأنه جواب غير محض بل أرسله على عجل يناسب الميدان .

ولما رجع من الميدان قال في ناصب المستثنى قولا آخر ، وهو ما ذكره في كتاب الايضاح قال : فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط الـ (٢) .

== قلت : ما جاء في الخبر هنا - أنه كان مع عضد الدولة في الميدان - يشفع للفارسي بأن له قدرا من الشجاعة يدل على أن الرجل لم يكن جباناً على تلك الصورة .

(١) الايضاح العضدي ص ٢٠٥ وأبو على الفارسي ص ٥٢٤ ، وراجع نزهة الالباء ص ٣١٦ وابن يعيش على المفصل ٢/٢٦٠ .

وقبل النشر فيما قال أبو علي أولاً وفي اعتراض عضد الدولة عليه ،
 وفيما قاله في الايضاح أقول : ان ناصب المستثنى بالا في قولهم : قام
 القوم الا زيدا للعلماء فيه أقوال كثيرة فللبصريين فيه أقوال ، وللكوفيين فيه
 آراء أجملها ابن الانباري في انصافه ^(١) ، وعدّ ابن فلاح في المغنى
 ستة آراء في ناصبه ^(٢) ووصل بها السيوطي الى سبعة آراء في
 الجمع ^(٣) ، ولم يسلم قول منها من مطعن واعتراض ^(٤) .
 وسنناقش ما ذكر في المحاوراة من رأى في ناصب المستثنى والذي قال به
 الفارسي ، وما أورده عليه عضد الدولة من اعتراض ثم نخلص الى أقرب
 الآراء الى الترجيح والقبول .

قال أبو علي في الميدان : ان " المستثنى بالا في قولك : قام القوم
 الا زيدا منصوب بفعل مقدر ، تقديره : استثنى .
 قلت : الفارسي مسبوق الى هذا القول فقد قال به السرد في أحد
 قوليه والزجاج ^(٥) . قال ابن جنى ^(٦) : " على أن أبا العباس قد ذهب
 في انتصاب ما بعد الا في الاستثناء الى انه بناصب يدل عليه معقود الكلام ،
 فكأنه عنده اذا قلت : " قاموا الا بكرا تقديره استثنى بكرا . . . وقد قال
 به رجل يعد جبلا في العلم " يعني الفارسي .

(١) الانصاف المسألة ٣٤ وما جاء فيه عن مذهب الكوفيين: اختلف الكوفيون في
 العامل في المستثنى بالنصب ذهب فريق بانه منصوب بالا ، وذهب
 الفراء الى ان الأمر كـبـة فنصبوا بها اعتباراً بان . . . وذهب الكسائي
 الى انه منصوب بتأويل ان فقام الحقوم الا زيد تأويله الا أن زيدا لم يقم .

(٢) م / لوحة ١٩١ .

(٣) همع الهوامع ٢٥٢/٣ ط دار البحوث ، وراجع الاستفناء في احكام
 الاستثناء ص ١٤٤ .

(٤) راجع مغنى ابن فلاح لوحة ١٩١ - والرضي علو الكافية ٢٢٦/١ .

(٥) راجع المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/٣ ط /

دار البحوث العلمية .

(٦) سر صناعة الاعراب ص ١٤٦ .

وحجتهم في هذا أن المنادى منصوب بأنادى مقدرا بعد حرف النداء: " والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به " (١) .

وقد ورد على هذا القول اعتراضات ، منها ما ذكره عضد الدولة في معارضة أبي علي من أنه يلزم عليه جواز الرفع بتقدير امتنع . ومنها ما ذكره ابن عقيل (٢) : " بانه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه باظهار ولا باضمار ، ولو جاز هذا النصب لأول ليت باتمنى " وغير ذلك من اعتراضات (٣) .

ولعل الفارسي أحس بهذه الاعتراضات حين اعتذر لعضد الدولة في المحاورة بأن ما قاله جواب ميداني ، وعدل عنه فيما بعد ، ولهذا أيضا قال القرافي : قال بعضهم : الناصب استثنى وهو باطل ، لأنه يلزم ان ينصب في النفي المفرغ " (٤) .

والذى يبدو ان هذا القول ليس بمردود ولا باطل — وإن كان غيره أقوى منه كما سنرى — وما عليه من اعتراضات يمكن دفعها .

أما اعتراض عضد الدولة فيجاب عنه بأن النحاة يفسرون ظواهر لغوية مسبوقة من العرب ، فما سمع فيه النصب لا يفسر الا بتقدير عامل ينصب وما ورد مرفوعا ، فليس من سبيل التوجيه الا بتقدير عامل الرفع ، وهذا كثير ومعروف بين النحاة جميعا ، ومثال ذلك تقدير عامل النصب في التحذير والاغراء (٥) ، كما لا يخفى الفرق بين (استثنى) و (امتنع) في

(١) شرح الكافية للرضي ٢٢٦/١ .

(٢) المساعد ٥٥٦/١ .

(٣) راجع الاستغناء في احكام الاستثناء ص ١٤٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الرضى على الكافية ٢٢٧/١ .

هذا الموضع ، فالأول موافق لفرض المخبر ومدلول عليه بالاداة بخلاف الثاني (١) ، وما الزمه القراني لهذا القول ليس بلازم أيضا ، لأن الاداة في المفعول مفعلة فلا تفسر عاملا ، والعامل الموجود نسلط على المستثنى . وما ذكره ابن عقيل فليس بلازم أيضا ؛ لأن قوله لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه باظهار ، فليس بوارد في المثال موضع المحاورة ، (ولا باضمار) فتحكم ليس عليه دليل ، ويرده أيضا نصب النادى بعد الأداة التي تدل على معنى : أدعو أو أنادى .

ومن هنا يبدو لي ان الرأي الذى رآه الفارسي أولا وقال به دون تريث كما يفهم من قوله انه رأى لغيره من النحاة ليس بمردود ، فلننظر فيما قاله بعد اناة وتروى هل يسلم من الاعتراضات ؟ قال في الايضاح : انه انتصب بالفعل المقدم او بما في معناه بتقوية الا " ومعنى هذا القول ان زيدا في المثال المذكور في المحاورة منصوب بقام الفعل المتقدم في الجملة يتوسط (الا) وقد سبقه الى هذا القول السيراني ونسب الى سيبويه وجماعة من البصريين (٢) .

وقد ورد على هذا الرأي اعتراضات :

- أحدها : ان الفعل المتقدم قد يكون لا زما لا يتصب ما بعده .
ثانيهما : قد يكون المتقدم ليس فعلا ولا ما في معناه نحو القوم اخوتك الا زيدا (٣) .

(١) راجع مفتى ابن فلاح لوحة ١٩١ ب

(٢) راجع ابن يعيش على المفصل ٧٦/٢ و همع البوامع ٢٥٢/٣

ط / دار البحوث العلمية .

(٣) راجع الانصاف ٢٦٢/١ وابن يعيش على المفصل ٧٧/٤ .

وثالثها : ان الحرف المَعْدَى يوصل معنى الفعل المَعْدَى الى
المَعْدَى اليه نحو مررت بزيد ، وأقمت زيدا ، وفرحت زيدا . . . وها هنا
ليس كذلك فإن " إلا " لم توصل الى زيد في قام القوم الا زيدا ^(١) .
ورابعها : ان قولنا : قبضت عشرة الا ثلاثة الا أربعة . فانه
يلزم من قولهم اتصال عامل واحد بحرف واحد الى معمول بمعنى والى آخر
بضده ان الثلاثة خارجة ، والأربعة داخلة ^(٢) .
الى غير ذلك من اعتراضات تجعل هذا القول دون الأول في القبول
والرجحان ، فما قاله الفارسي في المحاورة ورجع عنه يبدو لي انه أحسن ما
ذكره في الايضاح ، لما ذكرنا من دفع لما قد يعترض به عليه .
كما ان " أقوال النحاة كلها في تحديد عامل النصب في المستثنى بالا
لم تسلم من اعتراض ورد ، وينقصها الدليل ولهذا علق السيوطي بعد ان
ذكر الآراء بقوله : " ولم يترجح عندي قول منها ، فلذا ارسلت الخلاف " ^(٣) .
والحق أنه خلاف ليس وراءه طائل ، ولا يترتب عليه كبير أثر لافي
المعنى ولا في التركيب ، وان القول بضرورة العامل في كل منصوب أو غيره
هو الذي أدى الى الآراء المتباينة في عامل نصب المستثنى وما ورد عليها
من ردود واعتراضات وتخريجات لا تحتملها هذه المسألة ، فإذا كان
عليهم — اذا كان لا بد من عامل — لو سلموا بأن أداة الاستثناء هي نفسها
العامل في المستثنى بلأنها هي التي بها فهم مراد المتكلم ، وقصد اليها
المتكلم قصدا ليفهم عنه وما خرج الاسم الذي بعدها من حكم ما قبلها

(١) مغنى ابن فلاح لوحة ١٩١ .

(٢) المساعد ٥٥٦/١ .

(٣) مجمع الهوامع ٢٥٣/٣ ط / دار البحوث العلمية .

في الجملة الا بدخولها وهو ما قال به بعض النحاة وهو قول وجيه
قال السيوطي وقيل العامل فيه : " الا ومححه ابن مالك وعزاه
لسيويه والمبرد واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست
كجزء منه فعملت فيه كـ " ان " ولا التبرئة " (١) .

(١) المصدر السابق .

٣٤ - المبحث الرابع والثلاثون

هل يقال مكون من كان الناقصة؟

محاورة بين ابن جنى والفارسي .

في تقيد ابن لب على جمل الزجاجة^(١) : " قال ابن جنى : سألت

أبا علي هل يقال مكون من كان الناقصة ؟

فقال : لا .

قلت له : قد وقع ذلك في الكتاب أخطأ الناسخ ؟

فقال : لا ، الرواية به صحيحة .

قلت : أتقول ان سيويه أخطأ ؟

فُقال : لا .

قلت : فما عندك في ذلك ؟

فقال : ليس كل دواء يعالجه الطيب ثم تلى هذه الآية

وَلَا يَنْفَعُكَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ لَا مُعْرِضُونَ عَنْهَا (٢).

النقد :

يُحَسِّنُ أَنْ نَقِفَ بِأَدَى ذِي بَدَى عَلَى مَنَاسِبَةِ هَذَا الْحَوَارِفِ

معينة على فهم محتواه ، وتظهر غرض ابن جنى من سوء اله لا بي على ،

فالمناسبة هي أن أبا علي الفارسي منع أن يبنى من كان الناقصة وسائر

(١) تقيد ابن لب على جمل الزجاجة م/ لوحة ١٤٦ / ب وراجع هاشية

الصبان ٢٣٠/١ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١١٢/١ .

(۲) الاية رقم ۱۰۵ سورة يوسف .

كلام سيويه ، بانه أراد التعريف بتصرف الفعل وذلك ان "مكونا" لا يتمتع
من جهة الفعل ، بل الفعل يقتضيه لتصرفه ان يقال كان يكون وكائن
وليس كان بمنزلة ليس وعسى الذين يتمتع ردهما للمفعول وصوغ اسم له
منهما من جهة انفسهما لعدم تصرفهما ، فانما امتنع أن يقال : مكون ، من
كان الناقصة لأمر عارض خارج عن الفعل ، وهو ما يلزم من حذف الاسم
اقتصارا لغير دليل فلما كان الأمر هكذا ذكر سيويه لفظ مكون ليريك
تصرف كان ، وأنه كضرب بالنظر الى التصرف دون مراعاة الأمر العارض ،
واتبع ابن خروف على هذه الطريقة ابن ابي الربيع ، واما غيرهما .. فزعم
أن (مكونا) في لفظ سيويه ليس اسم مفعول كمضروب ، وانما هو مصدر
جاء على وزن مفعول كالمفتون بمعنى الفتنة ، والمصدر على وزن مفعول
مسموع غير مقيس ، ولعل سيويه سمعه من العرب ان هو مأمون ثقة .
وذكر السهيلي ان سيويه لم يقصد بقوله : كائن ومكون اسم الفاعل
ولا اسم المفعول ، وانما أراد بكائن اسم كان ويمكن الخبر ، وكائن عبارة عن
الفاعل ومكون عبارة عن المفعول ...

فهذه توجيهات بعضهم لعبارة سيويه تختلف قوة وضعفا . فما ذكره
ابن خروف يبدو - في نظري - أقرب لمراد العبارة من غيره والدليل على
هذا ان سيويه قال قبل العبارة : كائن ومكون . " وتقول " كئاهم ، كما
تقول ضربناهم ، وتقول : اذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول :
اذا لم نضربهم فمن يضربهم ... " (١) قال السيرافي في شرح هذا القول
: " أراد الدلالة على أن كان واخواتها أفعال لاتصال الفاعلين بها ووقوعها
على المفعولين كما يكون ذلك في ضربناهم .. " (٢) .

(١) الكتاب ٤٦/١ .

(٢) شرح السيرافي لوحة ١٥٥ - ب .

وعلى هذا يحتمل ان سيويه ذكر (كائن ومكون) ليرى أن كان كما هي
فعل مثل ضرب فانها متصرفة / ياتي منها اسم الفاعل واسم المفعول كما
ذكر ابن خروق .

وقصد هو لاء النحاة حين فسروا عبارة سيويه بتلك التفسيرات ليو كدوا
ان قول سيويه لا يرد على ما منعه من مجي : مكون من كان الناقصة .
لكن فريقا آخر من النحاة يجوز ان يقال : مكون من كان الناقصة
اعتمادا على عبارة سيويه ، فخالد الا زهرى يقول عند قول ابن مالك :
وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا
يقول : " واسم المفعول كقول سيويه ... مكون فيه قاله ابو حيان (١)
فهذا يخالف توجيهات اولئك النحاة للعبارة .

قلت : ان الذي يظهر لي ان عبارة سيويه ليس فيها دليل على
جواز اعمال اسم المفعول من كان الناقصة عملها ، وليس فيها دليل على
المنع كذلك . فلا بد من مستند غير ما ذكر سيويه في هذه المسألة
يعتمد عليه المانع أو يستند اليه المجيز .

ويبدو لي كذلك ان القائلين بجواز ان يكون اسم المفعول من كان
الناقصة كاسم الفاعل والمصدر وغيرهما محمولا عليها ، قد تمسك بالقياس
في النثر فقد سمع اعمال اسم الفاعل من كان قال الشاعر :
(٢) وما كل من يبدى المشاشة كائنا أخاك اذا لم تلقه لك منجدا
واعماله
ولهذا جاز الفراء وجماعة من النحاة صوغ اسم المفعول / من كان الناقصة
قياسا على ما مثلها وعلى غيرها من الأفعال المتصرفة
(٣)

(١) التصريح على التوضيح ١٨٧/١ .

(٢) البيت في ابن عقيل بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ٢٦٩/١ قال
المحقق " البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة الى قائل معين "

(٣) شرح السيرافي لوحة ١٥٦/ب وتقييد ابن لب لوحة ١٤٥/١ .

قال الخضرى (١) : "وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم أما الظرف
كما في مكن فيه أوضه مصدره المفهوم منه نحو مكن قائما".
غير ان هذا القول على موافقته للقياس ينقصه السماع قال السيرافى (٢) :
وكان الفراء يجيز كين أخوك في كان زيد أخاك و يزعم انه ليس من كلام
المرب ولكن على القياس " ولهذا تبدو حجة الفريقين متساوية فالمانع
يعتمد على القياس والمجيز كذلك ولهذا فان البحث لم يجد سبيلا لترجيح
أحدهما على الآخر وحسبه أنه أعطى كل قول حقه من البيان.

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١١٢/١.

(٢) شرح السيرافى لوجه ١٥٦/ب.

٣٥ - المبحث الخامس والثلاثون

العامل في البذل

محاورة بين ابن جنى وأبي على الفارسي (*)

قال ابن جنى : " وسألت أبا على - رحمه الله عن مسألة الكتاب :

رأيتك اياك قائما ، الحال لمن هي ؟

فقال : لـ " اياك " .

قلت : فالعامل فيها ما هو ؟

قال : " رأيت " هذه الظاهرة .

قلت : أفلا تعلم أن " اياك " معمول فعل آخر غير الأول ؟

وهذا يقود الى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها ، اعنى الفعل المقدر ؟

فقال : لـ " ما يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاملة

مع هذا الظاهر .

فهذا يدل على ضعف العامل في البذل ، واضطراب حاله " .

النقد :

نلاحظ ان المسألة التي حكاها ابن جنى عن الكتاب فيها تغيير عما

جاء في نسخة الكتاب المحقق فيه ^(١) : " ضربته اياه قائما " والفرق بين

المثاليين ان " قائما " في عبارة الكتاب هي حال دون تأويل وفي ما حكاها ابن

جنى هي حال على أن تكون رأى بصرية .

وفي المحاورة يسأل ابن جنى شيخه عن الحال لمن هي ؟ وعن العامل

فيها ما هو ؟

(*) الخصائص ٢/٤٢٨ .

(١) الكتاب ج ٢/٣٨٧ تحقيق الشيخ عبد السلام هارون .

وأجاب الفارسي بأن صاحب الحال هو "اياك" وأن العامل في الحال هو "رأيت" الظاهرة .

وهذا الجواب الأخير هو الذي يهمننا في هذا البحث لأنه هو مراد السائل من سوءه ، فابن جنى حكى هذه المناقشة ليدل بها على ضعف عامل البديل كما هو واضح من عبارته .

فلننظر في رأى أبي على في عامل البديل : فأبو على يرى أن عامل البديل مقدر لأن البديل على نية تكرار العامل ، فيقال في مثل هذا المثال : رأيتك أياك قائما " أن اياك منصوب بفعل محذوف تقديره رأيتك أياك دل " عليه المذكور .

وقد سئل أبو على عنيما يبدو في هذا الرأى من تعارض وذلك ، لأن البديل ايضاح للمبدل منه ، فكيف يكون من غير جملة ؟ فقال " لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل " عليه العامل في المبدل منه ، واتصل البديل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه " (١) .

وقد قال بهذا الرأى جماعة من النحاة منهم أبو الحسن الأخفش والرماني وذهب اليه ابن جنى والزمخشري وبعض التأخرين (٢) ، وقد استدلوا على تقدير العامل في البديل وأن المذكور لا يصح أن يكون عاملا فيه بأدلة وحجج لا تخلو من ضعف ليس هذا موضع تفصيلها (٣) .

ولكن حسبنا دليلا على ضعف هذا الرأى ويمده ما جاء في المناقشة فان ابا على الفارسي وابن جنى قد حكما على ضعف ذلك العامل المقدر واضطراب حاله ، فهو عامل يعمل في صاحب الحال ولا يعمل في الحال ،

(١) شرح ابن يعيش على المفضل ٦١/٣ .

(٢) المصدر السابق وشرح الرضي على الكافية ٣٠٠/١ .

(٣) راجع المصدرين السابقين .

لأنه قد ضعف حكمه " فيتعامل العرب مع العامل الظاهر في الحال ،
ومع المقدر في صاحبها وحسبك بهذا تكلفا .
والرأي السديد الذي تطمئن اليه هو ما نُسب إلى سيويه والمبرد
والسيرافي ^(١) وابن مالك ^(٢) : ان العامل في البدل هو العامل في
البدل منه اصاله كالنعت والتوكيد وفي هذا القول ما يغني عن تكلف
تقدير ذلك العامل الضعيف ، ويكون العامل المذكور عاملا في الاسمين
وفي الحال جميعا كما في المثال الذي ذكره ابن جنى : رأيتك أياك
قائما .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٣ ، والرضى على الكافية ١/٣٠٠ .

(٢) همع الهوامع ١١٥/٢ والأشموني بحاشية الصبان ٣/٥٨ .

٣٦ — المبحث السادس والثلاثون

علة التنوين في أسماء الأفعال

محاورة بين أبي علي الفارسي ورجل في مجلسه (*)

وفي معجم الأدباء " قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن مهروية في كتابه الذي سماه : " أجناس الجواهر " كنت بمدينة السلام اختلف الى أبي علي الفارسي رحمه الله ، وكان السلطان رسم له ان ينتصب في كل اسبوع يومين لتصحيح " كتاب التذكرة " (١) لـخزانة كافي الكفاة " فكنا اذا قرأنا أوراقا منه تجارينا في فنون الآداب ، واجتينا من فوائد ثمار الألباب ، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا الدر المنثور من سقاط فيه ، فأجرى يوما بعض الحاضرين ذكرا لأصمعي ، وأسرف في الثناء عليه ، وفضله على أعيان العلماء في أيامه ، فرأيت — رحمه الله — كالنكر لما كان يورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ، ونشر من فضائله ، أنه قال : من ذا الذي يجسر ان يخطي الفحول من الشعراء غيره .

فقال أبو علي : وما الذي رد عليهم ؟

فقال الرجل : أنكر على ذي الرمة — مع احاطته بلفظة العرب

ومعانيها ، وفضل معرفته بأغراضها ومراميها . . . — الخ

فقال أبو علي : وما الذي أنكر على ذي الرمة .

(*) معجم الأدباء ٢٤٣/٧ ، والاشباه والنظائر ٢٤٠/٣ .

(١) قال في كشف الظنون ٣٨٤/١ وهو كبير في مجلدات وراجع أبو علي

فقال : قوله (١) :

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم

لأنه كان يجب أن ينونه .

فقال - أي أبو علي - : أما هذا فالاصمعي مخطئ فيه ،
وذو الرمة مصيب والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو
في بعض ما أنشده .

فقلت : ان رأى الشيخ ان يصدع لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به
فأملى علينا : أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد :

وقائلة أسيت فقلت جبير	أسى رائق من ذاك إنته
أصابهم الحمى وهم عواف	وكن عليهم نحسا لعننه
فجئت قبورهم بداء ولمّا	فناديت القبور فلم يجبنه
وكيف يجيب أصداء وهام	وأبدان بدران وما يحرنه (٢)

قال يعقوب : قوله : جبر أي حقا ، وهي مخفوضة غير منونة ، فاحتاج
الى التنوين .

قال أبو علي : هذا سهو منه ، لأن هذا يجرى منه مجرى الأصوات ،
وياب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا ينون إلا ما خص منها لعلمة

(١) ديوانه ص ٣٥٦ وابن يعيش على الفصل ٣١/٤ ، و ٧١ و ٢٩/٩ واللح
(ايه) وشذور الذهب ص ١١٩ وتمام البيت :

وما بال تكليم الديار البلا قع

(٢) قال يعقوب : أصابهم الحمى يريد الحمام ، وقوله بدران أي طعن في
بواردهم بالموت ، وقوله : بداء ، أي سيذا . ولما أي لم أكن
سيذا الا حين ماتوا فاني سدت بصددهم . راجع الاشباه والنظائر ٢٤١/٣
وقال في الدرر اللوامع ٥٢/٢ : لم أعثر على قائل هذه الأبيات .

الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين فاذا نكرته نونته ، من ذلك أنك تقول في الأمر : صه ، ومه تريد السكوت ، فاذا نكرت قلت : صه ، ومه تريد سكوتا ، وكذلك قول الغراب " غاق " أى الصوت المعروف من صوته ، وقول الغراب غاق أى صوتا .

وكذلك ايه يا رجل تريد الحديث ، ايه تريد حديثا ، وزعم الأصمعي : ان ذا الرمة أخطأ في قوله :

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم

وكان يجب أن ينونه ، ويقول ايه منونة ، وهذا من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها من غير علم ، فقوله جبر بغير تنوين في موضع قوله الحق ، وتجعله نكرة في موضع آخر فتنونه فيكون معناه حقا ، ولا مدخل للضرورة في ذلك ، وإنما التنوين للمعنى المذكور وبالله التوفيق .

النقـد :

ترى في المحاوراة أن الأصمعي - فيما حكى عنه - قد أنكر على ذى الرمة قوله (ايه) بغير تنوين وكان حقها أن تكون منونة ، لأنها لا تستعمل الا منونة .

وقد تابعه على هذا الرأي أبو بكر بن السراج فيما حكى صاحب اللسان عنه قال : وهذا لا يعرف الا منونا في شئ من اللفات " وقول ذى الرمة عنده من باب الضرورة " (١) ولكن الأصمعي كان يخطئ " ذا الرمة فيما قاله ولم يلتزم له عذرا في الضرورة . الا أن ابا علي الفارسي قد احتج لذي الرمة بالقياس وملخص دفاعه ان ايه تستعمل بتنوين

(١) اللسان " ايه " .

وبدوننه ، فاذا نَوَّنت كان غرض التنوين التنكير وتعمى الاستزاده من حديث منكور واذا محعت التنوين كانت معرفة وتعمى الاستزادة من حديث معروف ، وذوالرَّمة لم ينون لانه اراد بها المعرفة ، أى قصد الى حديث معروف ، وهذا التنوين هو الفرقان بين معرفة هذه الاسماء ونكرتها . وهذا الذى صوب به أبو على ما قاله ذوالرَّمة وخطأ به الأصمعي في تخطئته الشاعر هو قول الخليل بن احمد قال سيويه ^(١) : () وزعم الخليل " أن " الذين قالوا : صه ذاك أرادوا النكرة ، كأنهم قالوا : سكوتا وكذلك هيهات ، وهو بمنزلة ما ذكرنا وهو صوت وكذلك : ايه .. " فاصبح التنوين علم التنكير ^(٢) في أسماء الأفعال وقد استقر مذهب النحاة جميعا على هذا كما يقول ابن يعيش وبه صوبوا قول ذى الرَّمة وقسموا ايه على قسمين : معرفة ونكرة ، فاذا استزادوا منكورا قالوا ايه بالتنوين ، واذا استزادوا معرفة قالوا : ايه من غير تنوين ^(٣) واليه ذهب ابن مالك في قوله ^(٤) :

واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواء بين وقال الرضي ^(٥) : واما التنوين اللاحق لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير .

ولكن يبدو ان هذه القاعدة ليست موضع اجماع كما يقول ابن يعيش والرضي ، لأن بعض النحاة : " ذهب الى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون

(١) الكتاب ٣٠٢/٣

(٢) المقتضب ٣٢٣/٣ والخصائص ٠٤٤/٣

(٣) شرحه على المفصل ٣٢/٤

(٤) الألفية باب أسماء الأفعال والأصوات .

(٥) شرحه على الكافية ٦٩/٢

منها وما لم ينون ^(١) ويرى فريق آخر " انما يدخلون التنوين فيما جاء من الاصوات ناقصا كالذى يأتي على حرفين مثل صه ومه ... فيتم بالتنوين نقصانه عن ابنية الاسماء ^(٢) .

ومن هنا يمكن القول بان التنوين في ايه للفرق بين التنكير والتعريف كما يرى أبو علي وغيره من النحاة ليس موضع اجماع كما رأينا ، كما ان التنوين لا يظهر هذا الفرق المعنوي الذي عناه أبو علي ومن لف لفه من السابقين واللاحقين .

فان التصريف في بيت ذي الرمة حين قال :

وقفنا وقلنا ايه عن ام سالم

فالشاعر كما يبدو لا يطلب من التلألؤ حين وقف عليه حديثا معنا عن محبوبته وليس هذا شأن المحبين الذين وجدوا في الوقوف على التلألؤ سلوى ، وقد يكون ابلغ في الدلالة على مراده ان يطلب من التلألؤ حديثا عن ام سالم أي حديث يروى له خبرا مهما يكن فهو أشقى لفيله ، وكم في آثار الديار من زكريات وأحاديث ، فالتصريف هنا قيد لمراد الشاعر لا أرى له وجهها ، ومن هنا فلا نسلم بما ذهب اليه أبو علي في رده على الأصمعي ، ولا نوافق كذلك على تغطية الأصمعي الشاعر مهما يكن رأيه فيه وفي فصاحته ، فذو الرمة عربي فصيح .

والذي نميل اليه هو ما رجحه أحد الباحثين ^(٣) أن التنوين

(١) التصريح على التوضيح ٢٠١/٢ .

(٢) أسماء الافعال في اللغة والنحو ص ١٨ .

(٣) الزميل احمد محمد عويش في رسالته : " أسماء الافعال في اللغة

والنحو " ر/م بموزتي ص ١٨ .

في ايه وغيرها من اسماء الأفعال كصه ومه أمر يتعلق باللهجات
الواردة فيها فبعض العرب ينون هذه الألفاظ وبعضهم لا ينون
يدلك على هذا قول الخليل المتقدم : " ان الذين قالوا صه ... " وهذا
يعنى أن من العرب من لم يقل " صه " بالتثوين ويؤيد هذا قول
الخضري : " وتثوينها وعدمه سماعي " (١) — يعنى اسماء الأصوات .

(١) حاشيته على ابن عقيل ٩١/٢ •